

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم علوم التسيير
مخبر التوطين: مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية الشعبة: علوم التسيير

الاختصاص: إدارة مالية

من إعداد:

باسم صاوي

ب عنوان

أثر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بالشرق الجزائري.

بتاريخ: 08 يناير 2026

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	
السيد: عبد الواحد غردة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد: رؤوف زرفة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد: عبد الرحمان بن وارث	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار عنابة
السيد: بومدين بروال	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باتنة 1
السيد: محفوظ بولقصيات	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد: عبد القادر عقون	أستاذ محاضر قسم أ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2026/2025



الشكر

قال الله تعالى (.... حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۚ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)

الأحقاف 15

بعد أن وفقني الله عز وجل إلى إنهاء هذا العمل المتواضع فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد، أما بعد فإنه يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور زرفة رؤوف الذي تولى الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

كما أخص بالشكر زوجتي الفاضلة على العون الذي قدمته لي. والشكر موصول إلى كافة الدكاترة، والأساتذة الكرام، وإلى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

بارك الله في الجميع وجزاهم خير الجزاء آمين.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي
إلى شمس دنيائي وقمرها والدّي
إلى قرة عيني وزوجتي وأبنائي
إلى سندي أخوي وأبنائهما
وإلى كافة أهلي وأقاربي وأصدقائي وأساتذتي ومعلمي.

يُنسب للعماد الأصفهاني قول
إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده
لو غُير هذا لكان أحسن
ولو زيد هذا لكان يستحسن
ولو قُدم هذا لكان أفضل
ولو تركت هذا لكان أجمل
وهذا من أعظم العبر ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الصناعة المالية الإسلامية كأداة لتمكين الشمول المالي، اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل آراء الموظفين المشرفين على المعاملات الإسلامية في الوكالات البنكية بالشرق الجزائري. حيث تم توزيع 201 استمارة استبيان تم استرجاع منها 167 صلح منها 163 وقد كان التوزيع في الوكالات البنكية الرئيسية في الولايات سكيكدة، عنابة، قالمة وسوق اهراس وقد بلغ عدد الوكالات محل الدراسة 35 وكالة منها أربع وكالات إسلامية والباقي وكالات بنوك تقليدية بها شبابيك الصيرفة الإسلامية. وقد تم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، حيث أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي يساهم بشكل إيجابي وفعال في تحسين مستويات الشمول المالي، لا سيما من خلال توفير خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات متنوعة من المجتمع، وبخاصة الفئات التي كانت مستبعدة سابقاً من النظام المالي التقليدي. كما بينت نتائج الدراسة أن وجود منتجات مالية إسلامية يعزز من ثقة الأفراد بالبنوك ويشجعهم على الانخراط في المعاملات المصرفية الرسمية، مما يساهم في تقليص الفجوة بين الاقتصاد الرسمي والغير الرسمي، ويعزز من الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة استمرار البنوك والمؤسسات المالية في تبني استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية وتوسيع قنوات تقديمها، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بأهميتها وفوائدها لدى مختلف شرائح المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية الإسلامية.

Summary

This study aimed to investigate the impact of the Islamic financial industry as a tool for enabling financial inclusion. It adopted a descriptive-analytical approach, by analyzing the opinions of employees supervising Islamic transactions in banking agencies in eastern Algeria. A total of 201 questionnaires were distributed, of which 167 were retrieved, 163 of which were successful. The distribution took place in the main banking agencies in the states of Skikda, Annaba, Guelma, and Souk Ahras. The number of agencies studied reached 35, four of which were Islamic, while the remainder were conventional bank agencies with Islamic banking windows. The data was processed using the SPSS statistical program. The results showed that Islamic finance contributes positively and

effectively to improving levels of financial inclusion, particularly through the provision of Sharia-compliant financial services that meet the needs of diverse segments of society, particularly those previously excluded from the conventional financial system. The study results also showed that the availability of Islamic financial products enhances individuals' confidence in banks and encourages them to engage in formal banking transactions. This contributes to narrowing the gap between the formal and informal economies and enhancing financial and economic stability in general. The study recommended that banks and financial institutions continue to adopt strategies aimed at promoting innovation in Islamic financial products and expanding their delivery channels, in addition to raising awareness of their importance and benefits among various segments of society.

Keywords : Islamic financial industry, financial inclusion, Islamic fintech.

Résumé

Cette étude visait à examiner l'impact du secteur financier islamique comme outil d'inclusion financière. Elle a adopté une approche descriptive et analytique, en analysant les opinions des employés supervisant les transactions islamiques dans les agences bancaires de l'est de l'Algérie. Au total, 201 questionnaires ont été distribués, dont 167 ont été récupérés, dont 163 ont été validés. La distribution a eu lieu dans les principales agences bancaires des wilayas de Skikda, Annaba, Guelma et Souk Ahras. Le nombre d'agences étudiées a atteint 35, dont quatre étaient islamiques, tandis que les autres étaient des agences bancaires conventionnelles avec des guichets bancaires islamiques. Les données ont été traitées à l'aide du programme statistique SPSS. Les résultats ont montré que la finance islamique contribue positivement et efficacement à l'amélioration des niveaux d'inclusion financière, notamment par la fourniture de services financiers conformes à la charia qui répondent aux besoins de divers segments de la société, en particulier ceux qui étaient auparavant exclus du système financier conventionnel. Les résultats de l'étude ont également montré que la disponibilité de produits financiers islamiques renforce la confiance des individus dans les banques et les encourage à effectuer des transactions bancaires formelles. Cela contribue à réduire l'écart entre les économies formelle et informelle et à renforcer la stabilité financière et économique en général. L'étude recommande aux banques et aux institutions financières de continuer à adopter des stratégies visant à promouvoir l'innovation dans les produits financiers islamiques et à élargir leurs canaux de distribution, tout en sensibilisant les différents segments de la société à leur importance et à leurs avantages.

Mots-clés : Industrie financière islamique, inclusion financière, fintech islamique.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الشكر
	الإهداء
	ملخص
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VII	قائمة المخططات
أ	المقدمة

الفصل الأول: الأدبيات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية.

2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات الصناعة المالية الإسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية
8	المطلب الثاني: أسس وأهداف الصناعة المالية الإسلامية
10	المطلب الثالث: دواعي الحاجة للصناعة المالية الإسلامية
11	المبحث الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية
11	المطلب الأول: الأدوات القائمة على المشاركات (الربح والخسارة)
20	المطلب الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية القائمة على الأصول (الموجودات)
33	المطلب الثالث: أدوات أخرى للصناعة المالية الإسلامية
35	المبحث الثالث: الهندسة المالية الإسلامية
35	المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية
44	المطلب الثاني: حاجة المؤسسات المالية للهندسة المالية الإسلامية
46	المطلب الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية
58	خلاصة

الفصل الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية ومبادرة الشمول المالي

61	تمهيد
62	المبحث الأول: المؤسسات المالية الإسلامية

62	المطلب الأول: منظمات وهيئات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية.....
69	المطلب الثاني: البنوك الإسلامية.....
82	المطلب الثالث: السوق المالي الإسلامي.....
95	المطلب الرابع: مؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية.....
107	المبحث الثاني: ظاهرة الشمول المالي.....
108	المطلب الأول: مفاهيم حول الشمول المالي.....
109	المطلب الثاني: أثار الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.....
112	المطلب الثالث: محددات وأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.....
115	المبحث الثالث: مبادرة الشمول المالي والتمويل الإسلامي في الجزائر.....
115	المطلب الأول: البيئة القانونية والتنظيمية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.....
118	المطلب الثاني: تحديات وواقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.....
122	المطلب الثالث: مبادرة الشمول المالي في الجزائر.....
127	خلاصة.....

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

131	تمهيد.....
132	المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية، مصادر جمع البيانات والمنهج المستخدم.....
132	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
134	المطلب الثاني: مصادر الحصول على البيانات والمعلومات.....
135	المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة الميدانية.....
158	المطلب الرابع: أساليب المعالجة المستخدمة.....
159	المبحث الثاني: الأداة الأساسية للدراسة.....
159	المطلب الأول: أداة الدراسة.....
162	المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.....
170	المبحث الثالث: تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة.....
170	المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية.....
174	المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الوظيفية.....
176	خلاصة.....

الفصل الرابع: أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي.

178	تمهيد.....
179	المبحث الأول: مدى توفر أبعاد الصناعة المالية الإسلامية.....
179	المطلب الأول: مدى توفر بعد المنعة للصناعة المالية الإسلامية.....
180	المطلب الثاني: مدى توفر بعد الخصائص.....
182	المطلب الثالث: مدى توفر بعد الترويج.....
183	المطلب الرابع: تحليل النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الأول وأبعاده الثلاثة.....
184	المبحث الثاني: مدى توفر أبعاد المتغير التابع (الشمول المالي).....
184	المطلب الأول: مدى توفر بعد الوصول.....
186	المطلب الثاني: مدى توفر بعد الاستخدام.....
188	المطلب الثالث: مدى توفر البعد الثالث الجودة.....
189	المطلب الرابع: تحليل النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الثاني وأبعاده الثلاثة.....
190	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....
190	المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.....
206	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.....
215	المطلب الثالث: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.....
226	خلاصة.....
230	الخاتمة العامة.....
234	المراجع.....
251	الملاحق.....

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	البنوك الإسلامية السبع الأولى التي تم إنشاؤها كبديل للبنوك التقليدية	6
2-1	أوجه المقارنة بين المزارعة والمساواة	20
3-1	أوجه الاختلاف بين السلم والاستصناع	28
4-1	التمييز بين نوعي الإجارة	32
5-1	الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والإسلامية	43
6-1	خصائص الصكوك الإسلامية	50
1-2	مجالات الإقراض وأسلوب معالجته من قبل المصرف الإسلامي	77
2-2	مقارنة بين عمل البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية	82
3-2	الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية	89
4-2	التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية وسبل معالجتها	92
5-2	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها	114
6-2	معطيات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر	123
7-2	نسبة امتلاك الأشخاص البالغين حسابات في المؤسسات المالية	124
8-2	نسبة امتلاك واستعمال التكنولوجيات المالية	124
9-2	نسبة امتلاك الحسابات المالية حسب القوة العاملة	125
10-2	نسبة النشاطات المالية مع المؤسسات المالية	125
1-3	البنوك التي شملتهم الدراسة	136
2-3	توزيع عبارات أداة الدراسة (الاستبيان)	161
3-3	درجات قياس عبارات الدراسة	162
4-3	معياري تفسير درجة التوافر لمحاور وأبعاد الدراسة	162
5-3	معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور	163

165	معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	3-6
167	معامل الثبات	3-7
168	اختبارات الاحصائية للتوزيع الطبيعي	3-8
171	توزيع افراد العينة حسب الجنس	3-9
172	توزيع افراد العينة حسب العمر	3-10
173	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	3-11
174	توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية	3-12
175	توزيع افراد العينة حسب المنصب	3-13
179	نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الأول (المنفعة).....	4-1
180	الإجابات المتعلقة بالبعد الثاني (الخصائص)	4-2
182	الإجابات المتعلقة ببعده الترويج	4-3
183	النتيجة الاجمالية للإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل	4-4
184	نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الأول (الوصول)	4-5
186	نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الثاني (الاستخدام)	4-6
188	نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الثالث (الجودة)	4-7
189	النتيجة الاجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الثاني وابعاده الثلاثة	4-8
194	اختبار استقلالية متغيرات الدراسة	4-9
194	نتائج الانحدار الخطي المتعدد	4-10
197	نتائج الانحدار الخطي البسيط لبعده المنفعة	4-11
200	نتائج الانحدار الخطي البسيط لبعده الخصائص	4-12
203	نتائج الانحدار الخطي البسيط لبعده الترويج	4-13
207	نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين مجموعة الذكور، والاناث	4-14

207	نتائج (T-Test) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير الجنس	15-4
208	نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات	16-4
209	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين المتوسطات في آراء افراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة تبعا لمتغير العمر	17-4
210	نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات	18-4
210	نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	19-4
211	نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات	20-4
212	نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	21-4
213	نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات	22-4
213	نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير المنصب	23-4
214	نتائج اختبارات المقارنات المتعددة باستخدام طريقة LSD	24-4

قائمة المخططات

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	اهم البدائل الاسلامية في عملية التمويل	54
1-2	إجمالي تعاملات السوق المالي الإسلامي العالمي	94
2-2	جمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية	95
3-2	الابتكارات التكنولوجية للخدمات المالية حسب القطاعات	99
4-2	تطور حجم الخدمات المالية في إطار fintech	100
5-2	مكونات النظام البيئي للتكنولوجيا المالية الإسلامية	105
6-2	ترتيب الدول حسب توفر مقومات IFINTECH	106
7-2	حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بين الواقع والمتوقع	106
8-2	محاور سوق FINTECH أوفق مصفوفة BCG	107
9-2	المؤسسات الناشئة في ifintech حول العالم	108
1-3	نموذج التمويل بصيغة المربحة لبنك البركة	148
2-3	نموذج التمويل بصيغة المشاركة لبنك البركة	148
3-3	نموذج التمويل بصيغة الاجارة لبنك البركة	149
4-3	نموذج التمويل بصيغة الإستصناع لبنك البركة	149
5-3	نموذج التمويل بصيغة السلم لبنك البركة	150
6-3	نموذج المربحة للواعد بالشراء لمصرف السلام	151
7-3	نموذج الاجارة لمصرف السلام	152
8-3	نموذج الاستصناع والاستصناع الموازي لمصرف السلام	152
9-3	نموذج التمويل بصيغة السلم لمصرف السلام	153
10-3	نموذج التمويل بصيغة المشاركة لمصرف السلام	153
11-3	نموذج المضاربة لمصرف السلام	154
12-3	نموذج البيع لأجل لمصرف السلام	154
13-3	نموذج الدراسة	157

168	التمثيل البياني بالمدرجات التكرارية للمحور الثاني (الشمول المالي)	14-3
169	مخطط الكميات الكمية الطبيعي للمحور الثاني (الشمول المالي)	15-3
169	التمثيل البياني بالمدرجات التكرارية للاستبيان	16-3
170	مخطط الكميات الكمية الطبيعي للاستبيان	17-3
171	توزيع افراد العينة حسب الجنس	18-3
172	توزيع افراد العينة حسب العمر	19-3
173	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	20-3
174	توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية	12-3
175	توزيع افراد العينة حسب المنصب	22-3
192	التحقق من الخطية	1-4
193	التحقق من الاستقلالية (الانتشار العشوائي)	2-4
193	التحقق من الطبيعية (التوزيع الطبيعي للأخطاء)	3-4
199	التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لبعد المنفعة والشمول المالي (المحور B)	4-4
199	انتشار البواقي للمنفعة (المحور 1) والشمول المالي (المحور B)	5-4
199	نموذج خط الانحدار للعلاقة بين المنفعة (المحور 1) والشمول المالي (المحور B)	6-4
202	التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لبُعد الخصائص والشمول المالي (المحور B)	7-4
202	انتشار البواقي لبُعد الخصائص (المحور 2) والشمول المالي (المحور B)	8-4
202	نموذج خط الانحدار للعلاقة بين بُعد الخصائص (المحور 2) والشمول المالي (المحور B)	9-4
205	التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لبعد الترويج والشمول المالي (المحور B)	10-4
205	انتشار البواقي لبعد الترويج والشمول المالي (المحور B)	11-4
205	نموذج خط الانحدار للعلاقة بين بعد الترويج (المحور 3) والشمول المالي (المحور B)	12-4



مقدمة

حظي الشمول المالي باهتمام صناع القرار في كافة دول العالم، وذلك لدوره المباشر في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على السواء. فمن غير المعقول تصور استدامة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مع وجود فجوة كبيرة للشمول المالي سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات المستبعدة من القطاع المالي. كما يعمل الشمول المالي على زيادة الروح التنافسية بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع الخدمات المقدمة للعملاء الدائمين، أو المحتملين، وذلك من خلال العناية بالجودة للحفاظ على الحصة السوقية وتحقيق حجم أكبر من المعاملات. وبالتالي امتصاص المعاملات من السوق الموازي ودمجها في القنوات الرسمية.

ويتخطى أثر الشمول المالي الجانب المالي والاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي، من خلال الاهتمام بأصحاب الدخل المحدود، والعمل على تمكين المرأة والشباب وتوفير فرص التمويل المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والناشئة، وإدخالها في القطاع المالي الرسمي. كما أن العمل على تحسين مستويات مؤشرات الشمول المالي له انعكاسات إيجابية كتوفير فرص العمل الجديدة الأمر الذي يخفف من البطالة والفقر ويعمل على العدالة الاجتماعية من خلال تحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

إن العمل على تعظيم منافع الشمول المالي من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، كل ذلك يرتبط بمدى القدرة على عصرنة وتطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تزيد من فرص جميع فئات المجتمع أفراد ومؤسسات للوصول إلى التمويل.

في هذا الصدد حظيت الصناعة المالية الإسلامية باهتمام متزايد ضمن إجراءات تقليص فجوة الشمول المالي، كونها تمثل نافذة مهمة لتوسيع فرص الوصول للتمويل. ويعتبر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية في عالمنا اليوم خياراً استراتيجياً مهماً ينبع من العمق الروحي للأمة ويعتبر إضافة نوعية في مجال المالية.

كما لم يعد تبني الصناعة المالية الإسلامية حكراً على الدول الإسلامية فقط، بل شمل هذا التوجه دول أخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث لجأت البنوك فيها إلى فتح نوافذ للمعاملات التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث أصدرت بعض هذه البنوك صكوك إسلامية لتنفيذ مشاريع بنية تحتية ضخمة. وفي هذا السياق، تسعى الجزائر

جاهدة لتحقيق الشمول المالي عبر التوجه بقوة نحو تطوير المالية الإسلامية، إدراكاً منها لدورها في استقطاب المدخرات غير الرسمية ودمجها في الدورة الاقتصادية، وتلبية الطلب المتزايد على منتجات متوافقة مع الشريعة، بما يخدم الأهداف التنموية للبلاد. ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة لدراسات استقصائية من أجل معرفة مساهمة المعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دمج الأسر والمؤسسات الناشئة والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في النظام المالي الرسمي.

إشكالية الدراسة

انطلاقاً مما تقدم، تستهدف الدراسة تحليل أثر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية على التمكين للشمول المالي، من خلال الوقوف على أثر الخدمات المالية الإسلامية في تنامي فرص الوصول إلى التمويل.

وتتجلى إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير توجه الجزائر نحو الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق استراتيجية التمكين للشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تفعيل أبعاد الصناعة المالية الإسلامية في الوكالات البنكية عينة الدراسة؟

- ما مستوى مؤشرات التمكين للشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة؟

- هل يؤثر تفعيل المعاملات المالية الإسلامية في تنامي ظاهرة الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة؟

- هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة ترجع للعوامل الشخصية والوظيفية؟

فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

وللتأكد من صحة الفرضية تم تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة ترجع للعوامل الشخصية والوظيفية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

وللتأكد من صحة الفرضية تم تقسيمها الى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مدى مساهمة توجه الجزائر نحو الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق استراتيجية التمكين للشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

- التعرف على مدى تفعيل أبعاد الصناعة المالية الإسلامية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

- التعرف على مستوى مؤشرات التمكين للشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

- التعرف على أثر تفعيل المعاملات المالية الإسلامية في تنامي ظاهرة الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية متغيري الدراسة في وقتنا الراهن، سواء تعلق الأمر بالصناعة المالية الإسلامية التي تعمل على امتصاص وجذب جزء كبير من موارد المجتمعات المسلمة الراضة للتعاملات المالية التقليدية، ودمجها في النظام المالي الرسمي، وتوفير البدائل التمويلية المناسبة لكافة الفئات وخاصة المستبعدة منها. مما يؤدي إلى تقليص فجوة الشمول المالي الذي بدوره يمثل شرطا أساسيا لاستقرار المالي وللتنمية الاقتصادية والمستدامة.

منهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها، بغرض عرض جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع. والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل أثر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية كأحد المتطلبات الرئيسية لتنامي مؤشرات الشمول المالي. ولأجل ذلك تم الاعتماد على العديد من المراجع التي لها صلة وثيقة بالموضوع، إضافة إلى دراسة تطبيقية تعتمد على البرامج الإحصائية حرصاً على الموضوعية العلمية.

أسباب اختيار الموضوع

أما عن أسباب اختيار الموضوع فتكمن في:

- 1- الميول الشخصي للباحث لمثل هذه الدراسة.
- 2- الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية للموضوع على لسان السيد الوزير الأول خلال مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان في شهر أكتوبر سنة 2022.
- 3- البدء في تفعيل نوافذ الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك الوطنية بغية الوصول الى التعميم.
- 4- توفر دراسات سابقة للموضوع يمكن من خلالها تحديد فجوة علمية والانطلاق في عملية البحث.
- 5- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

- 1-دراسة مريم فرحي بعنوان تطور الصناعة المالية الإسلامية وعلاقته بالنمو الاقتصادي -دراسة مقارنة-وهي أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك إسلامية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطور الصناعة المالية الإسلامية، والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لقد استخدمت الباحثة منهجية بيانات البدائل لفترة الدراسة ثم تحليل مؤشرات اقتصادية متنوعة، بما في ذلك حجم الأصول المالية الإسلامية، ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم. نتج عن هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية أحادية الاتجاه بين تطور الصناعة المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بينت أهمية كبيرة لصانعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ودورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تؤكد على إمكانياتها الكبيرة في

تعزيز النمو الاقتصادي في الدول التي تتبنى هذا النهج. ولقد أصت هذه الدراسة إلى دعوة الحكومة والمصارف المركزية إلى توظيف الصكوك الإسلامية كآلية بديلة لإعادة تمويل المصاريف الإسلامية. من قبل المصرف المركزي كملجاً آخر لها. ضرورة العمل على موضوع التكامل والتوائم بين كافة عناصر الصناعة المالية الإسلامية، وإنشاء مظلة دولية تضم المتخصصين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي لتبادل الخبرات والآراء لتقييم إنتاجات الأسواق المالية والمصارف الإسلامية.

2-دراسة عمارة لخضر بعنوان أثر الصيرفة الإسلامية على سلوك المستهلك الجزائري. دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية. وهي أطروحة دكتوراه تخصص تسويق خدمات - جامعة زيان عاشور الجلفة. 2022.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصيرفة الإسلامية على سلوك المستهلك الجزائري، حيث حاول الإجابة على الإشكاليات التي تزامن ظهورها مع زيادة الطلب على خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وتوجه الحكومة للبحث عن آليات وضع لجذب الموارد المالية خارج القطاع المصرفي نتيجة الوضع الراهن الذي فرضته التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والإنتاج الاقتصادي، والتحرر المالي والمصرفي من جهة ثانية. لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستعان بالاستبيان كأداة لجمع البيانات والتي وجهت إلى عينة عشوائية تكونت من 409 استمارة صالحة للتحليل وبعد التأكد قام بمعالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS26)

لقد نتج عن الدراسة وجود تأثير للأبعاد الصيرفة الإسلامية مجتمعة على سلوك المستهلك، حيث تبين أنها الصيرفة الإسلامية تفسر ما نسبته 48,5 % من التباين في سلوك المستهلك. كما أن لها أبعاد في التأثير على سلوك المستهلك الجزائري، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول متغير الصيرفة الإسلامية ولقد أوصت الدراسة بتشجيع هذا النوع من الخدمات مع التركيز على تكثيف الجهود التسويقية إضافة إلى ضرورة العمل على إبراز جودة وهدف الصيرفة الإسلامية لدى المستهلك الجزائري.

3- دراسة العجاج فاطمة الزهراء بعنوان: تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة بعض البنوك التجارية. وهي مقال منشور بمجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 2، 2022.

هدفت الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة، والقبول الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية من قبل المدعويين، والمستثمرين الذين يرغبون في التعامل بالشريعة الإسلامية في الجزائر، وذلك عن طريق فتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية. اعتمدت الباحثة على دراسة عينة من الوكالات البنكية لولاية تلمسان

بالاعتماد على الاستبيان، حيث نتج عنه إقبال كبير على المنتجات الإسلامية من طرف العملاء، لأنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. إلا أنه هناك ما يعوق ويمنع نمو وتطور المصارف الإسلامية وتوسع التوافد الإسلامية في البنوك التقليدية.

4- دراسة آمنة خلج بعنوان دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر. وهي أطروحة دكتوراه تخصص مالية تأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022.

هدفت الباحثة في دراستها إلي بيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية، وذلك اعتمادا على عدد من المؤشرات خصوصا ما تعلق بدورها في استقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته ممن يفضلون التعامل وفق أسس الشريعة الإسلامية وللتحقق من الطرح النظري. لقد استخدمت الباحثة منهج دراسة حالة من خلال دراسة تجارب عربية رائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية، أظهرت نتائج الدراسة أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق التمكين المالي للعملاء الذين استبعدوا أنفسهم طواعية من النظام المالي الرسمي بسبب غياب منتجات وأدوات تمويل تتوافق مع اعتقادهم الديني. كما تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بدلا من التمويل القائم على الفائدة الربوية.

5- دراسة داود أيوب وإبراهيم عبد الرزاق بعنوان **The role of Islamic banks in achieving financial inclusion in Algeria Alsalam Bank as a model** مقال منشور بمجلة **journal of contempoary Economic strdie, volume 07 N01, 2022**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز سعي المصارف الإسلامية في تقديم العديد من الخدمات المالية المبتكرة التي تساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها كاستجابة إلى المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، وكذا تطبيقا للإستراتيجية التي تهدف لتحقيق الشمول المالي في الجزائر ودعم ركائزه، وكان ذلك بدراسة ميدانية في مصرف السلام، ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي. توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها الوقوف على مدى سعي مصرف السلام -الجزائر- لتحقيق الشمول المالي في الجزائر من جهوده على مستوى الحصول على الخدمات المالية من طرف المتعاملين، تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تعزيز من فرض وصول جميع فئات وشرائح المجتمع الي التمويل، وكذا جهوده في مجال تحسين الجودة..

6- دراسة أسمع سفيان بعنوان: التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفات- أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 03. 2022.

هدف الباحث في دراسته هذه إلى توضيح عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وبين أن عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية تعتمد على مبادئ ومداخل مختلفة تضمن المرور السهل من نظام مصرفي ربوي، إلى نظام مصرفي إسلامي، ويمكن أن يكون التحول جزئي أو كلي. لقد أشر الباحث إلى تجربة الجزائر في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، الذي بدأ بتبني المصارف الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية على غرار بنك البركة الجزائري وكذلك مصرف السلام، إلى غاية فتح النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية مثل البنك الوطني الجزائري وغيره من المصارف التقليدية العمومية والخاصة. لقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التحول إلى الصيرفة الإسلامية يساهم في تحسين الأداء المالي للمصرف مما يؤدي إلى تشجيع المصارف التقليدية الأخرى للتحول إلى الصيرفة الإسلامية سواء على الصعيد الدولي أو المحلي. كما أن عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه عدة تحديات منها المنافسة من طرف المصارف الإسلامية القائمة (بنك البركة الجزائري، مصرف السلام)، إضافة إلى تحدي نقص الوعي، الخبرة والتأهيل بالنسبة للموظفين في مختلف النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصرف التقليدي، مما يؤثر سلباً على أداءها وبحيبتها. ولقد أوصت هذه الدراسة ببحث المصارف التقليدية على انتهاج مدخل التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية مع التدرج في التطبيق وعدم المماثلة في عملية التحول والتخلي عن النظام المزدوج في معاملاتها المصرفية. إضافة إلى ضرورة الاهتمام برأس المال البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والقيام بإنشاء مراكز لتدريب الإطارات والعاملين في المصارف الإسلامية حول الجانب الشرعي، التشريعي، المالي للمعاملات المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الحكومة بالصيرفة الإسلامية حتى تستطيع التعايش والصمود أمام المنافسة من طرف المصارف التقليدية.

7- دراسة فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر بعنوان: تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وهي مقال منشور بمجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01. 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، ولقد اتضح من هذه الدراسة أن الجزائر تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي، لذلك تبذل مجهودات معتبرة لتعزيز الشمول المالي. ولعل أهم النتائج المستخلصة أن الشمول

المالي يساهم في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث يسمح بتنويع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء. إنشاء شبائيك الصيرفة الإسلامية في البنوك من خلال النظام 02\20. وعملية تعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب القيام بصياغة إستراتيجية فعالة، تساهم في تطوير القيام المالي وتحرص على تحقيق استقراره مع زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والتعريف بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها. ولقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتكوين وتدريب الموارد البشرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وضرورة نشر الثقافة المالية والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية مع تطوير البنية التحتية لدعم وتعزيز الشمول المالي.

8- دراسة خضير عقبة بعنوان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي. وهي مقال منشور بمجلة المتصل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، 2021.

هدفت الباحثة إلى التعرف على دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي من حيث استعراض المفاهيم الأساسية للنوافذ الإسلامية، والخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى التعرض إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وخلصت الدراسة أن التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية يعطي خيارات متعددة خاصة للفئات المحرومة من التمويل في البنوك التقليدية وذلك من الخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية فهي تساهم بشكل كبير في انتشار الشمول المالي في المجتمع. نتج عن هذه الدراسة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تمتع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن بدائل إسلامية لتلك البنوك، بالإضافة إلى وجود إستراتيجية وطنية لنشر وتعزيز التعليم المالي والوعي المصرفي لدى معظم الاقتصاديات العربية، لأن وعي الشركات بالقضايا المالية والمصرفية عنصرا أساسيا من عناصر نجاح الشمول المالي والمصرفي والتثقيف المالي. وإن خدمات التمويل بالنوافذ الإسلامية تقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية التي تلئم احتياجات كافة المشاريع.

9- دراسة إينال فوزي بعنوان أهمية الصناعة المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية. وهي أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية البالغة والدور الكبير الذي تقدمه الصناعة المالية الإسلامية من أجل دعم كفاءة الأسواق المالية، للقيام بوظائفها الاقتصادية، وذلك بدراسة تجربة كفاءة السوق المالية

الماليزية، ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر والتي نتج عنها أن الصناعة المالية الإسلامية تقوم على المبادئ القيمة والأخلاق الإسلامية، التي تحرم القمار، وسعر الفائدة، وهو ما يرفع من مستوى كفاءة الأسواق المالية، لأنها تبتعد عن الغش، والغرر، والغبن، والمجازفات الهدامة التي تلعب دورا سلبيا في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وحصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة. وتوصل الباحث في هذه الدراسة الى ان تفعيل أو تطبيق أساليب التمويل الإسلامي، وإدراج بعض أدوات الصناعة المالية الإسلامية، سيتبعه تنشيط السوق المالية الإسلامية في الجزائر.

10-دراسة مخلوفي طارق بعنوان: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008. وهي أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2020.

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى توضيح المتطلبات الواجب توفرها كحد أدنى، من أجل تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتشجيعها، وتطويرها، والنهوض بها في ظل تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، والتي توضح ما يجب أن تكون عليه هذه الصناعة، حيث أن الصيرفة الإسلامية لا تتطلب بالضرورة بيئة إسلامية كاملة، حيث ان سيادة الديانة الإسلامية ولو مع عدم وجود قوانين وتشريعات تنظيمية إسلامية يمكن أن يزيد فرص نجاح هذه الصناعة، وهذا ما يتوفر عليه المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة. ولقد خلص الباحث الى عدة نتائج أهمها دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها. وذلك بتقنين العمل المصرفي، تنظيم العلاقات مع البنك المركزي. وقد أوصى الباحث بضرورة تضافر الجهود من عدة جهات من أجل التنقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية.

11- دراسة خديجة عرقوب بعنوان: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)، وهي أطروحة دكتوراه تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017

تناولت الباحثة في هذه الدراسة موضوع أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أبرزت أوجه التشابه والاختلاف بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي وكذلك أبعادها الثلاثة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، وأهم التحديات التي قد تعيق هذه الأدوات المالية عن القيام بدورها التنموي وذلك من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا، وتحليل الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، من خلال واقع البنوك الإسلامية وخدماتها، واقع الصكوك، واقع التأمين التكافلي،

واقع الزكاة. ولقد نتج عن هذه الدراسة أن أدوات المالية الإسلامية تساهم فعلا في تحقيق التنمية المستدامة ولها دور فعال في ذلك وهذا ما أثبتته التجربة الماليزية حيث أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي أهم أبعاد التنمية المستدامة، التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها، أما الجوانب البيئية لا تزال في حاجة للمزيد من الدعم من هذه الأدوات.

الفجوة العلمية

مما سبق عرضه من الدراسات السابقة، يمكن القول أن الفجوة العلمية بين دراستنا هذه، والدراسات السابقة تكمن أساسا في أن دراستنا تعتبر دراسة استقصائية لحقيقة التعاملات الإسلامية في الوكالات البنكية، إضافة وهو الأهم أن دراستنا هذه جاءت بعد صدور وتفعيل القانون رقم 09-23 المؤرخ في 12 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي في الجزائر، الذي له علاقة وثيقة ومهمة بالصناعة المالية الإسلامية في البلاد. ويعتبر هذا القانون بمثابة تحديث وإطار قانوني جديد ينظم القطاع النقدي والمصرفي الجزائري، ويحمل في طياته مستجدات وتعديلات تؤثر بشكل مباشر على تطور الصيرفة الإسلامية. وقد أتاح المجال بشكل أكبر لإنشاء بنوك إسلامية متخصصة، بالإضافة إلى تنظيم عمل النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول فصلين للجزء النظري وهما الفصل الأول والثاني، وفصلين للجزء التطبيقي، وهما الفصل الثالث والرابع.

الفصل الأول: الأدبيات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية. وقد تم التطرق فيه الى كافة المفاهيم النظرية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية كما تم توضيح أن الصناعة المالية الإسلامية هي جزء من الصناعة المالية بمعناها الواسع، وتعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية

الفصل الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية وظاهرة الشمول المالي. وقد تم التطرق فيه الى المؤسسات المالية الإسلامية كونها تقدم البديل المناسب في عملية التمويل، بتوفير أدوات مالية خالية من الربا، وذلك لاحتكامها لضوابط الشريعة الإسلامية، التي تراعي الجانب الأخلاقي القائم على المساواة بعيدا عن الاستغلال الممارس من طرف المؤسسات المالية التقليدية، إضافة الى الدور الذي تلعبه في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة. وقد تم التطرق في هذا الفصل الى توضيح الإطار المنهجي الذي تم اعتماده في هذه الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة على أسئلتها البحثية. فلقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي

الفصل الرابع: أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي. قمنا في هذا الفصل بدراسة أثر المتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية) في المتغير التابع (الشمول المالي)، عن طريق دراسة مدى توفر أبعاد متغيري الدراسة إضافة الى اختبار فرضيات الدراسة، وتحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول:

الأدبيات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: أساسيات الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: الهندسة المالية الإسلامية.

الفصل الأول: الأدبيات الأساسية للصناعة المالية الإسلامية.

تمهيد

إن غاية الشريعة الإسلامية تحقيق العدالة وضمان الحماية للمخلوقات كافة. فقد نظم الإسلام المعاملات في شتى المجالات، وتعتبر المعاملات المالية جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبشرية. فقد وضع الإسلام للمعاملات المالية ضوابط تكفل حقوق المتعاملين، مما جعل من المعاملات المالية القائمة على أسس الشريعة الإسلامية السمحاء رمزا للعدالة والأمان.

أثبتت التجارب وخاصة الأزمات المالية التي شهدتها العالم في العصر الحديث سلامة الأنظمة المالية المعتمدة على المالية الإسلامية. الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه الصناعة، وذلك من أجل الاستفادة من الحماية التي تضمنها هذه الصناعة للنظام المالي، سواء على مستوى كلي أو جزئي. إن الاهتمام بالمالية الإسلامية لم يكن حكرا على الدول المسلمة بل لاقى اهتمام الدول الغير مسلمة وقد تجاوز الأمر الاهتمام إلى التفوق والريادة في هذه الصناعة.

ومن أجل الإلمام بالإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: الهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: أساسيات الصناعة المالية الإسلامية

إن الآثار الوخيمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري سنة 2008، دفع المهتمين وأصحاب المصالح إلى البحث عن السبل لتوفير الحماية للبيئة المالية العالمية. ونتيجة لسلامة البيئة المالية الإسلامية من تبعات الأزمة المالية لسنة 2008 وذلك راجع إلى الضوابط التي تحكمها، مما لفت الانتباه نحو المالية الإسلامية وتوجهت الأنظار إلى المنتجات المالية الإسلامية وتزايد الطلب عليها.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

حضت الصناعة المالية الإسلامية باهتمام متزايد في العصر الحديث خاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية، ويرجع ذلك أساساً للبعد الأخلاقي الذي ترتكز عليه المعاملات المالية الإسلامية.

1-تعريف الصناعة المالية الإسلامية

قبل الخوض في مفهوم وتعريفات الصناعة المالية الإسلامية تحديداً لا بأس من التطرق إلى مفهوم الصناعة المالية.

1-1-تعريف الصناعة المالية

تعني الصناعة المالية في مفهومها كافة الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها كافة المؤسسات والمنظمات المالية خاصة كانت أو حكومية من أجل صناعة التمويل. ويتعلق الأمر خصوصاً بالبنوك، شركات الائتمان، شركات التأمين، شركات السمسرة المالية، وصناديق الاستثمار.¹ كما تعرف الصناعة المالية ببيئة الأعمال أي كافة الفاعلين أو المتدخلين في عملية التمويل أو النشاط المالي الهادف إلى صناعة التمويل. ويقصد بذلك الأفراد والمؤسسات والقوانين والأنظمة والتكنولوجيا المستخدمة من أجل تداول الأوراق المالية في الأسواق إضافة إلى ابتكار وتوزيع الخدمات المالية مع تحديد معدلات الفائدة.²

إن الصناعة المالية هي عملية استغلال وتكييف مجموعة من العناصر من أجل توفير التمويل، وذلك بتخصيص الموارد المالية.

¹سونا عمر علي عبادي، التحكم في الصناعة المالية، للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية بين الفقه الإسلامي والقانون النموذجي، الطبعة الأولى،

دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 45.

² Pete, S.Rose, Money and capital markets; financial institutions and instruments in a global marketplace, 8th ed, Irwin/McGraw-Hill, boston ,USA,2003, P 142

أصبحت الصناعة المالية في الوقت الحاضر لها أفق واسعة وروافد متعددة، مما جعل من المؤسسات المالية كيان مهما في تحريك قطاع المال والأعمال، وتعتبر الصناعة المالية الإسلامية من أهم الروافد في نشاط القطاع المالي العالمي.

1-2- تعريف الصناعة المالية الإسلامية

تعني الصناعة المالية الإسلامية تقديم الخدمات والمنتجات المالية وفق ضوابط الدين الإسلامي الحنيف، أي بتحريم الربا والغرر والميسر، الأمر الذي يفرض على المتعاملين وفق هذه الصناعة الخضوع لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، كمبدأ العدالة في المعاملات، وأن تكون المعاملات منبثقة عن نشاط اقتصادي حقيقي، وإن تكون المعاملات تحترم العقود ويكون أساسها التكافل بعيدة عن تمويل كل ما هو محظور شرعا وضار بالمجتمع¹.

تعرف الصناعة المالية الإسلامية على أنها مجموع الأنظمة، والقوانين والمؤسسات وكافة التقنيات التي تعمل على خلق وتداول الأصول المالية، من أجل تمويل الاستثمارات الحقيقية وذلك بتخصيص الأموال بناء على أرباح متوقعة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بغية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في عملية التشغيل لتحقيق الرفاهية الاجتماعية².

كما تعرف على أنها مجموعة الخدمات التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية³.

إذن يمكن القول إن الصناعة المالية الإسلامية هي كافة عناصر بيئة النشاط المالي التي تعمل على توفير خدمات ومنتجات مالية ضمن معاملات خالية من الربا، والقمار، وكل ما هو محظور شرعا. كما يجب أن تكون هذه المعاملات قائمة على نشاط حقيقي أساسه التكافل بين أطراف العقد، أي تقاسم المخاطر، وقد تكون المنتجات والخدمات المقدمة في إطار الصناعة المالية الإسلامية عبارة عن حلول ابتكارية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية لعميلة تمويل الاستثمار.

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية سابقة للعولمة وقد مرت بعدة مراحل عبر التاريخ.

¹ Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Pifion and others, Islamic Finance; Opportunities, Challenges, and Policy Options, INTERNATIONAL MONETARY FUND, April 2015, P 9

² أحمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وإمكانية التطبيق العملي، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 2، الأردن، 2010، ص 274.

³ حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 18.

1-3-نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية

إن ما وصلت إليه الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الراهن ناتج عن تطور زمني عبر عدة مراحل.

1-3-1-مرحلة فجر الإسلام

يطلق على هذه المرحلة مرحلة التنظير، فقد عرفت ارض الحجاز قبل بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم المعاملات المالية، والتي تمثلت في المضاربة والإقراض بالربا، فأقر الإسلام المضاربة وجعل لها ضوابط وحرّم التعامل بالربا، بسبب أثاره السلبية على الأفراد والمجتمع.

بعد اتساع رقعة الدين وقيام دولة الإسلام التي قوت شوكتها وازدهرت التجارة فيها تم تأسيس بيت مال المسلمين، والذي يمثل خزانة الدولة بالمفهوم المعاصر. كما عرف المسلمون في عهد الخلافة الراشدة نظام الإيداع، فقد أودع الصحابة رضي الله عنهم أموالهم عند الزبير بن العوام رضي الله عنه، كما فرق المسلمون في ذلك الوقت بين الوديعة (الأمانة) والدين (القرض) وهو الوديعة الجارية المضمونة التي تمكن الوديع من التصرف فيها مقابل رد المثل للمانح عند الطلب¹.

إن الدارس للتاريخ الإسلامي يجد أن المسلمين قد طبقوا العديد من التعاملات المالية فيما بينهم أو مع غيرهم. فقد عرف المسلمون صرف وتحويل العملة إضافة إلى صيغ التمويل الاستثماري كالمزارعة والمساواة والمشاركة وغيرها أي أن المسلمين عرفوا ومارسوا نشاطات الصناعة المالية في بداية العهد الإسلامي قبل ظهور البنوك².

لقد مارس المسلمون نشاط الصيرفة عن طريق الصيارفة (الجهابذة أو الصاغة) الذين كانوا يبيعون الذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد (وزنا) كما تعاملوا بالسفتجة كبداية عن الربا.

لقد قام المسلمون في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بصك العملة حيث تم إصدار الدينار الإسلامي، كما تم حصره في يد الدولة الإسلامية. أولى الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والفقهاء وعلماء الأمة القضايا المالية اهتماما كبيرا في فقه المعاملات، حيث كان لها النصيب الأوفر في أبحاثهم ودراساتهم³.

بالرغم من عدم ارتباط النظام المالي الإسلامي بمرحلة معينة وذلك كون أحكام الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وتتكيف مع كافة التطورات وتشابك المعاملات إلا أن الصناعة المالية الإسلامية كمؤسسات لم تظهر إلا في العصر الحديث.

¹أمنة خلع، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص 12.

²أحمد طه العلجوني، مرجع سابق، ص 274.

³شبيب، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، الأردن، 2001، ص 158.

1-3-2- الصناعة المالية الإسلامية في العصر الحديث

لقد كان للمرحلة الاستعمارية التي عرفتھا الدول الإسلامية أثرا كبيرا على الحياة الاقتصادية والمالية للمجتمعات المستعمرة. فقد شهدت هذه المرحلة ظهور البنوك التجارية من اجل توطین الاستعمار واستنزاف خيرات الدول المستعمرة. وبعد تحرر الدول الإسلامية من الهيمنة الاستعمارية قامت بإنشاء بنوكها الوطنية دون تغيير النموذج الموروث عن الاستعمار القائم على الفوائد الربوية.

ومن هنا انطلقت جهود الفقهاء بالتحذير من التعامل بالربا، وأقاموا الملتقيات والمؤتمرات، وألقوا الدروس والمحاضرات والخطب لتوعية المجتمع وبيان حكم الإسلام من معاملات البنوك التجارية القائمة على الفوائد. إلى أن حسم مجمع البحوث الإسلامية بحرمة التعامل بالفائدة مع البنوك، وان هذه الفوائد عبارة عن ربا محرم بالقرآن والسنة.¹ من هنا تولدت على يد علماء الاقتصاد والشریعة فكرة البنوك الإسلامية كبديل شرعي للتعاملات التقليدية. وكانت الانطلاقة من مصر بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 كمؤسسة حكومية للتكافل الاجتماعي، ورد في قانونها الأساسي صراحة حرمة التعامل بالفائدة أخذا وعطاء. وقد انبثق عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة بالمملكة العربية السعودية في سنة 1972 ضرورة إنشاء بنوك إسلامية، وقد تم وضع اللبنة الأولى لاتفاقية إنشاء بنك إسلامي للدول الإسلامية سنة 1974 التي تمخض عنها البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر نشاطه سنة 1977.

يوضح الجدول (1-1) البنوك الإسلامية السبع الأولى التي تم إنشاؤها كبديل للبنوك التقليدية.

الجدول (1-1) البنوك الإسلامية السبع الأولى التي تم إنشاؤها كبديل للبنوك التقليدية

اسم البنك	مكان الإنشاء	سنة الإنشاء
بنك ناصر الاجتماعي	مصر	1971
بنك دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	1975
بنك فيصل الإسلامي السوداني	السودان	1977
بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	1977
بيت التمويل الكويتي	الكويت	1978

¹ علي محي الدين القرة الداغي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، دار البشائر الإسلامية، 2013، ص123

1978	الأردن	البنك الإسلامي الأردني
1979	البحرين	بنك البحرين الإسلامي

المصدر: دراسة آمنة خلع، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص مالية تأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص 16.

لقد ساد بداية انطلاق البنوك الإسلامية في نشاطها خوف من فشل التمويل الإسلامي، إلا أن الزمن اثبت عكس ذلك. فقد استمرت هذه البنوك في النمو والتوسع، كما عرفت انتشارا واسعا وأصبحت أحد ركائز النظام المالي. وقد تحولت بعض الدول بعد نجاحها في التمويل الإسلامي من التطبيق الجزئي إلى الكلي كالسودان وباكستان وغيرها¹.

في الوقت الراهن بلغ عدد المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في أحد عشر دولة عربية ما مجموعه 245 مؤسسة، كانت الحصة الأكبر من نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي بلغ عددها (102) مؤسسة مالية، منها (90) مؤسسة فيا لسعودية والكويت. أما في المرتبة الثانية فقد حلت البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغ عددها ((88 بنك، علماً أن العراق والبحرين تمتلكان الحصة الأعلى، إذ بلغ عدد البنوك الإسلامية فيهما أو الفروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية ما مجموعه (27) بنك و(20) بنك على التوالي. أما المرتبة الثالثة فقد كانت البنوك التجارية التي تقدم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إذ بلغ عددها (35) بنك، وقد كانت الحصة الأعلى للبحرين، إذ بلغ عدد هذه البنوك (14) بنك. أخيراً بلغ تعداد المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مالية إسلامية ما مجموعه (20) مؤسسة مالية².

كما عرفت الصناعة المالية الإسلامية تجارب ناجحة لدول غربية كبريطانيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أسس وأهداف الصناعة المالية الإسلامية

¹ بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية، دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والمالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2018، ص 8
² رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019، الرقم 129، ص 13

ترتكز المعاملات المالية الإسلامية على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بأمور العقيدة أو الأخلاق أو الأحكام الفقهية. فقد نظم الدين الإسلامي المعاملات المالية وجعلها تتميز بروح المسؤولية وطهرها من كافة أساليب الغش والخداع ويظهر ذلك جليا في أسس وأهداف الصناعة المالية الإسلامية والمتمثلة في:

1- حرمة التعامل بالربا:

1-1 مفهوم الربا

1-1-2- لغة: عرف ابن منظور الربا بأنه الزيادة والنماء "ربا الشيء يربوا ربوا رباء، زاد ونما".

1-1-3- اصطلاحا: الربا يعني الزيادة في قيمة موجود دون حدوث عقد البيع، وهو زيادة مال دون عوض، في تعويض مال بمال¹.

ينقسم الربا إلى²:

أولاً: ربا الفضل هو الزيادة في مقدار أحد البدلين المتماثلين. ففي صحيح مسلم عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد).

ثانياً: ربا النسيئة هو الزيادة في الدين نظير التأجيل، ففي موطأ الإمام مالك عن زيد بن أسلم، أنه قال: كَانَ الرَّبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الْحَقُّ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْحَقُّ، قَالَ: أَتَقْضِي أَوْ تُرْبِي؟ فَإِنْ قَضَاهُ أَخَذَ مِنْهُ، وَإِلَّا زَادَهُ فِي حَقِّهِ، وَأَخَّرَ عَنْهُ الْأَجَلَ

والربا كله محرم بالكتاب، والسنة، والإجماع؛ أما الكتاب، فقول الله تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا [البقرة: 275]. وأما السنة، ففي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اجْتَنِبُوا سَبْعَ الْمَوْبِقَاتِ. قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ).

وفي صحيح مسلم عن جابر - رضي الله عنه - قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ).

محمد بوجلل، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 21.¹

تم الاطلاع عليه في 2024/11/02 <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/414697>²

وأما الإجماع فقال ابن قدامة- رحمه الله- في المغني: وأجمعت الأمة على أن الربا محرم.

إذن لا يتم التعامل بالفائدة مهما كان شكلها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أخذاً أو عطاءً، ظاهرة أو مخفية، مقدمة أو مؤجلة، إيداعاً أو توظيفاً، كاملة أو منقوصة، ثابتة أو متحركة، قبولاً أو خصماً يستوي في ذلك قليلها وكثيرها.¹ ولقد اجمع الفقهاء على أن الفوائد في المعاملات المالية أيا كانت هي عين الربا، ولقد أصدر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة 1965 أن الفائدة على أنواع القروض سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية هي ربا محرم بالكتاب والسنة.

2- المشاركة في الربح والخسارة: تعتبر الطبيعة التكافلية في المعاملات المالية الإسلامية أساساً فكرياً، حيث تتساوى فيها الحقوق والواجبات بين الأطراف، وذلك استناداً لقاعدة الغنم بالمغرم، أي يجب المخاطرة من أجل تحقيق الربح.² فلا يصح أن يضمن الإنسان لنفسه ربها (مغرم) دون تحمل مخاطرة ويتحمل غيره المغرم.

وعلى هذا الأساس اعتمدت البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع الجائزة من الناحية الشرعية كبديل لسعر الفائدة البنكية الثابتة التي اعتمدتها البنوك التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال.³

3- الالتزام بالأخلاق الإسلامية: تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المالي الإسلامي يكون ذلك بالأمانة، واجتناب كافة أساليب الغش والخداع، والتخلي بالصدق والشفافية. فمعاملات المالية الإسلامية تقوم على الثقة المتبادلة، واحترام العهود، والوفاء بالعقود. إن تحقيق مقاصد الشريعة لا يكون إلا بالتخلي بخلق الأمانة في المعاملات سواء مع المسلمين وغيرهم، والتعامل الحسن لضمان حدود الله وحقوق العباد.⁴

¹ وهبة الزحيلي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سوريا، 2007، ص 25.
² محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحقات بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 95.

³ رايح بريش، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر، 2023، ص 4.

⁴ أشرف محمد داوية، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام، القاهرة، مصر، 2012، ص ص 64-67.

4-حرمة الاستثمار في كل محرم: فالأصل في المعاملات المالية الإسلامية اجتناب كل محرم وعدم أكل المال بالباطل لعدم الإضرار بالفرد والمجتمع، والحفاظ على المال استناداً للقاعدة الشرعية لا ضرر ولا ضرار. ويدخل في هذا الباب عدم الاكتناز وعدم الاحتكار وتجنب البيوع المنهي عنها شرعاً¹.

5-وظيفة المال: الأصل في النقود أن يتاجر بها كأداة في النشاط الاقتصادي، ولا يتاجر فيها كسلعة، فهي وسيلة لتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى. إن الإسلام ينظر إلى النقود على أنها مجرد وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وأداة للوفاء وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالسلع وبشروط معينة. على عكس الفكر الوضعي الذي ينظر إلى النقود على أنها سلعة يتم تداولها بيعاً وشراءً وهو أساس عمل البنوك التقليدية وذلك من خلال الإقراض والاقتراض².

6-الرقابة الشرعية: ونعني بها خضوع نشاط المؤسسات المالية الإسلامية للرقابة الشرعية وجوباً. وتعتبر الرقابة الشرعية بمثابة الدرع الواقي من الوقوع في المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. وتعد هذه الوظيفة جوهر الفرق بين نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية³.

المطلب الثالث: دواعي الحاجة للصناعة المالية الإسلامية

إن التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية في العصر الحديث له عدة أسباب يمكن جمعها فيما يلي:

3-1- حاجات المتعاملين الاقتصاديين: يتعلق الأمر خصوصاً ببحث المتعاملين المسلمين عن البدائل الموافقة لأحكام الدين الإسلامي الحنيف، خاصة بعد الصحوة التي عرفتتها المجتمعات المسلمة بعد تحررها من قيود الاستعمار. فقد سعت العديد من الدول إلى جمع الموارد المالية المكتنزة لاستغلالها في تمويل الاستثمارات عن طريق البنوك الإسلامية بعيداً عن الربا⁴.

¹ قصير عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثارها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2009، ص ص 55-43

² فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 54.

³ المرجع السابق، ص 56

⁴ عبد الجبار حمد السبهاني، ملاحظات في فقه الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 16، العدد 1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 05

3-2- الحصة السوقية للمؤسسات المالية: حيث أدى التنافس الشديد بين المؤسسات المالية على المستوى الدولي إلى فرض تحديات كبيرة على المؤسسات المالية الإسلامية من أجل مواكبة التطورات في النظام المالي العالمي بإيجاد البدائل الإسلامية الحقيقية وفق ما تقتضيه التطورات الراهنة¹.

3-3 الأزمات المالية: أدت الأزمات المالية المتكررة بالمستثمرين إلى البحث على سبل الحماية والأمان لاستثماراتهم وثرواتهم، التي عصفت بها الأزمات المالية التي يشهدها النظام المالي الرأسمالي من حين إلى آخر. حيث اكتشف المستثمرون أن الحماية المطلوبة تكون عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية².

3-4 الكفاءة والفعالية: الحديث عن الفعالية يعني مدى القدرة على تلبية حاجات المتعاملين والكفاءة نعني بها مدى تقليص تكلفة التعاملات لمواجهة حاجات المتعاملين وقد ساعد على انتشار هذا المفهوم جملة من العوامل نذكر منها:³

• زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة.

• مواكبة النظام المالي للاستفادة من المزايا التي يحققها.

• الحاجة إلى إدارة المخاطر.

3-5- الاستثمار بدل التمويل: تعتمد الصناعة المالية الإسلامية إلى إدارة السيولة من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة من الأفراد ترفض التعامل بالفائدة الربوية واستخدامها في الاستثمار لأنه أقل مخاطرة بدل عمليات التمويل.

المبحث الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية

المطلب الأول: الأدوات القائمة على المشاركات (الربح والخسارة)

1-1 المضاربة: تعتبر صورة من صور المشاركة، وكانت سابقا من أكثر أساليب التمويل والاستثمار انتشارا. وهي في الوقت الراهن أساس العلاقة بين المودعين وبين غالبية المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالحسابات الاستثمارية. أما في مجال التوظيف فهي محدودة التطبيق بسبب المخاطر المحيطة بها. وهذا تبعا لآراء العاملين في المصارف الإسلامية⁴.

¹صاولي باسم، زرفة رؤوف، أهمية التكنولوجيا المالية كوسيط في العلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتنامي الشمول المالي مع الإشارة إلى حالة السوق العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، تبسة، الجزائر، 2024، ص 75

²إينال فوزي، أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2020، ص 83.

³سعد أولاد العيد، أسس الصناعة المالية الإسلامية: مقارنة نظرية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، العدد 26، 2016، ص 30

⁴سامي بن براهيم السويلم: "التحولات في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1. جدة 2005، ص 143

والبنوك الإسلامية اشد حرصا من المواظبة على التعامل بصيغة المضاربة وذلك لأنها تربط بين من يملكون المال وليس لديهم الخبرة والوقت لتشغيله وبين من لديهم الجهد والخبرة والوقت الكافي، وليس لديهم مال أو أن طاقتهم الإنتاجية تتعدى ما بجوزتهم من المال، ففي هذه الصيغة تبرز المشاركة بين المال والعمل، ولهذا يمكن القول بأن العلاقة بين المصرف والعميل هي علاقة الشريك، وليست علاقة الدائن لديه كما هو الحال في المصارف التقليدية.

1-1-1 تعريف المضاربة: تعرف المضاربة على أنها عقد على المشاركة في الاتجار بين طرفين وهما المالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما يملكه من خبرة وفي نهاية كل صفقة يتم توزيع الأرباح بينهما وذلك حسب النسب المتفق عليها. أما في حالة الخسارة فرب المال هو من يتحملها بينما المضارب يكون قد خسر جهده أو عمله¹.

-كما يمكن تعريف المضاربة على أنها:

لغة: هي من المفاعلة من الضرب في الأرض أي السير عليها، وضارب له أي اتجر له في ماله وهي الإقراض.

اصطلاحا: يقول الله تعالى في سورة المزل: "وَأَخْرُوجُ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" (المزل 20).

عرفها الحنابلة: بأن يدفع شخص لأخر ماله على أن يتاجر فيه ويكون الربح مقسوما بينهما.

ابن قدامة: دفع ماله لأخر يتاجر فيه على أن يتقاسما الأرباح حسب ما هو متفق عليه.

المالكية: بأنها دفع مالك ماله نقدا مضروب مسلم معلوم للمتاجرة فيه على اقتسام الربح.

الشافعية: أن يدفع المالك ماله للعامل ليتجر فيه على أن يشتركا في الربح²

وفي الاصطلاح فإن عقد المضاربة اتفاق بين طرفين من يملك المال ومن يملك الخبرة لاستثمار الأموال وفقا لضوابط وأسس شرعية³.

فالمضاربة: هي إعطاء رجل لرجل مالا على أن يقوم باستثماره على جزء معلوم ومتفق عليه (ثلثا أو ربعا أو نصفًا) يأخذه العامل من ربح المال¹.

¹ خباية عبد الله، براهمي السعيد: "آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية". الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر، يومي 5-7 ماي، 2009، ص 13-15

² محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص 20

³ محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 2000، ص 9.

1-1-2 دليل مشروعية المضاربة: المضاربة ثابتة ومشروعة بالكتاب والسنة. ودليل ذلك قوله تعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله". (الجمعة 10)

فالمضارب يضرب في الأرض يبتغي الكسب الحلال.

ومن السنة، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال: كان العباس بن عبد المطلب "رضي الله عنه" انه إذا دفع مالا لشخص ليتاجر فيه وضع له شروط وضوابط بان لا يسلك به بحرا، ولا ينزل واديا ولا يشتري ذات كبد رطبة، فان فعل فيحمل نتيجة فعلته وقد أخبر النبي "صلى الله عليه وسلم" بهذا فأجازه²

1-1-3 شروط المضاربة: اجمع الفقهاء على تقسيم شروط المضاربة إلى:

أ- شروط خاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال نقدا، أو ما يقوم مقامه.
- أن يكون متفق عليه من طرف رب المال والعامل.
- أن يكون ديناً في الذمة وذلك عند جمهور.

ب- الشروط الخاصة بالعمل:

- أن يناول رأس المال إلى المضارب بالتمكين منه.
- أن يكون المضارب مستقلاً استقلالاً تاماً بالعمل والإدارة ويمكن أن يعمل رب المال مع العامل وذلك ما أجازها الحنابلة لأنهم اعتبروا المضاربة نوع من أنواع الشراكة.
- في حالة الخسارة يخسر رب المال ماله أي هو من يتحملها بينما المضارب فيكون قد خسر جهده وعمله.
- وقد يتحمل المضارب الخسارة وعليه ضمان رأس المال إذا كان متحدياً، أي إذا خالف شرط من شروط المضاربة.

ج- الشروط الخاصة بالربح

- أن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب في الربح معلوماً ومتفقاً عليه (ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً)
- المضاربة لا تكون في التجارة فقط. بل هي جائزة في ميادين أخرى كالزراعة والصناعة.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، أهمية التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية- الجمهورية اللبنانية، 2016، ص49.

² قيصير عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2009، ص82.

فعن الإمام احمد رحمه الله" من دفع إلى رجل ألفاً، وقال اتجر فيها بما شئت فزرع زرعا فربح فيه. فالمضاربة جائزة والربح بينهما¹.

1-1-3-أنواع المضاربة: يمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو مقيدة.

أ-المضاربة المطلقة: وهي أن يدير المضارب عمليات المضاربة بتفويض من رب المال ودون أن يقيده بقيود. اعتمادا على ثقته بخبرته وأمانته. وذلك بان يعمل المضارب برأيه. دون الإخلال بشروط المضاربة ومراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح. فالإطلاق مهما اتسع فهو مقيد بان يتم التصرف وفقا للأعراف الجارية في مجال النشاط التجاري محل المضاربة.

ب-المضاربة المقيدة: وهي التي يكون فيها المضارب مقيدا من طرف رب المال بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه، وبكل ما يراه مناسبا بما لا يمنع المضارب عن العمل². وينجر الإخلال بشرط أو أكثر من شروط صحة المضاربة فساد المضاربة.

ج-المضاربة الفاسدة وأجر المثل: تعتبر المضاربة فاسدة إذا اختل أحد شروط المضاربة، فيعتبر العامل أجبر لرب المال بأجرة مثله، سواء حصل الربح أولا، وأضاف المالكية قراض المثل، ومن أسباب فساد المضاربة ما يلي:

- أن يكون الجزء المخصص من الربح للمضاربة غير معلوم، والاكتفاء بوصفه بما يحصل به الرضا.
- انقطاع الربح كشرط قدر معين من الربح يستحق لأحدهما في جميع الأحوال.
- أن يشترط رب المال على المضارب تحمل جزءا من خسارته دون أن يخالف المضارب شروط العقد وقبوده.
- اشتراط ضمان المضارب لكل المال إذا تلف بغير تقصير أو تعد مخالفة.
- أما إذا خالف المضارب شروط العقد أو قصر أو تعد فان طلب الضمان أو الكفالة يكون جائزا.
- اشتراط مشاركة رب المال في العمل.

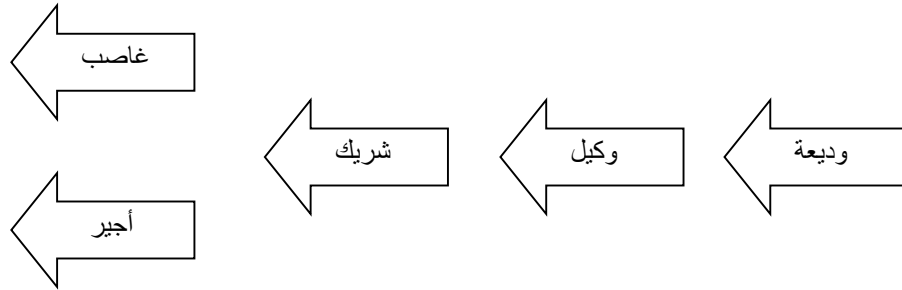
د-انتهاء المضاربة: يمكن أن تنتهي المضاربة في الحالات التالية:

- فسخ الشركة وذلك بإرادة أحد طرفي المضاربة أو كليهما.
- انتهاء اجل المضاربة.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، الرباط، المغرب، 2010، ص ص 249-248.

- خسارة مال المضاربة.
 - تصفية المؤسسة المضاربة أو هلاك أحد الطرفين بموته أو فقدان أهليته.
 - عزل رب المال العامل وكان المال نقدا.
- وفي حالة انتهاء المضاربة وما زالت ديونها قائمة فإنه:
- يحصل المضارب على الأرباح لأن هذا من عمله، ولا يأخذ هذه الأرباح إلا بعد تصفية ديون المضاربة في حالة خسارة المضاربة يحصلها صاحب رأس المال بوكالة من المضارب الذي لا يجبر على تحصيلها تمر هذه الشركة بعقود كثيرة وهي:
- أولا في البداية تكون وديعة.
- ثانيا فان تصرف فيها المضارب تصبح وكالة.
- ثالثا فان تحقق الربح يصبح المضارب شريكا.
- رابعا ويصبح المضارب غاصبا وذلك عند مخالفته شروط العقد.
- خامسا أما عند فساد المضاربة تصبح إجارة. بأن يعطى العامل أجره المتفق عليه في عقد المضاربة. ويأخذ رب المال الأرباح كلها¹.
- الشكل (1-1) مراحل عقد المضاربة



المصدر: سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، الرباط، المغرب، 2010، ص 253.

1-2- المشاركة: تعتبر المشاركة أحد الأدوات الأكثر تداولاً في المالية الإسلامية. وتستخدم المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة للمساهمة في رأس مال مشروعات جديدة أو سابقة، فيصبح البنك المشارك له

¹ سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 252-253.

الحق في استحقاق جزء من الأرباح لأنه أصبح مالكا لحصته في رأس المال. حيث يقوم باستثمار هذه الأرباح إلى حين انتهاء الشركة¹

1-2-1-تعريف المشاركة: هي عقد بين طرفين أو أكثر على إنشاء مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي بهدف تحقيق الأرباح.

لغة: لفظ مشتق من شارك

اصطلاحاً: تعتبر المشاركة عند الفقهاء المسلمون عقد بين طرفين أو أكثر على العمل في مشروع بهدف تحقيق الغنائم، على أن يتم تقسيم الغنم بين الأطراف حسب ما هو متفق عليه في العقد.

يمكن تعريف المشاركة في كتب المعاصرين بأنها أسلوب تمويلي مستحدث بحيث يقدم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون تقاضي فائدة. إنما يتشارك المصرف في الناتج إما ربحاً أو خسارة. ذلك وفقاً لضوابط العقود الشرعية المتفق عليها مسبقاً²

1-2-2-دليل مشروعية المشاركة: قال تعالى: "وان كثيرا من الخطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم"(ص24) فالمشاركة جائزة من الكتاب والسنة

روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال فيما يرويه عن ربه "أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما". (رواه أبو داود).³

1-2-3-شروط عقد المشاركة:

- أهلية الأطراف المتعاقدة.
- يجب أن يكون رأس المال نقداً معلوماً موجوداً ومتفق عليه.
- كما يمكن أن يكون رأس المال علامة تجارية أو براءة اختراع أو اسم تجاري وذلك في نظر أحد الفقهاء المعاصرين⁴

- توزيع الربح يكون حسب حصص رأس المال وذلك باتفاق الشركاء، ولا يجوز تحديد ربح إجمالي لأي شخص.

- في حالة الخسارة يجب تقاسمها بين جميع الشركاء حسب حصص رأس المال.

- مسؤولية جميع الشركاء غير محدودة.

¹خبايا عبد الله، براهيم السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 13-15.
²عبد الحميد محمد البعللي، مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية، دراسات الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1996، ص 79-76.

³محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

⁴محمد عبد الله شاهين، نفس المرجع السابق، ص 56.

- يساهم جميع الشركاء برأس المال والعمل على حد سواء.
- ويمكن إعفاء أي شريك من المساهمة في الإدارة. على أن تكون حصته من الربح متناسبة تماما مع مساهمته في رأس المال¹.

1-2-4-أنواع المشاركات التي تتعامل بها البنوك الإسلامية:

تستخدم مؤسسات التمويل الإسلامي أسلوب المشاركة (التمويل والاستثمار في أعمالها، بحيث يشارك المصرف الإسلامي بجزء من رأسماله مع العملاء المستثمرين) مقابل اقتسام الأرباح حسب ما يتفق عليه، وذلك وفق ضوابط مستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية ويمكن تمييز أنواع المشاركات كما يلي:

أ- المشاركة المستمرة: والمشاركة الدائمة أو الثابتة تعني أن يشارك المصرف مع شخص أو أكثر عن طريق التمويل في المشروع المشترك. ويكون لكل منهما جزء من الأرباح وذلك بموجب اتفاق بين طرفي العقد الذي يشمل:

- كيفية إدارة المشروع.
- كيفية المشاركة في رأس المال.
- حصة كل طرف من الأرباح.
- في حالة الخسارة يتحملها كلا الطرفين حسب مساهمته الرأسمالية².

ب- المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة):

هي العملية التي بمقتضاها يسدد للمصرف بصفته شريك ممول حصته الرأسمالية تدريجيا، حيث يشتري المستثمر أجزاء من حصة المصرف الممول باتفاق الطرفين وذلك كل مدة معينة حتى يؤول المشروع للمستثمر بعد انقضاء هذه المدة.

قد يتفق المصرف مع المستثمر على بيعه حصته وذلك بعد مدة معينة متفق عليها في العقد. وتنتهي العملية باسترداد المصرف لمجمل مساهماته وحصته من نتائج الأعمال وخروجه من العلاقة التمويلية عند السداد³.

1-3-المزارة: المزارة صيغة من صيغ التمويل الإسلامي التي تختص بالجانب الزراعي.

1-3-1 تعريف المزارة وهي دفع ارض لمن يزرعها ويقوم عليه، على أن يتم اقتسام الزرع المتحصل عليه، وهي من باب المضاربة¹.

¹ Munawarlqbal, Philip Molyneux, Thirtyyears of Islamic banking history, Performance and prospects. Islamic research and training Islamic development bank/Jeddah, KSA. 2005.p20.

² سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص246.

³ ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 50-51.

لغة: مفاعلة من الزرع وهو الإنبات.

اصطلاحاً: أن تدفع الأرض لمن يزرعها ويعمل عليها، وذلك بتحقيق مصلحة كلا الطرفين صاحب الأرض والعامل باقتسام الزرع بينهما، ويلزم العامل بزيادة الثمرة وصلاحها من سقي، حرث، آلة... الخ²
- إن جمهور السلف من الفقهاء الأمصار اعتبروا المزارعة شكل من أشكال المشاركة لان فيها متشاركين الأول بجهد وعمله والآخر بماله³.

1-3-2- دليل مشروعية المزارعة:

المزارعة جائزة من الكتاب والسنة. فقد روي عن ابن عمر " رضي الله عنهما" عن النبي "ص": عامل أهل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع.

1-3-3- شروط المزارعة: بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين يشترط في المزارعة ما يلي:

- يجب تحديد الأرض محل الزراعة بان تكون صالحة للبذر وتسليمها لمن عليه واجب العمل (المزارع).
- يجب الاتفاق على الشيء المزروع وذلك بتحديد نوع ما يزرعه في الأرض.
- الاتفاق على كيفية توزيع العائد (الناتج). وان يكون نصيب كل منهما معلوما بجزء شائع من الغلة (نصف، ثلث، ربع).
- يجب الاتفاق على أجل انتهاء العقد أي مدة المزارعة.
- في حالة الخسارة، يتشارك الطرفان فيها، فيخسر المزارع جهده وعمله، ويخسر صاحب الأرض منفعة أرضه.
- لا تصح المزارعة إذا كانت حصة أحد الطرفين من غير الزرع المتحصل عليه⁴.

1-4- المساقاة: تهتم المساقاة كالمزارعة بالجانب الزراعي كأداة من أدوات المالية الإسلامية.

1-4-1- تعريف المساقاة تعتبر المساقاة من باب المضاربة، بحيث تقدم الأشجار لمن يقوم عليها ويصلحها، على أن يتم اقتسام الغلة بينهما⁵.

لغة: مفاعلة من سقي الثمرة، وسميت بهذه التسمية لان شجر أهل الحجاز أكثر حاجة إلى السقي لأنها تسقى من الآبار

¹ سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

² محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ محمود محمد بابلي، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس، الطبعة الرابعة عشر، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، 1988، ص 107.

⁴ سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 257.

اصطلاحاً: هي أن يستعمل رجل آخر على أساس بذل جهد من العمل في رعاية النخيل والكروم على أن يكون له جزء متفق عليه من ناتج الثمار¹.

1-4-2- دليل مشروعية المساقاة:

المساقاة ثابتة وجائزة عند اغلب الفقهاء أي بالإجماع. فقد روى أبو هريرة "رضي الله عنه" انه قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا، فقالوا تكفوننا المؤونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا².

شروط المساقاة: بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين، بكونهما عاقلين، أما البلوغ فليس شرط عند الحنفية وشرط عند غيرهم. يشترط الفقهاء في المساقاة ما يلي:

- الإيجاب والقبول من الطرفين (صاحب الشجر، العامل) وان يكون العمل معلوماً، كالسقي وإصلاح الأشجار.
- الاتفاق على كيفية تقسيم الثمر، وتحديد حصة كل منهما بجزء شائع (النصف، الثلث، الربع). ولا تصح أن تكون الحصة من غير الثمر
- أن يكون الشجر مثمراً
- يجب أن يعقد عقد المساقاة قبل بدء صلاح الثمرة.
- أن تعقد المساقاة لمدة محددة ومتفق عليها.
- أن يسلم الشجر للعامل.
- على العامل أن يقوم بأعمال السقي وإصلاح الزهر، والحفظ والتلقيح، أما ما يحتاجه الشجر من النفقة فعلى كلا طرفي العقد على قدر نصيبهما.
- في حالة عدم إثمار الشجر، فلا يأخذ طرفي العقد شيئاً.
- يمكن أن يلزم صاحب الأرض العامل بالعمل إلا إذا كان له عذر.
- يجب على طرفي العقد تنفيذه وعدم فسخه من غير رضا صاحبه، إلا لعذر³.

تجدر الإشارة إلى مجموعة من النقاط توضح جانب المقارنة بين المزارعة والمساقاة، والتي يمكن توضيحها في الجدول⁴

¹ قيصر عبد الكريم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

² صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الجزء الثاني، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، 1983م، ص. 819.

³ سامر مظهر قنطقي، مرجع سبق ذكره، ص. 257.

⁴ قيصر عبد الكريم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

جدول رقم (1-2): أوجه المقارنة بين المزارعة والمساواة.

شروط المساواة	شروط المزارعة
-تحديد نصيب الطرفين من الثمار المتحصل عليها بجزء معلوم.	-الاتفاق على توزيع الغلة بين الطرفين بجزء معلوم.
-يجب تحديد اجل انتهاء العقد فان لم يتم تحديده، تستمر المدة إلى حيث جني المحصول.	-يجب أن تكون اجل انتهاء العقد معلوم وكافي لإتمام الزرع ونضجه.
-أن يكون الشجر النخيل منقذ عليه ومثمر.	-تحديد الأرض محل الزراعة، وتسليمها لمن عليه واجب العمل
-أن يكون العمل الموسمي على الساقى. أما الأعمال الثابتة فهي على المالك.	-الاتفاق على الشيء المزروع، وذلك بتحديد نوع ما يزرع في الأرض ومن يقدمه

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات والمراجع السابقة.

المطلب الثاني: أدوات الصناعة المالية الإسلامية القائمة على الأصول (الموجودات)

1-المرابحة: بيع المرابحة من البيوع الجائزة في الفقه الإسلامي لأنها متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

1-1-تعريف المرابحة: بيع المرابحة هي أحد بيوع الأمانة حيث يتم الاتفاق على سعر السلعة بين البائع والمشتري، مع الإخبار بسعرها الأصلي، وهو من العقود المشروعة القائمة منذ القدم إلى الوقت الحالي نظراً لتزايد الحاجة إليه، وهو عقد بين شخصين أو أكثر وذلك حسب نوع المرابحة¹.

-كما يقصد بالمرابحة عقد يتفق بموجبه مصرف إسلامي على بيع معدات أو سلع لطرف آخر (عميل)، بسعر التكلفة، مع احتساب هامش ربح منقذ عليه مسبقاً في العقد².

-المقصود بالمرابحة عند الفقهاء أن يتم البيع برأس المال وناتج متفق عليه³. وتعتبر مرابحة بسيطة. أما المرابحة المركبة فقد عرفها الإمام الشافعي على أنها "إذا أرى الرجل السلعة فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل. فالشراء جائز"⁴.

-فالمرابحة عقد يلزم بموجه البائع بببيع الأصل (السلعة) برأس مال ربح معلوم ومشروع

¹ عبد الرزاق الهيتي، مرجع سابق ذكره، ص67.

² فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الحلبي للنشر، لبنان، 2004، ص136.

³ عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد "بن قدامة"، المغني والشرح الكبير، الجزء الخامس، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص124.

⁴ محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار الفكر، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1989، ص39.

المربحة لغة: مشتقة من الربح أي الزيادة والنماء في التجارة بمعنى أرباح لأن أحد الطرفين اربح الآخر. كأن يقول أربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً. أو أن يقال: نقد السلعة مربحاً على كل عشرة دراهم درهم¹.

اصطلاحاً: تعني بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به مع الزيادة (ربح معلوم).

فعقد المربحة في بدائع الصنائع هو: "بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم"².

وفي روضة الطالبين انه: "عقد يحدد الثمن فيه على أساس ثمن البيع الأول مع احتساب زيادة"³.

1-2- دليل مشروعية المربحة:

المربحة من البيوع المشروعة في الإسلام لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة 275)

وكذلك قوله تعالى: "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رِّبِّكُمْ" (البقرة 198)

ومن السنة اعتمدوا قول النبي صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء يدا بيد"⁴) حيث أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم عند اختلاف الأصناف بيع السلعة بأكثر من ثمنها.

1-3- شروط بيع المربحة:

- أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري الثاني.
- باعتبار الربح بعض الثمن يجب أن يكون معلوماً، وذلك شرط لصحة البيع باعتباره من بيوع الأمانة⁵.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من الأموال الربوية فإن كان كذلك بان اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً لم يجز بيعه مربحة. لان الزيادة على الثمن الأول هي زيادة ربوية لا ربحاً. أما عند اختلاف الجنس لا بأس بالمربحة حتى لو اشترى ديناراً بعشرة دراهم وباعه بربح درهم. لان المربحة بيع مع احتساب زيادة على الثمن الأول⁶.

¹ أنور مصباح سوبرة، شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004، ص 111.

² أبو بكر بن مسعود الكساني، بدائع الصنائع، الطبعة الأولى، الجزء السابع، مطبعة الجمالية، مصر، 1911، ص 3163.

³ أبو زكريا يحيى بن الشرف النووي، روضة الطالبين، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، بدون تاريخ، ص 526.

⁴ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1954، ص 1211.

⁵ عبد الكريم أحمد قندور، المالية الإسلامية (الضوابط والعقود)، مطبوعات صندوق النقد العربي، العدد 50، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 12.

⁶ الكساني، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص 80.

- أن يكون العقد الأول الذي اشترى فيه المصرف الإسلامي السلعة صحيحاً، فإن كان فاسداً لم يجز البيع مربحة. ذلك أن البيوع التي تخل بضوابط الشريعة الإسلامية حكمها أن يود البائع الثمن والمشتري المثلون¹.
- تملك المصرف للسلعة قبل بيعها للمشتري الثاني.
- تحمل المصرف تبعة هلاك السلعة طالما أن المشتري لم يستلمها، وذلك في حالة الخسارة.
- يجوز للمشتري الثاني سداد الثمن حالاً (نقداً) أو مؤجلاً بتحديد الأقساط بما لا يترك مجالاً لجهالة تؤدي إلى منازعة. أو كاملاً بعد أجل معين².

1-4- صور صيغة التمويل عن طريق بيع المربحة في المؤسسات المالية الإسلامية:

يعتبر بيع المربحة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، حيث تعتبر أحد أهم أنواع البيوع الإسلامية المشروعة والتي تصنف ضمن بيوع الأمانة، ويمكن تمييز صورتين لبيع المربحة في البنوك الإسلامية وهما:

1-4-1 المربحة البسيطة (العادية): ويشترط في هذا النوع من المربحة أن يكون المبيع ملكاً للبائع، وتمارس المصارف الإسلامية هذا النوع من البيوع عن طريق الشركات التابعة لها، حيث يقوم المصرف بدراسة أحوال السوق، وتقدير احتياجاته وبناء على ذلك يقوم بشراء السلع دون الاعتماد على وعد مسبق بالشراء. ثم عرضها للبيع بزيادة على الثمن الأول.

2- المربحة المركبة (بيع المربحة للأمر بالشراء)

يمكن تعريف هذا النوع من البيوع على أنه اتفاق بين طرفين يطلب بموجبه الطرف الأول (الأمر بالشراء) من الطرف الثاني (المأمور بالشراء) بأن يشتري له سلعة معينة، ثم يعده أن يشتريها منه مع إعطائه ربح معين (تحديد نسبة الربح)³.

كما يقصد بالمربحة المركبة تقديم طلب من طرف مؤسسة مالية إسلامية للمتعامل معه (الزبون) بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه من نوع معين تم شراؤه من قبل المصرف الإسلامي مع وعد (غير ملزم) بالشراء من العميل⁴.

فالبائع في المربحة الأصلية (التاجر) يملك السلعة وقت التفاوض بقصد إعادة بيعها مع إضافة هامش

¹ محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد، 193/2.

² محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سابق، ص 61.

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 156.

⁴ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 67.

ربح أي أنه يخاطر في امتلاكها وينتظر من يطلبها. ففي الأول يشترط الامتلاك. بينما في النوع الثاني فان البائع (المأمور بالشراء) لا يملك السلعة وقت التفاوض، أي هذا النوع يخلو من عنصر المخاطرة. إلا أن البعض يعترض على هذا النوع من المعاملات لأنها تدخل في بيع ما ليس عند البائع. وإذا كنا نريد تنفيذ بيع المربحة بالشكل الصحيح، فانه يوجد مجموعة من الخطوات وهي على النحو التالي:

- طلب أحد طرفي العقد يدعي الطالب أو الأمر بالشراء (العميل) من طرف آخر وهو المأمور بالشراء (المصرف الإسلامي) بأن يشتري له سلعة معينة أو موصوفة.
- تقديم وعد من الطالب للمأمور بالشراء أنه إذا قام بشراء السلعة سيشتريها منه ويضيف له هامش ربح معين ومعلوم.
- عند الاتفاق يقوم المصرف بشراء السلعة وفقا لمواصفاتها من طرف ثالث. وبعد أن يمتلكها (المأمور بالشراء) يقوم بعرضها على الأمر بالشراء (العميل) الذي له أن يشتريها بناء على طلبه ووعده بالشراء فإذا قبل هذا العرض انعقد العقد بينهما.
- أما في حالة رفض (العميل) السلعة والعدول عنها استقرت السلعة في ملك المأمور (المصرف)، الذي يمكن أن يصرفها كباقي ممتلكاته¹.

2- بيع السلم

2-1- تعريف السلم: السلم (الأصلي) (ويسمى كذلك السلف) وهو بيع شيء موصوف في الذمة مقابل ثمن يدفع عاجلا (في مجلس العقد).² أي أن البضاعة المشتراة في العقد هي دين في الذمة لكنها ليست موجودة أمام المشتري. رغم ذلك يقوم بدفع ثمنها عاجلا للبائع. ويسمى الفقهاء هذا النوع من البيوع ببيع المحاويع لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتابعين.

السلم لغة: يعني السلف، ويقال: أسلم وتسلم إذا أسلف، وقد سمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس. كأن تعطي ذهباً وفضة في سلعة معلومة لأجل معلوم. وكأنك قد أسلمت ثمن السلعة إلى صاحب السلعة فكان المشتري أسلف البائع³

اصطلاحاً:

عرفه ابن قدامي: عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس.

¹ قيصر عبد الكريم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 135-136

² تنزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الثالثة، الدار العلمية للكتاب الإسلامية، الرياض، السعودية، 1995، ص 194.

³ قيصر عبد الكريم الهيتي: أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، مرجع سبق ذكره، ص 140

وقال القرطبي هو بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة، أو ما هو حكمها إلى أجل معلوم وعرفه الرافعي بأنه عقد موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلا.

فالسلم هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة لأجل.

ومعنى ذلك أن يبيع أجل بعاجل أي يعجل المثلث ويؤجل الثمن. فالأجل هو البضاعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل معين. والعاجل هو ثمن هذه البضاعة الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد¹. وقد شرع السلم على طرفي العقد أن يكون المبيع نازلا في القيمة على البيع العادي. فيستفيد كلا الطرفين بأن يستفيد البائع من قبض رأس المال. ويستفيد المشتري من إنقاص ثمن الشراء.

2-2- دليل مشروعية السلم:

بيع السلم مشروع وجائز بالكتاب والسنة والإجماع

لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (البقرة 282)

ومن السنة: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة والناس يسلفون في الثمار السنتين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)². ولقد اقر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا التعامل الذي وضع له مجموعة من الضوابط التي يجب التقيد بها. فدل الحديث على الجواز. أما الإجماع فقد نقل ابن قدامة عن ابن منذر قوله "اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز".

ويشهد القياس لصحة السلم لان الثمن في البيع أحد عوضي العقد، فجاز أن يثبت في الذمة كالثمن. ذلك لحاجة الناس إليه.

2-3- شروط بيع السلم: لبيع السلم مجموعة من الضوابط لابد أن تتوفر فيه حتى يكون مشروعاً وجائزاً. وتتمثل هذه الشروط في:

2-3-1- شروط رأس مال السلم: وتتمثل في:

- يجوز أن يكون رأس مال السلم عينا (كالقمح) أو نقداً، أو حتى منفعة عامة لعين معين (كالانتفاع بأصل لمدة معينة).

¹ فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص 123.
² أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، الجزء الثالث، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، بلا سنة نشر، ص 288.

- يجب أن يكون رأس المال معلوما للطرفين أي يجب معرفة قدره إذا كان نقداً وكيفية سداذه، وهذا لتجنب حدوث منازعة وخلاف بين طرفي العقد.
- لا يجوز أن يكون رأس المال ديناً في ذمة المسلم إليه أو غيره، مثل جعل العروض النقدية أو ديون المعاملات المستحقة التي للمؤسسة على العميل رأس مال سلم. وذلك بتعجيل دفع الثمن إلى المسلم إليه فيكون القبض في المجلس قبل افتراق المتعاقدين. فإذا تفرقا قبل القبض انفسخ السلم. وسبب ذلك أن معنى السلم الدفع والتسليم وإن تأخير قبض الثمن يجعله ديناً في الذمة¹. وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين فعن نافع ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ²

2-3-2- شروط متعلقة بالصيغة والعاقدان:

- يجب أن تكون الصيغة بائنة لا خيار فيها لأي من الطرفين، ذلك لأن عقد السلم يشترط لصحته تملك رأس المال إقباضه للمسلم إليه قبل تفرق العاقدين.
- اشترط الفقهاء أهلية المتعاقدين وأن يكون كل واحد منهما له ولاية إذا كان يعقد لغيره³.

2-3-3- شروط متعلقة بالأجل:

- يجب أن يكون الأجل محدد لكلا المتعاقدين.
- تأجيل تسليم الثمن وهذا ما يميز بيع السلم عن غيره من البيوع.
- الحد الأدنى عند الشافعية سنة، والمالكية تتحكم في الحد الأدنى السوق والحد الأقصى عندهم بين 10-20 سنة⁴.

2-3-4- شروط المسلم فيه: وهي

- اتفق الفقهاء أن يكون المسلم فيه دين موصوف في ذمة المسلم إليه، وأن يكون معلوماً من حيث الجنس (حنطة، شعير....) والنوع (شعير جبلي أو سهلي....) والصفة (جيد، رديء، متوسط)، والقدر كيلاً ووزناً، وذلك لتجنب النزاع بين طرفي العقد الناتج عن الجهالة.
- أن يكون موجوداً في الأسواق بنوعه وصفته من وقت العقد إلى وقت حلول أجل التسليم، فإن لم يكن موجوداً فإنه لا يجوز السلم، وذلك لعدم ضمان تسليم السلعة المسلم فيها إلى صاحبها في الأجل المحدد.

¹ سامر مظهر قنطججي، مرجع سبق ذكره، ص 209-210.

² قيصير عبد الكريم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سبق ذكره، الجزء الخامس، ص 201.

⁴ محمد عبد الله محمد شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2-3-5- شروط متعلقة بالبديلين معا¹:

- ألا يكون في كل من رأس المال والمسلم فيه إحدى علتي ربا الفضل لان عقد السلم حينئذ يتضمن ربا النسيئة، لأن حرمة ربا النسيئة تتحقق بأحد وصفي العلة، حيث أن المسلم فيه مؤجل في الذمة، فإذا جمعه مع رأس المال أحد وصفي علة ربا الفضل. تحقق ربا النسيئة فيه وكان فاسدا. فلا يجوز إسلام ذهب في فضة ولا إسلام الطعام بعضه بعضا بينما يجوز إسلام الذهب بالحيوان وإسلام الطعام بالقطن.
- أن يكون كل من رأس المال والمسلم فيه مالا متقوما.

3- الاستصناع:

3-1- تعريف عقد الاستصناع: تعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تلعب دورا مهما في استثمارات المؤسسات المالية الإسلامية وذلك في مساهمتها في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية وهي توفر للمستصنع المواد اللازمة (الخام) لإنشاء صنعه، إضافة إلى العمل نفسه.

على ضوء هذا يمكن تعريف الاستصناع على انه:

لغة: هو طلب عمل الصنعة² واستصنع الشيء يعني دعا إلى صنعه. أي طلب شخص من شخص آخر أن يصنع له شيئا³

اصطلاحا:

عرفه البعض على انه عقد عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها⁴

- طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم ما يأتي⁵ (مادته العمل من الصانع)

- هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة، وثمان محدد.

- هو عقد يقوم بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد على صنع شيء متفق عليه من حيث الجنس والصفات وهذا (لتجنب النزاع بين الطرفين) للطرف الآخر (المستصنع) على أن تكون المادة اللازمة (مواد خام) من عند الصانع. مقابل ثمن يدفع إما حالا أو بالتقسيط أو مؤجلا¹.

¹ عبد الكريم احمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص119.

² مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الجزء الثامن، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، 2005، ص 76.

³ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص232

⁴ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص68

⁵ الفيروز آبادي، مرجع سبق ذكره، ص76.

فالاستصناع عقد مع صانع(بائع) على صناعة شيء معين في الذمة، وتكون المواد اللازمة والعمل من الصانع، فإذا كانت من المستصنع (المشتري) لا من الصانع أصبح العقد إجارة لا استصناع² أو أن يطلب المستصنع من الصانع أن يصنع له شيئاً معيناً بثمن معلوم

3-2- مشروعية الاستصناع:

ثبتت مشروعية الاستصناع وهو جائز بالسنة والإجماع، ذلك لحاجة الناس إليه فالإنسان قد يحتاج إلى خف أو نعل على نوع أو قدر أو صفة مخصوصة ولا يجده مصنوعاً. فيقوم بطلبه من الصانع لأنه إذا لم يجده وقع في الحرج

-ولأن الاستصناع بيع ما ليس عند الإنسان، وقد نهى رسول الله "ص" على ذلك، لقوله "صلى الله عليه وسلم" لا تجتمع أمتي على ضلالة³.

فقد قال الكاساني فالقياس انه لا يجوز.

فيصبح الاستصناع جائز استحساناً. أي أن حكمه هو الجواز دون اللزوم لأن جوازه للحاجة⁴.

فالفقهاء اختلفوا حول مشروعية عقد الاستصناع لأنه يقوم أساساً على بيع شيء غير موجود وقت التعاقد، وإنما سيتم تصنيعه بناء على مواصفات يحددها ويطلبها المستصنع من الصانع.

والمستفاد من الروايات بخصوص بيع المعدوم انه محرم في الإسلام أي لا يجوز بيعه (المعدوم الذي فيه غرر). إذا كان معدوم وقت العقد ولكنه يكون محقق في الوجود بعد العقد وهذا ما أجازت الشريعة التعاقد عليه مثل عقد السلم. والعلة تكمن فيما تم النصب فيه هو الغرر. فإذا انتهت فلا مانع⁵.

3-3- شروط الاستصناع:

يشترط لصحة الاستصناع ما يلي:

- بيان جنس المصنوع محل العقد ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في كامل عقود المفاوضات، لأن الجهالة تؤدي إلى نزاع طرفي العقد.
- أن يكون محل العقد ما يجري التعامل فيه بين الناس كوسائل النقل، لأن هذا البيع أجاز استحساناً لحاجة الناس إليه أي جاء على خلاف القياس، ولا يجري فيما لا تدخله الصنعة من السلع الطبيعية كالقمح، اللحم..... لأن بيعها وهي في الذمة يعتبر سلماً لا استصناعاً.

¹ محمود حسين الوادي وحسين سمحان، مرجع سبق ذكره، ص233

² سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل، مرجع سبق ذكره، ص213

³ مجمع الزوائد: علي بن ابي بكر الهيثمي: 221/8

⁴ قيصر عبد الكريم الهيتي: أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية(البورصات)، مرجع سبق ذكره، ص150،149

⁵ محمد بن احمد الصالح: عقد الاستصناع وأثره في تنشيط الحركة الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1996، ص27-29.

• عدم تحديد مدة العقد لأجل، لأنه إذا تضمن العقد أجلا أصبح بيع سلم، فينطبق عليه حكم السلم وشروطه هي: قبض البذل في المجلس، ولا خيار لأحد العاقدین إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي شرط عليه في العقد، وإن كان هناك من يرى أن هذا ليس بشرط، والعقد استصناع على كل حال سواء حدد فيه أجل أو لم يحدد، لأن العادة جرت بتحديد الأجل في الاستصناع، فيكون شرطا صحيحا¹.

• يجب أن يكون ثمن الاستصناع محددا ومعلوما إما نقدا أو عينا أو منفعة. ويجوز تقسيم الثمن إلى أقساط معلومة لأجل محددة، أو تسديد دفعة مقدمة (حال وقت إبرام العقد) وتسديد باقي الثمن على دفعات متوافقة مع مواعيد التسليم لأجزاء من المصنوع. ولا يجوز زيادة الثمن لتمديد أجل السداد أما تخفيض الثمن عند التعجيل السداد فيجوز إذا كان غير مشروط في العقد².

أوجه الاختلاف بين عقدي الاستصناع والسلم:

من الضروري الإشارة إلى أهم الفروق بين الاستصناع والسلم، وذلك من أجل التمييز بينهما، ويمكن تلخيص هذه العلامات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3) أوجه الاختلاف بين السلم والاستصناع

العلامات	عقد الاستصناع	عقد السلم
المال المصنوع (محل العقد)	يكون في المثلي والقيمة أي أنه يرتبط بالعمل والسلعة	هو عقد متاجرة على المنتجات الطبيعية ويكون في المثليات (مواد أولية، فواكه، حبوب)
الأجل	في عقد الاستصناع من الممكن تأجيل كل من الثمن والسلعة أي لا يشترط فيها الأجل.	تأجيل الثمن في عقد السلم غير مسموح به مطلقا أي يشترط فيه تحديد الأجل.
المبيع	هو عقد صنع أو بناء أي المبيع يكون مصنوعا، وهو عين موصوفة في ذمة البائع، كاستصناع الأثاث، الأحذية.	لا يشترط في عقد السلم أن يكون مصنوعا، وهو دين تحمله ذمة البائع، ويكون في الغالب الأطعمة والحيوانات، وهو إما مكيولا أو

¹ قيصر عبد الكريم الهيتي: أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، مرجع سبق ذكره، ص 150

² سامر مظهر قنطججي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 216

موزونا مزروعا أو معدودا.		
لا يشترط في الاستصناع تقديم البديل، ويكفي تقديم عربون ويؤخر الباقي لحين تسليم المصنوع.	لا يشترط تسليم البديل في مجلس العقد.	البديل

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المراجع السابقة

4-الإجارة

4-1-تعريف الإجارة: وهي المفاوضة على المنفعة دون العين. وتعني تملك منافع مباحة لمدة معينة مقابل ثمن معلوم. وهو ثمن المنفعة الناشئة عن الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة فهي لا تهدف إلى تملك الموجود المؤجر للمستأجر، وإنما تهدف إلى استخدام الموجود المستأجر، والانتفاع به مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة¹.

الإجارة لغة: مصدر أجره يأجره أجرا. أي هي مشتقة من الأجر وهو العوض. فتأتي بمعنى الكراء على العمل². ومنه سمي الثواب أجرا لأن الله يعوض العبد على طاعته وعبادته وقد سمي الله تعالى المهر أجرا، فقال: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء 25) اصطلاحا: هي تملك منافع مباحة مدة معلومة بعوض³.

ومن الناحية المصرفية عرفتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بأنها تمويل متوسط الأجل يتضمن شراء الأصول من معدات وماكينات، ثم نقل حق استخدامها إلى المستفيد خلال فترة معينة. يحتفظ البنك بملكية هذه الأصول⁴.

وعقد الإجارة عقد رضائي يتم باتفاق بين طرفيه، ولا يحتاج لإجراء شكلي معين. وهو ملزم للطرفين لأنه ينشأ التزامات متبادلة على طرفيه، فيلتزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر، كما ينشئ التزامات في ذمة المستأجر بدفع الأجرة للمؤجر وهو من العقود التي يلعب الأجل دورا مهما فيها⁵.

4-2-مشروعية الإجارة: ثبتت مشروعية الإجارة بالكتاب والسنة والإجماع فمن الكتاب، قوله تعالى: ﴿...فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ...﴾ (الطلاق 6)، وكذلك قوله تعالى ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي

¹ نعم حسين نعمة، رعد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010، ص 140.

² قيصير عبد الكريم الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

³ عز الدين التويتي وآخرون، دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية مرجع سبق ذكره، ص 7

⁴ مصطلحات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، موقع البنك الإسلامي للتنمية، <https://www.isdb.org/ar>، تم الاطلاع عليه في 2024/11/02

⁵ عبد الكريم احمد قندوز، المالية الإسلامية (الضوابط والعقود)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

جَجَّ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿القصص 26-27﴾ فما جاء في القرآن من قصة نبي الله موسى مع ابنتي نبي الله شعيب عليه السلام دليل على صحة جواز الإجارة وهي سمة الأنبياء والأولياء¹.

وفي عرض نبي الله شعيب على موسى عليهما السلام بالإجارة والعمل ثماني سنين دليل على أن الإجارة عندهم كانت معلومة وجائزة².

ومن السنة فقد روى البخاري في باب استئجار المشركين ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام حقه³.

وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: قال الله تعالى "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى ثم غدر، ورجل باع حرا فأكمل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطيه أجره"⁴.

كما اجمع أهل العلم على جواز الإجارة وهي جائزة على منافع الإنسان كما أنها جائزة على منافع الأعيان لأن الإنسان يحتاج إلى منافع السلع ولا يجد الثمن ليشترها.

فقد شرعت الإجارة لحاجة الإنسان إليها، فمثلا هم يحتاجون للسكن، ويحتاج بعضهم لخدمة بعض، ويحتاجون الأرض للزراعة والآلات لاستعمالها في حوائجهم المعيشية⁵.

ودليل الإجماع قول الإمام الشافعي عن الإجارة (فمضت به السنة، وأمر بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يختلف أهل العلم في بلدنا في إجازتها، وعامة فقهاء الأمصار⁶).

4-3-أركان عقد الإجارة: تشمل ما يلي

4-3-1-العاقدان (المؤجر والمستأجر): يشترط أهلية العائدين وعدم إكراه طرف للآخر

4-3-2-العوضان (الأجرة من المستأجر، والمنفعة من المؤجر): ويشترط فيها أن تكونا معلومتين، مباحتين، نافعتين، مقدور على تسليمهما.

4-3-3-الصيغة: وهي ما يصدر عن المتعاقدين وتتعدد بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة والكراء، وما اشتق منهما وبكل لفظ يدل على تمليك المنفعة والعوض، ويشترط فيها ما يشترط في صيغة البيع ما عدا الأجل الذي يشترط في عقد الإجارة ولا يشترط في عقد البيع⁷.

¹ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان "عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية مقارنة"، الطبعة الأولى، بحث رقم 19، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2000، ص 20-23.

² القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثالث، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1964، ص 271.

³ صحيح البخاري، مرجع سبق ذكره الجزء الثاني، ص 896.

⁴ صحيح البخاري، نفس المرجع، الجزء الثالث، ص 2270.

⁵ قتيصر عبد الكريم الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

⁶ عبد الكريم أحمد قنروز، مرجع سبق ذكره، ص 129.

⁷ عز الدين التويجب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

4-4- شروط عقد الإجارة: يشترط في عقد الإجارة مجموعة من الشروط كي يكون صحيحا، ويمكن إيجاد هذه الشروط فيما يلي:

• موافقة طرفي العقد، فلا تصح الإجارة إذا أكره أحدهما لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء 29)

• أن تكون المنفعة معلومة وذلك لتجنب النزاع بين طرفي العقد، ومعرفة المنفعة إما بالعرف أو بالمشاهدة بالعين وإما بالوصف.

• أن تكون المنفعة مباحة وجائزة وليست من المحرمات.

• أن تكون مدة الإجارة معلومة (سنة، شهر أو أكثر أو اقل).

• أن تكون العين المستأجر نافعة فلا يصح تأجير أرض للزراع لا تثبت.

• أن يكون ثمن الإيجار محدد في العقد¹.

4-5- أنواع عقد الإجارة: يمكن أن تأخذ صيغة الإجارة في البنوك الإسلامية الصور التالية:

4-5-1- الإجارة التشغيلية (الخدمائية): وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك أي هذا النوع لا ينتهي بتمليك المستأجر العين المؤجرة وإنما يقتصر على الانتفاع بها لمدة محددة، بدفع دوريا للمؤجر. حيث يملك المصرف الأصل ثم يتولى إجارته لأي جهة ترغب فيه بهدف تشغيله لمدة معينة. وبانتهاء المدة يعود الأصل إلى حيازة البنك الذي يبحث عن مستأجر آخر وهكذا. والأجل المحدد لا يرتبط بالإيجار على مدى عمر الأصل، فيجوز دفع الأجرة المستحقة عاجلا أو تركها إلى أجل لاحق، أو تسديدها عبر أقساط. وهكذا حسب ما اتفق عليه في العقد².

4-5-2- الإجارة مع وعد بالتملك: إن الاسم الصحيح هو الإيجار مع الوعد بالتملك، بينما يعتبر اسم الإيجار المنتهي بالتملك اسم خاطئ و الإجارة مع الوعد بالتملك هي إجارة غير مقرونة بخيار التملك في نهاية العقد، أو على سبيل الهبة، أو مقابل ثمن رمزي يحدد في العقد، أو مقابل ما دفعه من أقساط وعادة ما يكون الإيجار في هذا النوع أكبر من قسط الإيجار في الإجارة التشغيلية، أو عن طريق البيع قبل انتهاء عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة³، فهي تشبه بيع التقسيط في كون الأجرة بمثابة

¹قفيصر عبد الكريم الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

²علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 256.

³محمد عبد الحليم عمر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الدورة التدريبية عن إدارة المخاطر، لبنان، 2005، ص 33.

القسط الذي يدفعه الشخص كما يتفقان على أنه إذا أوفى الشخص بالثمن كاملاً أصبحت الإجارة بيعاً، وهي تختلف عن بيع التقسيط كونها تتضمن عقدان: عقد تملك العين وعقد انتهاء المدة المحددة. وتتضح أهم الفروق بين النوعين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-4) التمييز بين نوعي الإجارة

الأساس	الإجارة مع وعد بالتمليك	الإجارة التشغيلية
العين المؤجرة (السلعة)	يشتري المصرف السلعة المؤجرة بطلب من العميل باستئجارها بقصد تملكها في نهاية مدة الإيجار، وتحسب الأجرة الإجمالية على أساس تكلفة السلعة بالإضافة إلى الربح، ثم تقسم تلك الأجرة الإجمالية على فترات يتفق عليها.	العين (السلعة) المؤجرة تكون ملك للمصرف، قبل تقديم طلب العميل لاستئجارها.
مدة الإيجار	تكون مدة الإيجار طويلة غير قابلة للإلغاء وكافية لتغطية الأقساط الإيجارية.	تكون مدة الإيجار قصيرة الأجل قابلة للإلغاء، مما يؤدي إلى تأجير العين المؤجرة عدة مرات من أجل تحقيق ربح أكبر، وذلك لأن الدفعات الإيجارية غير كافية لاسترداد المؤجر كامل الإنفاق الرأسمالي.
المؤجر	المؤجر ليس هو منتج الأصل إنما هو ممول فقط فعندما تحتاج مؤسسة لأصل تتفق مع شركة التأجير التمويلي التي يشتري منها المنتج لتأجيره. وتقوم المؤسسة المستأجرة بأعمال الصيانة الأصل المستأجر وفق شروط العقد.	يكون المؤجر مسؤولاً عن صيانة الأصل المستأجر وتأمينه.
	المستأجر هو الذي يختار الأصل (العين)	لا يتدخل للمستأجر في هذا النوع

المستأجر	المؤجرة) وهو الذي يحدد مواصفاته وموعد ومكان تسليمه بينما يقوم المصرف المؤجر بدفع التكاليف.	في اختيار شراء الأصل.
----------	--	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات والمراجع السابقة

المطلب الثالث: أدوات أخرى للصناعة المالية الإسلامية

1- الجعالة:

1-1- تعريف الجعالة: هناك أنشطة لا يمكن تحديد مقدار العمل فيها، ولكن ينتهي أجلها بانتهاء العمل،

ومن بين هذه الأنشطة الجعالة التي تكون عوض عن فعل.

لغة: الجعل: ما يجعل للعامل (جعل شيء من المال) على عمله.

اصطلاحاً: عقد يتعهد بموجبه شخص (الفاعل: من يجعل المال) بجعل شيء من المال (جعل: عوض)

محدد مسبقاً للعمل على عمله على أن يفعل منفعة معينة في زمن محدد أو غير محدد، كمن يلتزم بجعل

معين لمن يحفر له بئراً حتى يصل إلى الماء، أو يعالج المريض حتى يبرأ، فإن لم تتحقق المنفعة فليس

للعامل شيء¹.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن الجعالة عقد تتعهد بموجبه جهة بدفع المال لجهة أخرى لقاء قيامها

بعمل ما أي هو الإجارة على منفعة يظن حصولها سواء كانت هذه المنفعة معلومة أو مجهولة في مدة

محددة أو غير محددة².

1-2- مشروعية الجعالة: الجعالة جائزة ومشروعة في الكتاب والسنة وإجماع الفقهاء فمن الكتاب قوله

تعالى: ﴿قَالُوا نَقْذِرُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (يوسف 72)

ففي الآية دليل على جواز الجعل وذلك للحاجة وذلك ما ذكره القرطبي في تفسيره³.

في السنة يستدل على جواز الجعالة على ما ينتفع به المريض من دواء أو رقية، ما روي عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه بأن أصحاب النبي سافروا حتى نزلوا بأحد أحياء العرب فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ

سيد ذلك الحي ولم ينفعهم شيء في علاجه، فأتوا إلى الصحابة الذين نزلوا عندهم وأخبروهم أن سيدهم

لدغ ولم ينفعه شيء، فهل عندكم علاج له؟ فقال بعضهم: نعم والله أنني أرقى وما أنا براق لكن حتى

تجعلوا لنا جعلاً، فعلوا لهم قطيع من غنم، فأرقى سيدهم وبرأ. فلما قدموا لهم جعلهم قال الذي رقى لا

¹ سامر مظهر قنطقي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

² تقيصر عبد الكريم الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

³ تفسير القرطبي، مرجع سبق ذكره، الجزء التاسع، ص 232.

تفعلوا حتى نأتي النبي صلى الله عليه وسلم. فكررنا له فقال وما يدريك أنها رقية، قد أصبتم فاقسموا واضربوا لي معكم سهما، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم¹.

وقد اجتمع جمهور العلماء على جواز الجعالة ومن ذلك قول ابن قدامة الحنبلي أن الجعالة تجوز على عمل مجهول إذا كان الجعل معلوما ومحددا².

1-3-1- أركان الجعالة: وتتمثل في:

1-3-1-1- العاقدان: (الجاعل - العامل): يشترط أهلية العاقدان.

1-3-1-2- الصيغة (الإيجاب - القبول): يشترط من العامل أن يأخذ إذن من الجاعل لبدء عمله مقابل جعل يستحقه، فإن لم يأذن له فإن عمله لا يصح ومنفعته بدون مقابل.

1-3-1-3- الجعل: وهو العوض، ويشترط أن يكون محددة مسبقا للعمل كالأجرة، وذلك لتجنب النزاع الناتج عن الحالة.

1-3-1-4- العمل: يصح عقد الجعالة على العمل المجهول³.

1-4- شروط الجعالة: بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين يشترط في عقد الجعالة مايلي:

- لا يجوز للعامل مخالفة شروط الجاعل في أي حال من الأحوال.
- أن يكون العامل قادر على العمل.
- يمكن للعامل إن يستعين بغيره في القيام بالعمل، ولا يتحصل العامل على العوض إلا بعد انقضاء المدة.
- أن تكون صيغة الجعالة ملزمة لطرفي العقد ولا يجوز إسنادها لغيرهما.
- لا يشترط أن يكون العمل للجاعل فقد يكون لمصلحة غيره.
- إذا أنجز العامل عمله وحقق منفعة الجاعل بعد انقضاء الزمن المحدد فله العوض (الجعل).
- يشترط في الجعل أن يكون معلوما، مشروعاً، مقدوراً على تسليمه فإن كان مجهولاً أو غير جائز شرعاً أو غير مقدوراً على تسليمه وجب له أجر المثل عند القيام بالعمل، وأن يكون جزء من محل الجعالة بحيث لا يحصل عليه العامل إلا بعد قياسها بالعمل، وأن يكون جزء من محل الجعالة بحيث لا يحصل عليه العامل إلا بعد قيامه بالعمل وتحقيق المنفعة للجاعل⁴.

¹صحيح البخاري، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص 895.

²ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. المغني، الجزء الخامس، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 1997، ص 335.

³قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية (البورصات)، مرجع سابق ذكره ص 178-179.

⁴سامر مظهر قنطفيج، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص 225-226..

وبهذا يمكننا القول إن الثراء والتنوع في الأدوات المالية الإسلامية التي تضمن عملية التمويل، وفق قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية. والتي تكون متاحة لكافة الراغبين في عملية التمويل على قدر عالي من المساواة والأمان. وكون تعاليم الدين الإسلامي صالحة لكل زمان ومكان، فقد واكبت الصناعة المالية الإسلامية التطورات الحادثة في المعاملات المالية ووطورت أدواتها في إطار الهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: الهندسة المالية الإسلامية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية قديم بقدم المعاملات المالية لكنه قد يبدو حديث نسبياً من حيث المصطلح والتخصص لأنه أصبح في الفترة الحالية محور اهتمام المؤسسات المالية الدولية، التي تسعى لزيادة الأرباح الاقتصادية وضمان السيولة المالية في السوق. الأمر الذي وطد مفهوم الهندسة المالية في جميع ميادين التمويل والاستثمار، فالمؤسسات المالية أو المصارف التجارية التي ترغب في استثمار أموالها لا بد أن تستند إلى فكر الابتكار المالي لمقابلة احتياجات المستثمرين المتجددة والتي تعجز الطرق الحالية عن الوفاء بها. وكون المؤسسات المالية الإسلامية جزء من النظام المالي العالمي تسعى إلى تلبية احتياجات متعاملها، الأمر الذي دفع بها لتطوير منتجاتها في ظل الهندسة المالية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية. ومن هنا برز مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية

1- الهندسة المالية:

1-1- تعريف الهندسة المالية:

يختلف مفهوم الهندسة المالية من وجهات نظر الباحثين الذي يسعون لتطوير النماذج والنظريات، إلا أن مجمل التعاريف لا تختلف في مضمونها، وسنذكر منها.

تعريف 1: هي التصميم، التطوير والتنفيذ لمنتجات وآليات مالية مبتكرة وإيجاد حلول وظيفية جديدة للمشاكل المالية في الإدارة التمويلية¹. يتضح من هذا التعريف أن الهندسة المالية هي ابتكار لحلول مالية، فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد، وكونها مالية فمجال الابتكار فيها يكون في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل الاقتصادي أو في عمليات التمويل.

¹ هاشم فوزي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 22.

تعريف 2: "خلق منتجات مالية مستحدثة من أجل تلبية الرغبات الاستثمارية المتجددة التي تعجز الطرق الحالية عن تلبيتها".¹

تعريف 3: "هي العملية التي من خلالها التكيف مع المنتجات والعمليات المالية الحالية واستحداث وتجديد عمليات أخرى، حتى يتمكن المتعامل الاقتصادي من مواجهة المشاكل بطريقة أكثر كفاءة في ظل التغيرات العالمية العصرية".²

تعريف 4: "هي محاولة إدارة المخاطر من خلال إيجاد أدوات كآلية مستحدثة لتحقيق الأغراض الاستثمارية والمضاربة والتحوط".³

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الهندسة المالية وسيلة لتنفيذ عملية الابتكار المالي وأنها "مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات والمناهج التي تستخدمها المؤسسات المالية لإيجاد أفضل الحلول لمشاكل المتعاملين الاستثماريين".⁴

ويستفاد مما سبق أن الهندسة المالية والابتكار المالي عمليتان متكاملتان، فالرغبة في تلبية الحاجات تؤدي للابتكار، والابتكار يعتمد على الهندسة المالية التي تطور المهارات والنماذج المالية والأساليب التمويلية.

1-2- دور الهندسة المالية:

إن دور الهندسة المالية يأتي أساساً من الركيزة التي تقوم عليها والمتمثلة في تحفيز عمليات الإبداع المالي من أجل إيجاد حلول ملائمة لعمليات التمويل، وتركز الهندسة المالية على خلق منتجات جديدة وتطوير الاستراتيجيات القائمة وبناء المحافظ الاستثمارية.

ويبرز دور الهندسة المالية بالمؤسسات المالية في:

- مساعدة المؤسسات المالية في التخفيض أو التخلص من القيود المفروضة عليها وذلك بتجاوز القواعد القانونية.
- تساهم الهندسة المالية في ابتكار منتجات مالية ذات مخاطر عالية، يستعملها المستثمرين المغامرين مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال للجهة المصدرة لها.⁵ وهكذا فإن الهندسة المالية

¹ أبو ذرة محمد أحمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقصد، العدد 17، ص 1

² Marchall, J, F, and, V, K, Bansal, Fainancial Engincering, klob publishing company, Miami, USA, 1993. p19.

³ هاشم فوزي عبادي، جليل كاظم العارضي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 91.

⁵ منير إبراهيم هندي، " الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 16-17.

تساهم في تحقيق وزيادة العائد لجميع أو بعض الأطراف، ذلك من خلال ابتكارها لأدوات تمويلية كالسندات الرديئة مثلا بالرغم من تدني عائد هذه الأدوات إلا أنها استفادة من فرص كان من الممكن إغفالها في حالة عدم وجود هذه المنتجات.

- رفع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال إيجاد منتجات تمويلية ذات تكاليف ومخاطر منخفضة مع تحقيق مكاسب وأرباح كبيرة.

- تتكفل الهندسة المالية بإعادة الهيكلة المالية للشركات وذلك من خلال إجراء التصويب اللازم لهيكل المالي وأسلوب الإدارة أو القائمين عليها، على النحو الذي يمكن الشركة من الاستمرار والبقاء وزيادة العائد. وذلك بدراسة أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة، وبالتالي التصدي لهذه المشكلات¹.

- خفض حجم المخاطر المالية وذلك يكون عادة بإيجاد مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة وتطويرها (المشتقات المالية) والتي يمكن هندستها وتحديد مراكز التعرض للمخاطرة، وإدارة هذه المخاطر بأفضل صورة ممكنة². حيث تستبدل مخاطرة بأخرى أو تقلل المخاطرة إلى مستوى أدنى أو تقضي على المخاطرة في بعض الأحيان.

2- الهندسة المالية الإسلامية:

لقد تم تطوير معظم الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في الوقت الراهن لتتماشى مع حاجيات المجتمع، ولأن الأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر تنافسية ولكي تساهم في ابتكار و تطوير العقود الإسلامية المعاصرة، فالتغيرات السريعة التي ظهرت في الآونة الأخيرة في مجال التدبير المالي و التي تحدث في بيئة الأسواق ومواجهة المنافسة المتصاعدة، أدت بالمؤسسات المالية الإسلامية لتبني مفاهيم جديدة في الصناعة المالية الإسلامية من أجل تغطية جميع المعاملات العصرية، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بكفاءة وفعالية، ومن ذلك الهندسة المالية الإسلامية و الاستثمار المالي.

2-1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية

لقد وجدت الهندسة المالية الإسلامية منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها وضوابطها الشرعية، فهي موجودة منذ القدم في شكل مخارج فقهية لبعض المعاملات المالية الإسلامية في مسائل البيع الواردة آنذاك، وذلك من أجل محاولة التيسير على المسلمين في تعاقداتهم المالية وإيجاد حلول للمشاكل المالية

¹ هشام حسبو، مفاتيح الهيكلة الناجحة، مجلة البورصة المصرية، القاهرة، مصر، العدد 268، 2002، ص 30.

² طارق عبد العالي حمادة، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 51.

في الاقتصاد الإسلامي، فمثلاً في حالة بيع التمر بالتمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خيبر، فجاءه بتمر جُنِيب فقال: "أكل تمر خيبر هكذا؟ قال: ألا والله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، الصاعين بالثلاث: فقال لا تفعل بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنيباً¹.

ففي هذا الحديث إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي الحاجات الاقتصادية دون الإخلال بضوابط الشريعة الإسلامية، فقد وضعت الشريعة الإسلامية الحلول للمشاكل التي تواجه المعاملات المالية في كل الأزمان والعصور وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَّقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام 38)

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله².

قبل التطرق إلى الهندسة المالية الإسلامية يجب الإشارة إلى أن مفهومها لا يختلف عن الهندسة المالية التقليدية من حيث الجوهر وهو الحث على الابتكار لإيجاد أدوات جديدة تتماشى مع التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية، بينما يختلف عنها من حيث شرعية الوسائل المستخدمة في عملية الابتكار والموجهة لتحقيق أهداف تلبي الحاجيات العامة مع الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية. وعليه يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها:

مجموعة الخدمات التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات المالية والعمليات المالية المبكرة لإيجاد حلول متوافقة مع الضوابط الشرعية³.

كما يقصد بالهندسة المالية الإسلامية ابتكار حلول مالية وتجسيدها في منتجات تحقق الأغراض التمويلية مع السلامة الشرعية⁴.

كما تشير الهندسة المالية الإسلامية إلى الصناعة المالية الموافقة لأحكام الشرع الإسلامي التي تحرم الفوائد الربوية والمنتجات والأدوات المتضمنة عدم اليقين كالغرر والقمار (الميسر) ويجب تقاسم المخاطر

¹مجلة البحوث الإسلامية، أحاديث بيع التمر الرديء بالتمر الجيد، الصادرة عن الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، المملكة العربية السعودية، عبر الموقع <https://www.journalofislamicresearch.com>

² ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، 1979، حديث رقم 1761.

³صالح فتح الرحمان علي محمد، أدوات سوق النقد الإسلامية- مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، بنك السودان، الخرطوم، السودان، العدد 26، 2022، ص ص 1-4

⁴عبد الجبار السبهاني، الهندسة المالية الإسلامية وصناعة التحوط عبر الموقع <https://al-sabhan.com/index.php/articles/islamic-financial-engineering>.

تم الاطلاع عليه في 2024/11/02

في المعاملات المدعومة بأنشطة اقتصادية حقيقية، كذلك يجب الامتناع عن تمويل الأنشطة المحرمة الضارة بالمجتمع¹.

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة الحلول الابتكارية لمشاكل المعاملات التمويلية والتي تهدف إلى تطوير وتقديم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية².

وعليه فالهندسة المالية الإسلامية هي جزء من الصناعة المصرفية العالمية وهي تتضمن ابتكار أدوات مالية وآليات تمويلية لإيجاد حلول مالية جديدة للإدارة التمويلية والتي تتميز بالمصادقية الشرعية وتدخل ضمن نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

2-2-دوافع الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها:

2-2-1-دوافع الهندسة المالية الإسلامية:

ظهرت حاجة المؤسسات المالية للهندسة المالية الإسلامية لمواكبة التطورات الحديثة في التمويل الدولي والاستثمار واستجابة لفرص التمويل، فالأسواق المالية أصبحت أكثر توسعا وتعقيدا وتنافسية، حيث أن اعتماد البنوك الإسلامية على أسلمت معاملتها فقط دون السعي إلى تطويرها وتحديثها وتجديد خدماتها، قد تجعل من ميزاتها التنافسية تختفي وتجند نفسها خارج السوق ليحل محلها غيرها ممن هم قادرين على ذلك.

وتبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب تتلخص في النقاط التالية³:

- تطوير المعاملات المالية في العصر الحالي وتزايد عوامل المخاطر، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، مما يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومن ثم تزايد الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها مع مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المنافسة الدولية السائدة في الوقت الراهن بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية الرأسمالية والشركات والمؤسسات الكبرى التي تضررت بخسارة رؤوس أموال المستثمرين في البنوك الدولية بسبب الانهيار العالمي لأسعار الفائدة وظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008. لكن الحلول الاقتصادية التي يقدمها المسلمون لا تكفي وهي غير قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا تبرز الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية.

¹Alfred Kammer, MouhamedNorat, Marcopinon and others, Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and policy Options, INTERNATIONAL MONTARY FUND, 2015, p 9

²حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الطاهرين بشار، الجزائر، المجلد 7، 2018، ص 20.

³باقى كرجي حبيب الجيوري، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، الإصدار 15، 2010، ص 5،

- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: الهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن حلول مالية للمشاكل الاقتصادية والتي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية وعدم الإخلال بقواعدها وشروطها¹، وهذا الانضباط نابع من مصدر تشريعها، وهو المشرع الأول وهو الباري عز وجل، مما يجعلها صالحة لكل زمان ومكان، وأكثر قبول لدى الأمة الإسلامية في سبيل المحافظة عليها، لأنها الأكمل والأشمل، في مقابل ما يعتري الأنظمة الوضعية من قصور وخلل وتنافس نتيجة تعارض المصالح الشخصية بين الأفراد.

2-2-2- خصائص الهندسة المالية الإسلامية وأهدافها:

الهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع (بدائل المنتجات المالية) بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ومن بين الخصائص المميزة لها²:

- **المصادقية الشرعية:** تعتمد الهندسة المالية الإسلامية على أن تكون المنتجات المالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتبتعد قدر الممكن عن الخلاف الفقهي، وذلك من أجل ابتكار حلول تكون محل اتفاق قدر الإمكان وتكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي كما أن أدوات الهندسة المالية الإسلامية تعتبر منتجات بسيطة غير معقدة أو مركبة وذلك راجع إلى محدودية عددها في السوق وتقيدها بضوابط الشريعة الإسلامية.
- **الكفاءة الاقتصادية:** يجب أن تكون الهندسة المالية الإسلامية ذات كفاءة اقتصادية عالية وذلك بتوسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة.
- **الابتكار والتطوير الحقيقي للمنتجات المالية الإسلامية:** حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تجعلها متميزة عن غيرها، فتنوعها هو تنوع حقيقي وليس صوري حيث أن هذا التنوع والتطوير في الأدوات أصبح ضرورة حتمية على المؤسسات المالية لملائمة المستجندات.
- **المشاركة في المخاطر:** أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف وليس إبعادها وتحويلها لأطراف وجهات أخرى وهو ما يعتبر أساساً الهندسة المالية الإسلامية وذلك بتوسيع قاعدة المخاطرة

¹عمر ياسين محمود خضيرات، " دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة"، الملتقى الدولي: الاقتصادي الإسلامي الواقع والمآلات، الجزائر، 24/23 فيفري 2011، ص 15.

²نوال برار، تطوير مؤسسات التكوين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة سلامة للتأمينات، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 130.

باشتراك الممول مع المستثمر في المغام، وتوفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالية التمويل من خلال تنوع صيغ الاستثمار وكذلك إدارة ومعالجة المخاطر وعدم ترحيلها إلى الغير.

كذلك الهندسة المالية الإسلامية تقوم على التحوط من المخاطر وفق ما يتفق عليه المتعاقدين في إطار الأحكام التي حددتها الشريعة الإسلامية، فالمحظورات شرعا غير خاضعة لفكرة الهندسة المالية الإسلامية.

- **استخدام رؤوس الأموال في عمليات التمويل بدل الاستثمار:** حيث أن الهدف الأساسي للهندسة المالية الإسلامية هو إدارة السيولة أي جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدلا من الاستثمار لأنها أقل مخاطرة، على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار أي أنها تدور جميعها حول إدارة المخاطر حيث تبحث عن الربح السريع بأقل مخاطرة¹.

- **أسس الشريعة الإسلامية:** تتمثل المبادئ التي يلتزم بها القائمون على الهندسة المالية الإسلامية من أجل ضمان نجاح هذه العملية في²:

- **الوعي بالسوق وأحواله:** ونقصد بذلك أن تكون الحاجة التي يطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالتطوير والابتكار لأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف لأن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين، مع استفادة جميع هؤلاء الأعوان.

- **مبدأ الإفصاح:** ونقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها وتطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا، أو التحايل على الربا أو القمار، حيث أن ميزة المصادقية الشرعية للهندسة المالية الإسلامية، أو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تشكل صمام أمان بسبب انضباط قواعد الشريعة الإسلامية.

- **مبدأ المقدره والالتزام:** ونقصد بالمقدرة: وجود قدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، ونقصد بالالتزام: الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل وعدم تمويل الأنشطة المحظورة، وعدم التعامل

¹ شرين محمد سالم أبو قنونة، الهندسة المالية الإسلامية (ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية)، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 71-72.

² شوقي جباري، فريد خميلي، " دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية "، المؤتمر العلمي الدولي حول " الأزمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي "، عمان، الأردن، ديسمبر 2010، ص 13-14.

بمنتجات محرمة خاصة التي يكتنفها عدم اليقين (الغرر)، والتي تشمل على التعامل بالفوائد الربوية.

حيث أن الالتزام بالشريعة الإسلامية يعتبر ميزة خاصة بالهندسة المالية الإسلامية، إلا أنها قد تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح والمقدرة، فالأصل في المعاملات الإباحة إلا ما عارضه نص من الكتاب والسنة أو قاعدة شرعية، مادامت تهدف إلى إشباع الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، فدائرة الحلال لا حدود لها وهي تتطلب البحث والتطوير والاجتهاد خاصة في المسائل المستعصية في المعاملات المالية المتطورة لتنافس المنتجات المالية الدولية المحرمة شرعا، والتي تكون محصورة ومحددة. لهذا تعتبر هذه القاعدة أساس في فهم وتطوير المنتجات المالية الإسلامية¹.

• **مبدأ التوازن:** حيث أن ضوابط الاقتصاد الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية، وبالتالي الخدمات التي يقدمها وأنشطته التمويلية لا يكون هدفها الأساسي تحقيق الربح فقط، وإنما تهدف أيضا لتلبية الحاجات الاقتصادية من خلال الأنشطة الخيرية، وذلك للوصول بالأداء الاقتصادي إلى الوضع الأمثل².

فمن هذا المبدأ يتضح لنا أن الهندسة المالية الإسلامية تخضع لقاعدة العدالة في توزيع ثمراتها من منتجات وآليات وخدمات وحلول لمشاكل تمويلية وتوظيفها في الاقتصاد وفق نهج متوازن، والعدالة في تلبية الحاجات والمصالح بين طبقات المجتمع وكذلك التوازن في المخرجات التي يمكن أن تحقق الربح الاقتصادي ويمكن أن تكون على سبيل التبرع والإحسان

• **مبدأ التكامل:** ويعني التكامل بين تفضيلات الزمن والمخاطرة في تطوير هذا المنتجات وخلق ثروة حقيقية في الاقتصاد مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن المخاطر، وخلق فرص عمل لتحقيق التشغيل الكامل في سوق العمل والذي ينتج عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فالأدوات المالية المبتكرة والتي تعالج قضايا السيولة والمخاطرة في السوق المالي يجب أن تتضمن حال تقويمها قيمة مضافة حقيقية للتبادل وأن يكون التمويل تشارك المخاطر تابعا لهذا التبادل. فالمنتجات المالي التقليدية (الربوية) فصلت الزمن والمخاطرة عن توليد الثروة،

¹ شنيقري موسى نوري، إدارة المشتقات المالية-الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 11.

² شنيقري موسى نوري، نفس المرجع، ص 29-30.

سواء كانت قائمة على الغرر، القمار من خلال التحوط من المستقبل كالخيارات، أو كانت قائمة على البيوع وتبادل الديون¹

- **مبدأ المناسبة:** ونقصد به أن تتوافق الوسائل المتبعة في ابتكار وتطوير خدمات ومنتجات مالية إسلامية مع المقاصد والغايات المبررة لذلك. على أن تكون هذه الوسائل والإمكانات المستخدمة للوصول لأهداف ذات مصداقية شرعية حيث تحقق مشروعية الغاية والوسيلة معاً، أي أنها تكون جائزة ومشروعة ومصادق عليها من طرف المجامع الفقهية. ويكون العقد صحيحاً شكلاً ومضموناً، أما إذا كان الهدف مشروعاً والوسيلة غير مشروعة، فالغاية لا تبرر الوسيلة، بل يجب تصحيح الإجراءات والبحث عن الأسلوب المناسب للوصول للغاية المشروعة. أما إذا كان الهدف غير مشروع فلا داعي للبحث عن مشروعية الوسيلة فهي لا تنفع في تصحيح هدف غير مشروع².

2-2-3- أهم الفروقات بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة المالية التقليدية (الوضعية)

بالرغم من اشتراك المدرستين الإسلامية والتقليدية في الحاجة للابتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة المالية التقليدية، ويمكن التماس ذلك في الجوانب الموضحة في الجدول

الجدول رقم (1-5) الفرق بين الهندسة المالية التقليدية والإسلامية

نقاط الاختلاف	الهندسة المالية التقليدية	الهندسة المالية الإسلامية
الحوافز الانضباط	الهندسة التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للانضباط والالتزام في تطبيق القوانين والأحكام بكل صرامة في معاملاتها الاقتصادية، فمجرد بروز فرصة للربح السريع يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتجاوز اللوائح القانونية والالتفاف حولها	حافز التدين كبير لدى المسلمين ومن شأنه أن يحد من محاولات عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية. فحوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم الغير إسلامية

¹ سامي إبراهيم سويلم "التحوط الإسلامي"، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2007، ص124،

² سامي إبراهيم سويلم، نفس المرجع، ص124.

<p>الأحكام والقوانين</p> <p>الأنظمة التقليدية هي أنظمة بشرية لذا يشوبها الخل والتناقض، وهي تتميز بعدم الانضباط والتناسق، مما يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى عدم المحافظة عليها.</p>	<p>الأنظمة التقليدية هي أنظمة بشرية لذا يشوبها الخل والتناقض، وهي تتميز بعدم الانضباط والتناسق، مما يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى عدم المحافظة عليها.</p>	<p>الأنظمة التقليدية هي أنظمة بشرية لذا يشوبها الخل والتناقض، وهي تتميز بعدم الانضباط والتناسق، مما يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى عدم المحافظة عليها.</p>
<p>المصالح العامة</p> <p>الأنظمة التقليدية لا تفرق بين المصالح الخاصة والعامة ولافتقادها لعنصر الانضباط في تطبيق قوانينها ما يؤدي إلى التنازع بين مصلحة المتعاقدين وبين هذه الأنظمة.</p>	<p>الأنظمة التقليدية لا تفرق بين المصالح الخاصة والعامة ولافتقادها لعنصر الانضباط في تطبيق قوانينها ما يؤدي إلى التنازع بين مصلحة المتعاقدين وبين هذه الأنظمة.</p>	<p>الأنظمة التقليدية لا تفرق بين المصالح الخاصة والعامة ولافتقادها لعنصر الانضباط في تطبيق قوانينها ما يؤدي إلى التنازع بين مصلحة المتعاقدين وبين هذه الأنظمة.</p>

المصدر: عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى دار الهدى، الجزائر، 2009، ص

177-176

المطلب الثاني: حاجة المؤسسات المالية للهندسة المالية الإسلامية

تكمّن حاجة المؤسسات المالية عامة والإسلامية منها خاصة للهندسة المالية الإسلامية في أهميتها كأحد متطلبات الصناعة المالية الإسلامية ويمكن تقسيم هذه الأهمية إلى أهمية علمية وأخرى عملية.

1- الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية

تتجلى الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي:

- تركز الهندسة المالية الإسلامية على الابتكار والتجديد والبحث والتطوير وهذا ما يؤدي إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية. فظهور الهندسة المالية الإسلامية أعطى مجالات متعددة ومتطورة للابتكار، وهذا ما يحتاج له علماء المالية (التمويل الإسلامي) في سعيهم للتخلص من المنتجات المالية المحظورة شرعا واستبدالها بأخرى تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ومواكبة لمستجدات

العصر الحالي. حيث أصبح هناك صيغ كثيرة متاحة للتمويل وخاص في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم نسبيا.¹

- يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الإطارات الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي.²
- تساعد الصناعة المالية الإسلامية في البحث عن حلول مالية إسلامية تلبي الاحتياجات الاقتصادية دون مخالفة قواعد الشريعة الإسلامية فالأصل في المعاملات الإباحة إلا ما عارضه نص من الكتاب والسنة أو قاعدة شرعية، فلا يجوز تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها، وتحقيق هذا الشرط ليس بالأمر الصعب لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، والمعاملات المالية الإسلامية معقدة لارتباطها بالحكم الشرعي. مع ضرورة مراعاة وتقدير للاحتياجات الاقتصادية، ويتطلب ذلك البحث والاجتهاد خاصة في المسائل المستعصية في المعاملات المالية المتطورة والمعقدة وذلك للوصول للمقاصد المنشودة.³

2- الأهمية العملية للهندسة المالية الإسلامية: وتتمثل في:

- ضمان قابلية تطور نظام تمويل إسلامي يتسم بالاستمرارية والمرونة والاستدامة، مع استفادة كل مكوناته، والمحافظة على أصالته من خلال الانضباط بأحكام الشرع التي تقوم مسيرته وتعزز الاستقرار المالي والنمو من خلال قوة بنيتها التحتية المالية ومثانة إطارها التنظيمي، وتطور منتجاتها وخدماتها. فالهندسة المالية الإسلامية تعتبر بمثابة الوقود الضروري لاستمرار عجلة المؤسسة المالية الإسلامية في الحركة والتطور.
- رفع الحرج والمشقة على المتعاملين الاقتصاديين من المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات المالية المبتكرة والمطورة، ولكي يكون للفقه الإسلامي تطبيق حقيقي في الاقتصاد بدلا من تعطيله.

حيث أن المعاملات المالية وإن كانت أهداف المتعاملين فيها لا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح والكسب، بل تهدف أيضا لتلبية الحاجات الاقتصادية من خلال الأنشطة الخيرية. غير أن هناك ما يميز الوسائل والإمكانيات المستخدمة للوصول لهذه المقاصد. بحيث تكون

¹ عماري صليحة، سعدان آسيا، المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد والابتكار، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص10.

² نفس المرجع، ص10.

³ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى دار الهدى، الجزائر، 2009، ص176.

متطورة ومتجددة حسب المستجدات التي تشهدها الأسواق العالمية في الوقت الراهن، وهو ما يستدعي ضرورة الاجتهاد في تطوير العقود المالية الموجودة وإيجاد أخرى مستحدثة وذلك لرفع المشقة والحرص عن المتعاملين الاقتصاديين.

وإذا اعتبرنا التكيف الفقهي جزء من الهندسة المالية، فإنه يكون أساساً لتطوير كثير من العقود المالية كاستحداث ما يدعى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائي القديم ذلك لأنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء هذه العملية.

• كذلك يوجد العديد من العقود المالية الوضعية التي لا يمكن للبنوك أن تتعامل معها إلا بعد وضع استراتيجيات وأفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.

• إيجاد طرق جديدة وأدوات تمويلية مبتكرة ومتنوعة حيث أظهرت التعاملات المصرفية التقليدية أن الاعتماد على منتج وحيد يعتبر غير كافٍ للتأقلم مع تطلعات العملاء المتنامية. فالمؤسسات المالية ظلت ولفترة طويلة تتعامل بأدوات محدودة، التي أصبحت تستلزم بالضرورة أن تتطور لملائمة المستجدات وتكون قادرة على استيعاب التغيرات والتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية والتي تنسم بمخاطر عالية، ومحاولة الاستفادة منها بدلاً من اتخاذ مواقف حيادية اتجاهها¹.

المطلب الثالث: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

استطاع الفقهاء الماليون بالمؤسسات المالية الإسلامية، ابتكار وتطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية. لكن تنوع الاحتياجات المالية من جهة، وواقع المنافسة من جهة أخرى، يحتم الاستمرار في إيجاد منتجات جديدة توفر للمؤسسات المالية الإسلامية القدرة على النمو مع المحافظة على صورتها المستقلة. ومن أبرز المنتجات المالية الرائجة حالياً في الأسواق المالية الإسلامية والتي حققتها الهندسة المالية ما يلي:

1-التصكيك الإسلامي: ظهر التصكيك في الصناعة المالية الإسلامية حديثاً ويعد من المبتكرات المالية الإسلامية، حيث لاقت قبولا واسعا ما بين المؤسسات المالية والشركات والأفراد، حسب تطلعاتهم

¹ عماري صليحة، سعدان أسيا، مرجع سبق ذكره، ص 10

الاستثمارية وتماشيا مع عقيدتهم الإسلامية، ومن بين المنتجات المالية المشتقة من التصكيك نجد التوريق الإسلامي والصكوك الإسلامية.

1-1- تعريف التصكيك عرفه مجمع الفقه الإسلامي على أنه: "إصدار أوراق مالية متساوية القيمة، قابلة للتداول مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا، تمثل هذه الأوراق حصص شائعة في ملكية موجودات¹... الخ

وقد عرف التصكيك حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه: "آلية تمويلية مستحدثة تقوم على قيام مؤسسة مالية بتحويل وتقسيم موجودات غير سائلة قابلة للتصكيك حسب أحكام الشريعة الإسلامية (من أعيان ومنافع) إلى أوراق مالية متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها حيث يمكن تداولها بهدف التقليل من المخاطر، وضمان تدفق السيولة للاستثمار².

وعليه فالتصكيك الإسلامي هو عملية تقسيم ملكية موجودات معينة (غير الديون) إلى أوراق مالية تسمى صكوك (لها خصائص مضبوطة بأحكام الشريعة الإسلامية) أي أن التصكيك هو العملية المنشئة للصكوك الإسلامية، حيث يهدف لحشد السيولة اللازمة لاستثمار معين.

1-2- أهمية التصكيك الإسلامي:

تعتبر عملية التصكيك من الحلول العملية لتفعيل سوق رأس المال فهي بمثابة دمج بين هذه الأسواق وأسواق الائتمان، لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية. وهنا يبرز دورها وأهميتها كأداة تمويلية مستحدثة في تطوير السوق المالية الإسلامية³، وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية إحدى الأدوات المالية قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة منها في سوق النقد لتوفير السيولة وإدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف المؤسسة.

1-3- أوجه الاختلاف بين التصكيك الإسلامي والتوريق التقليدي: وتتمثل في⁴:

- يعتبر التصكيك الإسلامي عملية تحويل موجودات غير سائلة والمتمثلة في (أعيان، منافع، ديون) إلى أوراق مالية، بينما التوريق التقليدي هو عملية تحويل موجودات غير سائلة والمتمثلة في (ديون وعروض كالرهون السكنية والعقارات التجارية) إلى أوراق مالية.

¹ قرار رقم 178(4/19) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاته المعاصرة وتداولها، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي.

² المعيار الشرعي رقم (17) بعنوان صكوك الاستثمار «المعايير الشرعية (1-54) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، د.ط. 2015، ص 467.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام المشتقات المالية والتوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 410.

⁴ عبد الحق العيفة، تقييم صناعة الصكوك الإسلامية، دراسة مقارنة على مجموعة من الصكوك الإسلامية بين 2001 و2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 20.

- تخضع عملية التصكيك الإسلامي لهيئة رقابة شرعية لهيكل الإصدار ووضع معايير لمراقبة مراحل التصكيك، بينما التوريق التقليدي لا يخضع لهذه الهيئة.
- التصكيك الإسلامي يساهم في نمو الاقتصاد الحقيقي وذلك بإقامة مشاريع استثمارية ملموسة، بينما التوريق التقليدي لا يحقق نمو الاقتصاد الحقيقي بل بنقصه.
- التصكيك الإسلامي يساهم في استثمار فائض السيولة وفق صيغ إسلامية متعددة، بينما التوريق التقليدي يستثمر فائض السيولة مقابل سعر فائدة.
- عملية تداول الصكوك الإسلامية لها أحكام وقواعد ومنها عدم تداول صكوك تمثل ديناً (كصكوك السلم) بينما التوريق التقليدي يمثل دين في الذمة أي بيع دين آجل تدفع قيمته حالاً (نقداً) وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز ذلك.
- في التصكيك الإسلامي إذا لم يكن إصدار الأوراق المالية الجديدة كافياً لتغطية الديون ترد المبالغ للمكتتبين بينما التوريق التقليدي أن لم يكن إصدار أوراق مالية جديدة كافياً لتغطية الديون يتم الاعتماد على القروض الربوية.

2- التورق المصرفي:

2-1 تعريف التورق المصرفي: يجب عدم الخلط بين التورق والتوريق، إذ يعتبر التوريق هو التصكيك بينما التورق يمكن تعريفه؛

لغة: التورق مصدر تورق، يقال أورك الشجر أي خرج ورقه، والورق بكسر الراء والإسكان هو الدراهم من الفضة، والتورق هو طلب النقود الورق يقال استورق أي طلب النقود، ووارق أي كثير الورق¹. وقد ورد ذكره في قوله تعالى "فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً" (الكهف 19).

اصطلاحاً: عرف المجتمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي التورق على أنه:

آلية تمويلية يتمكن من خلالها المتورق (طالب النقود) من شراء سلعة (غير الذهب والفضة) من أسواق السلع العالمية بثمن مؤجل ثم يقوم ببيعها بثمن معجل إلى مستثمر آخر، وتسليم ثمنها إلى المستورق، وهذا ما يمكن (المتورق) من الحصول على التمويل اللازم². أو هو أداة استثمارية مستحدثة يقوم من خلالها

¹ أحمد محمد لطفي، التوريق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ص 9-10.
² قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، الدورة رقم 17 والتي عقدت في مكة المكرمة (في الفقرة من 19-23 شوال 1424هـ الموافق ل 13-17 ديسمبر 2003م) عبر الموقع <https://baitalzakat.com/files/decisions-laws/baitalzakat.com-L100025.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/11/02.

العميل بطلب سيولة بتوكيل من المصرف في التخلص من سلعة عينية (كالسيارات وآلات طبية) والتخلص من تكلفة تخزينها بيعها له في السوق الحالي بعد أن اشتراها منه بثمن مؤجل¹.

ويقصد بالتورق من الناحية الاقتصادية "بيع من نوع خاص يختلف عن البيع بمعناه المعروف عند الاقتصاديين والشرعيين الذي يتحين فيه البائع أفضل الأسعار لسلعته فالتورق وُضع لتحقيق سيولة نقدية، يدفعه لذلك الضرورة المتمثلة في الحاجة إلى المال أي أن المتورق لا يملك شيئاً يبيعه حتى يحصل على النقود التي يحتاجها، فيشتري بالآجل ويبيع حالا بسعر أقل من السعر الذي اشترى به، فيحصل على ما يريد. كما قد تكون لديه خطة لاستخدام النقود التي حصل عليها في مشروعات تحقق له نفعاً أكبر².

2-2- الحكم الشرعي للتورق كما تجريها المؤسسات المالية:

لقد اتفق الفقهاء على عدم جواز التورق أي كراهته فكرهه عمر بن عبد العزيز، والإمام أحمد بن حنبل، وقال عمر بن عبد العزيز بأن التوريق أصل الربا³.

وقد سئل الإمام بن تيمية بذلك فقال: "وإن كان المشتري يأخذ السلعة فيبيعهها في موضع آخر، فيشتريها بمائة ويبيعهها بتسعين لأجل الحاجة إلى الدراهم"، فهي مسألة تورق⁴.

3- الصكوك الإسلامية

لقد تعرفنا سابقاً على التصكيك وقلنا أنه العملية المنشأة للصكوك وسنتناول الآن الصكوك بشيء من التفصيل فالصكوك الإسلامية أداة حيوية من أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي، وهي تتيح لمصدرها الحصول على التمويل المرغوب، وبالتالي تغنيهم عن الاقتراض كما تتيح لمتعاملها استثمار أموالهم على نحو مشروع، ويكفل لهم سرعة الخروج من العملية الاستثمارية. وذلك ببيع صكوكهم إلى مستثمرين آخرين أي أنها تحقق لمتعاملها ميزة السندات من حيث مرونة المبلغ المستثمر، أو سهولة التسييل والخروج. تعتبر الصكوك بديل للسندات التي تمثل التزام برد المبلغ مع الفائدة.

3-1- تعريف الصكوك:

الصكوك لغة: جمع صك وهي كلمة فارسية معربة وتعني "شهادة أو وثيقة أو مستند"⁵، أي أنها وثيقة اعتراف بالمال المقبول وإثبات حقوق مالية.

¹ عبد الرحمن يسري، التورق مفهومه وممارساته والآثار الاقتصادية المترتبة على ترويجه من خلال بنوك إسلامية، مجلة الفقه الإسلامي الدولي "19" الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص 2.

² عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص 2.

³ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجموعة الفتاوى، كتب الفقه، جزء التاسع، البيع، مجلد 29، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، 1978، ص 431.

⁴ مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، ليدر الدين البعلبي، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، الطبعة الثانية، 1976، ص 327.

⁵ عبد العظيم أبو زيد، "نحو صكوك إسلامية حقيقية" حقيقة الصكوك وضواحيها الشرعية، إسلامية المعرفة، 2010، ص 111.

أما اصطلاحاً: فقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الدولية على أنها، "إصدار وثائق استثمارية متساوية القيمة المالية بحيث تتضمن الحصة ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك أو في أعيان أو منافع أو خدمات التي سيتم إنشاؤها في حصة الاكتتاب¹.

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي على أنها "وثيقة تصدر وتتداول لأغراض الاستثمار باعتبارها أداة مالية من الأدوات التي يمكن استخدامها في السوق المالي تقوم على تجزئة رأس المال (والمتمثل في ملكية جزء شائع في أصول أو منافع أو حقوق أو ديون في الذمم) إلى وحدات متساوية القيمة، وتحمل هذه الصكوك أسماء مالكيها باعتبارهم يملكون نصيباً من رأس المال².

كما يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها وثيقة بمقدار مالي معين ومسجل عليها، تصدرها جهة معينة بأسماء مكتتبتيها مقابل دفع قيمة معينة، حيث تقوم بعملية الاستثمار أو تدفعها لطرف آخر نيابة عنها، وتضمن تداولها، ويشارك المكتتبين في الصكوك في ناتج المشروع الممول من أموال الصك حسب شروط التعاقد³.

3-2- خصائص الصكوك الإسلامية: وعلى ضوء التعريفات السابقة فإنه يمكن إيجاد أهم السمات التي تتميز بها الصكوك الإسلامية والتي تمثل الفرق الجوهرية بينها وبين باقي الأوراق المالية التي تتقارب معها في الوظيفة، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6) خصائص الصكوك الإسلامية

الخصائص التي تنفرد بها الصكوك الإسلامية	الخصائص المشتركة مع باقي الأوراق المالية
<ul style="list-style-type: none"> • الصكوك الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تمولها أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة مقابل التمويل أو غير ذلك من المحظورات الشرعية. • تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات، كما تمثل ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله أو الديون التي عليه. • لهذا فإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على 	<ul style="list-style-type: none"> • تصدر الصكوك عن طريق تجزئة رأس المال (قيمة الموجودات) إلى وحدات متساوية القيمة باعتبارها حصص متساوية في ملكية المال وبالتالي يسهل شراء هذه الحصص وتداولها وتوزيع العائد. • يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها. • تمثل الصكوك الإسلامية بديل شرعي لأدوات السياسة

¹أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجوهرة لنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 49.

²حسنوي بلال، دور الهندسة المالية في تفعيل الوظيفة التنموية للسوق المالية الإسلامية-دراسة حالة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسير، جامعة قسنطينة 3، 2018، ص 52.

³: فارس محمد الزناتي، الإطار النظري والشرعي وكيفية التطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 15.

<p>النقدية التقليدية، حيث تستعملها السلطات النقدية للتحكم في حجم السيولة النقدية، ففي حالة انكماش اقتصادي يتم إصدار صكوك للحصول على سيولة من المستثمرين لتمويل مشاريع، أو بيع بعض الموجودات بتسكيكها، أما في حالة تضخم نقدي فيتم الاكتتاب في الصكوك أو شرائها.</p> <p>الصكوك الإسلامية تعتبر بدائل للسندات التي تمثل التزام رد بفائدة، وهي أداة فعالة في التعامل بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية وذلك من خلال التوسع في إدارة الصكوك وتفعيل استخدامها، لأن المصارف الإسلامية تكون قادرة على الاحتفاظ بالصكوك الإسلامية الحكومية، وذلك ما يسهل في إدارة السيولة.</p> <p>الصكوك الإسلامية أوراق مالية ذات استقرار كبير ومخاطر متدنية خاصة الصكوك التي يتماشى العائد فيها مع العائد السائد في السوق، لأن التغيرات فيها تكون طفيفة، وتختلف مخاطر الصكوك الإسلامية باختلاف نوع الصك والموجودات المكونة لها، فمخاطر صكوك المشاركة تختلف عن صكوك المرابحة مثلاً، وهناك مخاطرة مشتركة بين جميع أنواع الصكوك كمخاطر مخالفة قواعد الشريعة الإسلامية أو مخاطر العجز في سداد عائد الصكوك مثلاً.</p> <p>يمكن تنظيم طريقة مشروعة للتحوط من المخاطر، مثل الاشتراك في التأمين الإسلامي (تكافلي) بأقساط تدفع من حصة حملة الصكوك في العائد أو من تبرعاتها.</p>	<p>ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان أو الحقوق.</p> <ul style="list-style-type: none"> تصدر الصكوك وفق صيغة تمويل شرعية أي أنها تصدر على أساس عقد من العقود الشرعية وتأخذ أحكامه. تصدر الصكوك بآجال مختلفة، وقد تصدر دون تحديد الأجل في بعض الأحيان النادرة. صاحب الصك يستحق المشاركة في ناتج المشروع الممول من أموال الصك فيحصل على نصيبه في العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك، باعتباره رب مال في اختصاص يملكه وما يطرأ عليه من عوارض. الصك وثيقة تصدر باسم مالكيها لإثبات حق مالكيها فيما تمثل من حقوق في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها. إصدار الصكوك أو عملية التصكيك تكون من جهة مالكة لموجودات معينة وترغب في بيعها وتحقيق العوائد من خلال استثمارها. تعد الصكوك أملاك مالية لإثبات قدرة الاستثمار الإسلامي على المنافسة وقيادة الاقتصاد العالمي، حيث تمكن المصارف الإسلامية من ممارسة أنشطتها بمستوى أكبر، وهذا ما تحقق بالفعل في الدول الكبرى كبريطانيا التي أعلنت لإصدار صكوك إسلامية سيادية ومؤشر إسلامي في بورصتها بعد الأزمة العالمية سنة 2008. يتحمل حامل الصك كل الأعباء والتمثلة في المصاريف الأساسية المتعلقة بالأصل وملكيته مثل: ضرائب الملكية، مصاريف الصيانة والتأمين (إن وجدت)، هبوط القيمة....
---	--

المصدر: عبد الحق العيفة، تقييم صناعة الصكوك الإسلامية، دراسة مقارنة على مجموعة من الصكوك الإسلامية بين

2001 و2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 20.

3-3-أنواع الصكوك الإسلامية : لقد تعددت الصكوك الإسلامية بتعدد صيغ التمويل الإسلامي، أي

بتعدد مجالات توظيفها، حيث يمكن تصنيفه كما يلي :

3-3-1- الصكوك القائمة على مبدأ الغنم بالمغرم: يعتمد التمويل الإسلامي في المشاريع الممولة بهذه الصيغة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، ومن بين الصيغ التي تصدر على أساسها الصكوك الإسلامية:

- **صكوك المشاركة:** هي صكوك إسلامية تمثل ملكية رأس مال المشاركة وهي وثائق ذات قيمة متساوية، تستخدم عوائدها في إنشاء أو تمويل مشروع على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين طرفين أو أكثر، بحيث يصبح المشروع ملكاً لمالك الصك في حدود حصيلتهم وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس الوكالة باستثمار¹.
- **صكوك المضاربة (المقارضة):** هي وثائق استثمارية تحمل قيمة متساوية تعتمد على تجزئة رأس مال المضاربة، ومصدرة بأسماء حاملها بصفتهم أصحاب رأس مال المشروع تتوافر في هذه الصكوك شروط عقد المضاربة هي الإيجاب والقبول ومعلومات رأس المال ونسبة الربح². وتختلف عن صكوك المشاركة في كون المضارب (رب العمل) لا يشارك في رأس المال، وإنما يشارك فقط بإدارته وعمله، وقد تشكل لجنة للمشاركة يرجع إليهم اتخاذ القرارات الاستثمارية³.

3-3-2- الصكوك القائمة على البيوع

إن ما يميز هذه الصكوك عن صكوك المشاركة هو عدم قبولها في التعامل من قبل المستثمرين في السوق المالي عن طريق إعادة بيعها أو إصدار على أساسها أصول مالية أخرى لاعتبارها من الديون المنهي عن بيعها. حيث أن المصارف الإسلامية تقوم بإصدار صكوك لتمويل الاستثمارات الكبرى نظراً لخبرتها في التمويل والتي تعجز المؤسسة المالية عن تمويلها مما تعتمد على الديون ومن بين الصكوك الأكثر استخداماً وانتشاراً نجد:

- **صكوك المراجعة:** هي وثائق استثمارية تحمل قيمة مالية متساوية. ملك لحملة الصكوك، بحيث يصدرها التاجر أو وكيله والمكتتبين فيها هم من يشترون بهدف تمويل عقد بيع بضاعة معينة كالمعدات والأجهزة، والعائد (حصيلة الاكتتاب) على الصكوك يتمثل في الفارق بين شراء السلعة وسعر بيعها أي تكلفة شراء البضاعة⁴.

¹ وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 909.

² سامي حمود، الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها وإمكانات المحتملة لتطويرها، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 167.

³ أدهم إبراهيم جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

⁴ نفس المرجع، ص 78.

يجوز تداول صكوك المراجعة عند تسليم بضاعة المراجعة لمشتريها مرابحة ودفع مصروفاتها نقدا وضمن بيعها للمشتري مرابحة على أقساط مؤجلة، كما يجوز تداولها (صكوك المراجعة) بعد شراء البضاعة وحتى تاريخ تسليمها للمشتري مقابل ثمن يدفع أجلا على أقساط ويخضع لقيود التصرف في الديون، وباعتبارها ديناً في الذمة، فلا يجوز تداوله بأعلى أو أقل من قيمته لان الديون تقضى بأمثالها¹.

• **صكوك السلم:** هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم، مع تقديم كامل قيمة السلعة أي بضمن معجل، والسلعة هي من الديون العينية لأنها موصوفة من ذمة البائع، لذلك هذه الصكوك تكون غير قابلة للبيع أو التداول من قبل البائع أو المشتري، بل يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ويساهم تمويل العمليات الإنتاجية في تخفيض السعر وزيادة الإنتاج مما يزيد العوائد وبالتالي تحقيق الرخاء الاقتصادي².

• **صكوك الاستصناع:** صكوك الاستصناع في حقيقتها مثل صكوك السلم، حيث تمثل وثائق ذات قيمة مالية متساوية، حيث تخصص حصيلة الاكتتاب في تصنيع وبيع المعدات والآلات والأدوات الصناعية وتكون هذه السلع مؤجلة التسليم، بضمن معجل مسدد كاملاً أو من خلال الدفع بالأقساط حيث يصبح حامل الصك هو مالك المنتج المستصنع والمكتتبين فيها هم المشترون للعين المراد صنعها وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المشروع³.

• **صكوك الإجارة:** صكوك الإجارة تتعلق بتحويل الأعيان والمنافع والخدمات المؤجرة إلى أوراق مالية لصكوك أي أنها تركز على مبدأ التصكيك وذلك بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول الاستثماري من أجل تحقيق العائد⁴ وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص معينة في ملكية الأصل المستأجر من طرف البنك أو المؤسسة أو المستثمر نفسه، الذي يرغب في تمويل المشروع في حالة عدم القدرة على شراء الأصل، بحيث يقوم بتسديد أقساط التأجير على مراحل، التي توجب لهم الأرباح، وذلك وفق الاتفاق مع المستأجر أو المؤسسة المالية.

3-3-3- صكوك أخرى: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في تمويل النشاط الذي أصدرت من أجله ومن بينها:

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص191.

² عبد الحميد محمود البعلي دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الإسلامي للبحوث، 2013، ص22.

³ أدهم إبراهيم جلال الدين، مرجع السابق، ص 77.

⁴ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الخامسة عشر، 14-19. مارس 2004م، قرار رقم 137(15/3) عبر الموقع <https://iifa.org/ar/2148.html> تم الاطلاع عليه في 2024/11/02

- **صكوك المزارعة:** هي أوراق مالية متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض على أساس تجميع الموارد واستخدام حصيلتها في النشاط الزراعي، أو الإنتاجي محل الإصدار ويتمتع حملة الصكوك بحق التصرف في المحصول الناتج عن ذلك¹.
 - **صكوك المساقاة:** هي أصول متساوية القيمة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد أو وكيله لاستخدام حصيلتها في سقي الأشجار والإنفاق عليها ورعايتها، ويستحق حملة هذه الصكوك الحصة المتفق عليها في عقد المساقاة من ناتج الأشجار².
 - **صكوك المغارسة:** لا تختلف صكوك المغارسة عن صكوك المزارعة كثيرا، فهي أوراق متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض، أو وكيله لاستخدام حصيلتها في تمويل تكاليف الغرس، وهذه الصكوك تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، فحملة الصكوك يستحقون ملكية الأصل الناتج عن التمويل، فلهم الربح بمقدار المساهمة في حصص الإصدار، كما يتحملون الخسائر³.
- الشكل (1-2) أهم البدائل الإسلامية في عملية التمويل



المصدر : بدروني عيسى، أساسيات المعاملات المالية الإسلامية <https://elearning.univ-msila.dz>

4- المشتقات المالية الإسلامية

هناك مجموعة من العقود في مجال التمويل الإسلامي، والتي يمكن استخدامها كبديل مشروع للمشتقات التقليدية، والتي تساهم في التقليل من أثر المخاطر الاستثمارية بما يحقق الأهداف المرجوة للمستثمر،

¹ أنوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية، مجلة الباحث، العدد 11 ص 275.

² أشرف محمد دوابه، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية (الواقع والتحديات)، صنعاء، 20-21 مارس 2020 ص 9، متاح على موقع موسوعة الاقتصاد الإسلامي <https://iefpedia.com/arab/?p=15317> تم الاطلاع عليه في 2024/11/02.

³ سامي يوسف كمال: الصكوك المالية الإسلامية (الأزمة-المخرج)، دار الفكر العربي، مصر، 2010، ص 147.

ويمكن من الاستفادة من فرص استثمار الأموال بالطرق الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي يساعد على التنمية الاقتصادية بواسطة نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية. وقد تم تصميم وابتكار أدوات مالية مستحدثة ومكيفة على أساس عقود الاستصناع والسلم للتعامل في الأجل وفق ضروريات توفير السيولة، مع تأجيل التسليم، كالخيارات على أساس السلم والمستقبليات على أساس الاستصناع وغيرها...

لكن تطوير المشتقات المالية من خلال الهندسة المالية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:¹

- يجب أن تكون المشتقات المالية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية.

- يجب أن تحقق نفس فوائد ومنافع المنتجات التقليدية.

- يجب أن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية.

4-1- عقود الخيارات وتكييفها في الشريعة الإسلامية:

عقد الخيار أو الاختيار يقوم من خلاله المشتري بدفع ثمن معين متفق عليه (ثمن الخيار) للبائع مقابل التزام بائه ببيع أو شراء شيء معين، خلال فترة زمنية معينة. حيث يتمتع المشتري بحق شراء أو بيع الأوراق المالية خلال هذه الفترة.²

ومن الواضح وجود اختلاف بين الخيار الشرعي والخيارات المالية المتداولة في الأسواق المالية، ومن بينها أن الخيار الشرعي جزء من عقد البيع أي أنه ليس مستقل عن هذا العقد، وضوابطه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار المالي فيعتبر عقد بين طرفين مستقل عن عقد البيع وهو حق معنوي والتزام، بحيث تكون له صيغة ومحل العقد.³

4-1-1- الحكم الشرعي لعقود الخيارات

عقود الخيار هي عقود محرمة وغير جائزة شرعا ذلك لأنها عقود غير متضمنة للعدل، والذي يأمر به الله في قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ...﴾ (النحل 90) ذلك لأنه عقد تتضارب فيه مصالح الأطراف المتعاقدة. فما يحقق مصلحة أحدهم في تحقيق الأرباح يكون على حساب المتعاقدين الآخرين.⁴ عقد الخيار لا يخضع لضوابط الشريعة الإسلامية فهو من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده وهو ما حرمه الإسلام. فعن حكيم

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 502.

³ كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 14.

⁴ أشرف محمد دوابة، نحو سوق مالية إسلامية، سلسلة تبسيط الفكر الإسلامي في مجال الاستثمار والتمويل، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 31.

بن حزام رضي الله عنه قلت يا رسول الله يأتييني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي. أ فأبتاعه له من السوق؟ فقال صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك.¹

كما حرم الإسلام بيع المشتري ما اشتراه قبل قبضه، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه.²

ويمكن إضافة الضوابط الشرعية لعقود الخيارات المالية وتغيير العقود المنظمة لها، لتصبح عقود ذات تكييفات فقهية ومنها:

أ- عقد خيار الشراء (أو بيع العربون)

يعتبر خيار الشراء جائزا ومشروعا ذلك لأنه يكون شبيها ببيع العربون في المعاملات المالية الإسلامية الذي يعتبر هو الآخر (بيع العربون) جائز من الناحية الشرعية. ودليل ذلك أن الشيخ ابن باز رحمه الله سئل حول حكم أخذ البائع للعربون، فأجاب رحمه الله أنه لا حرج في اخذ البائع للعربون ويكون ذلك باتفاق الطرفين مع تأجيل البيع.³

وعقد خيار الشراء ملزما للبائع لأنه لا يستطيع الامتناع عن تنفيذه، فقد اتفق مع المشتري على أن يدفع هذا الأخير مبلغا من المال كجزء من ثمن السلعة، ويتم تنفيذ عملية الشراء في وقت لاحق محدد المدة، وخلال المدة المحددة إذا قام المشتري بتنفيذ الاتفاق يكون المبلغ المدفوع مسبقا محسوب من الثمن، وإذا لم يقم المشتري بتنفيذ الاتفاق خلال المدة المحددة يكون المبلغ المدفوع مقدما للبائع تعويضا له عن مدة حبسه للسلعة.

أما المشتري فيملك الخيار في شراء الأوراق المالية أو الامتناع عن ذلك في المدة المعينة المتفق عليها. وعقد خيار الشراء يُقدمون عليه المتعاملين الذين يتوقعون ارتفاع الأسعار.⁴

وقياسا على حكم بيع العربون، يمكن القول بجواز عقود خيار الشراء إذا كانت مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية، وإذا كان الغرض من هذه العقود تحقيق المقاصد الشرعية والمتمثلة في دفع الضرر والمشقة. لان تحريم دفع العربون يؤدي إلى عدم قضاء الناس لمصالحهم وبالتالي قد يتضررون من ذلك من خلال تقويت الفرص على البائع أو المؤجر. وتعرض الأعيان والمنافع لتقلبات الأسعار.

ب- عقد خيار البيع (خيار الدفع):

¹ سامي بن محمد الخليل، الجامع لأحاديث البيوع، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1422هـ، جدة، (باب النهي عن بيع ماليس عندك)، ص 51.

² سامي بن محمد الخليل، المرجع السابق، ص 31.

³ اللجنة العلمية للبحوث العلمية والإفتاء، فقه وفتاوى البيوع، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، 1996، ص 291.

⁴ شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي- دراسة نقدية تحليلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 226.

هو عقد ملزم للمشتري بشراء أوراق مالية بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة، مقابل أن يدفع له البائع مبلغا معينا. فهو عقد يعطي صاحبه (البائع) حق بيع هذه الأوراق المالية، ويقوم بخيار البيع المتعاملون الذين يتوقعون انخفاض الأسعار.

ويمكن القول بجواز خيار البيع وذلك حسب أراء الفقهاء إذا كان مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولأن أخذ الأجرة على الالتزام جائز شرعا. لوجود معاملات مالية تحقق عوائد وأرباح لكلا الطرفين وتبتعد بالكفالة عن عقود التبرعات.

فالبائع الذي يدفع الأجرة والذي يعطى له حق بيع الأوراق المالية في مدة معينة يقوم بحماية ما يملك من هذه الأوراق المالية وذلك بشراء التزام من المشتري بضمان شراء هذه الأوراق إذا أراد البائع ذلك¹

4-2- عقود المستقبلات في إطار عقد الاستصناع:

تعتبر العقود المستقبلية عقود تبرم بين طرفين لبيع أصول معينة أو شراؤها، على أن يتم تسليم هذه الأصول واستلام ثمنها في وقت لاحق محدد في المستقبل متفق عليه²

وعقود المستقبلات محرمة شرعا وغير جائزة باتفاق الفقهاء، وذلك أنها تعتمد على تأخير البدلين الثمن، والمثمن (السلعة محل العقد) سواء كانت أصلا ماديا (سلع وبضائع) أو أصلا ماليا (أوراق مالية، سعر فائدة، عملة..). كما تعتبر العقود المستقبلية عقود صفقات وهمية فهي لا تحقق نمو في الاقتصاد الحقيقي بزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة العوائد، بل تعتبر مجرد مضاربة بالأسعار (شبيهة بالمقامرة)، وهذا ما يحقق الأرباح لطرف على حساب الآخر³

ولقد تم تكييف عقود المستقبلات في فقه المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة على أساس عقد الاستصناع الذي يعتبر أقرب العقود الجائزة في الفقه الإسلامي والذي يمكن فيه تأخير تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد أي عدم اشتراط تعجيل الثمن والمبيع في الاستصناع، وذلك حسب قرار مجمع الفقه الإسلامية⁴.

¹ كمال توفيق خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² عبد العال حماد: المشتقات المالية: (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16

³ محمود رجب محمود حسين: دور الهندسة المالية في تطوير أدوات التمويل الإسلامية للمشروعات العامة في مصر ومدى الاستفادة من التجارب الدولية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية. المجلد 60، العدد الثالث، أمصر، 2023، ص54

⁴ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دورة السادسة، بجدة، المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9-14 ماي 1992م قرار رقم 73/65 على الموقع <https://iifa-aifi.org/ar/1852.html>. تم الاطلاع عليه في 2024/11/02

4-3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

تعتبر العقود الآجلة اتفاق بين طرفين (البائع والمشتري) على شراء أو بيع أصل معين (أداة مالية، سلعة، عملة أجنبية) في وقت مستقبلي أي أن دفع ثمن الأصل الممول يكون عاجلاً، واستلام هذا الأصل يكون مؤجلاً إلى أجل معلوم ومحدد مسبقاً في العقد

بناءً على ما سبق فالعقود الآجلة تكون شبيهة بعقود السلم الجائزة شرعاً، من خلال تعجيل المبيع مع تأجيل الثمن وهذا ما يحقق غرض المشتري بالحصول على السلعة مع التزامه بدفع ثمنها في وقت لاحق محدد، ويحقق غرض البائع بزيادة الثمن عن السعر العاجل¹ وهذا إذا كانت السلع المتداولة مباحة، وكانت المنتجات المتداولة والعقود تمثل شركات مشروعة.

مع ذلك فإن هذه العقود الآجلة تختلف عن بيع السلم في كون الأصل يبتع قبل أن يقبضه البائع. كذلك لا يدفع كامل الأصل المباع بل يدفع جزء منه فقط، فكأن البديلين (السلعة والثمن) فيه مؤجلان بحيث لا ينبغي تأجيل الثمن والمثمن في العقد لاجتناب المعاملة الربوية.

ويكون غرض طرفي العقد في العقود الآجلة هو تحقيق مكاسب والحصول على الأرباح على عكس بيع السلم الذي يكون فيه غرض طرفي العقد تحقيق المصالح المشتركة بالحصول على السلعة².

خلاصة الفصل

لقد عرفنا أن الصناعة المالية الإسلامية هي جزء من الصناعة المالية بمعناها الواسع، وتعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. تشمل تلك المبادئ بشكل أساسي تحريم الربا وتحريم الغرر، ويمكن أن يضاف إليها ضوابط كتقاسم المخاطرة، والتركيز على التمويل المدعوم بأصول، والاستثمار الأخلاقي. اعتمدت الصناعة المالية الإسلامية في أول الأمر على منتجات مالية بسيطة بين الأفراد، قائمة أساساً على المشاركة أو المرابحة سواء تعلق الأمر بالتجارة أو الصناعة، أو الزراعة. وكنتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة كظهور المؤسسات الاقتصادية والمالية والتطور التكنولوجي وظهور الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية في الحياة العامة، واكبت الصناعة المالية الإسلامية هذه التطورات الحاصلة

¹ عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 301

² عبد الكريم قندوز، الهندسة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 196

وذلك بتصميم، وتطوير، وتنفيذ أدوات وآليات مالية مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل عن طريق الهندسة المالية الإسلامية، في ظل المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى في تنافسية عالمية الى كسب حصة سوقية معتبرة عن طريق تقديم خدماتها المالية لكافة الشرائح مؤسسات كانت أو أفراد في كنف تطور تكنولوجي سريع هدفها في ذلك اشتمالهم ماليا.



الفصل الثاني:

المؤسسات المالية الإسلامية ومبادرة الشمول المالي

المبحث الأول: المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: ظاهرة الشمول المالي

المبحث الثالث: مبادرة الشمول المالي والتمويل الإسلامي في الجزائر.

الفصل الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية ومبادرة الشمول المالي

تمهيد

إذا كانت المؤسسات المالية تشكل عصب الحياة في الاقتصاد الرأسمالي، فهي كذلك في الاقتصاد الإسلامي، حيث لا يكتمل الحديث عن الصناعة المالية الإسلامية إلا بالتطرق إلى المؤسسات المالية الإسلامية، ويرجع ذلك كونها الفاعل الرئيسي في عملية التمويل الإسلامي، بتقديمها للمنتجات، والأدوات المالية الإسلامية للعملاء، والراغبين في التمويل، والمستثمرين من أجل اكتساب ميزة تنافسية في السوق.

إن احتدام التنافس في القطاع المالي بين المؤسسات المالية من أجل استقطاب المتعاملين، حتم على المؤسسات المالية الإسلامية مواكبة كافة التطورات الحاصلة في مجال التمويل، وتكييفها مع أحكام الدين الإسلامي الحنيف، والبحث عن الحلول التمويلية والبدائل المناسبة الموافقة للشريعة الإسلامية، من أجل إدماج كافة الفئات في عملية التمويل وشمولهم مالياً.

إن ظاهرة الشمول المالي تعتبر تحدياً حقيقياً أمام المؤسسات المالية الإسلامية، ذلك كون هذه الأخيرة هي إحدى المتطلبات الرئيسية لزيادة مؤشرات ظاهرة الشمول المالي، هذه الظاهرة التي تحولت إلى مبادرة عالمية تحت وصاية هيئات ومؤسسات مالية دولية، وكباقي دول العالم وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية من أجل الرفع من مؤشرات الشمول المالي.

ومن أجل الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالموضوع قسمنا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: ظاهرة الشمول المالي

المبحث الثالث: مبادرة الشمول المالي والتمويل الإسلامي في الجزائر.

المبحث الأول: المؤسسات المالية الإسلامية

برزت المؤسسات المالية الإسلامية كظاهرة اقتصادية حديثة، وكأحد أهم أوجه التطبيقات في علم الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغا هاما في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي إسلامي يتميز بالعمل على غير أساس الفوائد الربوية على عكس النظام التقليدي الذي تشكل الفائدة محوره الأساسي. وذلك لسبب وعي الأمة الإسلامية لأهمية استغلال ثروتهم من قبل مؤسسات مالية تلائم معتقداتهم الدينية وثقافتهم وهو ما عجز النظام التقليدي عن تحقيقه.

تختلف أنواع المؤسسات المالية الإسلامية حسب التخصص والمهام التي تقوم بها، ولكن بشكل عام يمكننا تقسيمها إلى:

❖ منظمات وهيئات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية.

❖ البنوك الإسلامية.

❖ السوق المالي الإسلامي.

❖ مؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

المطلب الأول: منظمات وهيئات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية

نجح المنظمون والقائمون على أمور الصناعة المالية الإسلامية في إنشاء وتكوين مجموعة كبيرة من منظمات وهيئات البنية التحتية التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي وتعمل على تدعيم وترسيخ آليات عمله وعلى مد جسور التفاهم والتعاون وتفعيل أطر التعايش بينه وبين الصناعة المصرفية التقليدية والسلطات النقدية والمنظمات الدولية المشرفة على الأمور المصرفية والمالية في العالم. ومن أهم هذه الهيئات¹:

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.
- البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

¹<https://www.faisalbank.com.eg/ar/The-Infrastructure-Organisations-and-Associations-for-the-Islamic-Banking-Industry>. تم الاطلاع عليه في 2024/12/16.

- مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية.
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- السوق المالية الإسلامية الدولية.
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- المجلس الإسلامي الدولي للصالح والتحكيم.

1- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية www.cibafi.com

تم تأسيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كهيئة دولية مستقلة لا تهدف للربح في شهر ماي سنة 2001م، وتحددت أهم أهداف المجلس فيما يلي:

- التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.
- العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
- العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم مع بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف فإن المجلس يقوم بعدد من الوظائف من أهمها:
 - ✓ إصدار النشرات التعريفية، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، والدراسات والبحوث، وغيرها من وسائل النشر الحديثة.
 - ✓ عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل لتحقيق أهداف المجلس.
 - ✓ التعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة، وتشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية وغير الحكومية.
 - ✓ إنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم رسالة المجلس والعمل المالي والاقتصادي الإسلامي بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة.

✓ المشاركة في إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للعناصر العاملة في المجال المصرفي والمالي الإسلامي.

2-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين www.aaofii.com

من أهم ركائز دعم مسيرة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو وجود مؤسسة مهنية يكون من مهامها الرئيسية إعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يتلاءم مع البيئة التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الحالي في ظل الثنائية المتواجدة لنظم وقواعد العمل المصرفي على مستوى كل دولة وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي. وهذا هو الدور الذي تقوم به حالياً "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وهي مؤسسة إسلامية دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تقوم على إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة ومبادئ وأخلاقيات العمل المصرفي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. وقد تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في شهر فبراير سنة 1990م، ومقرها: المنامة عاصمة مملكة البحرين.

وللهيئة الكثير من الجهود التي قامت بها في مجالات تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق توفير فرص التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد البحوث.

كذلك فقد قامت الهيئة بإصدار عدد من الإصدارات المهمة التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي. من أهمها:

- إصدار مجموعة متكاملة من قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- قواعد الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مجموعة القواعد والمتطلبات الشرعية لأدوات التمويل والاستثمار الإسلامية.
- بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، وكيفية حسابها. وقد كان لهذه الجهود الأثر الكبير في إخراج العديد من النظم والأساليب المحاسبية التي تستند إلى قواعد وأصول الصيرفة الإسلامية إلى حيز الواقع، بل وساعدت على ظهور عدد من صيغ التمويل والاستثمار ذات الصبغة والمضمون الإسلامي، والتي لم يعهدها الفكر المصرفي التقليدي من قبل.

3-مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا www.ifs.org

- يبلغ عدد أعضاء المجلس حالياً (65) عضواً من بينهم (19) عضو ممثلين لهيئات ومنظمات رقابة وإشراف دولية من أهمها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية.
- وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمجلس في الإشراف والتنظيم ووضع القواعد الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، وفي هذا الإطار تتحدد مسؤوليات المجلس في الآتي:
- تأصيل ونشر الأسس والمبادئ التي تحكم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتكييفها بما لا يتعارض مع المعايير الدولية المطبقة شريطة اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - الاتصال والتعاون مع المؤسسات الدولية المناط بها وضع المعايير والمبادئ الحاكمة في مجال إحداث الاستقرار المالي والنقدي.
 - دعم الممارسات العملية الخاصة بمهارات إدارة المخاطر بالنسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال البحوث والتدريب والمعونات التقنية.
 - تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ونشر الدراسات والاستطلاعات، وتشجيع البحوث الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
 - تأسيس قاعدة بيانات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والخدمات والمنتجات التي تقدمها ولخبراء الصناعة.

4- البنك الإسلامي للتنمية www.isdb.org.sa

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عُقد في مدينة جدة في شهر ديسمبر سنة 1973م. وتم افتتاح البنك رسمياً في شهر أكتوبر سنة 1975م.

كان الهدف من إنشاء البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم البنك بالعديد من الوظائف من أهمها، المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة وتلقى الودائع ويقوم بتعبئة الموارد المالية بالوسائل الشرعية المختلفة، ومن مسؤوليات البنك المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء

وتعزيز التبادل التجاري بينها وخاصة في السلع الإنتاجية وتقديم المساعدات الفنية لها والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادي المالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ويبلغ عدد الأعضاء به 56 عضواً وله ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من ماليزيا والمغرب وكازاخستان.

5- مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية بالبحرين www.lmcbahrain.com

تعتبر إدارة السيولة أحد أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وخصوصاً في ظل تعذر قيام هذه المصارف بالاقتراض من السوق التقليدية مقابل الفائدة وعدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة. لذلك فقد قامت مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على رأسها البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي بالإضافة إلى بنك البحرين الإسلامي عام 2002م بإنشاء مركز لإدارة السيولة للمصارف الإسلامية مقره مملكة البحرين، ليقوم بعدد من الوظائف المهمة، منها على سبيل المثال:

- تسهيل إنشاء سوق مال بينية (Interbank) تتيح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إدارة الفجوات المالية بين أصولها وخصومها.
- توفير السيولة قصيرة الأجل وإتاحة أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول (كالصكوك) والتي تمكن البنوك الإسلامية من استغلال فوائض السيولة لديها.
- توفير فرص الاستثمار قصيرة الأجل والمقبولة شرعاً وذات الأسعار التنافسية والتي تُعد أفضل من عمليات المراجحات على السلع التي جرى التعامل بها في السوق.
- تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من سهولة تسييل الأوراق المالية لتحسين صورة محافظها المالية.
- السعي لخلق سوق ثانوية يمكن تداول الأدوات المالية الإسلامية بها.

6- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة www.itfc-idb.org

اعتمد مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية قرار إنشاء هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة مستقلة لتمويل التجارة وكياناً جديداً في مجموعة البنك يتمثل هدفها الرئيسي في تنمية التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات التمويلية للتجارة والقيام بالأنشطة التي من شأنها أن تيسر التجارة البينية والتجارة الدولية للدول الأعضاء.

وقد تم توقيع اتفاقية تأسيس هذه المؤسسة في 30 ماي 2006م وعقد الاجتماع الأول لجمعية العمومية بمقر البنك في جدة يوم 9/9/2006م. وفيما يلي نورد أهم معالم المؤسسة وسماتها الرئيسية:

- المؤسسة كيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتتمتع بشخصية اعتبارية كاملة.
- الأعضاء المؤسسون في المؤسسة هم المشاركون في برنامج تمويل الصادرات وبعض المؤسسات المشاركة في محفظة البنوك الإسلامية وبما يعنى انتهاء دور هاتين المنطمتين (برنامج تمويل الصادرات + محفظة البنوك الإسلامية) بمجرد بدء نشاط المؤسسة.
- يبلغ رأسمال المؤسسة المكتتب فيه عند التأسيس 432 510 000 دولار.
- مقرها الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وأول فرع لها في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مع إمكانية إنشاء فروع أخرى تحددها المؤسسة حسب الحاجة.
- أن يكون رأسمال المؤسسة المصرح به (3) مليار دولار ورأسمالها المطروح للاكتتاب (500) مليون دولار وأن يكون للبنك الإسلامي للتنمية أغلبية أسهم المؤسسة في كل الأوقات.

5- السوق المالية الإسلامية الدولية www.iifm.net

تم تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين في شهر أبريل من سنة 2002 م، وقد جاء تأسيس السوق نتيجة لجهود مشتركة بين جهات مالية ورقابية هامة وهي مؤسسة نقد البحرين، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك المركزي السوداني، والبنك المركزي الإندونيسي، ووزارة المالية بدولة تنزانيا، وكذلك هيئة الاستثمارات الخارجية بماليزيا.

كان الهدف من إنشاء تلك السوق هو معالجة نقص وغياب الأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية وكذلك معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية. فمعظم نشاطات البنوك الإسلامية تتركز على التعامل في السلع ويشكل هذا الجزء الأكبر من نشاطها ولكن يجب الالتفات إلى أن هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام البنوك الإسلامية مثل صكوك المضاربات الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة. وكذلك فإن من أهم ما تهدف إليه هذه السوق أيضاً هو خلق أدوات مالية استثمارية جديدة تسهم في خلق سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة تعمل على جذب استثمارات الدول الإسلامية بالأسواق التقليدية وكذلك تعمل على جذب المستثمرين من العملاء الراغبين في التعامل في هذه الأدوات وفقاً للشريعة الإسلامية والذين لم يجدوا أمامهم سوى التعامل في الأدوات التقليدية المنتشرة.

وقد تكونت إدارة السوق المالية من لجنتين أساسيتين هما "اللجنة الشرعية" التي تضم في عضويتها علماء وفقهاء مختصين بعلوم وقضايا الاقتصاد وتختص بتقرير مدى اتفاق الأدوات الاستثمارية مع الشريعة ولجنة أخرى تختص بأعمال البحوث والتطوير.

6- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف www.iirating.com :

تم إعلان تدشين أعمال الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف والتي اتخذت من البحرين مقراً رئيسياً لأعمالها في سنة 2004م، وتعتبر الوكالة أول وكالة تتخصص في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على المؤسسات المالية الدولية التقليدية. والهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة هو مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة خصوصاً مع البنوك الأجنبية، كما أنها تضفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها حيث سيكون التصنيف الذي ستصدره هذه الوكالة معتمداً على المستوى الدولي. ومن المنتظر أن يتسع دور هذه الوكالة بشكل كبير مع دخول البنوك حيز تطبيق معايير بازل II منذ بداية سنة 2007م.

7- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات www.iciec.com

هي واحدة من مجموعة المؤسسات التي أنشأها البنك الإسلامي للتنمية في إطار الدور التنموي الذي يلعبه على صعيد الدول والمجتمعات الإسلامية. وتهدف المؤسسة إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول، وتقوم بتقديم الخدمات للمصدرين والمستثمرين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بتأمين وإعادة تأمين الصادرات لتغطية المخاطر التجارية والمخاطر القطرية، وهو أول نظام للتأمين على مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية وفقاً للشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

وأول المستفيدين من هذه النوعية من الخدمات هو قطاع المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بوجه خاص، حيث تستفيد من عقد تأمين المصارف العامة التي استحدثتها المؤسسة والتي توفر للبنوك التأمين المباشر ضد مخاطر عدم السداد تجارية كانت أم قطرية، كما يمكنها الاستفادة من الفرص التصديرية التي توفرها للمصارف لاسيما في دول مصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة كبعض الدول الإفريقية.

وتعمل منظومة تأمين الصادرات وتأمين الاستثمار سواء بين الدول الإسلامية بعضها البعض أو التجارة الخارجية لهذه الدول مع دول أخرى على تشجيع الاستثمار ورفع معدل حركة التجارة وتحقيق نمو كبير في الصادرات بين الدول الإسلامية وزيادة حركة تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية إليها.

8-المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

المركز مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية هدفها فض كافة النزاعات المصرفية والمالية والتجارية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي، وقد تأسس المركز بموجب اتفاقية دولية مؤرخة في 5 افريل سنة 2005م.

المطلب الثاني: البنوك الإسلامية

لم يكن ظهور البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تقدم البديل للمعاملات التقليدية، بل لخلق نظام مصرفي مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنظم حياة الفرد والمجتمع والدولة، بما يحقق الهدف الأسمى من استخلاف الله للإنسان في الأرض. لذلك تتمحور منهجية البنوك الإسلامية أنها صيرفة تشاركية توفر السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية الحقيقية. وهي التي تحقق الشق الثاني للوظيفة الائتمانية "قبول الودائع" فيرتبط المستثمر "المودع" والبنك في شراكة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الربح يسمح به السوق، والحد من المخاطر في ظل تنافسية تسعى إلى إيجاد الفرص الملائمة، وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، من الأفراد، والشركات، والمؤسسات مما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع الضوابط الشرعية الإسلامية.

1- مفهوم البنوك الإسلامية:

أصبح للقطاع المصرفي الإسلامي كيانه المستقل مما أهله لاحتلال مكانة متقدمة على صعيد الاقتصاد المحلي، والعالمي. فحقق نموا مستمر في حجم أعماله رغم حدائته، من خلال تقديم التمويل اللازم باستخدام أساليب العمل المصرفي الإسلامي. لتتنافس بذلك المؤسسات المالية، والمصارف الغربية التي بدأت بتطبيق الخدمات المصرفية الإسلامية الأمر الذي يدل على قدرة الأنظمة المصرفية الإسلامية على العمل بكفاءة في كل المجتمعات المتقدمة، والتي تسعى نحو التقدم بغض النظر عن الاختلاف الديني.

1-1- نشأة البنوك الإسلامية:

ترجع البداية الأولى للمصارف الإسلامية إلى تجربة بنوك الادخار المحلية بمصر سنة 1963 م، وانطلاقاتها الحقيقية كانت ابتداء من سنة 1975 ملتحقين برغبة المتعاملين الاقتصاديين الذين اعرضوا

عن التعامل بالفوائد المصرفية الربوية، وبدأت البنوك الإسلامية تعمل بكيان مستقل وشخصية متميزة بما يليبي الحاجات الاقتصادية لهؤلاء المتعاملين.

1-2- تعريف البنوك الإسلامية:

من الصعب وضع تعريف محدد للبنك باعتباره من مؤسسات الائتمان ذلك لأن القوانين المنظمة للبنوك لم تضع تعريف معين، واكتفت بتحديد العمليات التي تجعل من المؤسسات المالية بنكا، وحتى الفقه الإسلامي اقتصر على ذكر الأعمال التي تقوم بها البنوك باعتبارها بنوك إسلامية.

ويمكن تعريف البنك بأنه المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقد من خلال عملية عرض النقود والطلب عليها، وبناء عليه يقوم البنك بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تقوم بعمليات التمويل والاستثمار ولا تختلف مهام البنك الإسلامي عن البنك التقليدي إلا في عدم تعامله بالفوائد الربوية واختلاف مجالات الاستثمار.¹

كذلك يمكن تعريف البنك بأنه مؤسسة تتجمع فيها الأموال والمدخرات من الأفراد والهبات المختلفة ليعاد استخدام هذه الودائع في منح القروض وتمويل العمليات والمشاريع المختلفة،² وتحقيق ربح يتمثل في الفرق بين سعر الفائدة المدينة التي تدفعها على الودائع والمدخرات، والفائدة الدائنة التي تحصل عليها لقاء القروض التي تمنحها. بينما يعتبر البنك الإسلامي " مؤسسة مالية تقوم بجميع الأعمال المصرفية مع استبعادها لأسلوب التعامل بالفائدة (الربا) باعتبارها محرمة شرعا.³

كما يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية لها دور تنموي كبير، حيث أن وظيفته لا تقتصر على أداء الخدمات المصرفية والمالية، والقيام بعمليات الاستثمار فحسب بل يقوم بدور أساسي في تجميع الأموال والمدخرات لتمويل التنمية الاقتصادية.⁴

كما يعتبر البنك الإسلامي بنكا اجتماعيا لأن له دور هام في خدمة المجتمع وغرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الإشراف على صناديق الزكاة، وتشغيل الأموال عن طريق تقديم القروض دون فوائد، وتقديم الخدمات الاجتماعية

¹ توفيق محمد الشاوي، اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، القاهرة مصر، 1977م، ص 495-497.

² إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك. دار النهضة العربية 1976، ص 46.

³ محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2019، ص 73.

⁴ يوسف قاسم، التعامل التجاري في ميزان الشريعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 186.

والاستثمارية، بهدف المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية وذلك بزيادة الوعي لدى الأفراد وتحقيق العدالة والتوازن بين مصالح فئات المجتمع الإسلامي.¹

كما يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تقوم بتعبئة الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات، وإعادة تشغيلها في تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة مع استبعاد الفوائد الربوية عن طريق استخدام صيغ تمويلية مصرفية متمثلة في المشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر وتحقيق التنمية الحقيقية والاستقرار.²

من خلال التعاريف السابقة للبنوك الإسلامية يمكن القول بأنها مؤسسات تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقا لأحدث الأساليب الفنية لتمويل الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. كما تقوم بدور الوساطة المالية دون الحصول على فوائد ربوية، بل يشارك البنك الإسلامي المتعاملين معه عن طريق جمع الأموال والودائع وإعادة توظيفها في عمليات الإقراض والاقتراض. كما يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية والتصنيع وغيرها من النشاطات الحقيقية، ويحصل بذلك على نصيب من الأرباح، ويتحمل جزء من الخسائر حال وقوعها. بخلاف البنوك التجارية التي توظف معظم أموالها في مجال القروض والسلف باعتمادها على الوساطة المالية بين المقرض والمقترض مقابل الحصول على سعر فائدة معين والتي تشكل معظم أوجه الاستثمار. كما أنها تقوم بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية.

2- خصائص وأهداف المصارف الإسلامية: سنقوم بعرض اهم المميزات والأهداف للمصارف الإسلامية.

2-1- خصائص المصارف الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية عن بقية المؤسسات المصرفية

التقليدية بمجموعة من الخصائص مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تحديد بعضها فيما يلي:

- التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها المصرفية وأنظمتها الاستثمارية، وذلك بعدم تعاملها بالفوائد الربوية خلال عملية الإقراض والاقتراض لأن الربا محرم شرعا بحيث لا تبيحه حاجة ولا ضرورة³. لقوله تعالى: ﴿...وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا...﴾ (البقرة 274). كذلك إتباعها لطرق مشروعة لاكتساب المال وإنفاقه بالابتعاد عن المحرمات لقوله تعالى ﴿...وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...﴾ (الأعراف 157). فالخبائث التي نهى الإسلام عن تمويلها أو

¹ أحمد عبد العزيز النجار، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة، بنك بلا فوائد، الطبعة الثانية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1985م، ص 315.

² يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1998، ص 82.

³ ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، ماجستير علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. 2002م. ص 41-47.

الاستثمار فيها هي منتجات أو قطاعات معينة تؤدي إلى الإضرار بالمتعاقدين ومن ثم الأضرار بالمجتمع، كالاستثمار في المشروبات الكحولية والأسلحة والقمار، ولحوم الخنازير والتماثيل، والصفقات المالية المشبوهة.¹

- يقوم العمل المصرفي والتمويلي الإسلامي على مبدأ الغنم بالغرم أي على أساس المشاركة في الربح الناتج، أو الخسارة في المعاملات ويترتب على ذلك ألا تقدم أجر ثابت للمدخرين والمستثمرين الذين يجب عليهم أن يقبلوا المخاطرة. وهذه القاعدة لها أهمية كبيرة في التمويل الإسلامي إذ تمكن المستثمرين من تمويل مشروعاتهم مع تحمل المخاطر باقتسام ما قد ينتج من أرباح وتوزيع الخسائر حسب حصة كل منهم في رأس المال، لذلك فإن التمويل الإسلامي الذي تتعامل به البنوك الإسلامية يمنع تحويل المخاطر لطرف واحد في العقد، ويحث على المشاركة فيها.²
 - التزام المصارف الإسلامية بالصفات الاستثمارية والتمويلية في معاملاتها المصرفية وذلك بتحقيق تكامل بين القطاع الحقيقي والمالي من خلال التمويل الحقيقي للأنشطة وهذا ما يؤدي لزيادة الإنتاج، حيث يراعي التمويل الإسلامي الاحتياجات التمويلية للمنشآت والأفراد.³ ويهتم بجميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتمويلها للمشاريع النافعة للمجتمع ورعاية مصلحة الأجيال القادمة في تحقيق تنمية مستدامة، مما جعلها مصارف اجتماعية تحقق وظيفة التكافل الاجتماعي وتحيا فريضة الزكاة، ومصارف تنموية تعمل على توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات، بتحقيق ناتج حقيقي، دون أن يكون هذا الناتج هو دافعها الوحيد.⁴
 - التزام المصارف الإسلامية بالقيم الخلقية التي حث عليها الإسلام في معاملاتها المصرفية وضمان المصلحة العامة، ومن بين أخلاقيات التعامل المالي في الإسلام.
- ✓ عدم التعامل بالاحتكار باعتباره عنصر محرم شرعا كونه حبس السلع عن المستهلك وقت الحاجة وبيعها له عند ندرة هذه السلع بسعر أعلى لتحقيق الأرباح، فيكون المستهلك مجبرا على اقتنائها.⁵
- ✓ اعتماد الشفافية وعدم الغش والتزوير في المعاملات، فعند بيع السلع يجب على البائع بيان عيوب السلعة للزبون وعدم المبالغة في إظهار مزاياها لإقناعه بشرائها، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من

¹ رحيم حسن، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير مطبوعة سنة 1993/1994 معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص44.

² أمال زرقاوي، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 4، 2018، ص 36.

³ عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس الأردن، 2013، ص5.

⁴ مآب ناشف، رويده المشيني، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، فلسطين، جامعة النجاح، وقائع مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، 2018، ص 167.

⁵ أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 228.

غشنا فليس منا".¹ يدخل في باب الغش تزوير العملات النقدية التي تؤدي إلى الإضرار بالمجتمع والاقتصاد ككل. ذلك أن العملات النقدية المزورة تعتبر زيادة في النقود غير مشروعة ولا يقابلها إنتاج فعلي مما يؤدي لزيادة الأسعار وحدوث التضخم.²

✓ عدم تعامل البنوك الإسلامية بالرشوة وهي تقديم مبلغ مالي من شخص لآخر له سلطة لتحقيق مصلحة شخصية، أو الإضرار بالخصم أو لقاء تأخير إنجاز عمل معين.³ وهذا الفعل محرم من الناحية الشرعية، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة 188).

✓ عدم تعامل البنوك الإسلامية بالمنافسة الغير مشروعة فيمن يشاركونها نفس مجال الاستثمار ونفس مجال التصنيع لأن أي انخفاض في العملات أو زيادة الكفاءة الإنتاجية في بعض الدول يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة وهو ما يترتب عليه عدم استقرار السوق وحدوث الأزمات وانتشار الفساد.⁴

2-2- أهداف المصارف الإسلامية

تتشترك المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية في بعض أهدافها ذلك لأن كليهما يقومان بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، إلا أن المصرف الإسلامي ينفرد بمجموعة من الأهداف والتي يسعى لتجسيدها تطبيقاً لأهداف الشريعة في التعاملات الاقتصادية. وتتمثل هذه الأهداف في:

2-2-1- الهدف التنموي: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دون الإخلال بالأحكام الشرعية في تعاملاتها المصرفية، وذلك من خلال حل المشكلات التنموية بتوفير الاحتياجات الأساسية للمناطق والقطاعات الأقل نمواً وبالتالي تخليصها من التبعية وتحقيق التوازن والاستقرار، كما تعمل على إيجاد البدائل لكافة معاملاتها لرفع الحرج عن المتعاملين معها، من خلال النواحي التالية:⁵

- خلق فرص عمل جديدة من خلال تشجيع الاستثمار بتخفيض تكاليف المشاريع الاستثمارية بسبب عدم التعامل بالفوائد الربوية، وهذا ما يساهم في القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين

¹ أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من غشنا فليس منا، الجزء الأول، ص 385.

² أميرة عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، ص 254.

³ أيمن عبد المعبود زغلول، المال واستثماره في ميزان الشريعة، مطبعة الأمانة. القاهرة، مصر، 1985، ص 256

⁴ الحلواني بسيوني، المضاربات الربوية وراء أزمة البورصة العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 43.

⁵ عبد الرحيم عبد الله، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، دار الشروق، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1981، ص 144.

بتمتية الحرفيين والصناعات الحرفية مما يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الدخل الوطني.

- تنمية الوعي الادخاري للأفراد، وتشجيع المشاريع الاستثمارية من خلال إيجاد آليات استثمارية تناسب مطالب المتعاملين.¹

2-2-2- الهدف الاستثماري: يركز الهدف الاستثماري للبنوك الإسلامية على جانبين هما:

الجانب الأول العمل على استقطاب وجذب أموال الأعوان الاقتصاديين (أصحاب الفائض) بهدف توظيفها داخل البلاد الإسلامية وفقا لآليات التمويل الإسلامي، وهذا ما يعزز الاعتماد على المواد الذاتية الأساسية وعدم تعطيل الأموال واستثمارها لتحقيق العوائد وبالتالي تحقيق المنفعة العامة والتقدم الاقتصادي، والحفاظ على الأموال وتنميتها من خلال توفير الخدمات والاستثمارات الاقتصادية والمالية.²

الجانب الثاني من عملية الوساطة المالية يكون بتوظيف أموال الودائع، والمدخرات من قبل البنك الإسلامي في نشاطات حقيقية فعالة عن طريق المشاركة في الاستثمار مع أصحاب العجز المالي. وعليه يمكن تلخيص الأهداف الاستثمارية في:³

✓ ترويج فرص الاستثمار ومشروعاته لصالح البنك الإسلامي، أو عن طريق الاشتراك مع الغير من أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية المشهود لهم بحسن السمعة والإخلاص في العمل والقدرة على إدارة شؤونه.

✓ تنشيط الاستثمار في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة سواء في الصناعة أو الزراعة أو التجارة وبالتالي توسيع مجالات الاستثمار بتأسيس شركات جديدة أو توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة وهو ما يؤدي للإسراع بمعدل نمو الاستثمار وتحقيق تنمية متسارعة وزيادة الناتج وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي.

✓ تحسين المناخ الاستثماري من خلال توفير آليات تمويل شرعية، ومناسبة للمتعاملين الاقتصاديين وبالتالي زيادة جذب رؤوس الأموال والودائع الادخارية.

¹ عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 144.
² موسيشيانونغيسا شريف، دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في كينيا، (2013م-2017م) رسالة دكتوراه في البنوك والتمويل. قسم البنوك والتمويل. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة سنار، السودان، 2021، ص 18.
³ عبد الناصر براني، مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص 27-28.

✓ الحفاظ على الأموال وتميمتها من خلال توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

✓ تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق.

✓ زيادة توظيف وتشغيل عوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع.

2-2-3- الهدف الاجتماعي: البنوك الإسلامية لا تسعى لتحقيق الأرباح الاقتصادية فحسب بل

تسعى أيضا لتحقيق التنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة وذلك

بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:¹

- تحقيق الشمول المالي والتصدي للفقر والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي.

- تقديم القرض الحسن للمحتاجين بدون فوائد ربوية لتلبية رغبتهم الإنسانية كالعلاج، وقضاء الديون.... وتم جمع أمواله من أهل الخير ومن أموال المودعين حسب رغبتهم في إقراضها عن طريق البنوك الإسلامية.

- إحياء فريضة جمع الزكاة لتخفيف المعاناة عن المستحقين من الفقراء والمساكين، والمساهمة في حل مشكلة المتسولين في المجتمع، وتوفير مناصب شغل وتفعيل النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية.²

- حل مشكل الإسكان في البلدان الإسلامية بالنسبة للفقراء والمحتاجين عن طريق العقود الشرعية كالاستصناع أو الإيجار أو المشاركة المتناقصة....

2-2-4- تحقيق تكامل اقتصادي تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي فعال بين

الدول الإسلامية، وذلك بتوجيه قوى الفعل الاقتصادي توجيهها فعالا وبالتالي المساهمة في القضاء

على التخلف الاقتصادي.³

بالإضافة إلى الأهداف العامة السابقة يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق أهداف أخرى ويمكن إجمالها

فيما يلي:⁴

¹ عبد الناصر براني، مرجع سبق ذكره، ص25.

² صادق الشهري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 128.

³ عبد الناصر براني، مرجع سبق ذكره. ص 26-28.

⁴ عبد الحميد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004، ص89.

- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية، ويكون ذلك من خلال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والدعوة إلى سبيل الله وتطبيق وظيفة المال في الإسلام اقتصاديا واجتماعيا.
- تحقيق طموحات أصحاب المصرف والمتمثلة في تحقيق نسب مرتفعة من العوائد من خلال تنمية الكفاءات للعاملين بالمصرف وتعزيز المواقف في السوق المصرفية.
- إشباع حاجات المتعاملين مع المصرف الإسلامي من حفظ أموالهم والعمل على تنميتها وتمويل احتياجاتهم، وتسيير معاملاتهم.
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ودراسة مشكلات المجتمع والعمل على حلها وكذلك تمويل المنظمات البيئية.

3- الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية وتتمثل في:

3-1- تقديم الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية: ويكون ذلك مقابل تقاضي أجر أو عمولة أو إجازة بدل التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء استنادا إلى أساس شرعي يجيز هذا التعامل.¹ حيث تشمل الخدمات المصرفية المعتادة في البنوك التقليدية: تلقي الودائع، فتح الحسابات، تحصيل الشيكات والكمبيالات، بيع وشراء الأوراق المالية، تأجير الخزائن الحديدية، تقديم الاستشارات... كما قد يختص المصرف الإسلامي بتقديم بعض الخدمات ويكون ذلك مقابل حصوله على عوائد، ومن بين هذه المهام:

- تقديم خدمات نافعة من خلال قيامه بدور الوكالة مقابل أجر معين.
- قيام المصرف بأعمال الوساطة (السمسة) مقابل حصوله على عمولة.
- بيع الخدمات المرافقة أو الانتفاع من ممتلكات المصرف مقابل مبلغ إيجاري معين.

وعند تقديم المصرف لهذه الخدمات، يجب مراعاة ما يلي:

- ✓ أن يكون الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي عادلا ويكون مقابل تقديمه لخدمة نافعة.
- ✓ ألا يتكرر الحصول على الأجر الذي يتقاضاه المصرف الإسلامي، إلا عند تكرار تقديمه للخدمة بحيث يكون لعامل الزمن أثر في تحديد الأجر، أو العملة التي يتقاضاها المصرف الإسلامي، والتي تكون كنسبة مئوية من المبالغ المتعامل بها. ومثال ذلك أنه إذا تحصل المصرف

¹ عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1985م، ص 277.

الإسلامي على نسبة 0,5% من المبلغ المتعامل به كأجر لضمان خدمة عن مبلغ خمس مائة ألف دينار لمدة 6 أشهر، فإنه يحصل على نفس الأجر لو كانت مدة الضمان سنة كاملة.

✓ قد نجد بعض المصارف الإسلامية لا تتقاضى أي عمولة أو أجر لقاء تقديم خدماتها، رغم عدم وجود أي مانع شرعي يمنعها من تحصيل هذه العوائد، وذلك بسبب مراعاتها لما يجري عليه التعامل في مجال تقاضي مثل هذه الأجرور في المصارف التقليدية حيث لا يكون في صالح المصارف الإسلامية تجاوز ما هو معهود في هذا المجال حتى وإن كان مشروعاً، خاصة في هذه المرحلة من المنافسة والتعايش مع المصارف التقليدية والتي تعمل معها جنباً إلى جنب في مجتمعها.¹

3-2- نشاط الإقراض (القرض الحسن): لا يعتبر نشاط الإقراض نشاطاً أساسياً بالنسبة

للمصرف الإسلامي، إلا أنه بإمكانه القيام بدور الوساطة المالية (والذي تمارسه البنوك التقليدية الربوية) من خلال تحويل رؤوس الأموال من أصحاب العجز المالي، والمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار، ولا يجدون الأموال اللازمة لذلك. دون أن يتعامل المصرف الإسلامي بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً. ويمكن تحديد بعض مجالات نشاط الإقراض وأسلوب معالجته من قبل المصرف الإسلامي في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مجالات الإقراض وأسلوب معالجته من قبل المصرف الإسلامي

مجال الإقراض	أسلوب معالجته من قبل المصرف الإسلامي
تقديم المصرف قروضا قصيرة الأجل وذلك لمواجهة الحاجة للسيولة الطارئة أو المؤقتة أو الموسمية.	تكون عملية الإقراض مجانية من قبل المصرف الإسلامي إلا أنه بإمكانه الحصول على أجر شرعي أو عمولة نظير أتعاب عملية الإقراض، وبالتالي عملية الإقراض المجانية تشكل عبئاً على المصرف الإسلامي لأنها تمثل استخدام الأموال دون الحصول على أرباح لقاء ذلك. كما أنها تعرض المصرف لمخاطر عدم سداد الأموال المقرضة لعجز أصحابها عن الوفاء بها أو نتيجة تهريبهم من سدادها.
تقديم القرض نظير القيام ببعض الخدمات	تقوم البنوك الإسلامية بأداء هذه العملية (خصم

¹ عدنان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا وكيف، دار المكتبي، دمشق، ط1، 1998، ص ص 185-187.

<p>الأوراق التجارية) بأسلوب مختلف عن الأسلوب المتبع في المصارف التقليدية، والتي تتقاضى فوائد ربوية لقاء خصمها للأوراق التجارية تتناسب مع آجال استحقاقها. حيث يقوم المصرف الإسلامي بقبول الأوراق التجارية وإقراض قيمتها مجاناً للمستفيد أو مشاركته فيما حققه من أرباح نتيجة استخدام قيمة القرض لتمويل صفقات المشاريع الاستثمارية.</p>	<p>المصرفية كخصم الأوراق التجارية وفق الضوابط الشرعية.</p>
<p>يقوم المصرف بتنفيذ الاعتماد المستندي وفقاً لنظام المراجعة بحيث يقوم المصرف باستيراد مواد معينة في الفاتورة المرسله من المصدر ثم يبيعها للعميل بسعر متفق عليه ويحصل المصرف على ربح معين، مع تحمل المصرف لجميع المخاطر المتعلقة بالسلعة.</p>	<p>الاعتماد المستندي: وهو أسلوب حديث للتعامل التجاري الدولي تؤدي فيه المصارف دوراً مهماً وذلك بحكم علاقاتها الدولية. ويمكن من خلاله حفظ مصلحة المصدر والمستورد. ويمكن تمييز نوعين من الاعتماد المستندي:</p>
<p>يمكن اعتباره خدمة مقدمة من المصرف للتعامل معه، وبذلك يمكن للمصرف أن يتحصل على أجر معين ضمان له ووكالة عنه.</p>	<p>1/- الاعتماد المستندي المدفوع بالكامل</p>
<p>قيام المصرف الإسلامي بأداء هذه الخدمة دون إقراض، أي يقوم العميل بسداد كامل قيمة الاعتماد المستندي، إلا أن هذا الأسلوب يؤدي إلى إضعاف المركز التنافسي للمصرف الإسلامي.</p>	<p>2/- النوع الأكثر استعمالاً فيه يقوم الزبون بسداد جزء معين من قيمة البضاعة المطلوب استيرادها وأن يقترض الجزء الباقي من المصرف لقاء فائدة في البنوك التقليدية. وهذا ما يقتضي البحث عن أسلوب آخر من قبل المصرف الإسلامي للقيام بهذه الخدمة.</p>

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر مختلفة.

3-3- نشاط الاستثمار الحقيقي: إن الفرق بين البنك التقليدي، والمصرف الإسلامي هو أن هذا الأخير لا يهدف إلى تحقيق العوائد فقط، حيث يتجاوز وظيفة الوساطة المالية بين أصحاب

الفوائض المالية، وأصحاب العجز المالي إلى المساهمة في إنشاء الشركات والمشاريع الجديدة، والقيام بالاستثمار المالي للمتعاملين.¹

وتعمل المصارف الإسلامية على تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات، وذلك للتقليل من عدم الاسترداد، بحيث تغطي الأرباح من مشروع ما خسارة مشروع آخر. إلا أن هذا التنويع في مجالات الاستثمار قد ينشأ عنه خطر عدم التحكم في المؤسسات التي نشطت في عدة اتجاهات. حيث يتوجب على مسيرو المصارف الإسلامية التخطيط والتسيير الجيد لجميع الأنشطة الاستثمارية. حيث يساهم المصرف الإسلامي في قيام المشاريع، والتغلب على العقبات التي من الممكن أن تواجهها في بدايتها، من خلال مساهمته في رؤوس أموال هذه المشروعات التي تمكن من تنفيذ الفرص الاستثمارية.² فالمصارف الإسلامية من خلال قيامها بالاستثمارات لوحدها أو من خلال تنويع أنشطتها الاستثمارية عن طريق المشاركة والمضاربة يكون لها دور فعال في الحياة الاقتصادية.³ وتتمثل خدمات الاستثمار والنشاط الحقيقي التي يقدمها المصرف الإسلامي في:⁴

- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية.
 - تقديم المعلومات الكاملة عن المشاريع الاستثمارية ومجالاتها.
 - تلقي الاكتتاب للشركات والمشروعات الاستثمارية.
 - تكوين إطار في مجال التدقيق.
 - تقديم الاستشارات المالية والإدارية ومسك الدفاتر وإدارة الممتلكات للمتعاملين الاقتصاديين
- مما سبق يمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى ثلاث مجموعات وتتمثل في:
- المجموعة الأولى:** تتمثل في تقديم الخدمات المصرفية المعتادة في البنوك التقليدية مقابل أجر أو عمولة وهذا جائز شرعا. ومثال ذلك: إصدار خطابات الضمان الإسلامي، والكفالات.
- تسهيل الاعتمادات المستندية، فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع، تحصيل الشيكات، والحوالات والأوراق التجارية، عمليات الصرف الأجنبي والمقاصة...
- المجموعة الثانية:** وتتمثل في خدمات الاستثمار، والنشاط الحقيقي حيث تقدم هذه النشاطات (وقد سبق ذكرها في الفصل الأول) مشاركة مقابل تحمل الأرباح والخسائر، أو قد يدخلها المصرف كمستثمر لوحده.

¹ يوسف كمال، مرجع سابق، ص 90.

² عبد الرحيم محمد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية وجهة نظر مصرفية وقانونية، مرجع سابق ص 387.

³ محمد بوجلل، البنوك الإسلامية: مفهومها نشأتها تطورها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 70.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 100-101.

المجموعة الثالثة: وهي تلك النشاطات التي تشمل الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي الإسلامي. مثل تقديم القروض الحسنة، تحصيل وصرف الزكاة، تقديم النصح للزبائن، نشر الوعي المصرفي الإسلامي، المساهمة في نشر الثقافة الإسلامية...

4- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية: تكتسب عملية جذب الأموال من ودائع ومدخرات في المصارف الإسلامية أهمية بالغة، حيث تعد هدفا أساسيا من أهدافها، لأن من خلال هذه العملية يتم تقديم مختلف الخدمات الاستثمارية والتمويلية والمصرفية. وهناك مصدران أساسيان تعتمد عليهما المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات وهما:

4-1- المصادر الداخلية (المصادر الذاتية): وهي عبارة عن حقوق الملكية للمساهمين وتتضمن رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

4-1-1- رأس المال: وهو عبارة عن الأموال المدفوعة من أصحاب المصرف لتأسيس المصرف وإيجاد الشخصية الاعتبارية له، وتزويده بالأصول الثابتة والتجهيزات اللازمة لممارسة نشاطه من معدات وأدوات ومطبوعات ومبنى وكوادر إدارية وأثاث وأجهزة... كما يمكن زيادة رأس المال من قبل إدارة المصرف في أوقات لاحقة وذلك بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

4-1-2- الاحتياطيات: وتشمل الاحتياطيات بكل مكوناتها سواء منها القانونية أو الاختيارية، وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطيات لخلق مركز مالي قوي، والمحافظة على سلامته، وثبات قيمة ودائعها.

وتتقسم الاحتياطيات إلى:

أ- احتياطي عام: ويمثل نسبة معينة من صافي الأرباح من أجل دعم الموارد الذاتية للمصرف لزيادة ثقة العملاء.¹

ب- احتياطي خاص: ويمثل نسبة معينة من صافي الأرباح مخصصة لمواجهة الطوارئ المتوقع حدوثها مستقبلا. مثل تقلبات أسعار العملات.²

4-1-3- الأرباح المحتجزة: وهي تلك الأرباح المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصرف، والتي تقرر الإدارة ترحيلها للسنوات المالية التالية لأغراض اقتصادية ومالية.³

¹ حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 113.

² محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص 24

³ المرجع السابق، ص 27-28.

4-2-المصادر الخارجية: تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف والمورد الأساسي الذي يعتمد عليه في توظيف أمواله واستثمارها وفق مختلف الآليات.

تختلف الودائع من حيث هيكلتها وشروطها وفترات استحقاقها باختلاف المصارف، وذلك حسب احتياجات كل مجتمع، ولكنها بصفة عامة تشمل الودائع التالية:

4-2-1-الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي أموال مقترضة للمصرف مجاناً، بحيث يضمن المصرف ردها عند الطلب، لا تشارك في الخسارة والربح إنما هي مضمونة وتشمل ودائع الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

4-2-2- الودائع الاستثمارية (الودائع لأجل): وهي الودائع التي يرغب أصحابها في استثمارها، والتي تخرج من مفهوم القرض والوديعة لتدخل في مفهوم المشاركة. وتكون الودائع إما بتفويض أو بدون تفويض.

أ-الودائع العامة: تكون بالوكالة وتفويض من المودعين باستثمار الودائع في أي مشروع من قبل المصرف الإسلامي، وتكون بأجل محدد مسبقاً، ويكون شكل العقد عقد مضاربة مطلقة.

ب-الودائع الخاصة: (بدون تفويض): يختار المودع مشروعاً معيناً، ويقيد المصرف الإسلامي باستثمار ودائعه فيه مع تحديد أجل الوديعة حيث يقوم المودع بدراسة المشاريع الاستثمارية والموافقة عليها وتحمل مخاطرها، وتعود الأرباح إليه. وهنا يكون شكل العقد عقد مضاربة مقيد بالأجل والمكان والمشروع.¹

ج- إيداعات المصارف ومستحقات المراسلين: وهي عبارة حصيلة الموارد بالعملة المحلية أو الأجنبية، وتمثل جزءاً كبيراً من موارد المصرف الإسلامي تتجمع في حساب يسمى حسابات العملاء.

4-3-: مصادر وآليات أخرى لجذب المدخرات:

لقد توسعت المصارف الإسلامية في استحداث آليات جديدة لاستقطاب المدخرات، وتكييفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. من بينها استخدام الصناديق، والمحافظ الاستثمارية التي تمثل أوعية استثمارية جذابة نظراً لما تقدمه من مزايا للمستثمرين، حيث عملت المصارف الإسلامية على تطوير هذه الفكرة لتقوم على المصاريف الشرعية بهدف توجيهها لمجالات استثمارية معينة.²

¹: جمال الدين عطية، نحو فهم نظام البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، 1985، العدد 42، متاح على الموقع <https://almuslimuaser.org/1985/04/01/%d9%86%d8%ad%d9%88-%d9%81%d9%87%d9%85-%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9/%d8%a3%d8%a8%d8%ad%d8%a7%d8%ab>. تم الاطلاع عليه في 2024/12/16.

²: أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 151.

- كما توجد موارد أخرى متاحة للمصرف الإسلامي لاستثمارها مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية من بينها: أرصدة المصرف من المقاصة والتحويلات، وهوامش وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، الأموال المتأتية من المعاملات في السوق النقدي ما بين البنوك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

حيث أن المصارف الإسلامية تتفق مع البنوك التقليدية من حيث الموارد المتاحة، إلا أن المصارف الإسلامية تضع احتياطي من صافي الأرباح مخصص لمقابلة الالتزامات المتوقع حدوثها مستقبلاً.

ويمكن توضيح الاختلاف الحاصل بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية في الجدول التالي:

الجدول (2-2) مقارنة بين عمل البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
اقتراض الودائع من المودعين وإعادة إقراضها للمستثمرين بنسب فوائد تم تحديدها مسبقاً	تلقي الودائع من العملاء واستثمارها لهم والتشارك في الأرباح والمخاطرة
إقراض أموال المودعين ولا يحق لها المتاجرة أو المضاربة بها.	جواز المتاجرة والمضاربة بأموال المودعين، وحظر إقراضها
يتم تحديد نسب الفوائد على الودائع بشكل مسبق	لا يتم تحديد نسب الأرباح بشكل مسبق على أموال المودعين إنما يتم تحديد نسب المشاركة.
يتم احتساب الفوائد وغرامات التأخير عند التأخر عن السداد.	لا يوجد فوائد أو غرامات تأخير
علاقة البنك والعميل هي علاقة دائن ومدين	علاقة البنك مع عملائه علاقة بائع ومشتري (متنوعة)
المتاجرة تكون بالنقد	المتاجرة تكون في القيم الحقيقية
لا يتحمل المودعين أي مخاطرة	المشاركة في الربح والخسارة بين الطرفين
كافة الودائع هي مطالب بالنسبة للبنك	الحسابات الجارية وحدها تمثل التزام على البنك

المصدر: أماني مطاحن، 2020، عبر الموقع <https://nudrh.com> / تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

المطلب الثالث: السوق المالي الإسلامي

لأسواق المالية دور هام في تداول الأموال وتنشيط استثمارها فإن العناية بأمر هذه الأسواق هي من تمام إقامة الواجب في حفظ المال وتنميته باعتبار ذلك أحد مقاصد الشريعة، وباعتبار ما سيتبعه هذا من التعاون لسد الحاجات العامة وأداء ما في المال من حقوق دينية أو دنيوية.

1- مفهوم السوق المالي الإسلامي

إن الاهتمام بدراسة الأسواق المالية في عصرنا الحاضر والبحث في أحكامها يلبي حاجة ماسة لتعريف الناس بفقهاء دينهم في المستجدات العصرية، ويتلاقى مع الجهود الأصلية لفقهاء الشريعة الإسلامية في بيان أحكام المعاملات المالية وبخاصة أحكام السوق ونظامه.

1-1- المفهوم العام للأسواق المالية.

لقد اتسع مفهوم الأسواق المالية لتشمل جميع القنوات التي يتداول فيها المال، حيث تنتقل الأموال من الوحدات المدخرة التي لديها فائض مالي وليس لديها فرص لاستخدام هذه الأموال إلى الوحدات التي لديها عجز مالي، أي ليس لديها الأموال الكافية للاستثمار لكنها تملك فرص استثمارية¹.

كذلك يمكن تعريف السوق المالي على أنه:

- المكان الذي يلتقي فيه بائع الأوراق المالية ومشتريها لتسهيل عملية تداولها بينهما².
- هو الآلية التي من خلالها يتم إصدار وتداول الموجودات المالية من خلال عمليتي البيع والشراء، كما يتم بواسطتها استثمار الأوراق المالية (الأسهم والسندات) من قبل المؤسسات المالية. من أجل تحقيق الأرباح³.
- هي المجال الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض المالي مع أصحاب العجز المالي للتعامل بحيث يحصل كل منهما على عائد متفق عليه⁴.
- كما تعرف الأسواق المالية على أنها نظام يجتمع فيه بائعو الأدوات المالية ومشتريها، حيث يتمكن المستثمرون من تداولها داخل السوق عن طريق وسطاء متخصصين من سماسرة أو شركات عاملة في هذا المجال¹.

¹ عصام فهد العربي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002، ص ص 20-27

² محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1990، ص 57.

³ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 61.

⁴ F. Leroux « marché. Internationaux des capitaux », 2eme édition, Montréal, Canada, 1995, p: 03

من خلال ما سبق ذكره يمكن تقديم مفهوم الأسواق المالية باعتبارها النظام الأوسع والأشمل للأسواق التي يتمحور نشاطها في الأوراق المالية من خلال تقسيمها إلى:

1-1-1 سوق النقد: وهي السوق التي يتم التعامل فيها بأدوات الائتمان قصير الأجل (لا تزيد عن سنة) بهدف تمويل احتياجات على المدى القصير حيث أن ما يميز الأوراق المالية في هذه السوق هو سرعة تحويلها إلى سيولة فورية².

1-1-2 سوق رأس المال: وهي السوق التي تتعامل بأدوات الائتمان متوسطة وطويلة الأجل (الأدوات التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة) وتتداول فيها الأسهم والسندات وذلك من أجل تحويل المدخرات والفائض المالي إلى مشروعات استثمارية³.

وتعتبر هذه السوق أكثر تنظيمًا من سوق النقد لكنها أقل اتساعًا وتتميز بدرجة عالية من المخاطرة، وذلك لكبر حجم الصفقات الاستثمارية بها ولأجلها الطويلة، كما تتميز بسرعة تداول الأوراق المالية فيها⁴.

1-1-3 أسواق الصرف الأجنبي: وتشمل هذه الأسواق كافة المعاملات المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية، وتحديد أسعار الصرف للعملات المحلية. ويتم التعامل فيها بطريقتين عاجلة وأجلة. أ- **أسواق الصرف العاجلة:** يتم فيها الصرف الفوري للعملات عن طريق التحويلات البرقية والبريدية، والحوالات العاجلة إضافة إلى الشراء النقدي.

ب- **أسواق الصرف الآجل:** يتم فيها تبادل العملات في أوقات لاحقة متفق عليه، ويتم التعامل فيها عن طريق الحوالات الآجلة والعقود المؤجلة⁵.

1-2 مفهوم السوق المالي الإسلامي:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت السوق المالي الإسلامي عند العلماء والباحثين، إلا أن أغلبهم يأخذ تعريف السوق المالية الإسلامية، من التعريف الاصطلاحي للسوق المالي ويضعها في إطار شرعي إسلامي ومن أهم التعاريف لهذه السوق نجد:

¹: عصام حسين العمليات المصرفية والسوق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 17-18.
² إينال فوزي أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية أطروحة دكتوراه تخصص عقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2021، ص 6.

³ مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005، ص 40.

⁴: Narjess Boubakri, yaser Gadhoum, Imed chkir, Maher Kooli, Les principes de la Finance d'entreprise, Gaétan morin éditeur, Canada 2005, p:10.

⁵ إينال فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- السوق المالية الإسلامية هي المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز، أو الوحدات التي يكون دخلها النقدي أقل من إنفاقها ثم تداولها عن طريق بيعها لأصحاب الفائض، أو الوحدات التي يكون إنفاقها النقدي الحالي أقل من دخلها النقدي، ويكون ذلك وفق أسس شرعية من أجل الحصول على عوائد مالية.¹
 - هي السوق التي يتم فيها التعامل الشرعي عن طريق تداول الأدوات المالية من أسهم وصكوك إسلامية، وتهدف إلى تجميع المدخرات والودائع من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة.²
 - هي سوق منظمة تتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالأحكام الشرعية، وتتلاقى فيها إرادة المتعاقدين للتعامل ببيعاً وشراء لمختلف الأدوات المالية المشروعة من موجودات مالية، ومطلوبات مالية.³
- من خلال التعاريف السابقة للسوق المالي الإسلامي يمكن وضع تعريف شامل لهذه السوق على أنها: "سوق مالي منظم يتم فيها تحويل الأموال والودائع من أصحاب الفائض المالي إلى العجز المالي"، يتولى إدارته هيئة لها نظامها القانوني الخاص يكون المتعاملون فيها الراغبون في إقامة مشروعات استثمارية بأدوات مالية إسلامية مشروعة، وهذا ما يساعد على تعبئة المدخرات، وتشجيع الاستثمار بما يحتم مصلحة الاقتصاد المالي الإسلامي.

2- خصائص السوق المالي الإسلامي ومبادئه:

- يمكن تحديد الخصائص المميزة للسوق المالي الإسلامي فيما يلي:
- تتميز بكونها سوقاً تتخفف فيها المضاربة الوهمية على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة؛ ويرجع ذلك إلى أن الكثير من المعاملات التي تقوم عليها المضاربات التقليدية (مثل البيع على المكشوف والمقامرة) هي معاملات محظورة شرعاً كونها تضر بالاستثمار الحقيقي، وتؤدي إلى تجميد موارد مالية ضخمة بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المنتجة والنافعة للمجتمع
 - هي سوق تُعنى بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متكافئ على أساس أن السوق الأولى تعنى بمتابعة ضوابط الإصدار والسوق الثانية تعنى بمتابعة ضوابط التداول، ومعيار كفاءتها هو مدى التزامها لأحكام المعاملات المالية الإسلامية، وقدرتها على تمويل المشاريع التنموية.

¹ بن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 142.

² محي الدين أحمد، أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة صالح كامل للوسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي الكتاب الثاني. الطبعة الأولى، 1995، ص 24.

³ أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

- هي سوق تشكل أدوات الملكية السمة البارزة لها بحيث تشجع على تداولها.
 - تحديد الأسعار في هذه السوق لا يتحكم به المعلومات المضللة ولا الاحتكار ولا التعامل بالرشوة وإنما يتم تحديد الأسعار بناء على قوى السوق من خلال آلية العرض والطلب.
 - تسمح هذه السوق لأصحاب الفائض المالي من أفراد ومؤسسات من استثمار أموالهم وفق قواعد الشريعة الإسلامية فهي تعتبر متنفساً إسلامياً لهم.¹
- ومن أجل قيام السوق المالية الإسلامية يجب توفر مجموعة من المبادئ أهمها:
- ✓ توافر الشفافية والصدق في المعاملات المالية، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والبيانات الكاملة والصحيحة حول الصفقات، والعقود لاسيما إذا كانت المعلومات تبين عيوب، وسلبات السلعة وبالتالي تؤثر على سعرها وهو ما يطابق مفهوم كفاءة الأسواق المالية.
 - ✓ العمل قدر المستطاع على تجنب الوسطاء في المعاملات المالية الإسلامية إلا إذا كانوا يؤدون بحسن نية خدمات تساعد على سلامة التعاملات في السوق المالية.
 - ✓ المنافسة الحرة والعادلة، وذلك بتجنب المعاملات الاحتكارية في السوق لمنع الاستغلال، ومنع تشويه آلية التحديد الحر للأسعار بناء على قوى السوق من خلال آلية العرض، والطلب ويكون ذلك بتدخل الدولة حتى تعيد العدل إلى السوق.²
 - ✓ تتميز الأسواق المالية الإسلامية بكونها خالية تماماً من المضاربة غير الشرعية والتي تهدف إلى الاحتكار؛ وبالتالي، فإن العقود المالية الإسلامية تهدف إلى تمويل وإقامة مشاريع استثمارية حقيقية لا وهمية. هذا التوجه يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد الفعلي.³

¹ أحمد سقر، مرجع سبق ذكره، ص 151. 152.

² برنامج أساليب الاستثمار الإسلامي في المجالات المصرفية والتجارية عبر الموقع <https://iefpedia.com>. تم الاطلاع عليه في

2024/12/16

³ أحمد محمد محمود نصار، الأسواق المالية الإسلامية مبادئها وأدواتها، عبر الموقع <https://ketabonline.com/ar/books/13235>. تم

الاطلاع عليه في 2024/12/16

3-دوافع إنشاء سوق مالي إسلامي:

- تعد الأسواق المالية من حيث المبدأ من الأمور التي تلائم الاقتصاد الإسلامي، وتناسب طبيعته لأنها توفر الآليات التي تمكن من توفير الأموال للمتعاملين الاقتصاديين من مستثمرين، ومدخرين ضمن الإطار الشرعي.¹
- تعد الأسواق المالية شريان الحياة، وتندرج فكرة مشروعيتها تحت قاعدة المصالح المرسلّة، ومما لا جدال فيه أنها تساعد على تطوير الأعمال التجارية، والاقتصادية في البلدان المتقدمة، فهي بلا شك من المصالح النافعة التي أخذ بها الخلفاء الراشدون (الصكوك).²
- وجود سوق مالية إسلامية أصبح ضرورة في الحديث عن الآفاق المستقبلية للنظام المالي الإسلامي لأنها توفر الأدوات المالية التي يمكن تسيلها بشكل سريع بحيث تكون هذه الأدوات شرعية وموجهة لاستثمار الفوائض المالية لسد العجز في السوق المالية الإسلامية.
- ما يؤكد ضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية ما توصل إليه المشاركون في الندوة الخاصة بالسوق المالية من الوجهة الإسلامية، والمنعقدة في الرباط بين البنك الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي من توصيات حول تحقيق المقاصد الشرعية بحفظ المال، وطرق الكسب الحلال وتنميته عن طريق تعبئة المدخرات، وجذبها من الأفراد، والمؤسسات، وذلك بتشجيعهم على استثمار هذه الفوائض المالية، وهذا ما يوفر درجة عالية من السيولة وبالتالي سد الحاجات العامة وأداء ما في المال من حقوق دينية ودينية.³
- إن الاهتمام بدراسة الأسواق المالية من قبل الفقهاء من خلال بيان أحكام المعاملات المالية القائمة في هذه الأسواق يلبي حاجة ماسة بتعريف الأفراد بفقه دينهم في عصرنا الحاضر.
- إن أسس الاستثمار في السوق المالي الإسلامي تقوم على المشاركة في تحمل المخاطر، وعدم التعامل بالفوائد الربوية أي إلغاء فوائد الديون وبالتالي تعتبر الأسواق المالية الإسلامية الحل البديل لمشكل المديونية العالمية. لأن تحريم الفوائد يوجه المدخرات كلها الى أوراق مالية تمثل حقوق ملكية.⁴

¹ خالد محمد الزهار، رامي صالح عبده، نحو أسواق مالية إسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية يومي 8 و9 ماي 2005، ص 10.

² زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012. ص ص 157-158.

³ محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية للأسهم والسندات، الطبعة الثانية، دار النفائس عمان، الأردن، 2009، ص 75.

⁴ مجمع الفقه الإسلامي "الندوة الأولى للأسواق المالية". 10. /1989 عبر الموقع <https://iifa-aifi.org/ar/25083.html> تم الاطلاع عليه في 2024/12/16.

- إقامة سوق مالية إسلامية يساهم في التخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، من خلال إقامة اقتصاد حر متمكن في قدراته وإنجازاته بالاعتماد على ظاهرة العولمة المالية.¹
- تعد السوق المالية الإسلامية عموماً، وبورصة الأوراق المالية الإسلامية خصوصاً فرصة هامة لكل مستثمر مسلم، حيث تحقق له أهداف التحوط من المخاطر بتقليل خسائره وزيادة العوائد عن طريق تنويع محفظته المالية واختيار الأدوات المالية الأكثر نجاحاً ومشروعية.²
- تعتبر السوق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال في المجتمع لأنها تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية عن طريق زيادة الإنتاج الفعال مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.³
- إن إقامة سوق مالية إسلامية سوف يساهم بشكل كبير في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي زيادة منافسته للنظام التقليدي، وذلك بما يتضمنه من آليات تمويلية إسلامية متقدمة، وهذا ما ينتج عنه زيادة الكفاءة، والعدالة، وبالتالي زيادة النمو، والرفاه في المجتمع.⁴

4- مقومات إقامة سوق مالي إسلامي وضوابطها:

- نشأت الأسواق المالية الإسلامية في ظل الابتعاد عن منهج الأسواق المالية الرأسمالية الربوية، وبقيت ضيقة في حجم معاملاتها ومؤسساتها إلا أن يتوفر لها كل مقومات قيام سوق مالي إسلامي نذكر منها:⁵
- تحصل البلدان الإسلامية على التمويلات اللازمة من المنح، والمساعدات إلا أن حجم استثماراتها وأموالها في الأسواق المالية العالمية يزيد عن حجم مديونيتها تجاه الدول المقرضة. لذلك فهي تتطلع للحصول على التمويل اللازم من هذه الأسواق الإسلامية وتحقيق الاكتفاء والتخلص من التبعية.
- أسواق رأس المال هي قمة سقف البناء في أي نظام مالي، حيث أن المال متوفر إذا تم استثماره داخل البلدان الإسلامية.
- لقد تمكن الفقهاء ورجال الاقتصاد الإسلامي من إيجاد أوراق مالية خالية من المعاملات الربوية تكون بديلة للأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية التقليدية.

¹ قيصر عبد الكريم المجدي، أساليب الاستثمار الإسلامي. مرجع سبق ذكره. ص 246.

² كمال توفيق خطاب " نحو سوق مالية إسلامية " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى. مكة المكرمة المملكة العربية السعودية. 2005. ص 6.

³ جاسم علي سالم الشامي، سوق إسلامية للأوراق المالية في ضوء قرارات المجمع الفقهي الإسلامية بين الأمل والواقع، المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005.

⁴ كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2005، ص 6.

⁵ حسين حسن شحاتة، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية، الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 14.

- وجود المتخصصين من فقهاء، وخبراء الأسواق، والاقتصاد الذين يعملون على توجيه الأعوان الاقتصاديين في تعاملاتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- وحتى يتم إنشاء سوق مالي إسلامي بمقوماته السابقة يتطلب الأمر مجموعة من الشروط التي تضبط العمل في السوق المالية من أجل تحقيق أهدافها المرجوة. ومن بين هذه الشروط:¹
- إعادة صياغة القوانين، واللوائح التنظيمية التي تنظم أسواق الأوراق المالية القائمة في البلاد الإسلامية وفقا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. كما يمكن الاستفادة من بعض القوانين لبعض الدول عند عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- أن تكون الأدوات الاستثمارية المتداولة في السوق مجازة من قبل الشريعة الإسلامية وذلك بإصدار أوراق مالية جديدة كبديل للأوراق المالية الحالية (والتي تبين أنها مخالفة للتشريع الإسلامي)، ومنع التعامل بأي أوراق مالية في هذه السوق إلا بعد التأكد من خلوها من الفوائد الربوية، وأنها لا تستخدم في تمويل مشروعات محرمة.
- وضع ميثاق لقيم المتعاملين في أسواق الأوراق المالية الإسلامية، يتضمن الثواب والعقاب من الله تعالى لضمان سلامة المعاملات المالية من الجهالة والغش والغدر وعدم الانحراف عن شرع الله وحماية السوق من التعامل الصوري، والمضاربة السعرية والبيع الائتماني الغير شرعي.
- وضع ميثاق بين كافة الدول الإسلامية لتسهيل التعامل بينهم دون وجود وسطاء، ويكون ذلك من خلال تحرير الأسواق المالية من الضوابط والقيود، وكذلك حرية الاستثمار وتقل الأموال من دول الفئاض إلى دول العجز. والمباشرة في إقامة سوق مالية موحدة تتنافس الأسواق المالية العالمية.
- التوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية لدعم التعامل في أسواق الأوراق المالية الإسلامية.
- وضع مجموعة من الضوابط الشرعية والقانونية لجعل السوق ميدانا كريما للتنافس الشريف، تزدهر فيه التجارة، والصناعة ويجد فيه أرباب التجارة حوائجهم بعيدا عن الاحتكار. ويمكن تلخيص أهم هذه الضوابط في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3) الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية.

الضوابط الشرعية	الضوابط القانونية
<ul style="list-style-type: none"> • أن تكون لها هيئة شرعية من فقهاء وعلماء في الشريعة للفتوى والرقابة 	<ul style="list-style-type: none"> • يجب أخذ الترخيص القانوني من البنك المركزي التابعة له أي أن تحصل على موافقته على كل المنتجات

¹ حسين شحاتة وفياض عطية، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية، مكتبة التقوى، القاهرة، 2001، ص 101.

<p>المالية الموجهة للتمويل أو للاستثمار.</p> <p>لذلك يجب على الأسواق المالية الإسلامية شرح أحكام هذه الأدوات وأهميتها، خاصة أن البنوك المركزية في الدول العربية الإسلامية تجهل أساليب التمويل والاستثمار الإسلامية ومنها تعاملات السوق المالية الإسلامية وأحكامها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن تكون لها هيئة رقابة قانونية. • أن تكون لها قنوات اتصال فعالة مع البنك المركزي في نفس البلد حتى يبقى محيط بكل المستجدات الخاصة وحتى لا تتجاوز الأسواق المالية الإسلامية الصلاحيات المسموح لها قانوناً وشرعاً. 	<p>الشرعية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • أن يكون لها جهاز تدقيق داخلي مهمته متابعة المعاملات المالية الجارية ومطابقتها للقواعد القانونية واللوائح التنظيمية المنصوص عليها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. • يجب ألا تقدم آليات وصيغ تمويلية، أو استثمارية إلا في الأدوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية أي أن تكون هذه الصيغ مقبولة من الناحية الشرعية، ومما جرت العادة على تداولها عرفاً.
---	---

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد الرزاق خليل وعادل عاشور، دور المصارف

الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، عبر الموقع:

<https://ketabonline.com/ar/books/104048/read> تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

5- طبيعة التعامل في السوق المالي الإسلامي

يعتبر السوق المالي الإسلامي حديث العهد من حيث تدخلات المتعاملين ونشاطات الوسطاء الماليين،

ومن حيث التعامل بالأوراق المالية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي¹:

5-1- من حيث المتعاملين في السوق:

يضم السوق المالي الإسلامي مجموعة من المتدخلين، حيث يشمل على أعوان ماليين، ووسطاء (سماسرة) لكل منهم دور في صناعة السوق من خلال إبرام صفقات، وإنشاء معاملات تدخل ضمن النشاط العام للسوق المالي. كما يضم السوق المالي الإسلامي هيئات قانونية إشرافية، وتنظيمية كهيئات الرقابة الشرعية التي تنظم نشاط السوق المالي الإسلامي، حيث تقوم بعمليات المراقبة الشرعية من خلال التدقيق الشرعي لمحتوى المعاملات الجارية لتقادي المعاملات الربوية خلال عملية إصدار وتداول الأوراق

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالي الإسلامي، وإمداده بالأدوات المالية، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول الأسواق المالية، الواقع والتحديات، المنظم بكلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي 6 و 7 مارس 2007، ص 18.

المالية، كما تنظم هذه الهيئات الأدوات المالية الإسلامية المصدرة لمختلف شركات الاستثمار والمساهمة والأفراد وغيرها.... والتي تتعامل في الأوراق المالية الجائزة شرعا.

حيث يعتبر عدد المؤسسات المتخصصة والشركات المتعاملة في السوق المالي الإسلامي محدود جدا في الدول الإسلامية في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية ويرجع ذلك لحدثة نشأة هذه السوق. وهذا ما أدى إلى استعمال رؤوس الأموال الإسلامية في الشركات والمؤسسات الغربية التقليدية. ولكن في نطاق المعاملات التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

5-2- من حيث الأدوات المالية المتداولة في السوق

يتم تداول أنواع عديدة من الأوراق في السوق المالي ومن بينها الأسهم حيث يكون هناك تشابه في تداول الأسهم بين السوق العادية وبين السوق الإسلامية شرط ألا تعود الأسهم لشركات تتعامل فيما هو محرم شرعا. بالإضافة إلى الأسهم هناك صكوك وأدوات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي بدل سندات الدين العام المستندة إلى سعر الفائدة ومن بين هذه الصكوك، صكوك الإجارة، صكوك المشاركة، صكوك السلم، صكوك المراجعة وصكوك الاستصناع.¹

5-3- من حيث أساليب التعامل:

يشترط التعامل في السوق المالي الإسلامي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، فالمعاملات التي تجري في الأسواق التقليدية المحظورة من الناحية الشرعية لا يجوز التعامل بها في هذه السوق، ومن ثم لا وجود للمشتقات المالية ولا للعقود المستقبلية والآجلة في هذه الأسواق. كما يجب مراعاة القيم الأخلاقية الإسلامية عند التعامل كالصدق والأمانة وعدم الغش والتزوير.

5-4- التحديات التي تواجه السوق المالي الإسلامي وسبل معالجتها

تعتبر الأسواق الإسلامية حديثة النشأة، ويحتاج المتعلمون فيها والمتدخلون بها إلى مواكبة للتطور الحاصل في الأسواق المالية الدولية (خاصة الأسواق المالية الأمريكية باعتبارها أكثر أسواق العالم تقدما)، لكن الأسواق المالية الإسلامية مازالت تواجهها العديد من التحديات والمتعلقة بجوانبها التنظيمية والإدارية، والجغرافية، والشرعية، كذلك من حيث إجراءات التعامل فيها، ومن حيث قدرتها على المنافسة ومواجهة الأزمات المالية، ويمكن توضيح أهم هذه التحديات وسبل معالجتها في الجدول التالي:

¹ جاسم علي سالم الشامسي، سوق إسلامي للأوراق المالية في ضوء قرارات المجامع الفقهية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية. غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005. ص753.

جدول رقم (2-4) التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية وسبل معالجتها

التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية	سبل معالجتها
<p>قلة الأدوات الاستثمارية وصعوبة تسيلها بسرعة عند الحاجة يؤدي إلى عجز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عن استثمار فائض السيولة حيث أن الأدوات قصيرة الأجل المتوافرة حالياً هي أدوات السوق النقدية، من أذونات خزانة وشهادات إيداع وغيرها... وهي أدوات سهلة الاستعمال إلا أنها محظورة شرعاً.</p>	<p>لابد من ابتكار أدوات مالية إسلامية لاستثمار فوائض الأموال، ولسد الفجوات في السوق المالي الإسلامي بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية الاستعانة بها لمواجهة ظروف السيولة عند احتياجها لها أو عند وجود فائض مالي.</p> <p>بحيث تقوم هذه الأدوات المالية المبتكرة بالدور الاقتصادي المرجو منها، والذي يمكن أن يسهم في تخفيف التبعية الاقتصادية للأسواق المالية الإسلامية للدول الغربية.</p>
<p>ضيق السوق المحلي، وغياب أسواق ثانوية تستطيع من خلالها المصارف، والمؤسسات المالية استخدام الفوائض المالية لتسهيل عملية إعادة تسيلها يعوق التوسع في استخدام الأدوات الضرورية في الصيرفة الإسلامية ويقلص أدوارها التنموية.</p>	<p>-توسيع عمل السوق المالية المحلية والدولية، وكذلك وجوب إيجاد سوق ثانوية للأوراق المالية ذات إطار شرعي (علماً بأن نشاط أي سوق ثانوية يعتمد على نوع وحجم الأدوات المالية المعروضة).</p> <p>تسهم في تحقيق النهضة الاقتصادية ويساعدها على ذلك وفرة المواد الأولية وتنوع إمكانياتها.</p> <p>وبما أن السندات ذات الفوائد الربوية لا يسمح بتداولها داخل هذه السوق فالأسهم وحدها غير كافية لإيجاد سوق نشطة، وبالتالي يمكن تطوير صكوك المضاربة وتطوير شهادات الإيجار والصناديق الاستثمارية ونحوها حتى تشكل مؤشراً على نجاح السوق الثانوية المنشودة.</p>
<p>ضآلة الخيارات المتطابقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، ذلك أن الهيئات الشرعية في المصارف</p>	<p>إخراج منظومة جماعية صادرة عن مجموع المصارف الإسلامية، وإجراء دراسات فقهية متأنية من قبل</p>

<p>الهيئات الشرعية لهذه الخيارات، والمستقبلات للوصول إلى فهم أعمق لطبيعة، وآلية هذه الأدوات المالية خاصة التي تتعامل مع المواد الخام والمحاصيل والمعادن.</p>	<p>الإسلامية تعتبر المشتقات المالية والخيارات والعقود الآجلة غير مقبولة من الناحية الشرعية.</p>
<p>دعم القوانين الحكومية لمشروع الأسواق المالية، وتقديم التسهيلات اللازمة من خلال الدعم، والتشجيع الذي يقدمه البنك المركزي للمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين، ودعم المصارف الإسلامية لهذه الأسواق، وتشجيع معاملاتها وإصدار منتجات مالية وتداولها بأساليب مشروعة لزيادة المسؤولية الشرعية والاقتصادية للدول الإسلامية.</p>	<p>التشريعات المحلية المعوقة</p>
<p>تعزيز العلاقات بين الأسواق المالية في البلدان الإسلامية كمرحلة أولى، ثم تطوير هذه العلاقة مع الأسواق المالية العالمية كمرحلة ثانية والاستفادة منها بقدر ما تسمح به أحكام الشريعة، وبقدر ما تسمح به مقومات تطوير أسواق المال في البلدان الإسلامية.</p>	<p>عدم وجود تكامل بين أسواق الأوراق المالية القائمة في البلدان الإسلامية مع الأسواق المالية الغربية.</p>
<p>-تكتف الجهود الدول الإسلامية من خلال تقسيم الأدوار والمهام فيما بينها في إقامة بنية مؤسسية لها عن طريق اتحاد البورصات وأسهم متجانسة وتحرير القيود وهذا ما يجعل المستثمر العادي أكثر إمام بمزايا التعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي وأدواته.</p>	<p>-غياب الثقة معظم المتعاملين مع الأسواق المالية الإسلامية وتشكيكهم في العمليات التي تجري داخل الأسواق المالية الدولية، لاسيما بعد الانهيارات التي حدثت في أسواق المال إقليمياً ودولياً.</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة.

4-واقع التعامل في السوق المالي الإسلامي

وفقاً لتقرير الاستقرار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2023، فإن القيمة الإجمالية للصناعة المالية الإسلامية في عام 2023 تقدر بنحو 3.38 تريليون دولار أمريكي. ويمكن التأكد من أهمية الصكوك كأداة رئيسية لسوق رأس المال الإسلامي من تقرير الصكوك الصادر عن

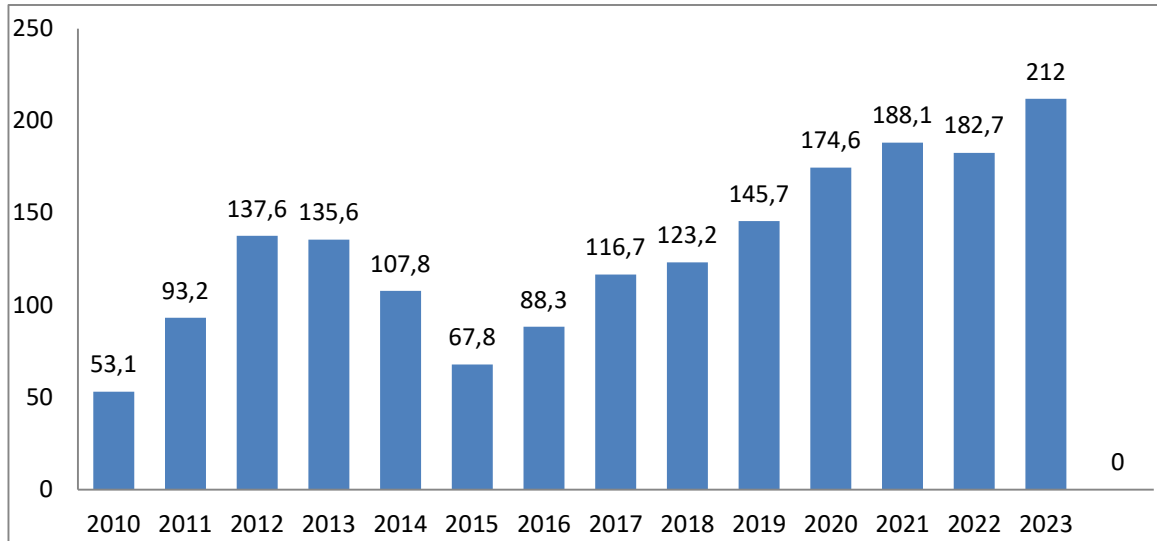
السوق المالية الإسلامية الدولية حيث بلغت الصكوك العالمية القائمة في عام 2023 قيمة 0.842 تريليون دولار أمريكي أو 24.94% من إجمالي القيمة الصافية للصناعة¹.

أدت إصدارات الصكوك قصيرة الأجل في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وعدة دول أخرى إلى دفع سوق الصكوك قصيرة الأجل إلى مسار النمو خلال عام 2023. وبشكل عام، زادت الإصدارات قصيرة الأجل إلى 72.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بإصدارات عام 2022 البالغة 62.7 مليار دولار أمريكي وهو ما يترجم إلى زيادة بنسبة 15.99% في الإصدارات، وفي حالة المؤسسات المالية والشركات، كانت الإصدارات لدعم النشاط التجاري للمصدرين².

بلغ إجمالي الإصدارات العالمية (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) 212 مليار دولار أمريكي، وهو ما يؤكد المكانة الرائدة للصكوك كأداة تمويل رئيسية³.

وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، سجلت إصدارات الصكوك العالمية زيادة إيجابية بنحو 16% سنوياً أو 212 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بـ 182.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

الشكل (1-2) إجمالي تعاملات السوق المالي الإسلامي العالمي



المصدر: IIFM SUKUK REPORT, 2024 , 13th Edition, p 25

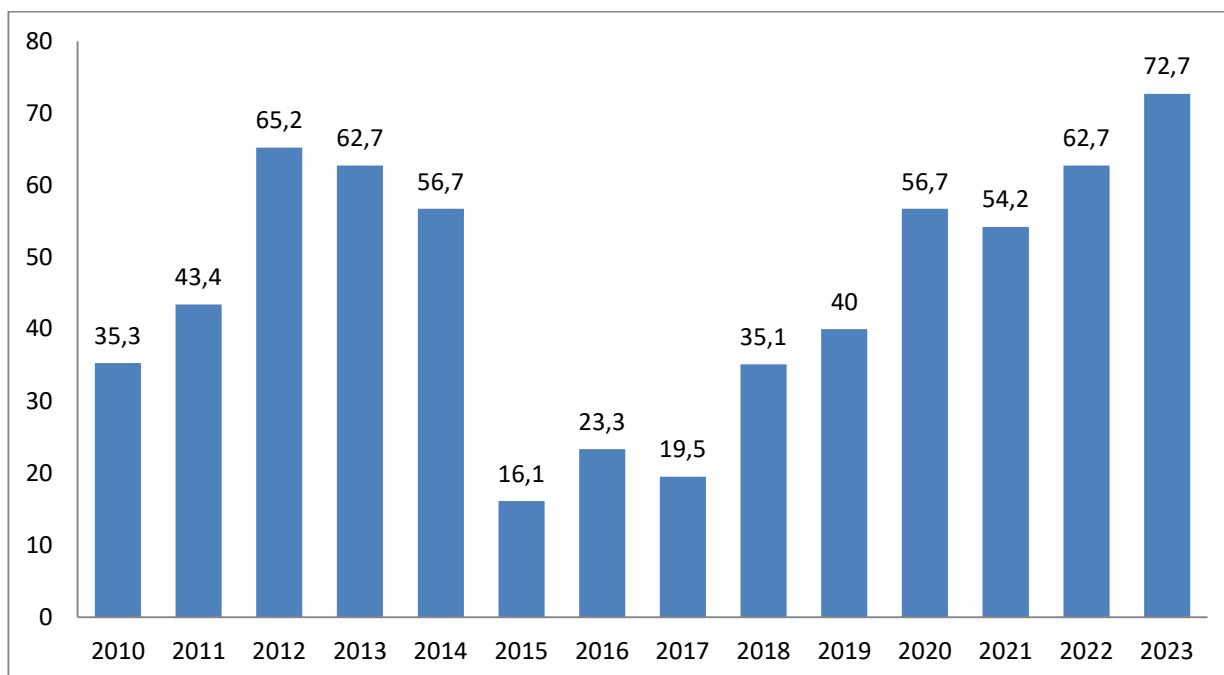
¹ IIFM SUKUK REPORT, A COMPREHENSIVE STUDY OF THE GLOBAL SUKUK MARKET, 2024 | 13th Edition, p 23.

² نفس المرجع السابق، ص 23.

³ نفس المرجع السابق، ص 23.

يعود حجم الإصدار خلال عام 2023 بشكل أساسي إلى إصدارات الصكوك السيادية في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وبعض الدول الأخرى، بينما تواصل ماليزيا هيمنتها على سوق الصكوك بشكل عام، بينما حافظت الإصدارات من المملكة العربية السعودية وإندونيسيا على اتجاهها التصاعدي وزادت بحجم جيد. كما حصلت إصدارات الصكوك من بعض الدول الأخرى مثل البحرين وتركيا والمنطقة الأفريقية وما إلى ذلك صكوكًا بانتظام¹.

الشكل (2-2): إجمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية



المصدر: IIFM SUKUK REPORT, 2024 , 13th Edition, p 26

كما هو موضح في الشكل (2-2)، في عام 2023 بلغ حجم إصدارات الصكوك قصيرة الأجل 72.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بإصدارات عام 2022 البالغة 62.7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يترجم إلى زيادة بنسبة مئوية مزدوجة الرقم قدرها 15.99% سنوياً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإصدارات طويلة الأجل سجلت أيضاً زيادة بنسبة 16.08% سنوياً، ومن حيث الحجم بلغت إصدارات عام 2023 139.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بإصدارات عام 2022 البالغ 120.0 مليار دولار أمريكي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 25.

المطلب الرابع: مؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية

ساهمت المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة في تطوير المنظومة المالية في الكثير من بلدان العالم الإسلامي، وذلك بمواكبتها للتطورات الحاصلة في القطاع المالي والمصرفي باعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية، هذه الأخيرة التي أصبحت وليدة مؤسسات كسرت احتكار البنوك والأسواق المالية في تقديم الخدمات المالية.

1- التكنولوجيا المالية Financial technology: كما يظهر الاسم، هو اندماج التمويل والتكنولوجيا ويطلق عليه ¹fintech.

1-1 تعريف التكنولوجيا المالية fintech

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية fintech بأنها، "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية"².
-توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية الخدمات التقليدية، وتتميز هذه التكنولوجيا بالسهولة والسرعة وقلة التكلفة ويتسنى لكافة المتعاملين استخدامها³.

-هي كل ابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المصرفي⁴.
وعليه فإن التكنولوجيا المالية هي استخدام التطور التكنولوجي في القطاع المالي.

1-2 ابتكارات التكنولوجيا المالية

أصبحت التكنولوجيا المالية سوقا يسعى الى تطوير المنتجات والخدمات المالية بما يضمن السرعة، قصد بناء نظام إيكولوجي يضمن تفاعل كافة الهياكل من اجل ابتكار المنتجات والخدمات والإبداع فيها وتوزيعها في شتى المجالات، وتروج التكنولوجيا المالية لتقنيات متنوعة جدا وعلى الرغم من اختلاف تصنيفاتها إلا أنها في غالب الأحوال ترتبط بالتطبيقات التالية⁵:

¹ Italy, G., Wei, J., & G.Anderew, K. (2019). To fintech and beyond. The review of financial studies, v32 n 5, p1646

² ابتسام علي الحسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء ايوب كسار. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي. مجلة الادارة والاقتصاد (421)، ص 49.

³ وهيبه عبد الرحيم. الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو-. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، 2021، ص 143

⁴ نصيرة محاببة، رابح بريس. استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة دول منطقة التعاون الإسلامي-. حوليات جامعة قالملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2022، 16 (02)، ص 99.

⁵ صاولي باسم، زرفة رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

• تحليلات البيانات الضخمة BIG DATA :

تعرفها المنظمة الدولية للمعايير أنها مجموعة من البيانات التي لها خصائصها الفريدة، كالحجم، السرعة، التنوع، التباين، صحة البيانات وغيرها، والتي لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام التكنولوجيا التقليدية للاستفادة منها.

• الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) :

هذه التقنية تمكن من تنفيذ مختلف الوظائف المالية بطرق آلية دون تدخل بشري، وهذا بالفعل أحدث طفرة في مجال الخدمات المالية التي أصبحت أكثر سرعة ودقة في الاستجابة للعملاء.

• التشفير (استخدام العملات المشفرة) CRYPTOCURRENCIES :

العملات المشفرة يتم تبادلها بطريقة لامركزية، يحتوي هذا النوع من العملات على مزايا عديدة ساهمت في تطور قطاع المدفوعات والتجارة العالمية، هذا لسهولة عملية الدفع وتسوية المعاملات بسرعة كبيرة وبأقل التكاليف من خلال تحويل الأموال دون وسيط من نظير الى نظير، لكن عدم وجود سلطة مركزية عليها يطرح مشكلة حماية الأموال والاستقرار المالي وحتى الاقتصادي ككل.

• تكنولوجيا السجلات الموزعة (بلوكشين/ blockchain، إثيريوم/ethereum)

من أبرز التقنيات البلوكشين والتي هي سلسلة من الكتل، هذه السلسلة هي شبكة متصلة من الناس يتفاعلون مع بعضهم البعض في شكل كتل من البيانات بطريقة لا مركزية.

• أنترنت الأشياء (Internet of Things) :

تسمح هذه التقنية بربط مختلف الأشياء بالأنترنت من خلال أجهزة الاستشعار والتي تزود بالبيانات باستمرار، وحاليا تلعب المعلومة دورا محوريا في عملية المنافسة وتوسع السوق، على سبيل المثال يمكن ربط البطاقات البنكية بالأنترنت ومعرفة مكانها في حال ضياعها ومعرفة أماكن صرف الأموال ومختلف ما يستهلكه العميل .

• الحوسبة السحابية (Cloud computing) :

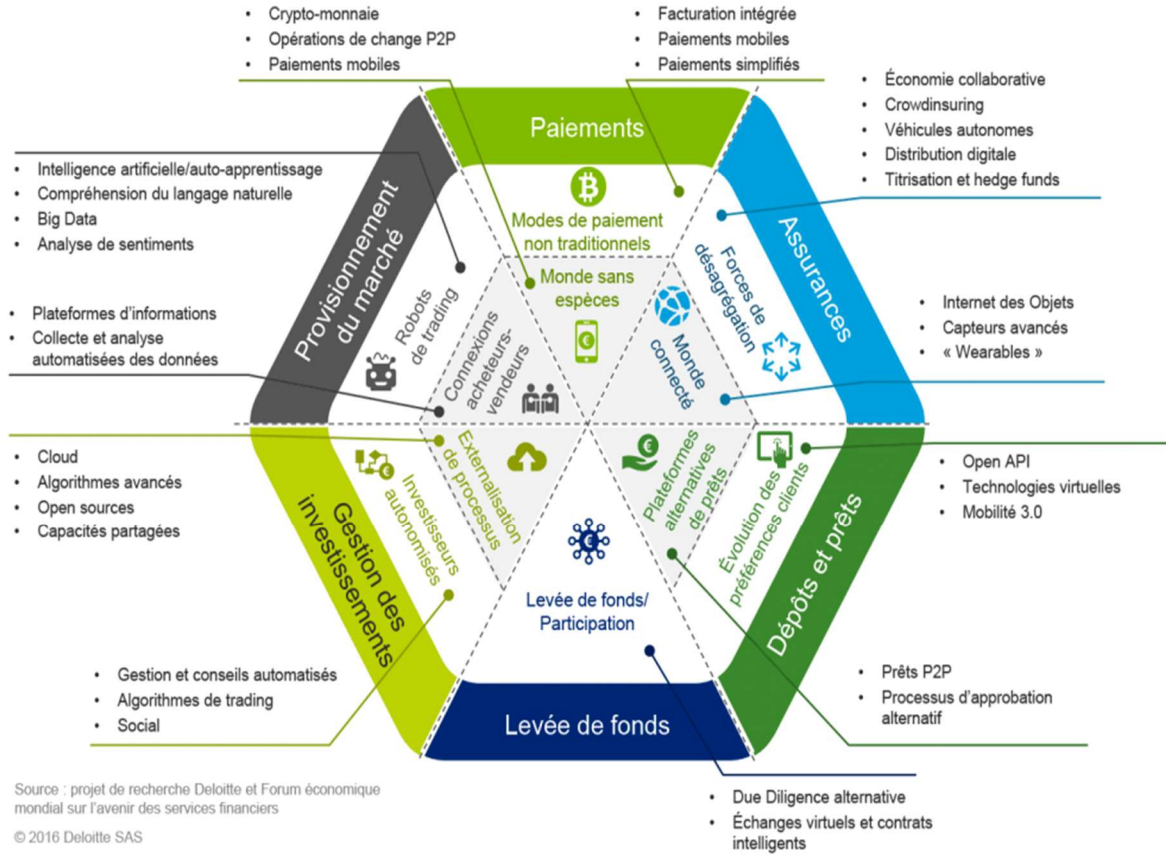
هي ببساطة استخدام الأنترنت لتقديم الخدمات الحاسوبية، وسميت سحابية لأن السحابة هي رمز الأنترنت.

• الأمن السيبراني:

أدى التطور الرهيب في استعمال التطبيقات المبتكرة إلى الحاجة الملحة للمزيد من الحيلة، والأمن في تنفيذ المعاملات المالية، التي تعتبر الهدف الأول للهجمات الإلكترونية والقرصنة وقد عرف الأمن السيبراني على أنه كافة التدابير والتوجيهات والآليات والتكنولوجيات من أجل ضمان الحماية. تعمل التكنولوجيا المالية (Fin Tech) على تحويل سريع للخدمات المالية كما تقوم بتغيير نماذج الأعمال الحالية والنماذج المصرفية إلى نماذج تختلف عن ما هي عليه الآن، وتشير توقعات إحصائية على السوق من قبل IndustryArc إلى معدل نمو سنوي يتراوح بين 10 % و 12 % حتى عام 2025 في الخدمات المالية الرقمية، ولذلك فإن فهم محركات السوق والتحديات والاتجاهات وذوي المصلحة الرئيسيين أمر ضروري لجميع جوانب الإستراتيجية والتشغيلية بما في ذلك مجالات الابتكار مثل: الذكاء الاصطناعي (A I)، التعلم الآلي (ML)، التعلم العميق (DL Chatbots)، السلسلة المترابطة Blockchain، تحليلات البيانات الضخمة big data، إنترنت الأشياء (IOT)، الخدمات المصرفية المفتوحة (AR FinTech)، الواقع المعزز، الواقع الافتراضي (VR)، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، الخدمات المصرفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أجهزة الصراف الآلي عبر الهاتف المحمول، أنظمة الدفع المسبق، التوضيح المصرفي المستقبلي وما إلى ذلك.

الشكل رقم (2-3): الابتكارات التكنولوجية للخدمات المالية حسب القطاعات

11 innovations majeures dans les services financiers



المصدر: <https://www.antic-paysbasque.com/fintech-startup-secouent-finance/> تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

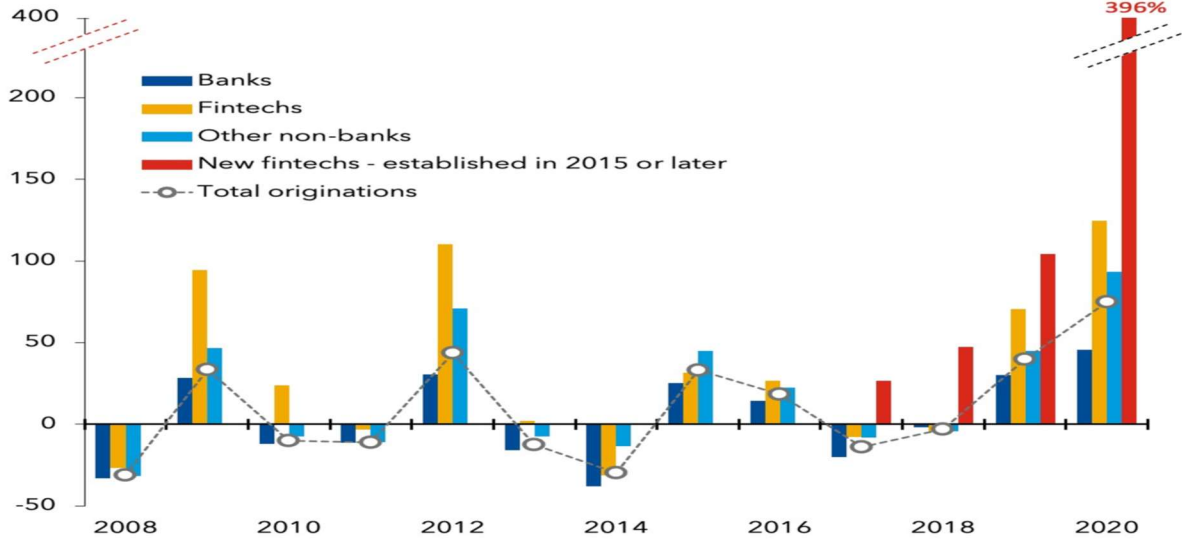
في هذا الصدد ظهرت شركات ناشئة من غير المؤسسات المصرفية تعمل على تطوير الابتكارات التكنولوجية بتقديم خدمات مالية مبتكرة. وقد عرف حجم الاستثمار في fintech تنامي ملحوظ منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008¹ ، وتنامي بشكل سريع جدا أثناء جائحة COVID-19.

¹ محمد فوجيل، و نبيلة قرزوين. استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة المصارف السعودية-. مجلة الميادين الاقتصادية، 2021 ، 04 (01).ص 196.

الشكل رقم (2-4): تطور حجم الخدمات المالية في إطار fintech

Loan boom

Growth in mortgage lending by new fintech firms has soared.
(percent per annum growth rate)



Source: IMF staff calculations.

IMF

المصدر: <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/13/blog041322-sm2022-gfsr-ch3>

تم الاطلاع عليه في 2024/12/16 [sm2022-gfsr-ch3](https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/13/blog041322-sm2022-gfsr-ch3).

يبين الشكل التطور الكبير للطلب على القرض العقاري في ظل الابتكارات المالية خاصة في أثناء تداعيات جائحة COVID-19. وقد ظهر ابتكار تكنولوجيا آخر حقق نمواً سريعاً، وهو التمويل اللامركزي الذي يتمثل في شبكة مالية قائمة على الأصول المشفرة بلا وسيط مركزي. والتمويل اللامركزي، الذي يُعرف أيضاً بالاختصار الإنجليزي DeFi، يتيح إمكانية تقديم خدمات مالية أكثر ابتكاراً وشفافية وشمولاً للجميع بفضل ما يحققه من كفاءة أكبر وفرص أكبر للحصول على الخدمات. غير أن التمويل اللامركزي ينطوي أيضاً على تراكم الرفع المالي، وهو معرض بشكل خاص لمخاطر السوق والسيولة والمخاطر السيبرانية. والهجمات السيبرانية، التي قد تكون حادة في حالة البنوك التقليدية، غالباً ما تكون مدمرة لهذه المنصات، حيث تسرق الأصول المالية وتقوض ثقة المستخدمين. والافتقار إلى تأمين الودائع في التمويل اللامركزي يتسبب في تعزيز التصور بأن كل الودائع معرضة للمخاطر. ومن الثابت تاريخياً، أن مسحوبات العملاء الكبيرة غالباً ما تعقب ورود أنباء عن هجمات سيبرانية على مقدمي خدمات التمويل اللامركزي¹.

¹ Antonio, G. P., & Fabio, N. (2022). Fast-moving Fintech poses Challenge for regulators. Sitweb <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/13/blog041322-sm2022-gfsr-ch3>. تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

1-3 مؤشرات التكنولوجيا المالية

يهدف المؤشر إلى الوقوف على جهود الدول في تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم نموها. من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة، والاستفادة من الفرص المتاحة لها، بما يساعد على رسم السياسات الوطنية الملائمة، بهدف الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية. وقد وضع صندوق النقد العربي ستة مؤشرات لـ *fintech* وهي: مؤشر السياسات والتشريعات، مؤشر جانب الطلب، مؤشر توفر التمويل، مؤشر تنمية المواهب، مؤشر البنية التحتية المالية ومؤشر التعاون والشركات¹.

1-3-1 مؤشر السياسات والتشريعات

يتناول هذا المؤشر مختلف المبادرات التي تنتهجها الدول على مستوى القوانين والقواعد التنظيمية وسياسات تنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة، من خلال حزمة من البرامج من بينها وجود استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة أو التحول الرقمي، وتوفير الإطار القانوني الذي يتم من خلاله تسير مبادرات تعزيز البيئة الحاضنة للابتكارات المالية، ومدى وجود مختبرات تنظيمية، فضلاً عن الإطار التنظيمي المتاح لمختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة، والهيئات الرقابية المسؤولة عن تلك الأنشطة للحفاظ على سلامة القطاع المالي.

1-3-2 مؤشر جانب الطلب

يهتم هذا المؤشر بمبادرات الدولة لتعزيز جانب الطلب لكل من الأفراد والمؤسسات، من حيث توفر الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وتعزيز التثقيف المالي والتوعية المالية الرقمية. حيث يتناول المحور مبادرات الدولة المختلفة في تفعيل مختلف نماذج الأعمال والخدمات والمنتجات المالية الرقمية، ومؤشرات الولوج إلى شبكة المعلومات الدولية والأجهزة الذكية واستخدامها. إضافة إلى المدفوعات الرقمية، والتحفيزات المقدمة لشركات التقنيات التي انضمت إلى هذا المجال.

1-3-3 مؤشر توفر التمويل

يرتكز هذا المؤشر على مبادرات الدولة في دعم مقدمي الحلول والخدمات المالية المبتكرة للنفاذ للتمويل، خاصة الشركات الناشئة في هذا المجال، ومدى حجم التمويل الذي يتلقاه قطاع التقنيات المالية الحديثة من البنوك، وحجم إقراض المؤسسات المالية والبنوك لشركات التقنيات المالية الحديثة، ووجود حوافز

¹ نوران يوسف. مؤشرات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. صندوق النقد العربي، 2021.

للمؤسسات المالية لإقراض هذه الشركات، إضافة إلى حجم الاستثمارات الموجه لقطاع التقنيات المالية الحديثة.

1-3-4 مؤشر تنمية المواهب

يدرس هذا المؤشر جهود الدول لتنمية قدرات أصحاب المواهب سواء من رواد الأعمال، أو الطلاب، إضافة إلى بناء قدرات العاملين بالهيئات الرقابية والإشرافية. يتناول المؤشر مبادرات الدولة المختلفة في هذا الشأن، والفعاليات والمسابقات المختلفة، من بينها مسابقات التسارع التقني سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعات، من أجل توليد الابتكارات المالية. إضافة إلى برامج التدريب وتنمية القدرات التي يتلقاها العاملون في الهيئات الرقابية والإشرافية، على المستويين الدولي والإقليمي.

1-3-5 مؤشر البنية التحتية المالية

يتمحور هذا المؤشر حول جهود ومبادرات الدول المختلفة في الارتقاء بالبنية التحتية المالية ومدى التقدم في هذا الشأن. يستعرض المؤشر النظم القائمة للبنية التحتية المالية، ومتطلبات الامتثال في هذه النظم، كذلك مبادرات الدول المختلفة لتعزيز بنية تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) عموماً والمدفوعات الرقمية على وجه الخصوص. إضافة إلى جهود رقمنة المدفوعات الحكومية، والتشغيل البيئي بين النظم والشبكات، والبنية التحتية الممكنة لإلحاق العملاء عن بعد. إلى جانب الوقوف على مدى استخدام التقنيات الحديثة في التسوية والمقاصة والتداول ومنصات التمويل البديل والإطار التنظيمي المصاحب لها.

1-3-6 مؤشر التعاون والشركات

يعنى هذا المؤشر بالتعاون على المستوى المحلي بين الأطراف أصحاب العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة، وبينها وبين الجهات المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي، أيضاً يشمل الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات تقنيات المالية الحديثة.

ويتم احتساب قيمة المؤشر العام للتكنولوجيا المالية للدولة من خلال العلاقة التالية:

$$finx = \sum_{n=1}^6 ([AVGSUB]n * Wn)$$

حيث:

finx : المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة.

[AVGSUB]n : متوسط قيمة المحور " n "

W: الوزن الترجيحي للمحور " n "

n: المحور (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، توفر التمويل الخ)

2- التكنولوجيا المالية الإسلامية IFINTECH

انتشرت في الوقت الحالي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع التمويل، ولعل أشهرها العملات الرقمية، والمنصات الإلكترونية التي تتم من خلالها مختلف الصفقات والتي أصبحت تعرف بالعقود الذكية، والتي عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها عقود قائمة على فكرة النظر للنظير (Peer to Peer) دون وسيط من خلال شبكة توزيع لامركزية (Block chain) وتتم بالعملات الإلكترونية مثل (Bitcoin) وغيرها¹. وهذا ما حتم على الصناعة المالية الإسلامية مواكبة التطور الحاصل في الابتكارات المالية ما نتج عنه ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية.

2-1 تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية:

- التكنولوجيا المالية الإسلامية هي استعمال التقنيات الحديثة في التمويل لتلبية احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية وهي مصممة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية².

- كما تعرف على أنها عرض الخدمات المالية الإسلامية باستخدام تطورات الذكاء الاصطناعي³.
- يصطلح على عملية إقحام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي الإسلامي بالتكنولوجيا المالية الإسلامية⁴.

2-2 المقارنة بين التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا المالية الإسلامية

تتطابق التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا المالية الإسلامية في مفهومهما ويعتبر الفاصل بينها هو أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ عبد العظيم ابو زيد. التطبيقات المالية للذكاء الصناعي مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية. مجلة اسر الدولية للمالية الإسلامية، 2022 ، 13 ، (02)، ص 37.

² Mustafa, R. R., Shahnawaz, K., & Eleftherios, I. (2020). FinTech, Blockchain and Islamic Finance: An Extensive Literature Review. P 66.

³ رقيقة بن عيشوية، و صورية صدقاوي، التكنولوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 2021 ، 11 (04)، ص 126.

⁴ دهنين، احمد، و مصطفى العرابي. التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية،. مجلة التكامل الاقتصادي، 2022 ، 10 (03)، ص 616.

وفقا للأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، جاسم أحمد، هناك فرص هائلة لمؤسسات التكنولوجيا المالية الإسلامية والمؤسسات المصرفية الإسلامية التي تتبنى التطور التكنولوجي للوصول إلى عملائها وتحسين جاذبية منتجاتها بأقل التكاليف.¹

تتجلى التكنولوجيا المالية في الذكاء الاصطناعي واستعمال ذلك في المالية الإسلامية يجعل هذه التطبيقات تشترك في بعض الأحكام الشرعية وبعضها ينفرد بأحكام خاصة.²

2-3 النظام البيئي للتكنولوجيا المالية الإسلامية

في البداية كان الأمر يقتصر على المجالات الرئيسية للتطوير في الخدمات القائمة على التكنولوجيا المالية الإسلامية في إقراض P2P، والتمويل الجماعي، والمدفوعات الرقمية، والمصادقة الرقمية، والعملات المشفرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

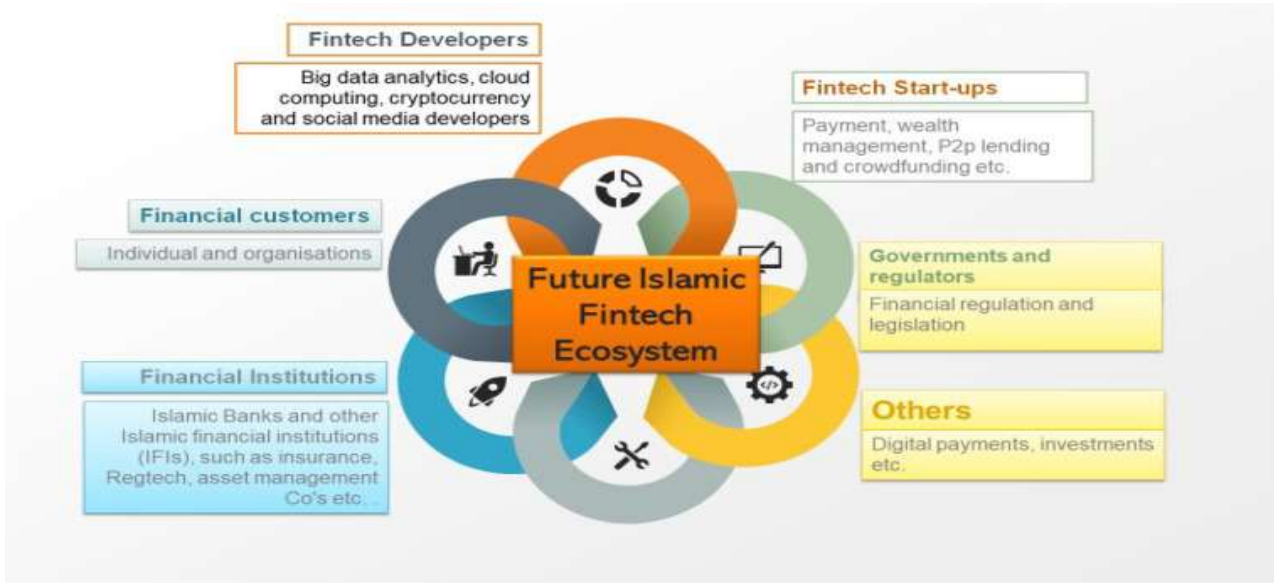
لقد أدت تداعيات جائحة COVID-19 إلى إقحام أطراف جديدة في النظام بيئي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، حيث يقوم فيه الجميع بما في ذلك الحكومة، والعملاء، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ومختصي التكنولوجيا المالية، والمؤسسات المالية الإسلامية، دوراً في تجاوز تداعيات الوباء. كما بدأت الشركات الناشئة في مجال التطبيقات المالية تتحول ببطء إلى خدمات مالية مبتكرة، ولها دور مهم تضطلع به مستقبلاً من حيث تكامل المؤسسات المالية مع شركات التكنولوجيا المالية، والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.³

¹ صاولي باسم، زرفة رؤف، دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي (دراسة تحليلية لبعض مؤشرات fintech والشمول المالي)، المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية 2023، صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي، يومي 3 و4 ماي 2023، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

² عبد العظيم ابو زيد.. التطبيقات المالية للذكاء الصناعي مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية. مجلة اسر الدولية للمالية الإسلامية، 2022، 13 (02)، ص 38.

³ Rabbani, M., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Ali, M., Rahiman, H., et al. Exploring the Role of Islamic Fintech in Combating the Aftershocks of COVID-19: The Open Social Innovation of the Islamic Financial System. J. Open Innov. Technol. Mark. Complex, 2021, 7 (2), p 5.

الشكل رقم (2-5): مكونات النظام البيئي للتكنولوجيا المالية الإسلامية



المصدر: Rabbani, M., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Ali, M., Rahiman, H., et al. (2021). Exploring the Role of Islamic Fintech in Combating the Aftershocks of COVID-19: The Open Social Innovation of the Islamic Financial System. *J. Open Innov. Technol. Mark. Complex*, 7 (2), p 6.

حصد قطاع المالية الإسلامية في سنة 2020 ما يقارب 100 مليون عميل حول العالم ومع ذلك فإن السوق المحتمل يبلغ ستة أضعاف ذلك، ويمكن أيضا استغلال هذه الفجوة من خلال التكنولوجيا المالية بشكل عام مع خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية، الأمر الذي من شأنه مساعدة الأشخاص المستبعدة ماليًا. وذلك عن طريق إدماجهم في النظام المالي الرسمي أي شملهم ماليًا.¹

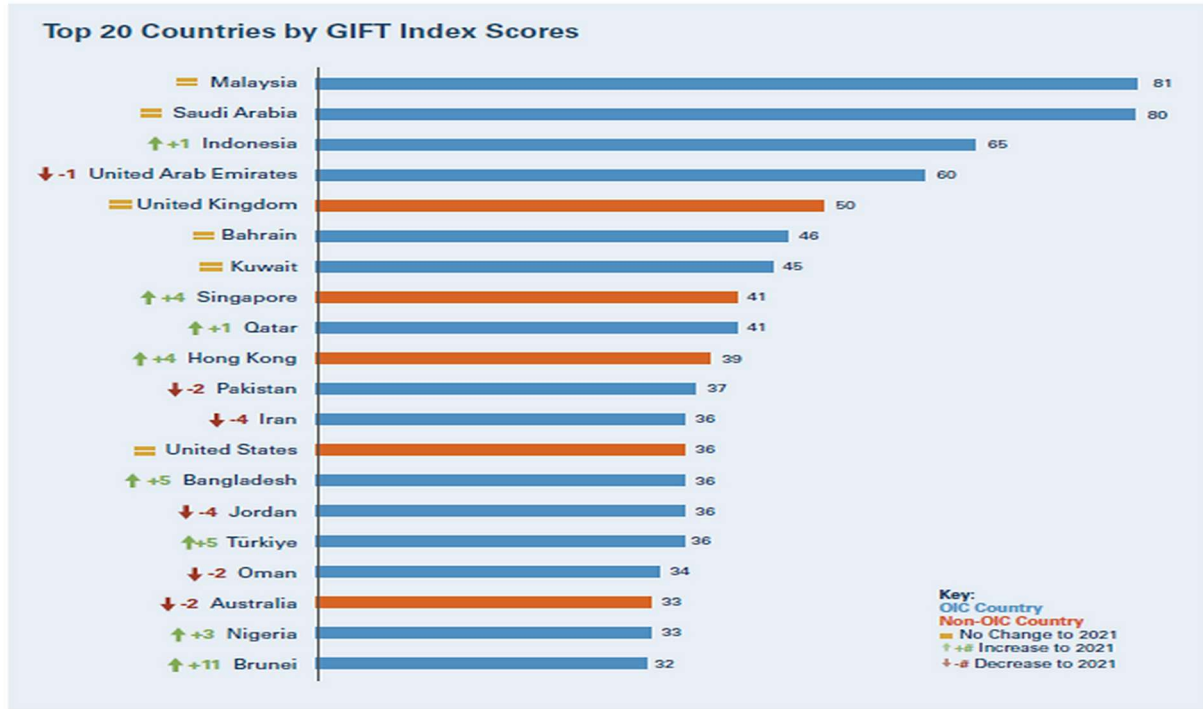
2-4 واقع سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى بروز مؤسسات ناشئة حول العالم مختصة بالابتكارات المالية الإسلامية في إطار الذكاء الاصطناعي. وقد رتب التقرير العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية GIFT الصادر سنة 2022 الدول من حيث توفرها على مقومات الملائمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، حيث برزت 15 دولة من منظمة التعاون الإسلامي OIC ضمن 20 دولة الأولى في الترتيب من بين 64 دولة. وقد جاءت كل من ماليزيا، المملكة العربية السعودية، إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة المراتب الأربعة الأولى، وقد كانت المرتبة الخامسة من نصيب المملكة المتحدة المرتبة.²

¹ صاولي باسم، زرفة رؤف، دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي (دراسة تحليلية لبعض مؤشرات fintech والشمول المالي)، مرجع سبق ذكره.

² DinarStandard and Elipses, from <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>.

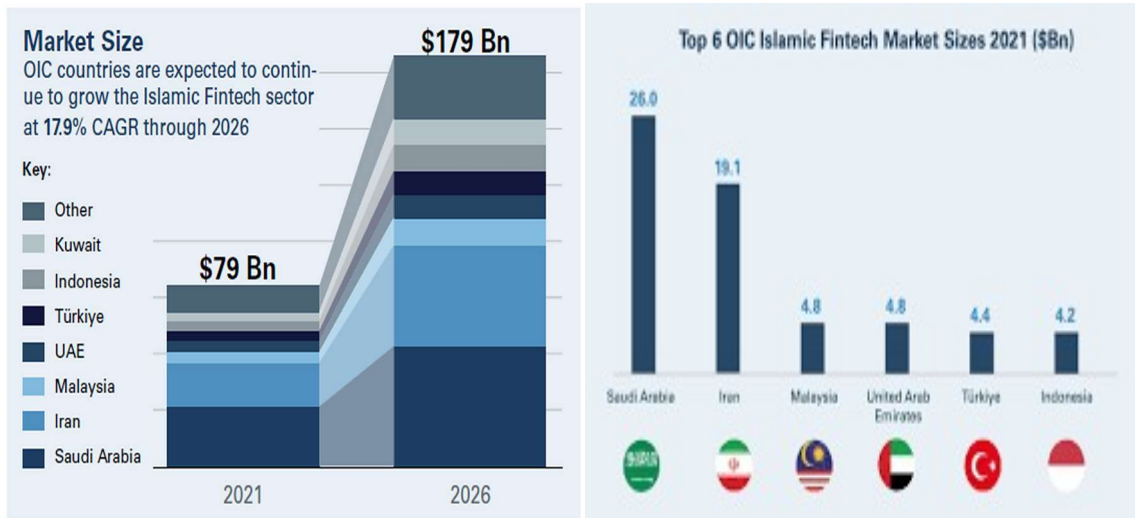
الشكل رقم (2-6): ترتيب الدول حسب توفر مقومات IFINTECH



المصدر: (GIFT ,Dinar Standard and Elipses,2022)

وجاء في تقرير GIFT أن حجم المعاملات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية يُقدر بنحو 79 مليار دولار أمريكي سنة 2021 ومن المتوقع أن ينمو في المتوسط بنسبة 18% سنوياً، ليصل إلى 179 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026¹.

الشكل رقم (2-7): حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بين الواقع والمتوقع

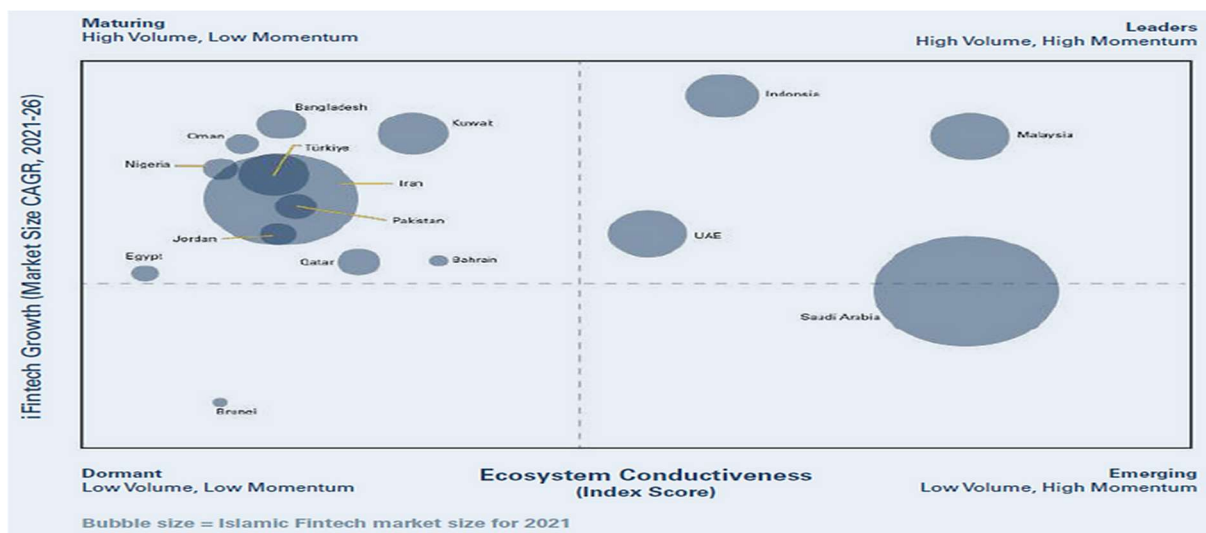


المصدر: (GIFT ,Dinar Standard and Elipses,2022)

¹ نفس المرجع السابق.

نلاحظ من الشكل أن كل من المملكة العربية السعودية وإيران وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا تعتبر حصصها الأكبر في أسواق OIC Fintech من حيث حجم المعاملات للتكنولوجيا المالية الإسلامية، حيث تحوز الأسواق الستة الأولى مجتمعة على 81% من حجم سوق الابتكارات المالية الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل رقم (2-8): محاور سوق IFNTECH فوق مصفوفة BCG



المصدر: (GIFT ,Dinar Standard and Elipses,2022)

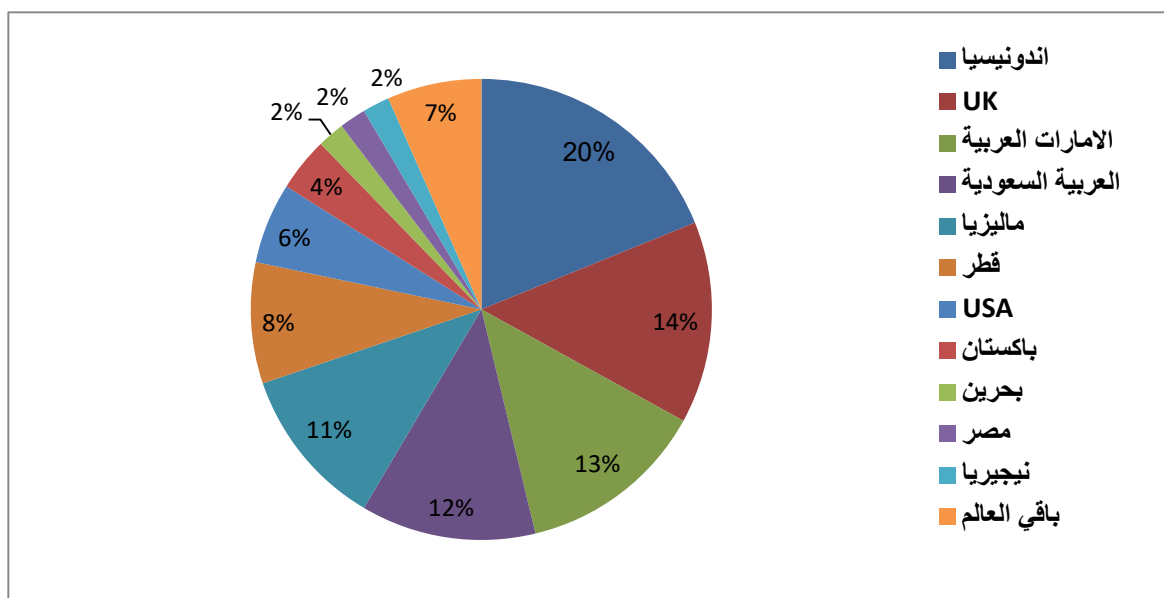
يظهر من المصفوفة أن كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا تحتل مراكز رائدة من حيث الحصة السوقية لـ ifintech، مع انتقال المملكة العربية السعودية من ناشئة إلى رائدة. كما تشهد كل من البحرين وبنغلاديش ومصر وإيران والأردن والكويت ونيجيريا وعمان وباكستان وقطر وتركيا نضج مع انخفاض في التفضيل للتكنولوجيا المالية الإسلامية ولكنها تظهر نموًا مرتفعًا نسبيًا على المستوى المحلي في حجم السوق. ويرجع التنامي المتسارع في حجم الحصة السوقية للتكنولوجيا المالية الإسلامية بين الدول بسبب الانتشار المتزايد للمؤسسات الناشئة في مجال الابتكارات المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2-2 دور المؤسسات الناشئة في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية

لقد كسرت المؤسسات الناشئة المتخصصة في الابتكارات المالية احتكار البنوك، والمؤسسات المالية لقطاع الخدمات المالية. مما أدى إلى سهولة الوصول للخدمات المقدمة وإنقاذ سعرها. فقد بلغ عدد

المؤسسات الناشئة في ifintech نهاية سنة 2021، 375 مؤسسة حول العالم، يمثل التمويل 53% من نشاطها ثم الاستثمار بـ 28% ويليهما الحماية الاجتماعية بـ 7%¹.

الشكل رقم (2-9): المؤسسات الناشئة في ifintech حول العالم



المصدر: Ziyaad, M. (2022). Global Islamic Fintech OUTLOOK 2022, Kuala Lumpur Islamic finance forum, p 3.

نلاحظ من الشكل رقم (2-7) أن 20% من المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية الإسلامية أي 61 مؤسسة تنشط في إندونيسيا، وتعرف إندونيسيا نموًا متسارعًا في ifintechs منذ سنة 2016 وتحتل المرتبة الثانية المملكة المتحدة بـ 45 مؤسسة، وتليها الإمارات العربية بـ 42 مؤسسة ثم المملكة العربية السعودية بـ 38 مؤسسة وتنشط في ماليزيا 37 مؤسسة ناشئة في الابتكارات المالية الإسلامية، وتعتبر هذه الدول رائدة في توفير كافة مؤشرات البيئة الملائمة للمالية الإسلامية والابتكار في تكنولوجياتها المالية، وهو الأمر الذي أدى إلى الانتشار الواسع للخدمات المالية وزيادة الطلب عليها خاصة من طرف الفئات المستبعدة مما أدى إلى زيادة مؤشراتها في الشمول المالي.

المبحث الثاني: ظاهرة الشمول المالي

خلصت دول العالم إلى حتمية الشمول المالي، لدوره في تحريك دواليب الاقتصاد وأهميته البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة على السواء، وأثاره المباشرة في تحقيق الاستقرار المالي ومحاربة البطالة والفقر.

¹ Ziyaad, M. (2022). Global Islamic Fintech OUTLOOK 2022, Kuala Lumpur Islamic finance forum, p 3.

لذلك سارعت الدول إلى وضع استراتيجيات من أجل التمكين للشمول المالي بالوقوف على التحديات ووضع الحلول لها والعمل على تعزيزه، وكل ذلك في ظل توصيات لهيئات مالية واقتصادية دولية رسمية وغير رسمية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الشمول المالي

1- تعريف الشمول المالي

لقد تم إعطاء تعريفات عديدة للشمول المالي من طرف الباحثين المهتمين بالمالية بصفة عامة إلا أنها تصب في سياق واحد ولعل اشم وأبسط تعريف هو الذي قدمه البنك الدولي في تقريره لسنة 2017 والذي جاء فيه

"يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان - ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"¹.

نفهم من التعريف السالف الذكر أن الشمول المالي هو عملية تعميم فتح الحسابات الجارية على مستوى المؤسسات المالية لكافة المتعاملين، والأفراد على نطاق واسع جداً دون استثناء، والشمول المالي هو عكس الاستبعاد المالي.

2- نشأة الشمول المالي:

تم التطرق للشمول المالي كمفهوم سنة 1993 بإنجلترا حيث تم دراسة تداعيات غلق فرع لأحد البنوك في جنوب شرق البلاد وما أحدث من صعوبات على سكان المنطقة للوصول للخدمات المصرفية. وقد ازداد الحديث عن الشمول المالي والتطرق لمفهومه بشكل أوسع عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وما خلفته من تداعيات²

3- دعائم الشمول المالي:

كما تم التطرق في التعريف فإن الشمول المالي غايته توفير خدمات مالية لجميع المواطنين تكون بدايتها بفتح الحسابات الجارية، ومن أجل الوصول إلى ذلك لابد من توفر مجموعة من الدعائم والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية³:

¹ www.albankaldawli.org/ موقع البنك الدولي تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

² عمار ياسين اوسيايف وشافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020، ص 120

³ سهير محمود معتوق وآخرون الشمول المالي المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 35 العدد 1 ص 87

• التسهيلات المصرفية

يقصد بها أساسا توسيع شبكة المؤسسات في الدولة، وذلك بكثرة الفروع والوكالات من اجل الوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة ماليا.

إضافة إلى رقمته الخدمات المالية الأمر الذي يساهم في زيادة التعاملات المالية إضافة إلى تقليص التكاليف مقارنة بوسائل الدفع التقليدية.

• التثقيف المالي

يقصد به العمل على نشر الوعي المالي لدى المتعاملين، والأفراد من اجل استقطاب أكبر عدد ممكن منهم، ويتم ذلك ضمن الإستراتيجية التسويقية للمؤسسات سواء عن طريق الاتصال المباشر أو الفضاءات المفتوحة أو الإشهارات الخ

• توفير الحسابات الجارية

ومعناه إمكانية فتح الحسابات الجارية التي تضمن كافة التعاملات المالية لكل فرد دون استثناء ضمن التسهيلات المتحدث عنها سالفا

• التكنولوجيا الرقمية

رقمه المدفوعات النقدية وتوفير الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة التي توفر وصولا مناسباً حتى للمناطق النائية. وبطبيعة الحال يتحقق ذلك بوجود شبكة أنترنت قوية، ومتوفرة.

المطلب الثاني: آثار الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية

يؤثر الشمول المالي بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، حيث أن تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول لتعميم المعاملات المالية لا شك انه ينعكس بشكل إيجابي على القطاع المالي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي، والتنمية بكافة أشكالها كما يساهم في الاستقرار الاقتصادي والمالي.

1- آثار الشمول المالي

نظرا للأهمية الكبيرة للشمول المالي فقد سارعت معظم دول العالم إلى وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي وتطويرها وقد كانت المملكة المتحدة وماليزيا السباقة إلى ذلك سنة 2003¹

ونسرد فيما يأتي بعض الآثار المترتبة من الزيادة في مستويات الشمول المالي²

• أثر زيارة مستويات الشمول المالي على النمو الاقتصادي

¹ صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2015 ص 3

² صاولي باسم، زرفة رؤوف، واقع الشمول المالي في الجزائر بين التحديات ومتطلبات التمكين، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الجزائري، المنعقد يوم 19 ديسمبر 2022، بجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

مما لا شك فيه أن زيادة مستويات الشمول المالي تحفز على انتقال المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وهو ما يساهم في زيادة مستويات النمو الاقتصادي (زيادة الوعاء الضريبي، انخفاض البطالة) وبالتالي فإن العلاقة بين الزيادة في مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي علاقة طردية.

• أثر زيارة مستويات الشمول المالي على الحياة المقاولاتية

يؤثر الشمول المالي تأثير كبير، ومباشر على المقاولاتية. حيث أن حصول أصحاب الأفكار المبتكرة وخاصة الشباب على الخدمات المالية له أثر إيجابي كبير على قدرتهم على بدء مشاريعهم الخاصة، ونحن نعلم جيدا الدور الكبير للمؤسسات الناشئة في الاقتصاد على المستوى العالمي.

2- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على تحمل الصدمات، والاختلال المالي مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول، أو تضعف من عملية تخصيص المدخرات إلى فرص استثمارية مربحة. ومن البديهي انه يصعب الوصول إلى الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي.¹ أكدت الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، وذلك عن طريق تمويل العائلات صاحبة المشاريع الصغيرة، التي تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد، وإعطاء دفع للتنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي، والسياسي، والذي يؤدي بدوره إلى استقرار النظام المالي.

كما يؤدي الشمول المالي إلى زيادة كفاءة الوسطاء الماليين في عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، والذي بدوره يزيد من ربحية المؤسسات المالية.² يؤدي الشمول المالي إلى إدماج القطاع الاقتصادي الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي وما ينتج عن ذلك من مكاسب على المستوى المالي والاقتصادي وذلك بالانتعاش والاستقرار. كما تعتبر ودائع ذوي الدخل المتوسطة والمنخفضة مصدر هام ومستقر للتمويل. وبالتالي فإن الوصول إلى تعميم الخدمات المالية له إسهام كبير في الحفاظ على استقرار النظام المالي.

¹ كركار ملكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية رقم المجلد 10، العدد الثالث، 2019،

ص367

² موقع بوابة الشمول المالي للتنمية. <https://www.findevgateway.org> تم الاطلاع عليه في 2024/12/16.

3- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، ومن إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.

وللتنمية الاقتصادية مجموعة من العناصر المتمثلة في¹ :

- خلق الإطار، أو المحيط الملائم للتنمية.
- رفع مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار).
- التصنيع.
- توسيع حجم السوق الداخلية.
- العدالة في توزيع الثروة.

أما علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية فقد بينت التجارب أن تحسين الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الوصول إليها من طرف كافة الأفراد وكذا المؤسسات يعمل على نشر المساواة، والفرص، والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. مثل هذه الخدمات تساعد على تمكين كافة أطراف النسيج الاقتصادي من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وذلك بتوفير القدرة (التمويل) على تنفيذ استثماراتهم المصغرة، والمتوسطة المنتجة للمداخل التي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية².

إذا فان عملية فتح حساب جاري في مؤسسة مالية، وإن يبدو أمر بسيط إلا أنه يحمل في طياته أمور مهمة للفرد وللدولة، فهو بمثابة تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية، والتي تمكن الأفراد والمؤسسات من تحقيق سلامة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، وكذلك الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال³.

¹ صاولي باسم، رؤوف زرفة، دور الشمول المالي في توفير الفرص التمويلية المناسبة للمؤسسات المصغرة والناشئة، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول سياسات دعم المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر بين تحديات النفاذية للتمويل ومتطلبات إصلاح بيئة الأعمال، يومي 22 و23 فيفري 2023، جامعة سطيف 1.

صورية شني، السعيد بن لخضر أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية | مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 04 العدد الأول 2019 ص 113²
³Gretta SAAB, Financial inclusion and growth, The Business and Management Review, Volume 8 Number 4, 2017, P 434

المطلب الثالث: محددات وأبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

1- محددات الشمول المالي: هناك مجموعة من العوامل التي تعمل على عدم المساواة إن صح التعبير في الوصول الى الخدمات المالية وهي كالتالي¹:

- **العمر:** يؤثر العمر تأثيرا إيجابيا على الشمول المالي فكلما تقدم الفرد في السن زاد احتمال إدراجه ماليا
- **الدخل:** وذلك أن أصحاب الدخل تكون لهم اهتمامات في الجانب المالي تكون متأتية عن رغبتهم في فتح حسابات جارية.
- **الجنس:** تختلف نسبة الإدراج المالي بين الذكر والأنثى باختلاف المجتمعات لكن على الغالب يكون الرجال أكثر إدراجا ماليا من الإناث خاصة في المجتمعات المسلمة.
- **التعليم:** يؤثر التعليم تأثيرا مباشرا على الشمول المالي فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد كلما زادت فرص إدراجه ماليا.
- **الاستقلال المالي:** نجد هذا المحدد خاصة لدى فئة الشباب ويكون صعب في وجود معدلات بطالة مرتفعة ووظائف غير مستقرة.
- وتعتبر البطالة لدى الشباب مكلفة كثيرا للمجتمعات، وتتطلب تغييرا رئيسيا في السياسات بشأن فرص العمل والسياسات المالية.

2-أبعاد الشمول المالي

لقد وضعت مجموعة العشرين G20 في قمة Los Cabos التي عقدت سنة 2012، مؤشرات الشمول المالي عملا بتوصية الشركة العالمية للشمول المالي (GPFI)، حيث أقرت المؤشرات الأساسية، والتي تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي²:

- ❖ الوصول إلى الخدمات المالية.
- ❖ استخدام الخدمات المالية.
- ❖ جودة الخدمات المالية المقدمة.

ويشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المؤشرات المبينة في الجدول التالي:

¹سهير محمود معتوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 95

² بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، العدد 2 الجزء C، 2018، ص 106.

الجدول (2- 5) أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها.

المؤشرات	الأبعاد
<ul style="list-style-type: none"> • عدد نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. • حسابات النقود الإلكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات. 	الوصول إلى الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> • البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية • حجم عمليات الدفع غير النقدية • حجم عمليات الشراء بالهواتف الذكية • حجم العمليات المصرفية • حجم التحويلات • الشركات التي لديها حسابات مالية رسمية • حجم القروض 	استخدام الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> • الثقافة المالية • التصرف المالي • تكاليف الخدمات • الصعوبات المالية • النزعات المالية 	جودة الخدمات المالية المقدمة

المصدر: GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators

3- المؤشر العالمي للشمول المالي

لقد تم وضع قاعدة بيانات من طرف البنك الدولي متعلقة بالشمول المالي، وتصنف هذه البيانات على أنها مقاييس لطلب، أو لعرض الخدمات، والمنتجات المالية. تسمح هذه البيانات بالتحليل، والمقارنة الجغرافية، والزمنية على المستويين المحلي والدولي. لقد أصبحت قاعدة البيانات هذه معروفة باسم المؤشر العالمي للشمول المالي التابع للبنك الدولي¹.

¹ <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Report>. تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

فمثلا سنة 2021 يعرض تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي نتائج قياس الشمول المالي، وثورة التكنولوجيا المالية. تم ذلك بعد القيام بدراسة استطلاعية لأكثر من 140 دولة هد فيها معرفة كيف تمكن الأفراد البالغين من امتلاك حسابات مصرفية، والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر¹.

-عالميا يمتلك 76% من البالغين حسابات لدى مؤسسات مالية خاضعة للنظام المصرفي، أو مؤسسات مقدمة لخدمات مالية عن طريق الهواتف الذكية وقد كانت هذه النسبة سنة 2017 63% وسنة 2014 62% وسنة 2011 51%.

وبهذا فان امتلاك حسابات مصرفية لدى البالغين عرف زيادة بـ 50% خلال العقد الأخير. وفقا للنتائج فقد تصدرت الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج ونيوزيلندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% من الشمول².

كما يجب التوضيح أن الزيادة في امتلاك الحسابات المصرفية التي عرفتتها الاقتصاديات النامية ما بين سنة 2011 و2021 كانت معظمها في الصين، والهند. كما تقلصت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات من 9% إلى 6%.

قفزت نسبة استعمال الخدمات المالية الرقمية في البلدان النامية من 35% سنة 2014 إلى 57% سنة 2021 والتي تكاد تكون شاملة لكافة السكان في الدول عالية الدخل (95%).

يوضح المؤشر التقدم الكبير والملحوظ لدول جنوب الصحراء بإفريقيا، فقد بلغت 11 دول نسبة 55% من امتلاك سكانها لحسابات منهم 33% يملكون حسابات للخدمات مالية عبر الهاتف النقال والمثير في الأمر أن هذه النسبة هي الأكبر عالميا في امتلاك حسابات لخدمات مالية عبر الهاتف التي يبلغ متوسطها عالميا 10%³.

كما تجدر الإشارة أن تداعيات جائحة كورونا قد سرعت من وتيرة استعمال الخدمات المالية الرقمية عبر العالم. ففي البلدان النامية قام 18% من البالغين بتسديد فواتيرهم مباشرة من حساباتهم، ثلثهم فعل ذلك لأول مرة خلال الجائحة، وقد ازدادت التعاملات المالية الرقمية خلال الجائحة فقد قام 80 مليون بالغ في الهند بسداد مقتنياتهم رقميا للتجار لأول مرة خلال الجائحة، كما قام 82% من البالغين في الصين من سداد مدفوعات رقمية خلال سنة 2021 منهم 11% (100 مليون) فعل ذلك لأول مرة بسبب الجائحة.

¹ نفس المرجع السابق

² نفس المرجع السابق

³ نفس المرجع السابق

قد تعلل حوالي 1.7 مليار شخص بالغ بمجموعة من الحواجز التي حالت دون امتلاكهم حسابات في مؤسسة مالية، من بينها: ارتفاع تكلفة الخدمات، والمنتجات المالية، عدم وفرة الأموال، بعد المسافة عن أقرب وكالة بنكية، عدم وجود هياكل قاعدية تتيح استعمال التكنولوجيات الحديثة، رفض التعامل بالربا عند أغلبية المسلمين... الخ

المبحث الثالث: مبادرة الشمول المالي والتمويل الإسلامي في الجزائر

يكتسي الشمول المالي أهمية بالغة على المستوى الدولي، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر شأنها شأن دول العالم إلى العمل على الوصول إلى مستويات مقبولة للشمول المالي، وذلك ضمن إستراتيجية وطنية الهدف منها إزالة كافة المعوقات وتعزيز متطلبات التمكين.

وتسعى الجزائر في التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية الى جعلها أحد أهم المتطلبات الرئيسية لرفع معدلات الشمول المالي.

المطلب الأول: البيئة القانونية والتنظيمية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

1- قانون النقد والقرض

قدم المشرع الجزائري العديد من القوانين المالية، والمصرفية خلال فترات من الزمن، ومن أبرزها قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، الذي جاء في ظروف التخلي عن الاشتراكية، والذي أعطى استقلالية أكثر للبنك المركزي في منح الاعتماد بتأسيس بنوك في إطار شراكة وطنية عامة أو خاصة أو فتح فروع لبنوك أجنبية¹.

وقد تأسس بموجب القانون 10/90 أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة في 20 ماي 1990 والذي بدأ مزاوله نشاطه الفعلي في سبتمبر 1991.²

تم تعديل القانون 10/90 بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي تم في إطاره اعتماد ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو مصرف السلام تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008³

¹ القانون 10/90، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 1990.

² موقع بنك البركة. <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar> تم الاطلاع عليه في 2024/12/16

³ موقع مصرف السلام. <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html> تم الاطلاع عليه في

جدير بالذكر أن قانون النقد والقرض سواء 10/90 أو 11/03 لم يتطرق للصناعة المالية الإسلامية صراحة في مضمون النص

2- نظم بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر راعي السياسة المالية والنقدية للدولة وفي ظل صلاحياته قام بإصدار النظام 02/18 والنظام 02/20 لتنظيم معاملات متعلقة بالصيرفة الإسلامية

1-2 النظام رقم 02/18

يعتبر النظام رقم 02/18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 09 ديسمبر 2018 أول نص قانوني ينظم المعاملات المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، بممارسة العمليات المتعلقة بالمالية الإسلامية، والتي سميت في النظام بالصيرفة التشاركية إلا أنها لم تفعل حقيقة.

2-2 النظام رقم 02/20

بصدور النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك، والمؤسسات المالية، الذي تضمنه العدد 16 من الجريدة الرسمية، الصادر في 24 مارس 2020 بمثابة الضوء الأخضر لانطلاق عمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتنظيمها. في إطار هذا النظام تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم الفاتح من أبريل 2020 من خلال مقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي الخطوات التي جاءت نتيجة بيان المجلس الإسلامي الأعلى في موضوع "الصيرفة الإسلامية" شهر ديسمبر سنة 2020، حيث تقوم الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية¹.

¹ الموقع الرسمي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية <http://www.autorite-hci.dz> تم الاطلاع عليه في

3 -قانون المالية

جاء في الأمر رقم 21-08 المؤرخ في 1 جويلية 2021، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2021 في الفصل المتعلق بالأحكام الجبائية على أن لا تحتسب الضرائب المباشرة و الرسوم و غرامات التأخير على المنتجات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية المحصلة من طرف البنوك و المؤسسات المالية في إطار العقود المتضمنة منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك عندما توجه هذه المبالغ لإنفاقها على الأعمال الخيرية، حيث تتم هذه العملية تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، إعفاء ضريبي لفائدة البنوك والمؤسسات المالية:

- فوائض القيمة المحققة عند التنازل عنصر من الأصول في إطار عقود التمويل في صيغتي "المرابحة" و "الإجارة المنتهية بالتملك".
- بيع العقارات في إطار عقود تمويل "المرابحة"، يتم حسم هامش الربح المتفق عليه مسبقا في العقد، ويعفى ممتلكو السكنات التي تم إنجازها في إطار بناء سكنات تستفيد من الدعم المالي للدولة وتعفى أيضا البنوك والمؤسسات المالية من دفع تكاليف الموثق المكلف بتحرير العقد المتضمن نقل الملكية إلى زبائنهم الذي تم إعداده في إطار عقد تمويل بصيغة "المرابحة" وإعفاء عملية نقل ملكية العقارات لصالح الخواص.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية، كما تطبق أحكام هذا البند على العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغ "المرابحة" و "الإستصناع" و "الإجارة المنتهية بالتملك".
- تخفيض معدلات الفائدة على القروض، وكذا النسب من هامش الربح بالنسبة للعمليات البنكية المطبقة في إطار منتجات الصيرفة الإسلامية المرخص بها من قبل بنك الجزائر والموجهة لتمويل مشاريع استثمارية في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.

4 - القانون 09/23

يعتبر صدور القانون 09/23 في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي أول قانون يتناول المالية الإسلامية في الجزائر بشيء من التفصيل للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، لاسيما المواد 71، 72 و 73 منه. حيث تناولت هذه المواد مفهوم الصيرفة الإسلامية والمؤسسات الممارسة للنشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية، إضافة إلى شروط تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

فقد نصت المادة 71 من القانون سالف الذكر على " تعتبر في مفهوم هذا القانون، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبائيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية. "

كما نصت المادة 72 منه على " تمارس العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف:

أ) بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة، بصفة مهنتها الاعتيادية، عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.

يخضع اعتماد المصارف والمؤسسات المالية التي ترغب في ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا. لأحكام المواد 89 إلى 104 من هذا القانون.

ب) بنك أو مؤسسة مالية من خلال هيكل يسمى "شباك" يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

يجب أن يكون "الشباك" مستقلا ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

أما المادة 73 فقد نصت على ما يلي: " يتطلب تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية وموافقة بنك الجزائر. "

المطلب الثاني: تحديات وواقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر محصورة في معاملات الصيرفة الإسلامية سواء من طرف بنك البركة ومصرف السلام أو من طرف الشبائيك الإسلامية المفتوحة في البنوك التقليدية إضافة إلى بعض النشاط المحدود لقطاع التأمين المتعلق بالتأمين التكافلي وانعدام التعامل بالصكوك الإسلامية في السوق المالي وسبب ذلك يرجع إلى مجموعة من التحديات.

1 -التحديات القانونية: تتجلى التحديات القانونية للصناعة المالية الإسلامية فيما يلي:

1-1- القانون التجاري

يعتبر القانون التجاري المرجع في تحديد مواصفات الأوراق المالية، فالمرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل سنة 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري. (ج ر رقم 27 المؤرخة في 27 أفريل 1993) تم إصداره بهدف إدخال تغييرات على المنظومة التجارية والمالية الجزائرية، للسماح بإصدار وتداول الأسهم والسندات من طرف الشركات في بورصة الجزائر، غير أنه لم يتطرق لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية.

وحتى القانون رقم 05-02 مؤرخ في 6 فبراير سنة 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري لم يتطرق للصكوك الإسلامية رغم أن هذه الأخيرة عرفت رواجا كبيرا في الأسواق المالية الدولية في تلك الفترة.

1-2 القانون المدني

بغض النظر عن كون الدستور الجزائري ينص في مادته الثانية أن الإسلام هو دين الدولة الجزائرية، ورغم أن الاحتلال الفرنسي الذي يتبع نظام القانون المدني الروماني فرض قانونه على أهالي الجزائر عند احتلالها، وبعد الاستقلال سنة 1962 استمر الحال بالعمل به من طرف المختصين والعاملين في مجال القضاء والمحاماة. في حين لم تفعل أحكام الشريعة الإسلامية إلا فيما يخص العلاقات الشخصية للأسرة فلا نجد تعاريف خاصة بعقود التمويل الإسلامي وحق الملكية المقيدة¹.

2 -التحديات المؤسساتية

إن حادثة تجربة البنوك الإسلامية وما يترتب عليها من قلة الوعي وضعف الثقة بالدرجة المطلوبة تستوجب الاتجاه نحو نوعين من الاستثمار: أما الأول فهو العنصر البشري المؤهل الذي يندمج في السوق ويتعامل معه باحترافية ويطور المنتجات والخدمات المصرفية بما يحقق المنفعة المشتركة

¹ عبد الحق بادا، محمد غزال، تحديات المالية الإسلامية في الجزائر: الصكوك الإسلامية نموذجا"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 9. العدد 01، 2021، ص 42.

لأصحاب المصالح، أما الاستثمار الثاني فهو رأس المال الذي يستوجب ضخ المزيد من السيولة النقدية في هذا الاتجاه لإنجاح هذه المنظومة الأخلاقية¹.

إضافة إلى التحديات المذكورة سالفًا هناك مجموعة من التحديات الأخرى والمتمثلة أساسًا في:

- اقتصار تنظيمات السوق المالية على القيم المنقولة التقليدية.
- غياب الضوابط الشرعية لإدراج الصكوك الإسلامية في البورصة.
- غياب التأمين الإسلامي.
- التثقيف المالي وخاصة في المالية الإسلامية.

3- مستويات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

كشف وزير المالية، لعزیز فايد يوم الأحد 06 أكتوبر 2024، بالجزائر العاصمة²، أن إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك بلغت ما قيمته 794 مليار دج إلى غاية 1 جوان الفارط، مبرزًا أن مجال الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور بشكل إيجابي منذ تاريخ إنطلاقه في 2020.

جاء ذلك خلال إشراف الوزير على مراسم افتتاح ورشة تكوينية مخصصة لإطارات القطاع البنكي حول تطوير المالية الإسلامية، والتمكين الاقتصادي في الجزائر، المنظمة من قبل مصالح الوزارة بالتعاون مع الجمعية المهنية للبنوك، والمؤسسات المالية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، تحت عنوان "ترسيخ أسس التمكين الاقتصادي في ضوء القواعد والعقود والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي". وفي هذا الإطار، أوضح الوزير أن إجمالي الودائع المحصلة من طرف البنوك الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية حاليًا منذ إنطلاق هذه التعاملات بلغ 794 مليار دج وقيمة التمويلات المقدمة للشركات تتجاوز 493 مليار دج.

¹ باسم صاولي، رؤوف زرفة، البيئة التشريعية والتنظيمية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتحدياتها القانونية، مداخلة مقدمة في إطار المحور الرابع ضمن فعاليات الملتقى الوطني: تعديلات قانون النقد والقرض وانعكاسها على الوضع النقدي والمالي في الجزائر جامعة 08 ماي 1945 قالمة 28 نوفمبر 2023.

² تصريح السيد وزير المالية لعزیز فايد للإذاعة الوطنية، خلال إشراف الوزير على مراسم افتتاح ورشة تكوينية مخصصة لإطارات القطاع البنكي حول تطوير المالية الإسلامية، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/53074>، تم الاطلاع عليه في 2024/12/28.

وأبرز الوزير أن عدد البنوك التي تسوق حاليا المنتجات الإسلامية هي 12 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و6 أخرى خاصة من خلال 858 نافذة، ووكالة موزعة على المستوى الوطني، والتي فتحت 715.886 حساب بنكي وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية.

واعتبر الوزير أن هذه الأرقام تمثل مدى "التطور الإيجابي" لمجال الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر منذ إنطلاقه في 2020، مذكرا أن البنوك تسوق عدة منتجات إسلامية ابتكارية تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات عدة.

ولدى تطرقه إلى الأهمية المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية، أكد الوزير على اهتمام وسعي السلطات العمومية لتعزيز الصيرفة الإسلامية باعتبارها الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق مبدأ الشمول المالي، مضيفا "أن وزارة المالية اختارت العمل مع المنظمات الدولية والعربية منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تملك خبرة وكفاءة كبيرة في مجال الصيرفة الإسلامية."

في نفس السياق، أفاد الوزير أن السلطات العمومية تعمل حاليا على دمج نشاط الصيرفة الإسلامية بمجال التكنولوجيات الرقمية من أجل اقتراح حلول وخدمات مبتكرة في مجال النقدية الإسلامية، إلى جانب تطوير التكافل، وتطوير مجال التجارة الخارجية في الصيرفة الإسلامية.

كما يسعى القطاع المصرفي، يقول الوزير، إلى "الرفع من وتيرة التمويلات الإسلامية بالنسبة للخواص والمؤسسات وتطوير سياسة التكوين في المجال البنكي وتعميم التربية المالية في مجال الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى دعم المشاريع الخضراء لحماية البيئة التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية."

وبخصوص الدورة التكوينية المنظمة، اعتبرها السيد وزير المالية "فرصة سانحة للتبادل والاطلاع على أفضل الممارسات حول العالم في هذا المجال"، مشيدا "بالخبرة العريقة التي يحوز عليها البنك الإسلامي للتنمية في مجال التمويل الإسلامي."

من جانبه، أبرز رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، السيد علي قادري أهمية الورشة التكوينية المنظمة لفائدة إطارات القطاع البنكي والتي تمتد من 6 إلى غاية 10 أكتوبر، حيث ستسمح بالتطرق إلى عدة مواضيع مهمة تخص مجال الصناعة المالية الإسلامية على غرار موضوع ترسيخ أسس التمكين الاقتصادي في ضوء القواعد والعقود والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي.

وأوضح قادري أن هذه الدورة التدريبية تعتبر من بين برامج التكوين الطموحة الهادفة إلى الرفع من مستوى أداء مختلف الإطارات لتقديم خدمة نوعية للزبون الجزائري، مذكرا بالمناسبة بالجهود الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية من أجل تطوير مجال الصناعة المالية الإسلامية.

أما المدير العام لمعهد البنك الإسلامي للتنمية، السيد نواف عطاونة، فقد أبدى استعداد المعهد لمرافقة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصيرفة الإسلامية، لافتا إلى أن الجزائر تعتبر عضو مهم في البنك الإسلامي للتنمية وتستحق كل الدعم اللازم، لاسيما في مجال التكوين والتدريب.

وثنى المدير العام لمعهد البنك الإسلامي للتنمية، بالمناسبة، الجهود التي بذلتها البنوك الجزائرية لفتح شبابيك ووكالات خاصة بالصيرفة الإسلامية في مختلف أنحاء البلاد، مؤكدا أن خبراء البنك الإسلامي للتنمية على أتم الاستعداد للمشاركة، وتقديم خبراتهم وتجاربهم المكتسبة في هذا المجال للإطارات البنكية الجزائرية.

الجدول رقم (2-6) معطيات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

الودائع	التمويلات	الحسابات	البنوك المعتمدة	النوافذ والوكالات
794 مليار دج	493 مليار دج	715.886	12	858

المصدر: تصريح السيد وزير المالية للإذاعة الوطنية

المطلب الثالث: مبادرة الشمول المالي في الجزائر

1- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

حسب تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 فقد تركزت الجزائر في المجموعة الثانية عالميا ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع. وفيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر حسب البنك الدولي¹.

الجدول رقم (2-7) نسبة امتلاك الأشخاص البالغين حسابات في المؤسسات المالية

السنوات	2011	2014	2017	2021
الأشخاص البالغين (أكثر من 15 سنة)	26161802	27492610	28736970	30352150
نسبة امتلاك حسابات للأشخاص البالغين	%33	%50	%43	%44
نسبة امتلاك حسابات للرجال البالغين	%46	%61	%56	%57
نسبة امتلاك حسابات للنساء البالغات	%20	%40	%29	%31

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة امتلاك الأشخاص البالغين للحسابات في المؤسسات المالية مقبولة على العموم حيث عرفت منحنى تصاعديا خلال العقد الماضي حيث نلاحظ أن هذه النسبة قد انتقلت من %33 سنة 2011 إلى %44 سنة 2021. كما يجب أن ننوه أن الارتفاع الملحوظ في سنة 2014 الذي يعد الأعلى خلا الفترة وذلك بسبب سياسة دعم وتشغيل الشباب التي انتهجتها الجزائر عقب التوترات التي عرفتتها بعض الدول العربية منذ سنة 2011 والتي سماها البعض بثورات الربيع العربي. كما يلاحظ من الجدول تقلص الفارق في امتلاك الحسابات بين الجنسين منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2021.

بالرغم من نظرة التفاؤل التي نبديها خلال قرأتنا لمعطيات الجدول السابق إلا أنه من غير الممكن أن نُهمّل القراءة العكسية للمعطيات والتي تدل على الإقصاء المالي حيث نجد %56 من البالغين ليسوا مشمولين ماليا، وهي نسبة معتبرة، وهذا ما يجعلنا نبحت أكثر عن أسباب هذا الإقصاء من أجل العمل أكثر لتعزيز الشمول المالي في بلدنا، وذلك للاستفادة من المزايا التي يحققها كاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والمستدامة ودوره في محاربة الفقر والبطالة بتوفير التمويل للمشاريع الناشئة والصغيرة

الجدول رقم (2-8) نسبة امتلاك واستعمال التكنولوجيات المالية

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة امتلاك بطاقات الكرتونية للسحب والدفع	%14	%23	%21	%24
نسبة استعمال البطاقات الإلكترونية	/	%3	%5	%4

الفصل الثاني: المؤسسات الإسلامية ومبادرة الشمول المالي

نسبة استعمال الهاتف أو الأنترنت للاطلاع على رصيد الحساب	/	/	4%	11%
نسبة استعمال الهاتف أو الأنترنت في عمليات الدفع أو التحصيل	/	/	4%	

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022

من الجدول السابق نلاحظ نسبة امتلاك أو استعمال التكنولوجيا المالية تعتبر متواضعة جدا فنسبة امتلاك بطاقة الكرتونية لم تتعدى 24% من مجمل الحسابات المملوكة كما أن نسبة استعمال البطاقات الإلكترونية في عمليات السحب أو الدفع على السواء لم تتعدى 5% في أحسن الأحوال. إضافة إلى ذلك فإن استعمال الأنترنت تعد ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول الإفريقية. ويرجع سبب ظهور قيم لمؤشر استعمال الهاتف والأنترنت في العمليات المالية لتداعيات مكافحة انتشار جائحة كورونا. هذا الأداء الغير مقبول في امتلاك أو استعمال التكنولوجيات المالية يجعلنا نقف عن معوقات انتشارها في الجزائر

الجدول رقم (2-9) نسبة امتلاك الحسابات المالية حسب القوة العاملة

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة امتلاك الحسابات للأجراء (القوة العاملة)	51%	66%	59%	65%
نسبة امتلاك الحسابات لغير الجراء	18%	35%	29%	26%

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022

نلاحظ من الجدول السابق أن غالبية الحسابات مملوكة للعمال الأجراء والتي تمثل سنة 2021 نسبة 65% حسابات مملوكة للقوة العاملة مقابل 26% مملوكة لخارج القوة العاملة. وهنا يجب أن يبين بان اغلب العمال والموظفين في الجزائر حساباتهم مفتوحة على مستوى مؤسسة بريد الجزائر وهي مؤسسة خدمية تسمح باستقبال الأموال وتحويلها وهي مدرجة في نظام المقاصة بين البنوك إلا أنها ليست بنك.

الجدول رقم (2-10) نسبة النشاطات المالية مع المؤسسات المالية

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة الادخار في المؤسسات المالية للأجراء	8%	22%	16%	22%
نسبة الادخار في المؤسسات المالية لغير الأجراء	1%	5%	7%	11%

الفصل الثاني: المؤسسات الإسلامية ومبادرة الشمول المالي

نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأجراء	/	28%	41%	46%
نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية لغير الأجراء	/	23%	18%	30%
نسبة الحسابات عديمة النشاط	/	22%	21%	11%

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022

الملاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر للمعاملات المالية مع المؤسسات المالية من ادخار واقتراض تعود للعمال والموظفين حيث نجد نسبة الادخار سنة 2021 هي 22% للأجراء مقابل 11% لغير الأجراء كما تقدر نسبة الاقتراض 46% للأجراء مقابل 30% لغير الأجراء وعلى العموم فإن نسبة النشاطات المالية مع المؤسسات المالية عرفت زيادة خلال العقد الأخير. والملاحظ أيضا أن نسبة الحسابات عديمة النشاط تعرف تناقص خلال السنوات الأخيرة.

يمكن القول إن كافة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر قد عرفت زيادة في مستواها خلال العقد الماضي إلا أنها تظل جد متواضعة لا تعكس الحجم والمكانة الحقيقية لبلد قارة كالجزائر وبالرغم من أن الجزائر جاء ترتيبها في المجموعة الثانية من ناحية الشمول المالي وذلك يرجع سببه إلى نسبة امتلاك الحسابات المالية للأشخاص البالغين التي تعتبر مقبولة وذلك كون حسابات معظم الجزائريين هي حسابات جارية في مؤسسة بريد الجزائر وهي مؤسسة مدمجة في نظام المقاصة بين البنوك ولكنها ليست مؤسسة مالية. ويرجع سبب المستوى المتواضع للشمول المالي في الجزائر في واقع الأمر إلى مجموعة من المعوقات والتي نتعرف عليها في العنصر الموالي.

2- معوقات الشمول المالي في الجزائر

تعمل الجزائر كسائر دول العالم لتطوير إستراتيجية وطنية من أجل تعزيز الشمول المالي، ومن أجل نجاح ذلك يجب تذليل كافة الحواجز التي تؤهل دون الوصول للأهداف المسطرة والتي من أهمها ما يلي:

- ضعف الهياكل المالية، والمقصود منها ضعف البنية التحتية والمتمثلة أساسا في¹:
- ✓ عدم ملائمة القوانين، والتشريعات المنظمة للنشاطات المالية كونها لا تواكب التطورات الحادثة في العالم.

¹ياسين اوسياف وشافية شاوي مرجع سبق ذكره، ص 125

✓ ضعف الشبكة المصرفية، والمقصود منها الانتشار الجغرافي للوكالات البنكية عبر التراب الوطني والتي تعد ضعيفة جدا حيث توجد بالجزائر وكالة لكل 5000 نسمة، بالمقابل المعيار العالمي المعمول به هو وكالة لكل 3000 نسمة

✓ ضعف انتشار أجهزة استعمال البطاقات الإلكترونية سواء الشبايك الإلكترونية أو أجهزة الدفع لدى المتعاملين الاقتصاديين.

- البيروقراطية في معالجة ملفات القروض والشروط الصعبة فيما يتعلق بقروض الاستثمار مما يؤدي إلى عزوف فئة الشباب عن تجسيد المشاريع الصغيرة والمبتكرة.
- قلة التكوين ورسكلة المورد البشري خاصة أعوان الرقابة على النشاط المصرفي.
- ضعف شبكة الأنترنت ومحدودية مجالها الذي يحد من استعمالها أو استعمال الهواتف في التعاملات المالية وتسديد الفواتير.
- ارتفاع تكلفة الخدمات والمنتجات المالية عامل رئيسي في الإقصاء المالي لفئة معتبرة.
- عدم وجود ثقافة مالية للفرد الأمر الذي يعمل على زيادة الإقصاء المالي.
- التأخر الكبير الذي عرفته الجزائر في اعتماد المعاملات المالية الإسلامية كنشاط مالي منظم ضمن قوانين، وتشريعات مالية مضبوطة ساهم في إغراض شريحة معتبرة من المجتمع عن التعاملات المالية الرسمية.

3- الإجراءات التي تبنتها الجزائر في الشمول المالي.

اعتمدت الجزائر كباقي الدول إستراتيجية وطنية من أجل الوصول إلى مستويات جيدة للشمول المالي، وكون بنك الجزائر الهيئة التي أوكل لها المشرع ترقية، وتنظيم الشمول المالي، فقد صرح محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 2020/04/27 تحت شعار بناء تعليم يعزز الشمول المالي: سيمثل الانتقال لمرحلة جديدة لبنك الجزائر الذي يعترم تنفيذ العديد من الإجراءات بالتنسيق مع كافة الفاعلين في الساحة المصرفية وتتمثل أساسا في¹ :

- تحسيس فئة الشباب خاصة بأصول ومبادئ الثقافة المالية (الوعي المالي).
- بلورة النصوص التشريعية واللوائح والإجراءات التنظيمية بما يتماشى وتعزيز الشمول المالي.
- دعوة كافة البنوك إلى تمويل المشاريع الاقتصادية وخاصة المؤسسات الناشئة من أجل عملية إنجاح الإدماج المالي كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية.

¹محافظ بنك الجزائر في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي بالقاهرة، مصر، يوم 2020/04/27

- طلب محافظ بنك الجزائر من الفاعلين في الساحة المصرفية بإعطاء الأولوية للشمول المالي، والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية، وتحسينية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات المالية، وخاصة المتعلقة بالتقنيات ولابتكارات المالية المتاحة.
- العمل على توسيع شبكة فروع المؤسسات المالية عبر كامل التراب الوطني وعدم إغفال الطبيعة الجغرافية للبلاد.
- التنسيق مع وزارة التربية وذلك بالتواصل المباشر مع التلاميذ وتعريفهم بمختلف النشاطات البنكية وكذا تبسيط المفاهيم المالية.
- تشجيع استعمال المنتجات الرقمية وقد أصدر بنك الجزائر نصوص تنظيمية تنص على مجانية بعض الخدمات (البطاقة المصرفية، استعمال الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني... الخ
- تكريس المعاملات المالية الإسلامية كأحد روافد التمويل وامتصاص جزء هام جدا من المدخرات.

خلاصة الفصل

كخلاصة لما تقدم في هذا الفصل يمكن القول بأن المؤسسات المالية الإسلامية إضافة إلى كونها تقدم البديل المناسب في عملية التمويل، بتوفير أدوات مالية خالية من الربا، وذلك لاحتمالها لضوابط الشريعة الإسلامية، التي تراعي الجانب الأخلاقي القائم على المساواة بعيدا عن الاستغلال الممارس من طرف المؤسسات المالية التقليدية، التي كانت سببا في الأزمات عبر الزمن، بسبب اتساع الفجوة بين القيم الحقيقية والقيم المالية محدثة ما يُعرف بالفقاعة.

إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعاملات في المؤسسات المالية التقليدية، وذلك نتيجة عملية المتاجرة بالنقد كون التعامل به كسلعة، نهيك عن الغش والغرر والغبن الذي تعرفه المعاملات المالية في المؤسسات التقليدية، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية سنة 2008 التي تعرف بأزمة الرهن العقاري، كما تتسم التعاملات المالية في المؤسسات المالية التقليدية بارتفاع التكلفة، على عكس المؤسسات المالية الإسلامية التي تتميز بانخفاض التكلفة مقارنة بنظيرتها نتيجة قيام التعاملات فيها على مبدأ المشاركة، أي المشاركة في الربح والمخاطرة.

كل هذا أدى إلى اكتساب المؤسسات المالية الإسلامية ميزة تنافسية في القطاع المالي والاقتصادي العالمي، الأمر الذي وجه إليها الاهتمام حتى من طرف الدول الغير مسلمة. أصبحت فئات كثيرة تفضل التعاملات المالية الإسلامية بدل التقليدية، الأمر الذي جعل منها أحد أهم المتطلبات لتحقيق مبادرة

الشمول المالي على المستوى المحلي والدولي ضمن استراتيجيات الدول في تحقيق الشمول المالي بتوصيات من الهيئات المالية الدولية.

وقد توجهت الجزائر نحو الصناعة المالية الإسلامية بغية رفع مؤشرات الشمول المالي، وذلك من أجل الاستفادة من المزايا التي يحققها الشمول المالي، كإدماج القطاع الغير رسمي في القنوات المالية الرسمية، والتقليل من البطالة والفقر... الخ

إن توجه الجزائر نحو الصناعة المالية الإسلامية يعد متأخرا مقارنة بالدول الأخرى، كونها دولة مسلمة تتوفر على كافة المقومات المطلوبة لنجاح الصناعة المالية الإسلامية فيها.

الفصل الثالث:

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية، مصادر جمع البيانات والمنهج المستخدم.

المبحث الثاني: أداة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية.

المبحث الثالث: تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات والآراء المتعلقة بعينة

الدراسة.

الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

بناء على ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من أسس ومفاهيم نظرية يهدف هذا الفصل الى تبين الإطار المنهجي للدراسة حيث يعد هذا الأخير بمثابة المخطط للطريق الذي سلكه الباحث من اجل الوصول الى الأهداف التي سطرها لبحثه، ولإجابة عن أسئلة الدراسة. سنوضح في هذا الفصل الإجراءات التي قام بها الباحث والخطوات المتبعة في هذه الدراسة بدءا من التعريف بمجتمع الدراسة وتحديد العينة، وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها وفق المنهج الوصفي التحليلي المتبع، والذي يعد الأنسب لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ولشرح ذلك بالتفصيل قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية، مصادر جمع البيانات والمنهج المستخدم.

المبحث الثاني: أداة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية.

المبحث الثالث: تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة.

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية، مصادر جمع البيانات والمنهج المستخدم

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة على انه مجموعة الأفراد أو العناصر التي تشترك في خصائص معينة، وتكون موضوع اهتمام الباحث¹، ويمكن أن يكون مجتمع الدراسة واسعا أو ضيقا وذلك يرجع إلى طبيعة الدراسة والأهداف المنشودة منها

تكمن أهمية تحديد مجتمع الدراسة في:

- تحديد نطاق البحث.
- اختيار عينة ممثلة للمجتمع.
- تعميم النتائج على المجتمع الأصلي.

وبناء على مشكلة الدراسة فقد تمثل نطاق دراستنا في وكالات البنوك الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية بالشرق الجزائري، وبالتالي فإن مجتمع الدراسة هو جميع العاملين بوكالات البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية التي بها نوافذ الصيرفة الإسلامية بالشرق الجزائري، الذين لديهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات الصيرفة الإسلامية (المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية في البنوك) وقد تم تقدير مجتمع الدراسة بـ 750 موظف (انظر الملحق رقم 04 الذي يبين عملية تعداد مجتمع الدراسة).

2-عينة الدراسة:

في غالب الأحيان يكون من الصعب ملاحظة جميع بيانات المجتمع لما يكلفه من وقت، وجهد، ومال، وقد يكون في بعض الأحيان مستحيلا، وللتغلب على ذلك يمكن اختيار جزء من المجتمع يسمى بالعينة. يعتبر اختيار عينة الدراسة من أهم المراحل في عملية البحث، كون عملية اختيار العينة تؤثر بشكل كبير على جودة نتائج الدراسة، ويمكن تعريف العينة على أنها مجموعة فرعية مختارة من مجتمع أكبر، حيث تمثل هذا المجتمع تمثيلا صحيحا².

وتمكن أهمية العينة في:

- توفير الوقت، الجهد والتكاليف.
- تحسين الدقة حيث تسمح العينة للباحث بالتركيز على جميع البيانات وتحليلها.

¹ ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته وأساليبه، دار الفكر، 1984، ص109.

² نفس المرجع السابق ص 110

وهناك نوعان من العينات:

2-1- العينة العشوائية: وهي العينة التي يتم اختيار أفرادها بشكل عشوائي بشرط أن يكون كل فرد في المجتمع لديه نفس الفرصة في الاختيار (الاختيار كأحد أفراد العينة)

وتنقسم العينة العشوائية إلى: البسيطة، الطبقيّة، المنتظمة وذات المراحل المتعددة.

2-2- العينات غير العشوائية: يعترض الباحثين أحيانا دراسات لا يكون أفراد المجتمع الأصلي معروفين، فلا يستطيع أخذ عينة عشوائية، لذلك يلجأ إلى اختيار أفراد عينة وفق معايير يقوم بتحديددها مسبقا، وهو ما يعرف بالعينة الغير عشوائية، وما يميزها أن الأفراد قد لا تكون لهم نفس الفرصة في الاختيار. تتخذ العينة الغير عشوائية عدة أشكال وهي: العمدية، الصدفة، الحصصية والفرضية.

وقد اعتمدنا في دراستنا على العينة العشوائية حيث مثلت كافة الموظفين المشرفين على تنفيذ معاملات الصناعة المالية الإسلامية في كافة وكالات البنوك الإسلامية ووكالات البنوك التقليدية التي بها نوافذ للصرف الإسلامية، وذلك في الولايات التالية: سكيكدة، عنابة، قالمة وسوق أهراس والتي بلغ مجموعها 35 وكالة منها أربع وكالات إسلامية، و 31 وكالة تقليدية بها شباك للصيرفة الإسلامية مقسمة بين البنوك الوطنية والخاصة عبر كامل تراب الولايات المذكورة سابقا، وقد تم توزيع 201 استمارة، تم استرجاع 167 استمارة، 163 صالحة للمعالجة. وحسب المتخصصين في علم الإحصاء يعتبر حجم العينة الذي يمثل ما بين 10 الى 20% من مجتمع الدراسة، حجم يُمكن من تمثيل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا.

ولحساب حجم عينة الدراسة بطريقة علمية تم اعتماد الصيغة التالية:

الخطوة 1: حساب حجم العينة للمجتمع الكبير (بدون تصحيح):

الصيغة هي¹:

$$n_0 = (z^2 * p * (1-p)) / e^2$$

حيث:

n_0 = حجم العينة الأولي للمجتمع الكبير

z = (المقابلة لمستوى ثقة 90%) 1.645

p = نسبة التباين المتوقعة في المجتمع (نستخدم 0.5 لتحقيق أقصى قدر من التباين)

e = هامش الخطأ المطلوب (0.05)

بتطبيق القيم:

$$n_0 = (1.645^2 * 0.5 * (1-0.5)) / 0.05^2$$

¹ يوسفى راضية، دور القيادة الإدارية في تنمية إبداع الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية لمجمع Condor Electronics ببرج بوعرييج- أطروحة دكتوراه تخصص موارد بشرية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 2020، ص 244.

$$n_0 = (2.706025 * 0.5 * 0.5) / 0.0025$$

$$n_0 = (2.706025 * 0.25) / 0.0025$$

$$n_0 = 0.67650625 / 0.0025$$

$$n_0 \approx 270.6$$

الخطوة 2: تطبيق تصحيح حجم العينة للمجتمع الصغير:

الصيغة هي¹:

$$n = n_0 / (1 + (n_0 - 1) / N)$$

حيث:

n = حجم العينة المصحح للمجتمع الصغير

$n_0 = 1$ (270.6) حجم العينة الأولي من الخطوة 1

$N = 750$ حجم المجتمع

بتطبيق القيم:

$$n = 270.6 / (1 + 270.6 / 750)$$

$$n = 270.6 / (1 + 0.3608)$$

$$n = 270.6 / 1.3608$$

$$n \approx 198.85$$

بتقريب النتيجة إلى أقرب عدد صحيح، يكون حجم العينة المطلوب هو 199.

إذاً، باستخدام قيمة $z = 1.645$ ، فإن حجم العينة المطلوب لمجتمع قدره 750 فرد عند مستوى ثقة 90% وهامش خطأ 5% هو حوالي 199.

وعليه فإن حجم العينة التي تم استهدافها (201) يعتبر حجم مقبول علمياً لتمثيل المجتمع الأصلي.

المطلب الثاني: مصادر الحصول على البيانات والمعلومات

يجب على الباحث أثناء دراسة ظاهرة معينة اعتماد منهج علمي قويم من أجل الحصول على نتائج سليمة، يمكن الاستفادة منها في دراسات أخرى، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من الحصول على بيانات ضرورية تسمح للباحث من الإجابة عن الإشكالات المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة.

¹ نفس المرجع السابق

وقد كانت لنا في دراستنا هذه عدة مصادر للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث والمتمثلة في:

1- المصادر الرئيسية:

يعتبر الاستبيان الأداة الأولية حول موضوع البحث فقد تم بناءه بالاستناد إلى الأدبيات النظرية، ودراسات سابقة ذات علاقة بالبحث، وقد اجتهدنا من خلال هذه الاستمارة إلى الإلمام قدر الإمكان بكافة جوانب الدراسة أخذين بآراء مجموعة من الأساتذة ذوي الاختصاص وإطارات بالقطاع المصرفي إضافة إلى نموذج موزع لدراسة استطلاعية لأخذ فكرة عن النقائص التي قد تشوب الاستمارة إضافة إلى الاستبيان قام الباحث أثناء عملية توزيع الاستبيان بإجراء عدة مقابلات مع رؤساء الوكالات البنكية أو المكلفين بالتعاملات المالية الإسلامية على مستوى كافة الفروع التي استهدفها الباحث.

2- المصادر الفرعية:

اعتمد الباحث في عملية جمع المعلومات وخاصة ما تعلق بالجانب النظري على أبحاث المتخصصين كل في مجاله. وقد تمثلت هذه الأبحاث في الكتب، المقالات، التقارير، الأطاريح، الرسائل المنشورات، الدورات والملتقيات والمؤتمرات بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة.

المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة الميدانية

1- منهجية الدراسة الميدانية ومجالاتها: بناء على مشكلة الدراسة ونظرا لحدثة توجه الجزائر نحو الصناعة المالية الإسلامية بغية الرفع من مؤشرات الشمول المالي، والتي نجحت فيها الدول الأخرى بجعلها أحد المتطلبات الرئيسية لتعزيز ظاهرة الشمول المالي.

1-1- الحدود المكانية للدراسة: تبعا للحدود الزمنية للبحث تعد الصيرفة الإسلامية الوجه الوحيد للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. بالرغم من الوعود والتصريحات بقرب عملية الانطلاق في إصدار الصكوك الإسلامية للتعامل في بورصة الجزائر، فإن هذه الصناعة لم ترى النور بعد ونفس الأمر بالنسبة للتأمين التكافلي.

في نفس الوقت تفعيل الصيرفة الإسلامية في البنوك الوطنية أو الخاصة كان يقتصر على شبابيك الوكالات الرئيسية في الولاية أي أن معاملات الصيرفة الإسلامية في البنوك الوطنية والخاصة التي تحصلت على اعتماد ممارسة هذا النشاط تتواجد في الوكالات البنكية لعواصم الولايات ماعدا بنك التنمية المحلية الذي ععم شبك الصيرفة الإسلامية «البديل» على كافة الوكالات التابعة له إلا أنا الدراسة الميدانية في حدودها الزمنية أثبتت أنها لم تفعل بعد لإجراء المعاملات. قام الباحث بالطواف على كافة الوكالات البنكية

سواء عمومي أو خاصة سواء إسلامية أو تقليدية عبر تراب الولايات التالية: سكيكدة، عنابة، قالمة وسوق أهراس.

وعليه فقد كان ميدان الدراسة الوكالات البنكية الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الوكالات البنكية التقليدية سواد تعلق الأمر بالبنوك الوطنية، أو الخاصة.

الجدول رقم (3-1) البنوك التي شملتهم الدراسة.

طبيعة البنك	تسمية البنك	اختصار التسمية	رمز البنك
البنوك العمومية	البنك الوطني الجزائري	BNA	001
	بنك الجزائر الخارجي	BEA	002
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR	003
	القرض الشعبي الجزائري	CPA	004
	بنك التنمية المحلية	BDL	005
	صندوق التوفير والاحتياط - بنك -	CNEP-BANK	011
البنوك الخاصة	بنك البركة	BARAKA	006
	مصرف السلام	SALAM BANK	028
	بنك خليج الجزائر	AGB	032

المصدر: من إعداد الطالب

1-2- تقديم عام للبنوك ميدان الدراسة: أثناء عملية توزيع وجمع الاستبيانات قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات إما مع رؤساء الوكالات البنكية أو المكلفين بمعاملات الصيرفة الإسلامية بالشبابيك المخصصة لذلك، إضافة للاطلاع على المواقع الإلكترونية للبنوك وتمحورت هذه المقابلات حول:

✓ نوع الخدمات الإسلامية المقدمة.

✓ طبيعة التمويلات الإسلامية المتاحة والصيغ المستعملة.

✓ التكنولوجيا المالية في المعاملات الإسلامية.

✓ الانتشار.

وتتمثل المعلومات المجمعة من المقابلات فيما يلي:

1-2-1- البنك الوطني الجزائري BNA: يعتبر BNA أول البنوك في قائمة ترتيب البنوك التجارية العمومية والذي يحمل الترتيب 001. أطلق البنك الوطني الجزائري مشروعًا طموحًا يهدف إلى إدماج نشاط الصيرفة الإسلامية. وقد أثمرت هذه المبادرة، عن حصول منتجاته على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، واعتماد بنك الجزائر، يُعدّ تاريخ 4 أوت 2020 محطة بارزة في تاريخ BNA، حيث شهد الإطلاق الرسمي لنشاط الصيرفة الإسلامية. وقد تجسدت هذه الخطوة المهمة من خلال افتتاح شبابيك متخصصة ووكالات مكرّسة لهذا النشاط.

يوفر BNA، من خلال شبابيكه ووكالاته، مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات المالية التي تجمع بين حلول الادخار وخيارات التمويل المصممة لتلبية تطلعات المتعاملين. كما يعتبر BNA البنك التجاري السباق في فتح وكالات مختصة فقط بالصيرفة الإسلامية إضافة إلى الشبابيك الإسلامية.

المنتجات الإسلامية لبنك BNA: يوفر البنك مجموعة من المنتجات سواء للأفراد أو المؤسسات والمهنيين تتمثل في:

❖ **الحسابات:** تضم مجموعة من الخدمات وتشمل ما يلي:

أ- **حسابات ودائع تحت الطلب الإسلامي:** هو حساب إيداع جاري يخضع لمبدأ القرض الحسن، حيث يسمح لحامله بإجراء المعاملات اليومية، واستلام الأجور، وغيرها من الودائع، وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يستطيع حامل حساب الشيك الإسلامي سحب أمواله في أي وقت.

ب- **حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح:** هو حساب إيداع يسمح لصاحبه بادخار أمواله لدى البنك، سواء بأرباح أو بدون أرباح.

يسمح صاحب حساب التوفير الإسلامي بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- **حساب التوفير الإسلامي لغير البالغين بأرباح أو بدون أرباح:** حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر هو حساب يتيح لصاحبه تكوين مدخرات بوتيرته الخاصة، مخصص لأولياء الأطفال دون السن القانوني، يسمح لهم بالادخار لأطفالهم بأرباح أو بدون أرباح.

يسمح صاحب حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبدأ الشريعة الإسلامية.

يسير هذا الحساب من طرف الوصي الشرعي للطفل حتى بلوغه السن القانوني.

د- حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد: هو حساب إيداع لأجل، يعتمد على مبدأ المضاربة وهي تقاسم الربح والخسارة.

يضع صاحب الحساب المبالغ المودعة تحت تصرف البنك لفترة محددة مسبقا لتمويل المشاريع المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية لفترة محددة مسبقا.

د- شهادة الاستثمار بأرباح أو بدون أرباح: هي وصل يمنح للزبون من طرف البنك مقابل إيداع مبلغ مالي محدد لمدة معينة ويقوم البنك باستثماره في مشاريع الصيرفة الإسلامية. عند انقضاء آجال الإيداع المتفق عليها، يتم تحويل المبلغ المستثمر بشكل تلقائي في الحساب الإسلامي الأصلي للزبون.

يمكن لشهادة الاستثمار أن تحمل اسم صاحب الحساب أو اسم المستفيد من أموال هذه الشهادة

❖ -التمويلات: في مجال التمويل الإسلامي يعرض BNA مجموعة من المنتجات وفق الصيغ التالية:

أ-المرابحة للسيارات: عقد بيع سيارات جديدة تم تركيبها أو تصنيعها في الجزائر، بصيغة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، يشتري البنك السيارة من الوكيل ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين. سعر التكلفة وهامش الربح معروفة ومتفق عليها من كلا الطرفين

ب-تمويل «الإجارة»: هي صيغة تمويلية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فهو عقد إيجار التجهيزات و/أو المركبات، الدائمة وغير قابلة للتلف مع خيار الشراء (إجارة منتهية بالتمليك).

يشتري البنك التجهيزات من الموردين المحليين ويؤجرها للزبون، وبعد دفع جميع المستحقات يرفع الزبون خيار الشراء ليصبح مالك للتجهيزات

ج-مرابحة الاستغلال: هو تمويل قصير الأجل مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسمح للزبون باقتناء المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة اللازمة لنشاطه.

يقوم البنك بشراء البضائع التي اختارها الزبون ثم يقوم بإعادة بيعها له بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا من الطرفين.

د-مرابحة الاستثمار هي عقد بيع يقوم البنك بموجبه ببيع سلعة معلومة للزبون، يشتري البنك المعدات، المركبات أو العقار التي يختارها الزبون ويعيد بيعها له مع إضافة هامش ربح معلوم، ومتفق عليه مسبقا وفقا لشروط الدفع المتفق عليها، ويكون السداد بالتقسيط في مدة يمكن أن تصل إلى عشر (10 سنوات).

هـ-استصناع «الترقية العقارية» هو عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية بناء. يتدخل البنك من خلال عقد استصناع موازي ويطلب من شركة منجزة تنفيذ المشروع.

و- **المسلم** هو عقد يقوم من خلاله البنك "المسلم" من تقديم التمويل مباشرة للعميل "المسلم فيه" عبر اتخاذ دور المشتري تجاهه ومنحه فترة زمنية لتسليم البضائع بالإضافة الى ذلك تتيح صيغة الوكالة للعميل مواصلة التعامل بشكل طبيعي مع زبائنه المعتادين بشرط وحيد وهو أن تكون المعاملات لصالح البنك.

❖ **أدوات التكنولوجيا الإسلامية:** يواكب BNA التطورات ويوفر مجموعة من الابتكارات تشمل ما يلي:

أ- **بطاقة الأعمال** هي بطاقة، مستندة لحساب الجاري الإسلامي، والذي يسمح لصاحبه بالقيام بالعمليات البنكية دون التنقل الى الوكالة عبر كامل التراب الوطني.

تمنح البنك هذه البطاقة مجاناً وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات مع التجديد أوتوماتيكياً .

ب- **البطاقة البنكية مسبقة الدفع** هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك يتم تعبئتها عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون (المؤسسات والتجار) ..

ج- **الدفع الإلكتروني** هو خدمة دفع عبر TVR تسمح للمتعاملين بتضمين منصة دفع عبر الأنترنت في الموقع الخاص بهم.

د- **خدمة الرسائل القصيرة** هي خدمة إعلام عن طريق رسائل قصيرة إعلامية يتم إرسالها إلى هاتف العميل. يتم تقديم هذه الخدمة لعملاء البنك المتحصيلين على بطاقة الأعمال الإلكترونية.

هـ- **جهاز الدفع الإلكتروني**، يدعى اختصاراً "TPE"، هي وسيلة دفع إلكترونية تسمح لحامل البطاقة البنكية القيام بعملية الدفع مقابل المشتريات أو الخدمات

WIMPAY-BNA: هو تطبيق يتم تنزيله من شبكة الأنترنت يستعمل عبر الهاتف النقال الذكي، يتم استعماله بمسح QR-CODE

أما ما يتعلق بالانتشار يتواجد بنك الجزائر في كافة الولايات بوكالة أو شبك إسلاميين على الأقل.

1-2-2- بنك الجزائر الخارجي BEA: هو ثاني بنك تجاري عمومي يحمل الترتيب 002، شأنه شأن BNA يقدم BEA مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية ضمن الصيرفة الإسلامية، بعد حصوله على شهادة المطابقة من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية، واعتماد بنك الجزائر.

❖ **منتجات BEA للصيرفة الإسلامية:** يقدم بنك الجزائر الخارجي تشكيلة من الخدمات المتعلقة

بالصيرفة الإسلامية سواء للأفراد أو المؤسسات تشمل ما يلي:

أ- الحسابات

- **حساب الوديعة الاستثمارية غير المقيدة لأجل محدد**، والذي يمثل الأموال المحتجزة لمدة متفق عليها عند الاشتراك. وتوضع الأموال المجمدة تحت تصرف البنك بغرض استثمارها في التمويل الإسلامي وتحقيق الأرباح وفق مفهوم عقد "المضاربة".
 - **حساب التوفير الإسلامي**: يمنح للعميل مرونة الوصول إلى أمواله في أي وقت، مع الاستمرار في تحقيق الأرباح وفقًا لمفهوم عقد "المضاربة"، ويتم استثمار أمواله في التمويل الإسلامي.
 - **الحساب الجاري الإسلامي**: يسمح لصاحبه أيا كان بإدارة معاملاته اليومية سواء كانت:
 - ✓ دفعات والسحوبات.
 - ✓ التحقق من التسليمات.
 - ✓ دفع الشيكات الصادرة.
 - ✓ التحويلات المستلمة أو المرسلة.
 - ✓ دفع السحوبات بالشيك.
 - ✓ تحصيلات البنك من الأوراق التجارية.
 - **حساب الوديعة الإسلامية**: يسمح من الاستفادة من مجموعة من الخدمات المالية الإسلامية سواء للمقيمين بالجزائر أو خارجها.
- ب- التمويل**: يوفر بنك الجزائر الخارجي باقة متنوعة من المنتجات الإسلامية سواء للأفراد أو الأعمال.
- **بالنسبة للأفراد**:
 - ✓ **مراوحة السلع الاستهلاكية**: التمويل عن طريق المراوحة للسلع الاستهلاكية، والتي تتكون من عقد يشتري بموجبه البنك، بناءً على طلب العميل، سلعة استهلاكية مصنعة أو مجمعة في الجزائر، بهدف إعادة بيعها له بهامش. للمستفيد المنفق عليه مسبقا.
 - ✓ **مراوحة للسيارات**: هو عقد يشتري بموجبه البنك سيارة للعميل مصنعة أو مجمعة في الجزائر، بهدف إعادة بيعها له بهامش ربح متفق عليه مسبقا.
 - المراوحة العقارية**: عقد يشتري بموجبه البنك عقار بناءً على طلب الزبون بهدف بيعه له بهامش ربح متفق عليه سابقا.
 - **تمويل الأعمال**: يوفر BEA للمؤسسات والمهنيين صيغ تمويلية تتمثل في:

✓ الاستثمار بالمربحة

يعد استثمار المربحة أحد المنتجات الإسلامية التي تتيح للعملاء تمويل شراء الأصول الثابتة الملموسة مع احترام مبادئ التمويل الإسلامي.

✓ معدات الإجارة

في إطار التمويل الإيجاري، يقوم البنك أولاً بشراء العقار الذي يطلبه العميل، ثم يؤجره له مقابل إيجار يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

✓ بضائع المربحة

المربحة السلعية هي إحدى المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك BEA ، وهي تسمح للعملاء بتمويل احتياجات دورة التشغيل الخاصة بهم والتغلب على مشاكل التدفق النقدي على المدى القصير.

✓ تمويل السلم

سواء شركات أو مهنيين، يقدم بنك BEA مجموعة من المنتجات المصرفية، والتي تتناسب مع نشاط وطموح كل الفئات، وذلك بفضل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

❖ **التكنولوجيا المالية:** إضافة إلى البطاقات المصرفية التي يضعها البنك تحت تصرف عملائه يوفر BEA تطبيق MOBILE BEA، بفضل هذا التطبيق يمكن للزبون إدارة حسابه المصرفي بسهولة وأمان من هاتفه المحمول إضافة إلى:

✓ عرض أحدث المعاملات الخاصة في لمحة والوصول مباشرة إلى تفاصيل المعاملات الخاصة بالحساب.

✓ التحقق من رصيد وحركات حسابات BEA الخاصة بالزبون (الحسابات المصرفية وحسابات التوفير وحسابات الأوراق المالية وما إلى ذلك) بنقرة بسيطة.

✓ تتبع العمليات الخاصة بالزبون، وإجراء عمليات بحث متعددة المعايير بسلاسة.

✓ القيام بإجراء تحويلات إلى حسابات داخلية أو خارجية في ثوانٍ أو أضعف مستفيد مباشرة من التطبيق.

ينتشر BEA في كافة الولايات بشباك إسلامي على الأقل في كل ولاية.

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: هو ثالث البنوك التجارية العمومية يحمل الترتيب 003، وقد حصل على شهادة المطابقة من اللجنة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية لستة عشر (16)

منتوج وخدمة في إطار الصيرفة الإسلامية، كما حصل على اعتماد بنك الجزائر لمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية.

❖ منتجات BADR للصيرفة الإسلامية:

أ- الحسابات

- حساب جاري إسلامي للمؤسسات وحساب شيك للأفراد: هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك، أو شبك الصيرفة الإسلامية لفائدة العميل، الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير أنه يضمنه كما يمكن صاحب الحساب من الاستفادة من بطاقة بنكية ودفتر شيكات.
- دفتر ادخار: في هذا الإطار نجد أن BADR وضع خيارات بين عملائه من أجل توفير استثمار مدخراتهم والمتمثلة في:

✓ دفتر توفير إسلامي أشبال.

✓ دفتر توفير إسلامي.

✓ دفتر ادخار إسلامي استثماري.

✓ دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح.

- ب- التمويلات: اعتمد BADR على صيغة المراجعة في تشكيلة التمويلات المعروضة للمتعاملين سواء أفراد أو مؤسسات والمتمثلة في:

- بالنسبة للأفراد: يوفر BADR تمويلين للأفراد يتمثلان في:

✓ المراجعة للتجهيزات المنزلية

✓ المراجعة دراجات نارية

- التمويلات بالنسبة للمؤسسات: قدم BADR مجموعة متنوعة من تمويلات المراجعة حسب رغبات، وطموحات المؤسسات وتتمثل في:

✓ المراجعة وسائل النقل.

✓ المراجعة عتاد مهني.

✓ المراجعة غلتي.

✓ المراجعة للمواد الأولية.

✓ المراجعة للإنتاج الفلاحي.

✓ المراجعة للصفقات العمومية.

✓ المراجعة للأشغال.

✓ المراجعة للصادرات.

❖ **3- التكنولوجيا المالية:** إضافة الى بطاقات CIB، يوفر BADR منصة رقمية BADR net.

بالنسبة للانتشار يعتبر BADR أكثر البنوك العمومية انتشارا عبر الوطن إلا أن شبائيك الصيرفة الإسلامية موجودة على مستوى الوكالة الأم في كل ولاية.

4- القرض الشعبي الجزائري CPA: يحتل CPA الترتيب الرابع في قائمة البنوك والمؤسسات المالية كبنك تجاري عمومي، ورمزه 004، وقد تحصل على شهادات مطابقة لباقة من المنتجات والخدمات من طرف لجنة الإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، كما تحصل على اعتماد بنك الجزائر لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية.

❖ **منتجات وخدمات CPA للصيرفة الإسلامية:** في إطار تنافسية مهنية يسعى CPA الى كسب ثقة المتعاملين سواء أفراد، أو مهنيين، أو مؤسسات بعرض باقة من الخدمات، والمنتجات المالية الإسلامية التي تتوافق وطموحات المتعاملين، وتشمل هذه الباقة ما يلي:

• **بالنسبة للخواص:** وضع CPA بين أيدي الخواص توليفة من الخدمات والمنتجات تتمثل في **الودائع الإسلامية** التي تشمل:

✓ **حساب استثمار إسلامي غير مخصص (تنمية):** عقد بموجبه يودع الزبون (رب المال) رأس المال لدى البنك (المضارب)، الذي يستثمره في مشاريع مطابقة لأحكام الشريعة بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا، ومشاعا بين طرفيها وفق نسب توزيع متفق عليها.

يستفيد من حساب الاستثمار الإسلامي غير المخصص "تنمية الأفراد، والمهنيون ذوي الجنسية الجزائرية، والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري"

✓ **حساب الصك الإسلامي:** هو حساب بالدينار الجزائري يخضع لمبدأ "القرض الحسن". يسمح حساب الصك الإسلامي بإجراء المعاملات اليومية واستلام الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وهو موجه للأفراد لاستخداماتهم الشخصية.

✓ **حساب التوفير الإسلامي:** هو حساب إيداع (بالدينار الجزائري)، مخصص للأفراد، يسمح لهم بالحصول على عائد ناتج عن استثمار الأموال المودعة فيه على أساس مبدأ المضاربة. وهو موجه للأفراد حاملي الجنسية الجزائرية والقصر الممثلين من طرف أوصيائهم، الذين يخول لهم القانون تسيير هذا الحساب الى حين بلوغ هؤلاء القصر سن الرشد.

✓ **حساب الادخار الإسلامي بدون عوائد "ادخاري":** هذا الحساب يتيح للزبون إيداع أمواله بثقة، مع العلم أنها ستدار وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية

• **التمويلات:**

✓ **تمويل المراجعة عقار:** هو تمويل يسمح باقتناء عقار (مسكن جماعي/فردى جديد أو قديم) أو محل بتمويل مطابق لمبادئ الشريعة. هذا المنتج موجه لجميع الأفراد من جنسية جزائرية والذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الأهلية القانونية
- السن أقل من 75 سنة.
- دخلاً شهرياً، منتظماً ومستقراً، يساوي على الأقل 20000 دج.
- ✓ **تمويل مرابحة سيارات/دراجة نارية:** المرابحة سيارة/دراجة نارية تمكن من اقتناء سيارة أو دراجة نارية، جديدة من اختيار الزبون مصنعة، أو مركبة في الجزائر، بتمويل مطابق لمبادئ الشريعة. لتجسيد هذا التمويل يتدخل القرض الشعبي الجزائري بصفة مشتري أول من البائع ليعيد بيعه للزبون مقابل هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً.
- ✓ **تمويل مرابحة تجهيزات:** هو تمويل يسمح للأفراد بالحصول على سلع استهلاكية (الأجهزة المنزلية والإلكترونية، والأثاث) وللمهنيين على تجهيزات مهنية. لتجسيد هذا التمويل يتدخل القرض الشعبي الجزائري بصفة مشتري أول من البائع ليعيد بيعه للزبون مقابل هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً.
- ✓ **الإجارة المنتهية بالتملك:** هي صيغة تمويلية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية يقوم من خلالها البنك باقتناء عقار (أرض للاستخدام السكني، محل، مسكن جماعي فردي جديد، أو قديم) بغية تأجيره للزبون مقابل إيجار معلوم ومتفق عليه مسبقاً. يستفيد من هذا المنتج الإسلامي الخواص ذوي الجنسية الجزائرية، المقيمين وغير المقيمين، ممن يثبتون الحصول على راتب أو دخل منتظم، وحتى المتقاعدين
- **بالنسبة للمؤسسات والمهنيين:** يوفر CPA لهذه الفئة مجموعة من الخدمات والمنتجات الإسلامية التالية:

✓ **حساب استثمار إسلامي غير مخصص (تنمية).**

✓ **الحساب الجاري الإسلامي.**

✓ **تمويل الإجارة المنتهية بالتملك للعقارات**

✓ تمويل المراقبة للتجهيزات والمعدات.

❖ بالنسبة للتكنولوجيا المالية الإسلامية: إضافة الى البطاقات المصرفية يوفر البنك خدمة الصيرفة الإلكترونية عبر منصة e-Banking الخاصة ببنك CPA.

تنتشر وكالات CPA في كل ولايات الوطن بشباك إسلامي على الأقل في الوكالة مقر الولاية.

5- بنك التنمية المحلية BDL: يعتبر BDL أول بنك عمومي قام بتعميم نشاط الصيرفة الإسلامية عبر كافة وكالاته وذلك بواسطة نافذة البديل للصيرفة الإسلامية. يحتل BDL الترتيب الخامس ضمن البنوك الوطنية ورقم تعريفه هو: 005، وقد حصل BDL على شهادات مطابقة لمنتجاته من الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بالمجلس الإسلامي الأعلى، إضافة الى اعتماد بنك الجزائر كما نص عليه القانون 09/23 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي.

❖ منتجات وخدمات BDL للصيرفة الإسلامية: يقدم BDL عبر نافذة البديل تشكيلة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية سواء للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين.

• بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: توفر لهم نافذة البديل باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المعتمدة وتشمل ما يلي:

✓ فتح حساب جاري إسلامي.

✓ فتح حساب توفير إسلامي.

✓ تمويل مرابحة لشراء سيارة

✓ تمويل مرابحة لشراء دراجة نارية.

✓ تمويل إجارة منتهية بالتملك لشراء منزل.

✓ تمويل مرابحة للتجهيزات المنزلية.

• بالنسبة للأشخاص المعنويين: تجد هذه الفئة مجموعة من الخدمات والمنتجات في نافذة البديل وتشمل ما يلي:

✓ فتح حساب جاري إسلامي.

✓ فتح حساب استثمار إسلامي في صيغة المضاربة.

✓ تمويل استثمار في صيغة المرابحة.

✓ تمويل استهلاك في صيغة المرابحة.

❖ الخدمات الرقمية الإسلامية في BDL: يوفر BDL للمتعاملين مجموعة من الخدمات الرقمية مثل:

✓ فتح حساب وطلب بطاقة CIB عبر الأنترنت.

✓ الدفع عبر الأنترنت.

✓ تطبيق DIGTIBDL لإدارة الحسابات.

✓ تطبيق WIMPAYBDL لتسديد الفواتير.

✓ الاشتراك في بطاقة VISA.

✓ الاشتراك في بطاقة MESTERCARD.

✓ يوفر للشركات دفع المرتبات عبر الأنترنت.

يتواجد BDL في كافة ولايات الوطن يعتبر ثاني بنك عمومي من حيث الانتشار.

6-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP BANQUE: يعتبر CNEP BANQUE أحد

البنوك العمومية التجارية، كان في الأصل صندوق للتوفير والاحتياط، مهمته النشاط في قطاع السكن والترقية العقارية، ثم تحول الى بنك عالمي سنة 1997، ينشط في كافة مجالات التمويل والاستثمار. يعد CNEP BANQUE من السابقين لإطلاق التمويل الإسلامي سنة 2020، بفتح أول وكالة إسلامية، إضافة الى الشبابيك الإسلامية في الوكالات التجارية.

❖ منتجات CNEP BANQUE للصيرفة الإسلامية

• الحسابات والودائع: يضع CNEP BANQUE للمتعاملين نوعين من الخدمة للحسابات

✓ حساب شيك للصيرفة الإسلامية

✓ حساب جاري للصيرفة الإسلامية

• المنتجات الإسلامية: يوفر CNEP BANQUE مجموعة من المنتجات الإسلامية ضمن الصيغ

التالية:

✓ التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك لتملك سكن.

✓ التمويل بصيغة المراجعة لامتلاك محل.

✓ التمويل بصيغة المراجعة لاقتناء ارض للبناء.

✓ التمويل بصيغة المراجعة لاقتناء مسكن.

❖ التكنولوجيا المالية الإسلامية: في هذا الصدد واكب CNEP BANQUE التطورات الرقمية الحاصلة

في القطاع المصرفي المحلي والدولي، وقام بعرض مجموعة من الابتكارات المالية للمتعاملين شملت ما يلي:

✓ بطاقات الدفع بين البنوك CIB.

✓ محطات الدفع الإلكتروني TPE .

✓ تقنية البنك عن بعد.

✓ تقنية الدفع عن بعد. e-paiement.

✓ تطبيق الهاتف الذكي CNEP CONECT.

✓ تقنية الرسائل القصيرة SMSing.

أما ما يتعلق بالانتشار لدى 118 CNEP BANQUE شبك إسلامي منتشرة عبر وكالاته التجارية في كل ولايات الوطن إضافة الى وكالة وحيدة للصيرفة الإسلامية.

7- بنك البركة الجزائري إن بنك البركة الجزائر مؤسسة مالية إسلامية تأسست في الجزائر عام 1991، ويعد أول البنوك الإسلامية التي عملت في السوق الجزائرية وكانت النظرة الأولى على أن يكون بنكا يعطي صبغة أولية حول ما هي البنوك الإسلامية في العالم. وقد سائر هذا البنك سياسات كثيرة في الجزائر وكان دائما أحد رواد المالية الجزائرية.

بطبيعة الحال امتثل بنك البركة للقانون 09/23 وحصلت منتجاته وخدماته على شهادات المطابقة من اللجنة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما حصل على اعتماد بنك الجزائر المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

❖ **منتجات بنك البركة الإسلامي:** يقدم بنك البركة الجزائر مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتشمل الحسابات البنكية وحسابات التوفير وكذا الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المشترك، كما يعتمد آليات وأنماط التمويل الإسلامي، على غرار المربحة في تمويل شراء المنازل، السيارات والمعدات والإجارة في تمويل تأجيري للأفراد والشركات والمشاركة في تمويل المشاريع التجارية والاستثمارية، إضافة الى التمويل بصيغتي السلم والاستصناع، كما يوفر البنك أيضا المنتجات الاستثمارية مثل شهادات الاستثمار والصكوك الإسلامية. كما يؤخذ البنك بالمسؤولية الاجتماعية ونجد في هذا الإطار القرض الحسن، الوقف، والزكاة.

❖ **الرقمنة في بنك البركة:** يوفر البنك مجموعة من الخدمات الرقمية مثل تطبيقات مصرفية عبر الهاتف مثل تطبيق البركة APP.DZ وكذا الخدمات الإلكترونية لتحويل الأموال ودفع الفواتير عبر البركة نت، إضافة الى بطاقة CIB وخدمة الرسائل القصيرة SMS.

ومن حيث الانتشار يمتلك بنك البركة الجزائر شبكة واسعة تقدر ب 34 فرعا المنتشرة في مختلف ولايات الجزائر لتلبية احتياجات العملاء سواء الأفراد، والشركات، كما يعمل باستمرار على تطوير خدماته الرقمية والبنية التحتية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

❖ نماذج التمويل لبنك البركة

الشكل رقم (3-1) نموذج التمويل بصيغة المrabحة



المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz> تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل رقم (3-2) نموذج التمويل بصيغة المشاركة



المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz> تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل رقم (3-3) نموذج التمويل بصيغة الإجارة



المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz>. تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل رقم (3-4) نموذج التمويل بصيغة الإستصناع



المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz>. تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل رقم (3-5) نموذج التمويل بصيغة السلم



المصدر: المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz>. تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

8-بنك السلام الجزائري يعد بنك السلام ثاني بنك إسلامي في الجزائر بعد بنك البركة، حصل بنك السلام على اعتماد مزاولة النشاط من بنك الجزائر سنة 2008. يوفر خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواءم مع المستجدات والحلول المالية العصرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الفئات.

❖ **منتجات بنك السلام الإسلامي:** يقدم بنك السلام مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية مستهدفا بها كل الفئات، وتشمل ما يلي:

- **بالنسبة للخدمات:** معتمدا على خبرته في مجال الصيرفة الإسلامية يقدم بنك السلام تشكيلة من الخدمات تضم:

- ✓ منصة ما قبل التوطين.

- ✓ منصة الاعتماد المستندي.

- ✓ الحساب الجاري.

- ✓ حساب السلام.

- ✓ الخزانات الحديدية.

- **بالنسبة للودائع:** في هذا الإطار يقدم بنك السلام خيارات متنوعة لكافة الفئات، وتشمل:

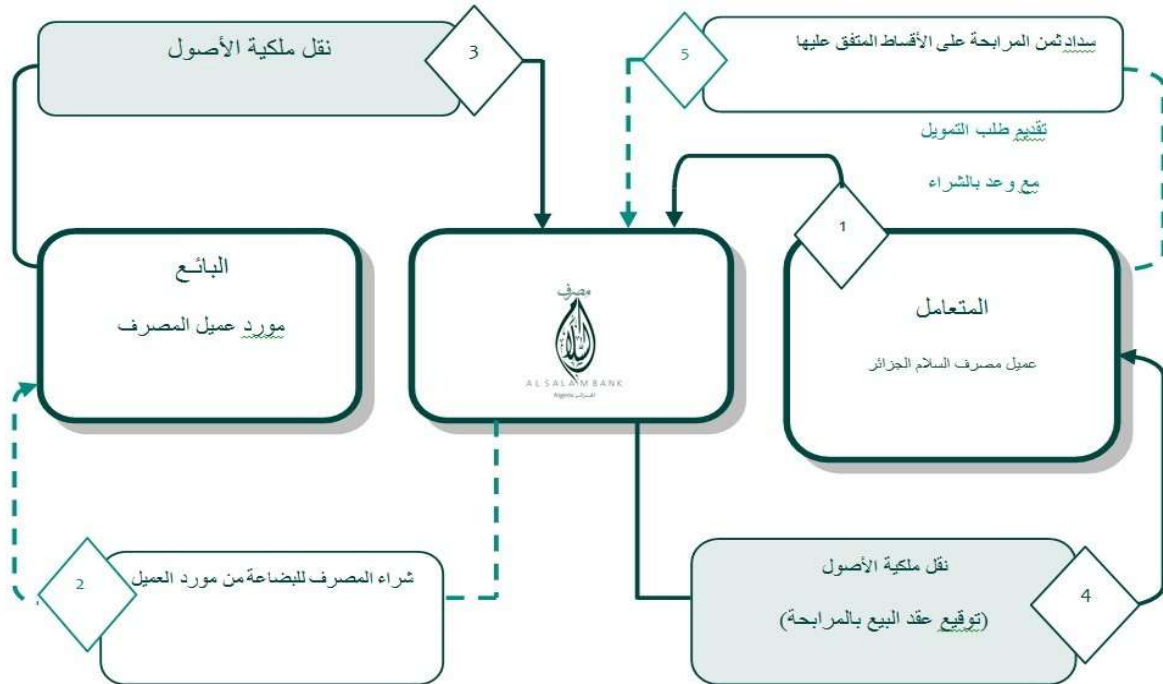
- ✓ دفتر الاستثمار الأخضر.
- ✓ دفتر الاستثمار دراستي.
- ✓ دفتر الاستثمار حرفتي.
- ✓ دفتر الاستثمار سيدتي.
- ✓ دفتر الاستثمار سياحتي.
- ✓ دفتر الاستثمار عمرتي.
- ✓ دفتر الاستثمار هديتي.

- بالنسبة للتمويلات: يوفر بنك السلام كافة صيغ التمويل الإسلامي مستهدفا كافة الفئات، وتشمل تمويلاته:

- ✓ تمويل الأشغال الهندسية والمدنية.
- ✓ التمويل الاستهلاكي للأثاث والمعدات والدرجات النارية.
- ✓ التمويل العقاري لامتلاك منزل.
- ✓ التمويل الاستهلاكي لاقتناء سيارة.

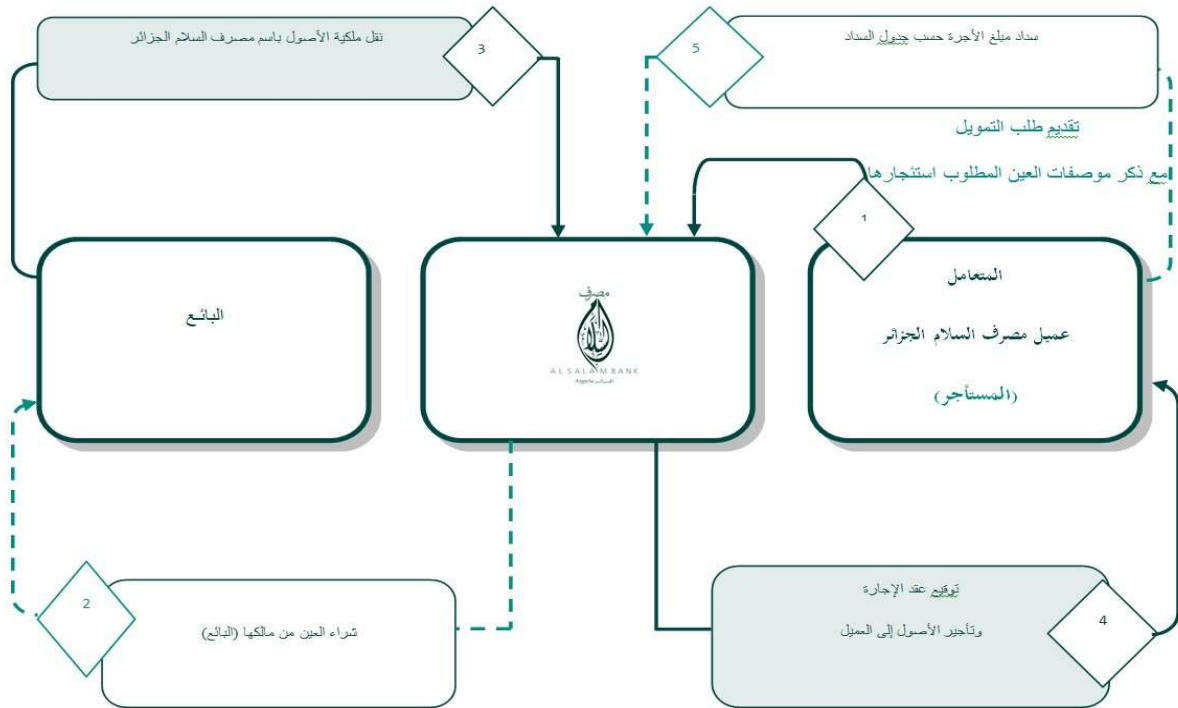
نماذج صيغ التمويل لبنك السلام

الشكل (3-6) نموذج المراجعة للواعد بالشراء



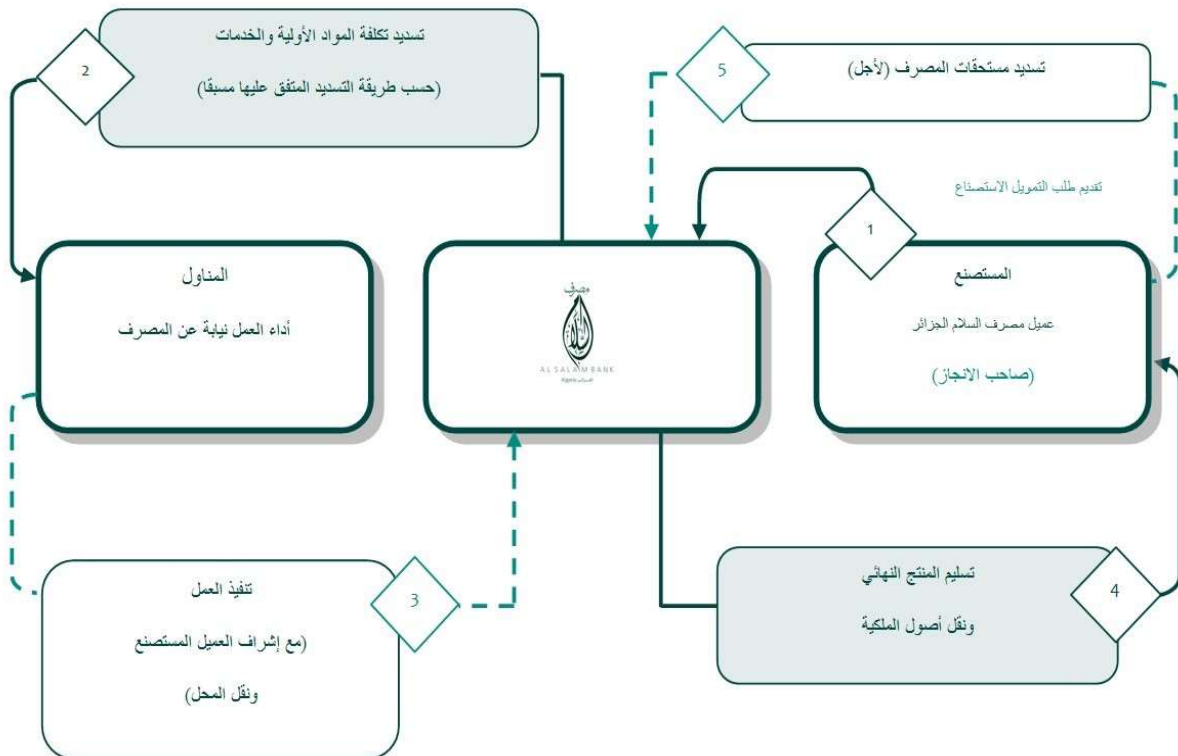
المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-7) نموذج الإجارة



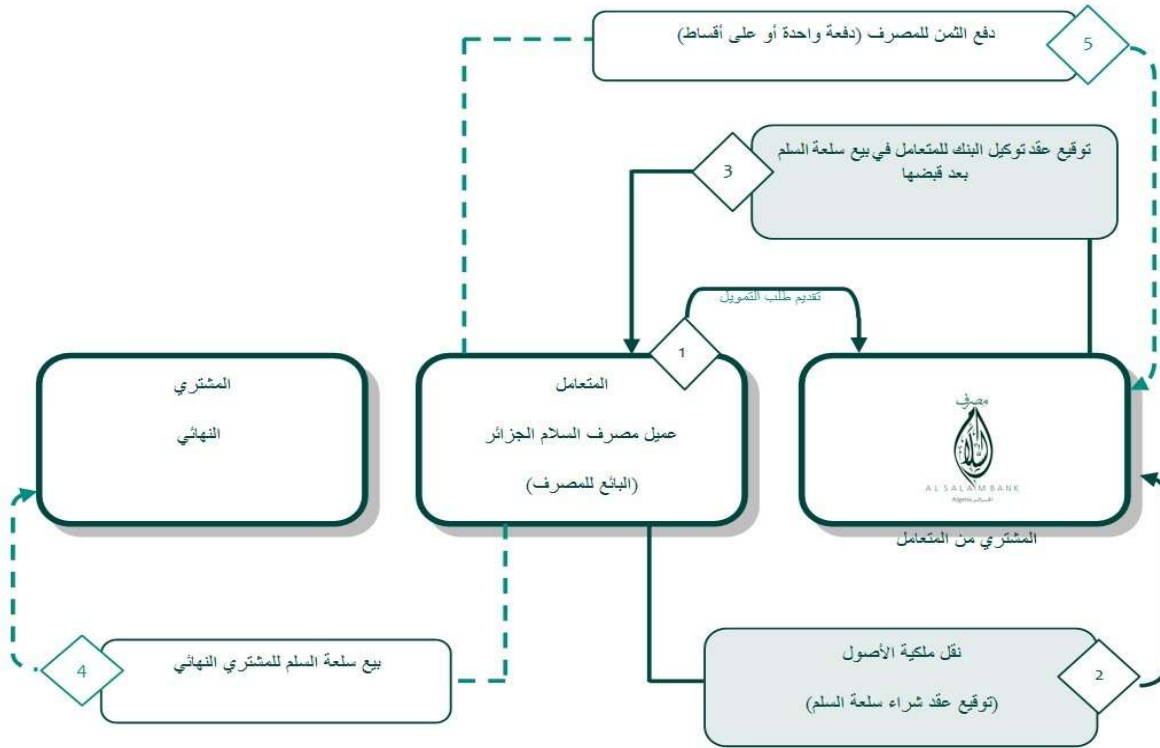
المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-8) نموذج الاستصناع والاستصناع الموازي



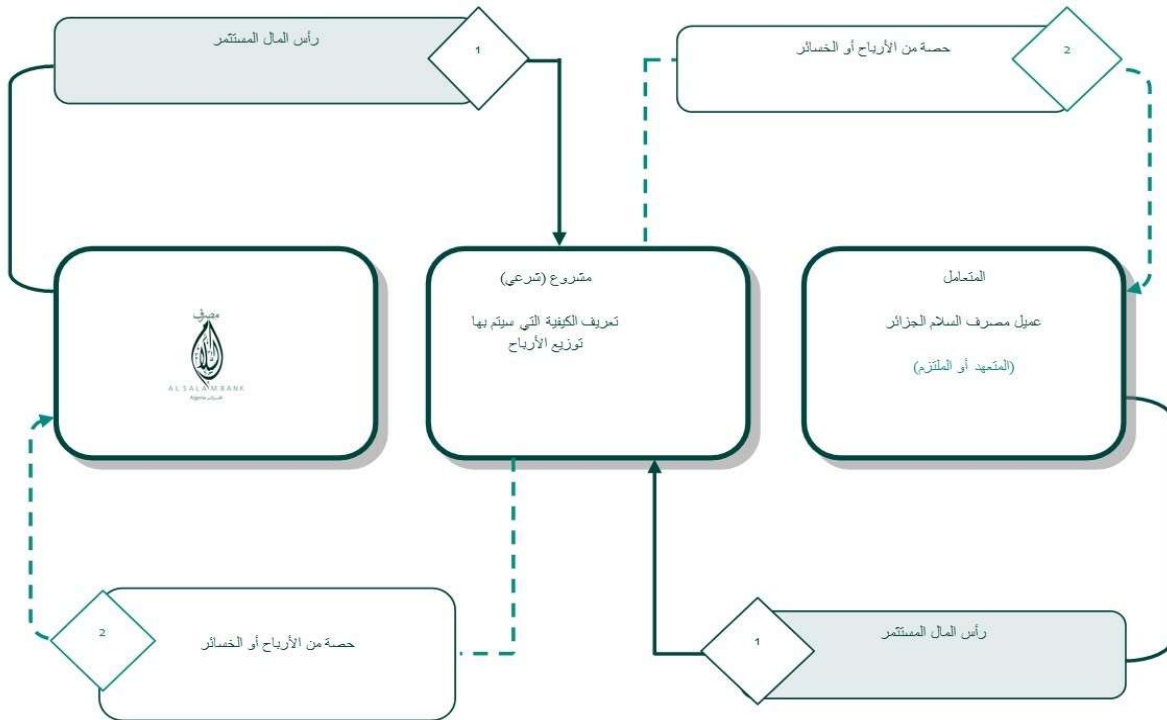
المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-9) نموذج التمويل بصيغة السلم



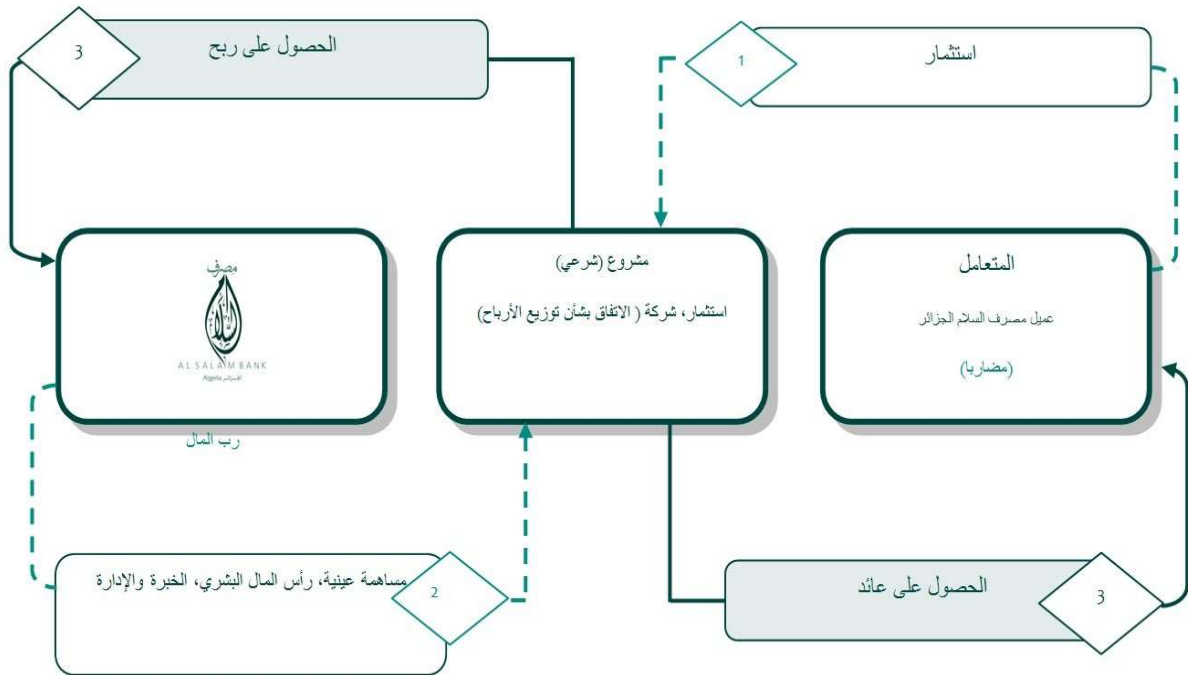
المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-10) نموذج التمويل بصيغة المشاركة



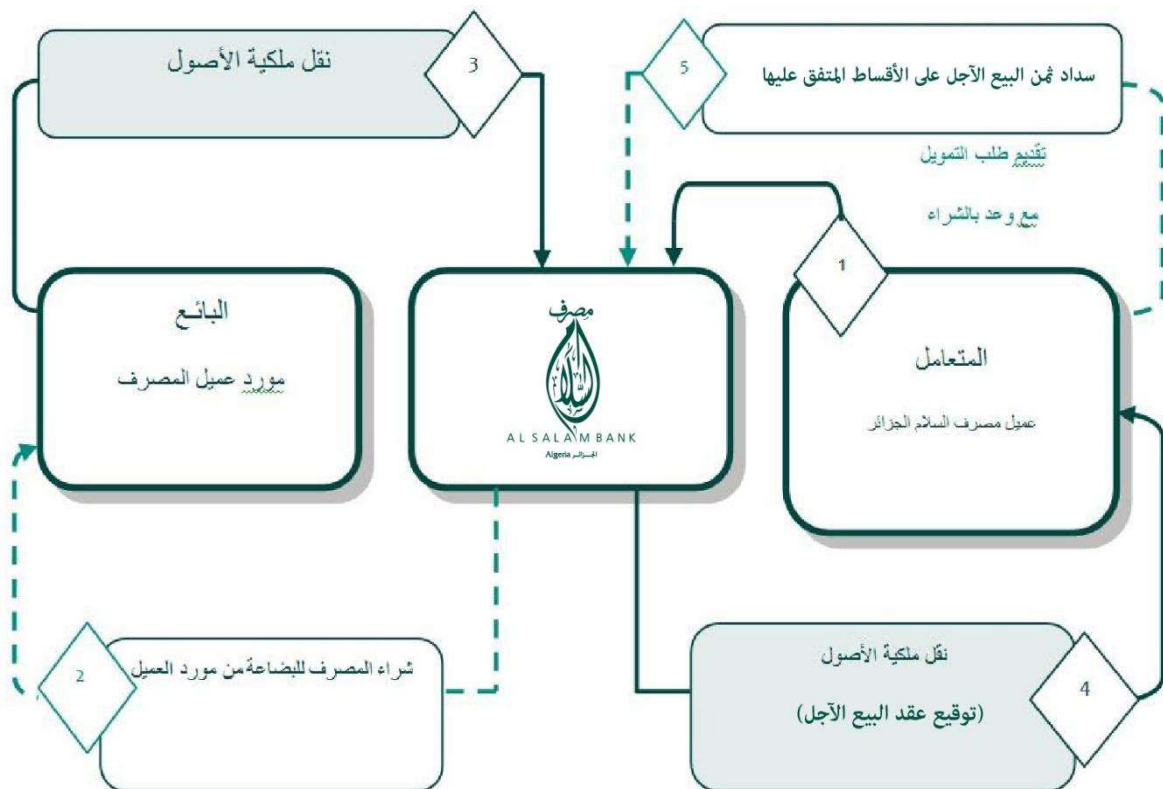
المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-11) نموذج المضاربة



المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

الشكل (3-12) نموذج البيع لأجل



المصدر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html> . تم الاطلاع عليه في 2025/02/07

❖ **التكنولوجيا المالية لبنك السلام:** يسعى بنك السلام الى مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي، وخاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية ويظهر ذلك لدى بنك السلام في:

• **الخدمات الرقمية: وتشمل**

✓ خدمة المصرف عن بعد(السلام مباشر).

✓ تطبيق الهاتف البنكي (ASALAM SMARTBANKING).

✓ منصات التجارة الخارجية.

✓ الدفع عبر المسح. WIMPAY .

• **البطاقات البنكية: وتشمل**

✓ بطاقات الدفع والسحب للأفراد والشركات.

✓ بطاقات الادخار.

✓ باقة بطاقات فيزا.

أما عن الانتشار فلبنك السلام 21 فرعا منتشرة عبر جهات الوطن كالاتي:

الوسط 8 وكالات، الشرق 8 وكالات، الغرب (2) وكالتان، الجنوب 3 وكالات.

9-بنك الخليج الجزائر AGB بنك تجاري خاص يعمل في ظل القانون الجزائري، تابع لمجموعة BURGAN BANK GROUP وعضو في إحدى أبرز مجموعات الأعمال في الشرق الأوسط شركة مشاريع الكويت.

قام AGB بمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية الجزائرية، خاصة ما تعلق بالصناعة المالية الإسلامية، حيث تحصل على شهادة المطابقة من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية للنافذة الإسلامية (الصفا)، وذلك في 06 أكتوبر 2020.

❖ **خدمات نافذة الصفا الإسلامية**

• **بالنسبة للتمويل:** توفر نافذة الصفا صيغة المربحة في التمويل، ويتعلق الأمر بمربحة تسهيلات، ومربحة سيارتي.

• **بالنسبة للحسابات:** نجد في نافذة الصفا مجموعة من الخدمات تتمثل في: الحسابات الجارية، الودائع، وحسابات الاستثمار.

❖ التكنولوجيا المالية: إضافة الى بطاقات CIB يوفر AGB مجموعة من الخدمات الرقمية كتطبيق FAWFIPAY للهاتف الذكي، وتطبيق AGB ONLINE، إضافة الى خدمات الرسائل القصيرة AGB SMS.

أما الانتشار يتواجد AGB في 39 ولاية بشباك إسلامي على الأقل في كل ولاية.

1-2- الحدود الزمنية للدراسة:

كانت الانطلاقة في توزيع أداة الدراسة (الاستبيان) بداية شهر أفريل من سنة 2024 م وذلك بعد عملية التحكيم والدراسة الاستطلاعية وضبط كافة النقاط والملاحظات مع الأستاذ المشرف على البحث، والذي أعطى الضوء الأخضر بالانطلاق في توزيع الاستبيانات. ونتيجة لطبيعة الموضوع وطبيعة العينة قام الباحث بالتوزيع الشخصي للاستبيان (النسخة الورقية يدا بيد) وعدم استعمال النسخة الإلكترونية بسبب طبيعة العينة المقصودة (المستهدفة)، من أجل الحرص على جدية العملية والوقوف الشخصي عليها بغية الوصول إلى نتائج واقعية يمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة. ونتيجة لكون البنوك الوطنية متواجدة في كل الولايات فقد كلف ذلك الباحث جهدا ووقتا من أجل احتواء كافة الوكالات البنكية حيث تم الانتهاء من جمع الاستمارات منتصف شهر سبتمبر 2024 (أفريل 2024م إلى سبتمبر 2024م). انظر الملحق رقم (3) الذي يوضح معطيات عملية توزيع واسترجاع الاستمارات.

2- نموذج الدراسة الميدانية ومتغيراتها

2-1 نموذج الدراسة

إن وضع أو تصميم نموذج لدراسة وتحديد متغيراتها يعتمد على جمع البيانات والمعلومات من الميدان مباشرة، أي من الميدان الفعلي الذي تحدث فيه الظاهرة موضوع الدراسة، نظرا للأهمية التي يكتسبها نموذج الدراسة الميدانية من فهم الواقع وجمع البيانات الدقيقة، والتحليل الشامل للظاهرة والوصول إلى النتائج بغية وضع حلول وتوصيات للمشكلات.

وبما أن موضوع الدراسة يتميز في الواقع بالحدثة فإن دراستنا الميدانية تعتبر دراسة استكشافية، وصفية وتحليلية، في هذا الإطار قام الباحث بعد تحديد الظاهرة المدروسة، والمتمثلة في أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي. بما يلي:

✓ تحديد أهداف الدراسة.

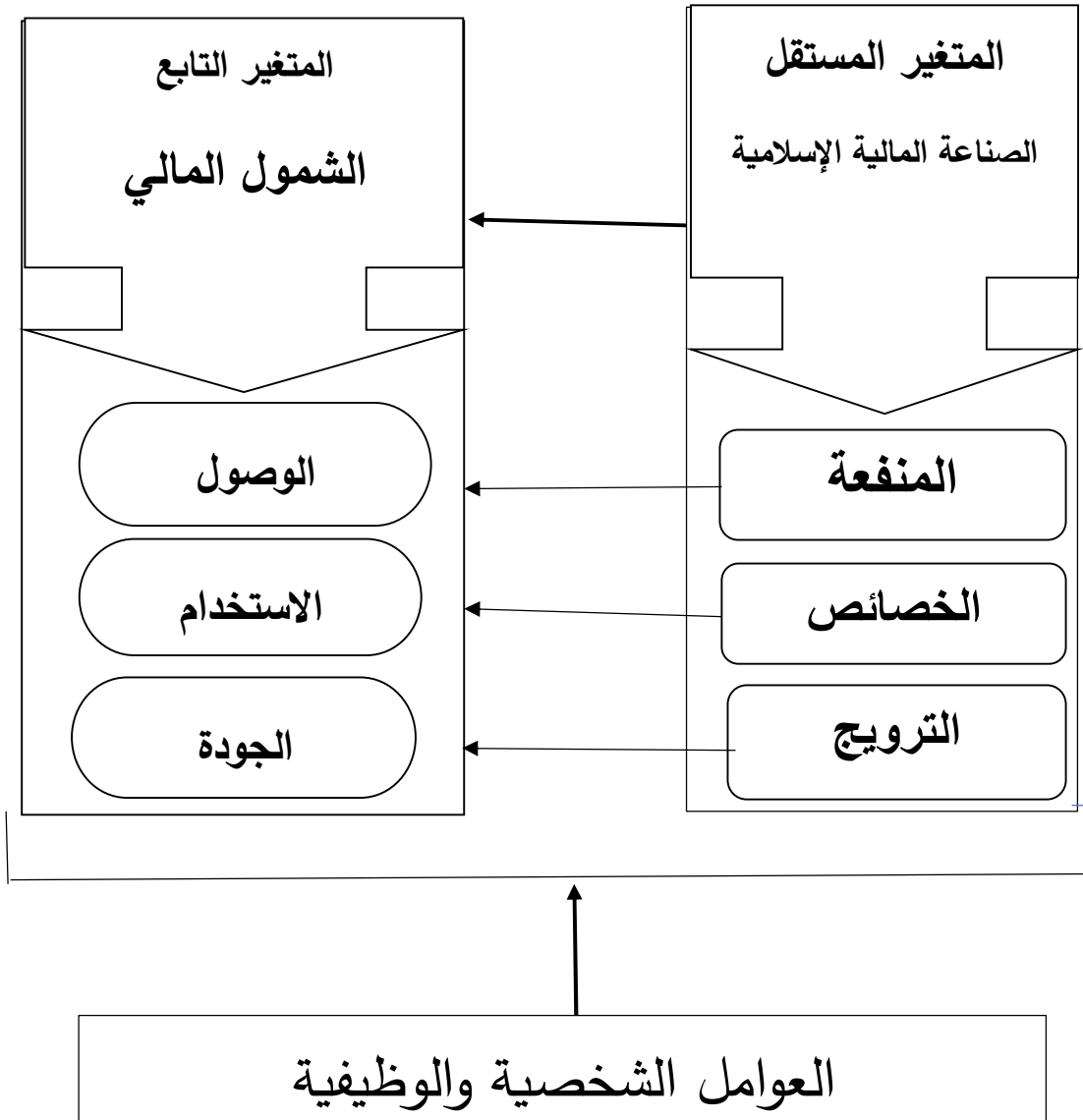
✓ وضع أسئلة البحث.

✓ الاطلاع على الأدبيات السابقة.

✓ تحديد مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

تحديد وتصميم أداة جمع البيانات من أجل الوصول إلى النموذج التالي:

الشكل (3-13) نموذج الدراسة



يعتبر نموذج الدراسة أعلاه مستمد من نموذج دراسة صندوق النقد العربي حول أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول الأعضاء، والذي كانت أداة الدراسة فيه الاستبيان يوزع على البنوك المركزية للدول الأعضاء، كما نجد أبعاد المتغير المستقل في دراسة عمارة لخضر¹ إلا أنه أضاف له أبعاد أخرى كالبعد العقائدي، والبعد الاجتماعي.

¹ عمارة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2-2-2-متغيرات الدراسة: من النموذج السابق نجد أن متغيرات الدراسة تنقسم الى متغير مستقل ومتغير تابع.

2-2-2-1-المتغير المستقل: تعتبر الصناعة المالية الإسلامية في دراستنا المتغير المستقل للدراسة والتي نسعى إلى قياسها من خلال الأبعاد الثلاثة التالية: بعد المنفعة، بعد الخصائص وبعد الترويج وذلك من خلال: توافر الخدمات المالية الإسلامية، درجة الوعي بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، التشريعات والتنظيمات القانونية، الجهود المبذولة لنشر وترويج المنتجات المالية الإسلامية...الخ

2-2-2-2-المتغير التابع: المتغير التابع للظاهرة محل الدراسة هو الشمول المالي والذي يقاس من خلال أبعاده المعروفة وهي: الوصول، الاستخدام والجودة وهذه الأبعاد تم تحديدها من طرف الهيئات المالية الدولية ممثلة في مجموعة البنك الدولي وتقاس أبعاد الشمول المالي عن طريق: تنوع الخدمات المالية كثافة الانتشار للفروع والشبائك البنكية، التثقيف المالي، قلة التكلفة، تكوين الموظفين، الرقابة على المعاملات، التكنولوجيا المالية، بساطة الإجراءات...الخ

- كما يتغلغل في متغيري الدراسة بعض المتغيرات الوسطية كالتكنولوجيا المالية، التثقيف المالي، المستوى التعليمي، الجانب الديني...الخ وبهذا يستطيع الباحث إجراء دراسة ميدانية شاملة وتحليل أثر الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي باستخدام أدوات قياس موثقة وأساليب إحصائية مناسبة.

المطلب الرابع: أساليب المعالجة المستخدمة

قام الباحث في دراسة أثر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي قام بجمعها من الدراسة الميدانية حيث قام باستخدام الأساليب الإحصائية الشائعة وهي:

1- الإحصاء الوصفي: بهدف الوصول إلى وصف جيد وتلخيص البيانات ورسم صورة واضحة عن متغيرات الظاهرة المدروسة، قام الباحث بالاعتماد على الإحصاء الوصفي في ذلك حيث عمل على:

✓ حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات.

✓ حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات.

✓ عرض البيانات في جداول وأشكال توضيحية.

2- الإحصاء الاستدلالي: من أجل استنتاجات جيدة حول مجتمع الدراسة قام الباحث بالاعتماد على

الإحصاء الاستدلالي والمتمثل في:

✓ تحليل الارتباط والانحدار.

✓ اختبارات الفرضيات.

3- البرامج الإحصائية: من حيث البرامج الإحصائية اعتمد الباحث لتحليل البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS وذلك من أجل الوصول إلى تحليل فعال، كما قام الباحث بالتحليل الإحصائي للبيانات النوعية المتمثلة في البيانات المجمعة من المقابلات التي أجراها أثناء عملية توزيع وجمع الاستبيان ويتمثل ذلك في تحليل محتوى وتحليل موضوعي.

المبحث الثاني: الأداة الأساسية للدراسة

أثناء دراسة ظاهرة معينة يقوم الباحث باستخدام مجموعة من الأدوات التي يرى أنها تمكنه من جمع البيانات التي يمكن أن تساعد في معالجة المشكلة المطروحة، وتشمل أدوات جمع البيانات كل من: الملاحظة، المقابلة والاستبيان، ويعتبر الاستبيان أشهر الأدوات المستعملة في جمع البيانات، كما يعد وسيلة ملائمة لمعرفة الحقائق ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، ولمعالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان يعتبر برنامج SPSS أهم البرامج الإحصائية وأكثرها استعمالاً في معالجة وتحليل تلك البيانات.

المطلب الأول: أداة الدراسة

بغية تحقيق ما تم تسطيره من أهداف للدراسة واختبار فرضيتها قمنا باتخاذ استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة والتي تتمثل في معرفة أثر الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي، وذلك في كافة الوكالات البنكية التي لديها تعاملات مالية إسلامية. وسنتطرق في العنصر الموالي إلى تعريف الاستبيان، وكيفية بناءه أو تصميمه ثم ترميزه.

1- بناء الاستبيان: تعتبر استمارة الاستبيان أكثر أداة البحث العلمي شيوعاً، وقد ازداد استعماله كأداة جمع البيانات في العقود الأخيرة وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، حتى أصبح الأداة الأولى في جمع المعلومات.

1-1 تعريف الاستبيان: يعرف الاستبيان على أنه قائمة من العبارات المكتوبة يتم إبداء الرأي فيها من طرف المشاركين (أفراد العينة).¹

ويعتبر الاستبيان أداة ملائمة لجمع المعلومات والبيانات، كما يعد التوزيع الشخصي للاستبيان أفضل طريقة من أجل تحري الدقة، والاستفادة من المزايا التي يحققها الاتصال المباشر للباحث مع أفراد العينة.² ومن بين هذه المزايا ما يلي:

¹ صاح عياش، الخطوات المنهجية لتصميم الاستبيان، مجلة نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، غرناطة، إسبانيا، 2015، العدد 03 ص 300-

303

² ذوقان عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 168.

- ملاحظة انفعالات أفراد العينة.
 - يستطيع الباحث تفسير أي تساؤلات.
 - تشجيع أفراد العينة على إبداء آراءهم.
 - إفضاء طابع الجدية على العملية بالحضور الشخصي للباحث.
- 1-2 تصميم الاستبيان:** قام الباحث بتصميم استبيان لدراسة أثر التوجيه نحو الصناعة المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي، من وجهة نظر العاملين الذين لديهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالتعاملات المالية الإسلامية في الوكالات البنكية الإسلامية، والوكالات البنكية التقليدية التي فتحت نافذة للتعاملات المالية الإسلامية وذلك في الولايات التالية: سكيكة، عنابة، قالمة وسوق أهراس.
- وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في تصميم استمارة الاستبيان:
- 1- قام الباحث بإعداد نسخة مبدئية تكونت من 36 عبارة وذلك من أجل القيام بعرضها على الأستاذ المشرف على البحث لإبداء رأيه وتقديم الملاحظات.
 - 2- بعد الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات الموجهة من طرف المشرف ورفع كافة تحفظاته حول النسخة المبدئية قم الباحث بإعداد نسخة مصححة رقم 1 من أجل عرضها للتحكيم على مجموعة من الأساتذة ومجموعة من المهنيين في القطاع المصرفي والمبنيين في الملحق (2)، والذين قاموا بدورهم بإعطاء ملاحظاتهم وتحفظاتهم حول بعض النقاط في النسخة الأولية.
 - 3- بعد انتهاء عملية التحكيم قام الباحث بمراجعة تصميم الاستبيان آخذا بعين الاعتبار كافة الملاحظات الموجهة من المحكمين، ورافعا كافة تحفظاتهم على الاستبيان شكلا ومضمونا. مما أسفر على النموذج النهائي للاستبيان المبين في الملحق رقم (1) والذي شمل على 38 عبارة.
- وقد تكون الاستبيان من قسمين كالآتي:
- **القسم الأول:** شمل القسم الأول أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وتمثلت في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية والمنصب.
 - **القسم الثاني:** شمل القسم الثاني من الاستمارة عبارات الاستبيان وقد قسمت إلي محورين، كما قسم كل محور الى ثلاثة أبعاد وذلك كما يلي:
- **المحور الأول:** وهو المتغير المستقل أي الصناعة المالية الإسلامية وقد شمل ثلاثة أبعاد وهي كالتالي: بعد المنفعة، بعد الخصائص، وبعد الترويج.

▪ **المحور الثاني:** وهو الشمول المالي (المتغير التابع) ويشمل أيضا على ثلاثة أبعاد وهي: الوصول، الاستخدام والجودة.

2- ترميز الاستبيان: تناولت أداة الدراسة أثر الصناعة المالية الإسلامية كمتغير مستقل على الشمول المالي كمتغير تابع

المتغير المستقل: وهو الذي يكون له تأثير على المتغير آخر (تابع).

المتغير التابع: وهو العنصر المتأثر بالتغير الذي يحدث في المتغير المستقل وتكون نتيجته زيادة أو نقصان.

تضمن المحور الأول (A) من الاستبيان أي المتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية) ثمانية عشر 18 عبارة مقسمة كما يلي:

- البعد الأول (المنفعة) يتم قياسه بالعبارات (1, 2, 3, 4, 5, 6). وقد تم ترميزه بالمحور 1.
- البعد الثاني (الخصائص) يتم قياسه بالعبارات (7, 8, 9, 10, 11, 12). وقد تم ترميزه بالمحور 2.
- البعد الثالث (الترويج) يتم قياسه بالعبارات (13, 14, 15, 16, 17, 18). وقد تم ترميزه بالمحور 3.
- وقد تضمن المحور الثاني (B) الشمول المالي (المتغير التابع) عشرون (20) عبارة مقسمة كما يلي:
- البعد الأول (الوصول) يقاس بالعبارات (19, 20, 21, 22, 23, 24) وقد تم ترميزه بالمحور 4.
- البعد الثاني (الاستخدام) يقاس بالعبارات (25, 26, 27, 28, 29, 30, 31) وقد تم ترميزه بالمحور 5.
- البعد الثالث (الجودة) يقاس بالعبارات (23, 33, 34, 35, 36, 37, 38) وقد تم ترميزه بالمحور 6.

الجدول رقم (3-2) توزيع عبارات أداة الدراسة (الاستبيان)

المحور	الأبعاد	عدد العبارات	أرقام العبارات من إلى
الصناعة	المنفعة	06	06-01
المالية	الخصائص	06	12-07
الإسلامية	الترويج	06	18-13
الشمول المالي	الوصول	06	24-19
	الاستخدام	07	31-25
	الجودة	07	38-32

المصدر: من إعداد الباحث.

4-القياس: استخدام الباحث في قياس عبارات الاستبيان مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale)، وهو طريقة لقياس البيانات الوصفية بإعطائها قيم رقمية حتى تكون مناسبة للتحليل الإحصائي، حيث تقابل كل عبارة خمسة آراء تحدد مستوى الموافقة على العبارة من عدمه، أما الآراء فتأخذ أوزان تم ترميزها كالتالي: الرقم 1 لغير موافق بشدة، الرقم 2 لغير موافق، الرقم 3 لمحايد، الرقم 4 لموافق، الرقم 5 لموافق بشدة.

الجدول (3-3) درجات قياس عبارات الدراسة.

الآراء	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرمز	5	4	3	2	1

المصدر: <https://www.extension.iastate.edu/documents/anr/likertscaleexamplesforsurveys.pdf>. تم

الاطلاع عليه في 2025/05/20

ومن أجل تفسير درجة التوافر لمحاور وأبعاد الدراسة تم اعتماد المعيار المبين في الجدول (3-4) لقياس آراء عينة الدراسة

الجدول (3-4) معيار تفسير درجة التوافر لمحاور وأبعاد الدراسة

القياس اللفظي	الرمز	الدرجة (من إلى)	
غير موافق بشدة	1	1	1,79
غير موافق	2	1,8	2,59
محايد	3	2,6	3,39
موافق	4	3,4	4,19
موافق بشدة	5	4,2	5

المصدر: <https://www.extension.iastate.edu/documents/anr/likertscaleexamplesforsurveys.pdf>. تم

الاطلاع عليه في 2025/05/20

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق وثبات أداة الدراسة الخصائص السيومترية للأداة، والغرض منه التعرف على مدى كفاءتها في قياس ما وجدت لأجله، وهي تركز على عنصر الصدق وعنصر الثبات.

1-اختبار الصدق: يقصد به التأكد من أن أداة الدراسة تقيس ما أعدت لأجله وقد اعتمد الباحث في

اختيار صدق الاستبيان على.

1-1- صدق المحتوى: وقد تم ذلك بعرض الاستبيان على المحكمين من أساتذة، ومختصين حيث كانت هناك نسخة مبدئية، ثم نسخة مصححة أولى، ثم النسخة النهائية. كما قام الباحث بتجربة أولية كدراسة استطلاعية، وذلك بتوزيع بعض الاستثمارات على زملاء العمل في قطاع المالية لمعرفة ردة فعلهم ومناقشة استفساراتهم حول العبارات. وذلك من أجل الوصول إلى النسخة النهائية لكي تكون صالحة لقياس ما أنشئت لأجله.

1-2- صدق الاتساق الداخلي: يشير إلى مدى تجانس وتماسك فقرات أداة القياس (الاستبيان) فيما بينها، بمعنى آخر، إذا كانت أداة القياس تتمتع بصدق اتساق داخلي مرتفع، فهذا يعني أن الأسئلة أو الفقرات الموجودة فيها تقيس نفس الشيء، وأن الإجابات على هذه الفقرات متوافقة ومنسجمة مع بعضها البعض. أهمية صدق الاتساق الداخلي:

- ضمان قياس الظاهرة المدروسة.
- زيادة الثقة في النتائج المتحصل عليها.
- يساعد في تفسير النتائج المتوصل إليها
- الكفاءة في القياس.

وقد اعتمدنا على معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي للأداة حيث يتم حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه.

1-2-1 الاتساق الداخلي للمحور A الصناعة المالية الإسلامية.

الجدول (3-5) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

الرقم	العبارة	معامل الارتباط "بيرسون"	القيمة الاحتمالية "sig"
	البعد الأول: المنفعة	-	-
1	تقدم الصيرفة الإسلامية حلا استثماريا للفئات التي ترفض المعاملات القائمة على الفائدة.	0,467**	0.000
2	تمول الصيرفة الإسلامية فئات لا تملك ضمانات.	0,321**	0.000
3	توفر منتجات الصيرفة الإسلامية فرصا استثمارية حقيقية.	0,547**	0.000
4	تراعي الصيرفة الإسلامية أبعاد التنمية المستدامة.	0,451**	0.000

5	يساهم وجود صيغ تمويل تكافلية من استفادة فئات معتبرة من التمويل.	0,435**	0.000
6	تمكن خصائص التمويل الإسلامي من تحفيز المستثمرين على الدخول في الاستثمار	0,486**	0.000
	البعد الثاني: الخصائص	–	–
7	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بروح المسؤولية التي تتجاوز تحقيق الأرباح.	0,520**	0.000
8	يدعم استناد منتجات الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة ثقة المتعاملين فيها.	0,637**	0.000
9	تعرف خدمات الصيرفة الإسلامية رواجاً بين مختلف الفئات	0,433**	0.000
10	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بعوائد مقبولة.	0,445**	0.000
11	تعتبر منتجات الصيرفة الإسلامية ذات مخاطر منخفضة.	0,418**	0.000
12	تعمل الصيرفة الإسلامية على الوصول إلى نموذج الاقتصاد الإسلامي.	0,612**	0.000
	البعد الثالث: الترويج	–	–
13	يؤدي عرض منتجات مالية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى إدماج فئات معتبرة من المستبعدة ماليًا.	0,421**	0.000
14	يحظى مقدمو الخدمات المالية الإسلامية بالمهارة التسويقية المطلوبة.	0,492**	0.000
15	تساهم رقمنة معاملات الصيرفة الإسلامية من التعريف بالصيغ المتاحة.	0,543**	0.000
16	تحفز التشريعات الوطنية في التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية.	0,449**	0.000
17	يتم تسويق منتجات المالية الإسلامية بعد التدقيق الشرعي لها.	0,640**	0.000
18	يعطي البنك أهمية كبيرة لتسويق منتجات المالية الإسلامية.	0,520**	0.000

** دالة عند مستوى دلالة (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (3-5) أن محور الصناعة المالية الإسلامية يتمتع بدرجة صدق جيدة، وذلك كون معاملات الارتباط بيرسون لكل فقرة والدرجة الكلية للمحور كانت عند مستوى دلالة 0.01 وهي قيمة تدل

على قوة التماسك الداخلي لفقرات محور الصناعة المالية الإسلامية والدرجة الكلية للمحور ، وهو ما يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الصدق أي أن العبارات تقيس حقيقة ما وضعت لقياسه.

1-2-2- الاتساق الداخلي للمحور B الشمول المالي

الجدول (3-6) معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

الرقم	العبرة	معامل الارتباط "بيرسون"	القيمة الاحتمالية "sig"
	البعد الأول: الوصول	-	-
19	يسهل تنوع الخدمات المالية عبر شبابيك البنوك من الوصول لهذه الخدمات.	0,598**	0.000
20	يساهم الذكاء الاصطناعي من الوصول إلى الخدمات المعروضة.	0,564**	0.000
21	تلعب كفاءة موظفي البنك دورا كبيرا في توصيل الخدمات المعروضة.	0,513**	0.000
22	تؤدي بساطة إجراءات المعاملات المالية من الوصول للعروض.	0,592**	0.000
23	يوفر الموقع الإلكتروني للبنك كافة المعلومات عن الخدمات المالية.	0,581**	0.000
24	تدعم كثافة الانتشار الجغرافي للفروع والوكالات البنكية من الوصول لمنتجاتها.	0,547**	0.000
	البعد الثاني: الاستخدام	-	-
25	تهدف إدارة البنك إلى نشر التثقيف المالي.	0,639**	0.000
26	تسعى إدارة البنك إلى استهداف كافة الشرائح.	0,510**	0.000
27	يؤدي استخدام التطبيقات التكنولوجية في المعاملات المالية إلى جذب متعاملين جدد.	0,535**	0.000
28	تعمل إدارة البنك على تقليص وقت إنجاز المعاملات.	0,669**	0.000
29	تسعى إدارة البنك الى تخفيض تكلفة المعاملات المالية.	0,498**	0.000

30	تساهم الدعاية للمنتجات المالية في تحفيز المستبعدين ماليا لاستخدامها.	0,555**	0.000
31	يقدم موظفو البنك للمتعاملين كافة المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية المتاحة.	0,612**	0.000
	البعد الثالث: الجودة	-	-
32	تخضع كافة المعاملات المالية لنظام رقابة صارم.	0,684**	0.000
33	تعمل إدارة البنك على تطوير نظام العمل لمواكبة التطور في القطاع المالي.	0,648**	0.000
34	يهتم البنك بتكوين كوادر ذات كفاءة في المعاملات المالية.	0,656**	0.000
35	يحرص البنك على التعرف إلى حاجات مختلف العملاء.	0,609**	0.000
36	تتسم كافة المعاملات المالية بالوضوح والشفافية.	0,583**	0.000
37	تهدف إدارة البنك إلى تبسيط إجراءات كافة المعاملات المالية.	0,547**	0.000
38	يسعى البنك إلى زيادة حصته السوقية.	0,560**	0.000

** دالة عند مستوى دلالة (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يظهر من النتائج المبينة في الجدول (3-6)، والتي تبين أن معاملات الارتباط بيرسون لفقرات المحور ذات دالة عند مستوى دلالة 0.01 وهو ما يدل على قوة التماسك، والانسجام بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، وعليه يمكننا القول بأن محور الشمول المالي يتمتع بدرجة عالية جدا من الصدق. إذن يمكن الحكم على أداة القياس بأنها تتمتع بصدق اتساق داخلي عالي جدا، وهو ما يزيد من درجة موثوقية النتائج المتحصل عليها.

2- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات أداة الدراسة جودة الأداة ومدى موثوقيتها في قياس الظاهرة المراد دراستها، ويعتبر استخدام معامل الفا كرونباخ أشهر الطرق في قياس الثبات.

يمكن الحكم على أداة الدراسة بالموثوقية والثبات إذا كان معامل الفا كرونباخ المحسوب يساوي أو أكثر من 0.6¹.

¹ Andy Field, **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, 5th Ed, SAGE Publications, London, UK, 2018, P1045.

الجدول (3-7) معامل الثبات

الرقم	المحاور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
01	الصناعة المالية الإسلامية (المتغير المستقل)	18	0,797
02	الشمول المالي (المتغير التابع)	20	0,895
	النتيجة الإجمالية لأداة الدراسة	38	0,913

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول (3-7) أن قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ جيدة للغاية حيث سجل المحور الأول الصناعة المالية الإسلامية (المتغير المستقل) معامل ثبات بقيمة 0.797 وهي قيمة جيدة، كما سجل المحور الثاني الشمول المالي (المتغير التابع) معامل ثبات بقيمة 0.895 وهي قيمة مرتفعة جداً، أما بالنسبة للنتيجة الكلية لأداة الدراسة فقد أسفرت عن قيمة ثبات ممتازة قدرت بـ: 0.913، وهذا معناه أنه في حالة إعادة توزيع أداة الدراسة مرة أخرى على عينة الدراسة فإننا نتحصل نفس الإجابات بنسبة 91.30%. وعليه يمكن الحكم على أداة الدراسة بأنها تتمتع بالثبات الذي يضمن جودة النتائج وموثوقيتها.

3- اختبار التوزيع الطبيعي: التوزيع الطبيعي هو توزيع احتمالي متصل يتميز بشكله المتماثل الذي يشبه الجرس، ويتم تحديد هذا التوزيع بمتوسطه وانحرافه المعياري وقد اعتمدنا في دراستنا من أجل اختبار التوزيع الطبيعي على:

3-1- الاختبارات الإحصائية: وفي هذا الصدد تم الاعتماد على أشهر اختبار وهو:

• اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test)

3-2- الطرق المرئية (الرسوم البيانية): وقد اعتمد الباحث في ذلك على:

• التمثيل البياني بالمدرجات التكرارية.

• مخطط الكميات الكمية الطبيعي

ومن أجل ذلك قمنا بافتراض الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية (H_0): البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً .

الفرضية البديلة (H_1): البيانات لا تتبع توزيعاً طبيعياً.

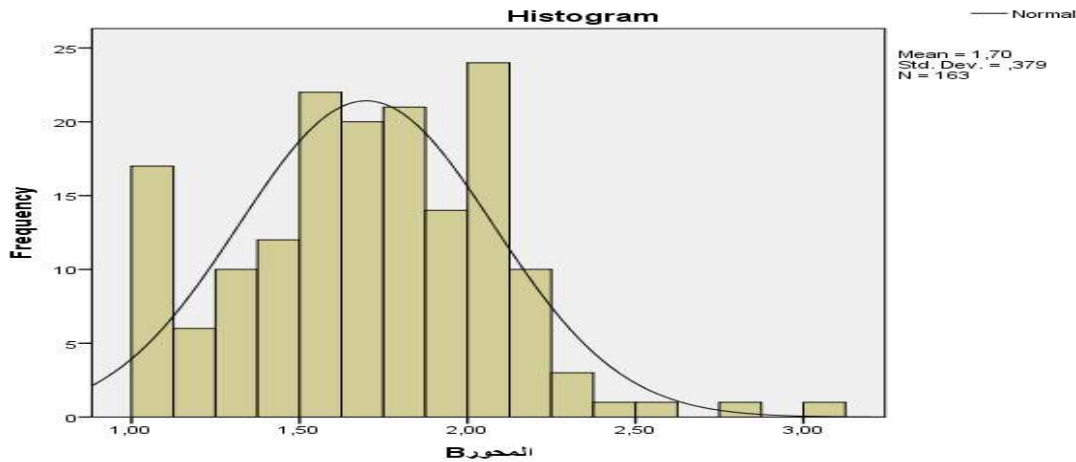
الجدول (3-8) اختبارات الإحصائية للتوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnov ^a		عدد	المحاور	الرقم
Sig	Statistic "P"	العبارات		
0,200	0,043	20	الشمول المالي	1
0.200	0.047	38	الاستبيان ككل	2

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

تشير النتائج المبينة في الجدول (3-8) أن اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) أثبت بان بيانات كل من المتغير التابع (الشمول المالي)، وأداة الدراسة تتبعان التوزيع الطبيعي، كون المعنوية لكل منهما (sig=0.200) وهي أكبر من المعنوية المعتمدة 0.05 وهو دليل إحصائي يؤيد الفرضية الصفرية (H0).

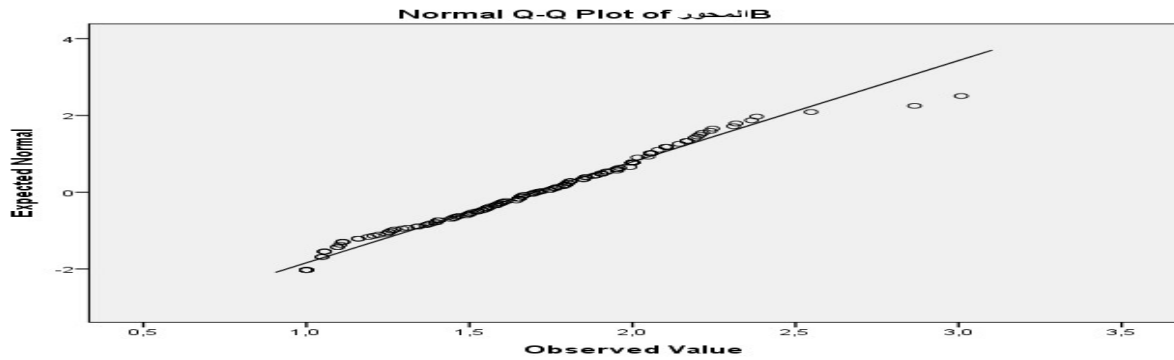
الشكل (3-14) التمثيل البياني بالمدجات التكرارية للمحور B (الشمول المالي)



المصدر: مخرجات SPSS

يُظهر الشكل (3-16) أن المنحنى البياني للمدجات التكرارية للمتغير التابع يأخذ شكل الجرس، وهو ما يدعم الاختبار السابق في كون البيانات المتعلقة بالمتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي. وهو دليل إحصائي يدعم الفرضية الصفرية (H0) البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

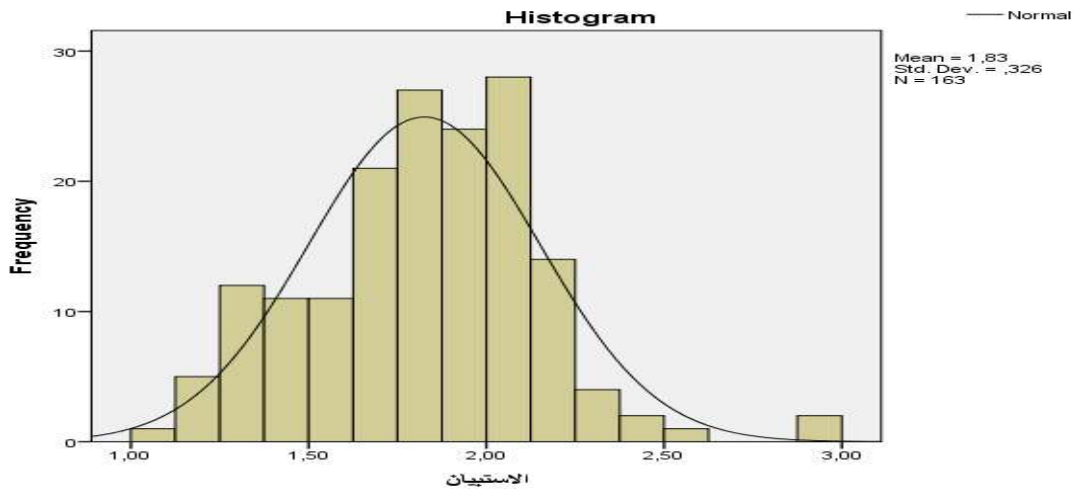
الشكل (3-15) مخطط الكميات الكمية الطبيعي للمحور B (الشمول المالي)



المصدر: مخرجات SPSS

يتضح من الشكل (3-17) والتمثل في مخطط الكميات الكمية الطبيعي عدم وجود تشتت للبيانات بل أنها تميل للتركز حول المتوسط. وهذا دليل إحصائي ثالث يدعم الفرضية الصفرية (H_0) البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

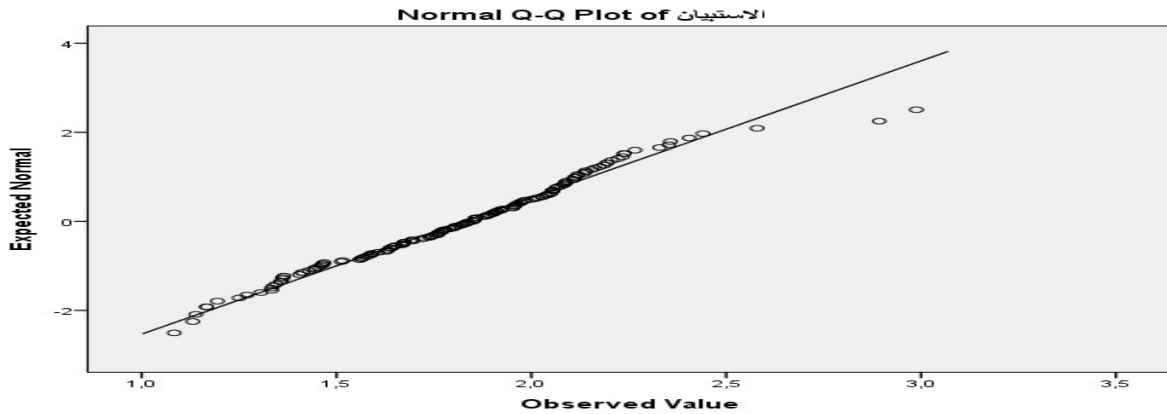
الشكل (3-16) التمثيل البياني بالمدرجات التكرارية للاستبيان ككل



المصدر: مخرجات SPSS

يبين الشكل (3-18) أن المنحنى البياني للمدرجات التكرارية لأداة الدراسة هو أيضاً يأخذ شكل الجرس، وهو ما يدل أن البيانات تتمركز حول المتوسط. وهو دليل إحصائي يدعم الفرضية الصفرية (H_0) البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً.

الشكل (3-17) مخطط الكميات الكمية الطبيعي للاستبيان ككل



المصدر: مخرجات SPSS

نلاحظ من الشكل (3-19) عدم وجود تشتت للبيانات، وهي تميل للتمركز حول المتوسط، وعليه يمكن القول بأن البيانات المتعلقة بأداة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة (X) لا يشترط أن تكون موزعة طبيعياً. يمكن أن تكون مستمرة، ثنائية، حتى متغيرة بشكل غير طبيعي أو ملتوية¹. الافتراض الأساسي في نموذج الانحدار الخطي هو أن البقايا (Residuals) أي الفرق بين القيم الفعلية والمتوقعة - تتبع توزيعاً طبيعياً².

المبحث الثالث: تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعملية عرض وتحليل الخصائص الوصفية المتعلقة بعينة الدراسة باستخدام التكرارات والنسب المئوية إضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري مع عملية تحليل للنتائج المتحصل عنها سواء تعلق الأمر بالنتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية، أو بالبيانات الوظيفية.

المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

1- تحليل نتائج البيانات الشخصية حسب الجنس: يوضح الجدول والشكل المبينين أدناه نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

¹ Gianfranco, "Linear regression: should dependent and independent variables be distributed normally?", statsimprove.com 2025/05/22 تم الاطلاع عليه في

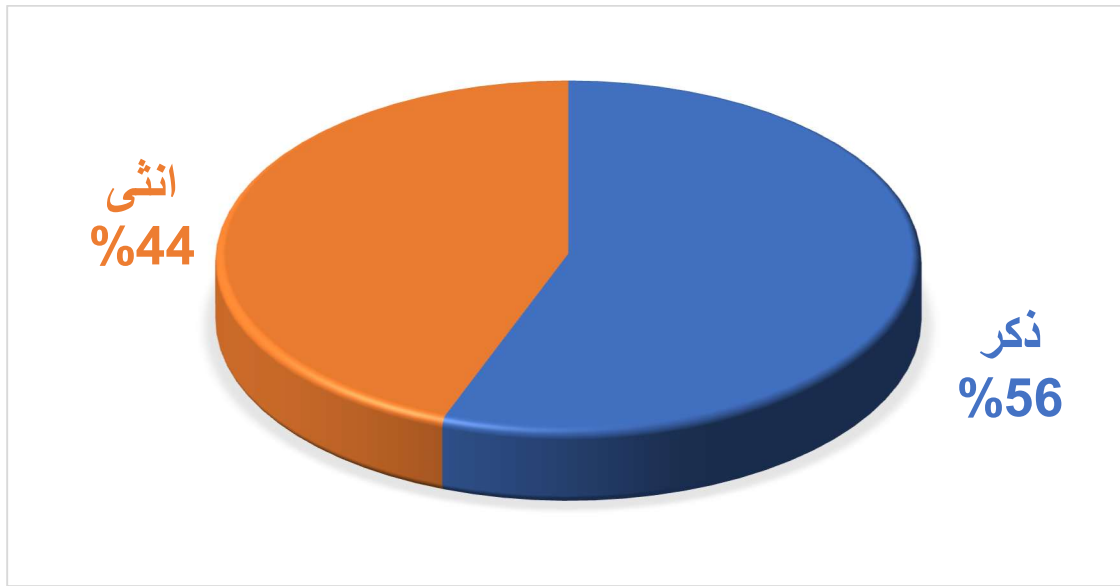
² Chatterjee, Hadi, "Regression Analysis by Example", 5 edition, Hoboken, NJ : Wiley, USA, 2012, p23

الجدول رقم (3-9) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	91	55.8
أنثى	72	44.2
المجموع	163	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-18) توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3-9)

نلاحظ من الجدول (3-9) والشكل (3-18) أن هناك تقارب في تعداد الجنسين لعينة الدراسة، حيث بلغ عدد الذكور 91 من أصل 163 فرد أي بنسبة 56% من مجموع أفراد العينة المدروسة، في حين بلغ عدد الإناث 72 فرد من مجموع العينة أي بنسبة 44%. يرجع هذا التقارب إلى التوزيع العشوائي لأداة الدراسة إضافة إلى سياسة تساوي الفرص بين الجنسين في التوظيف في القطاع المصرفي، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً على المساواة والتمكين الوظيفي.

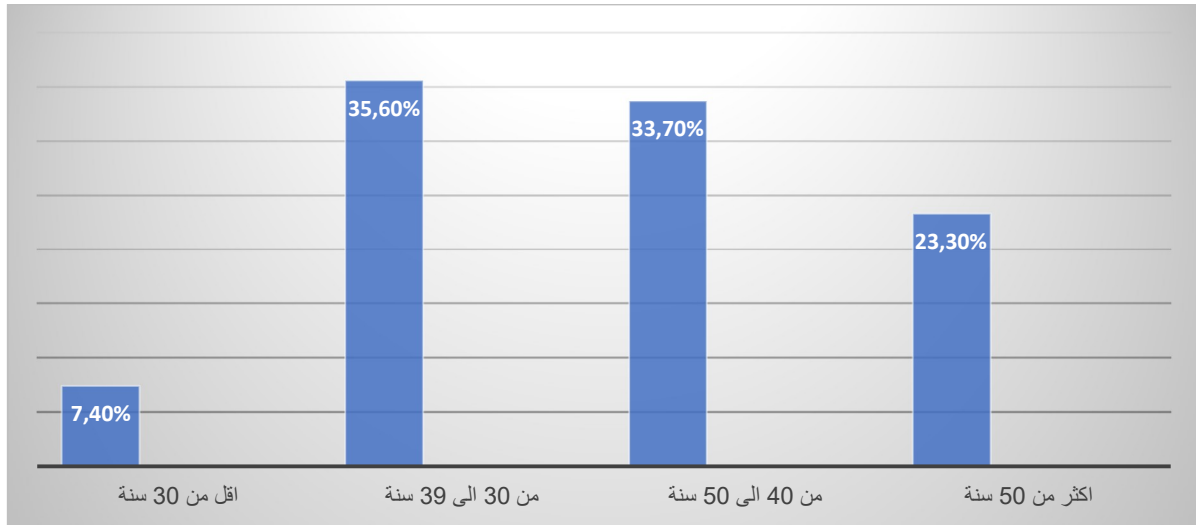
2- تحليل نتائج البيانات الشخصية حسب العمر: يظهر في الجدول والشكل أدناه نتائج توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم (3-10) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة %
أقل من 30 سنة	12	7,4
من 30 إلى 39 سنة	58	35,6
من 40 إلى 50 سنة	55	33,7
أكثر من 50 سنة	38	23,3
المجموع	163	100,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-19) توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3-10)

الملاحظ من الجدول (3-10) والشكل (3-19) أن فئة أقل من 30 سنة يبلغ تعدادها 12 فرد من مجموع عينة الدراسة بنسبة 7.4%، في حين الفئة العمرية بين 30 إلى 39 سنة بلغت 58 فرد بنسبة 35.6%، أما فئة من 40 إلى 50 سنة بلغ تعدادها 55 فرد ممثلة بنسبة 33.7% من مجموع العينة المدروسة، كما بلغ تعداد فئة أكثر من 50 سنة 38 فرد بنسبة 38% من مجموع العينة محل الدراسة. يرجع هذا التباين في الفئات العمرية إلى طبيعة العينة المدروسة كونها تخص الإطارات المشرفة على

معاملات الصيرفة الإسلامية والتي في الغالب تكون تتميز بالخبرة والأقدمية إضافة الى أن معدل التوظيف في الجزائر يكون في الغالب في بداية الثلاثين من العمر خاصة لدى الذكور.

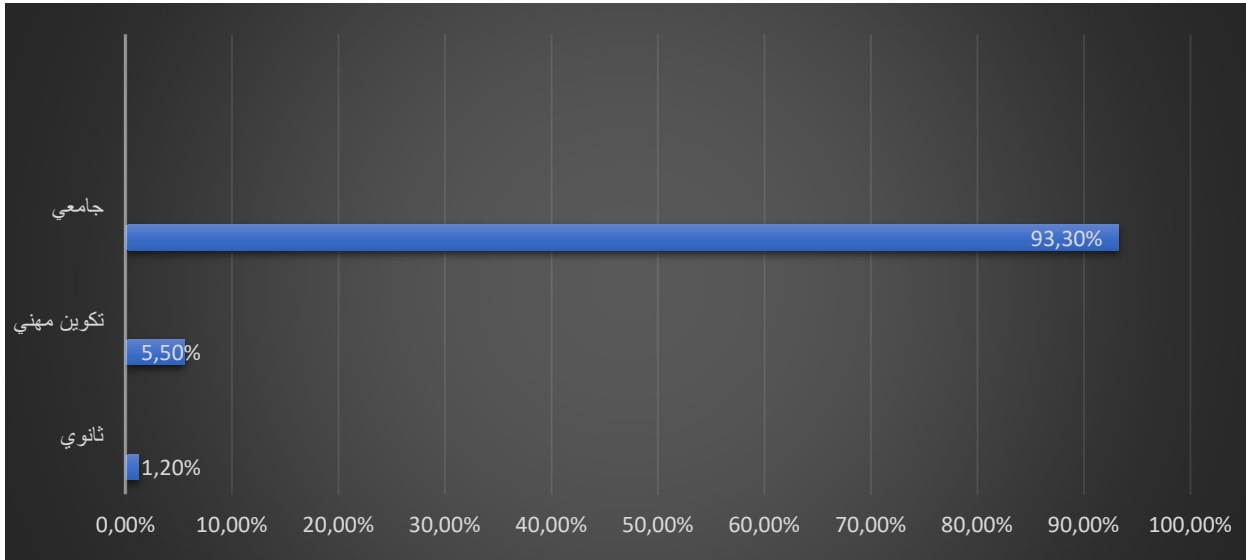
3- تحليل نتائج البيانات الشخصية حسب المستوى التعليمي

الجدول (3-11) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرارات	المستوى التعليمي
1,2	2	ثانوي
5,5	9	تكوين مهني
93,3	152	جامعي
100,0	163	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

الشكل (3-20) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (3-11)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن فئة الجامعيين تمثل الأغلبية المطلقة من عينة الدراسة، بتعداد 152 فرد من أصل 163 أي بنسبة 93.3% في حين بلغ عدد الأفراد الذين لديهم مستوى تعليمي يتمثل في التكوين المهني 9 أفراد بنسبة 5.5%، والأفراد الذين لديهم مستوى ثانوي 2 بنسبة 1.2% من مجموع عينة الدراسة. يرجع هذا التباين الى أن العمل في البنوك يتطلب معرفة فنية ومهارات تحليلية، وهذا ما

توفره التكوينات الجامعية، كما أن البنوك تعتمد في عملها على أنظمة إلكترونية وتحليلات مالية معقدة نوعاً ما تتطلب تكويناً أكاديمياً متخصصاً.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الوظيفية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج البيانات الوظيفية لعينة الدراسة

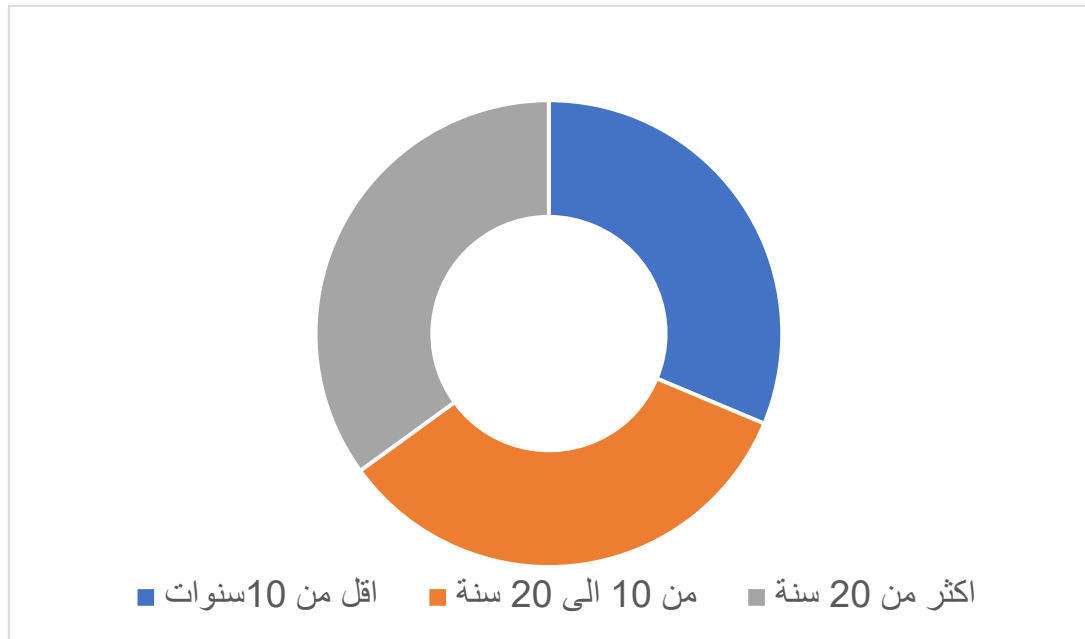
1- تحليل نتائج البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية

الجدول رقم (3-12) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة %
أقل من 10 سنوات	51	31,3
من 10 إلى 20 سنة	55	33,7
أكثر من 20 سنة	57	35,0
المجموع	163	100,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (3-21) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3-12)

يظهر لنا الجدول (3-12) والشكل (3-21) تقارب كبير بين فئات الخبرة المهنية لأفراد العينة المدروسة حيث بلغ عدد الأفراد من فئة أقل من 10 سنوات خبرة مهنية 51 فرد من أصل 163 أي بنسبة 31.3% من مجموع العينة المدروسة. في حين بلغ عدد الفئة المحسورة بين 10 و20 سنة خبرة 55 فرد بنسبة 33.7%، أما بالنسبة لفئة أكثر من 20 سنة خبرة في الميدان بلغ تعداد أفرادها 57 فرد بنسبة 35% من مجموع عينة الدراسة. وهذا راجع الى سياسة التوازن الوظيفي وذلك كون البنوك تقوم بتوظيفات دورية مما يؤدي الى توازن عددي بين الفئات العمرية لا سيما أن اغلبية التوظيف في القطاع المصرفي تكون بعد فترة التخرج الجامعي.

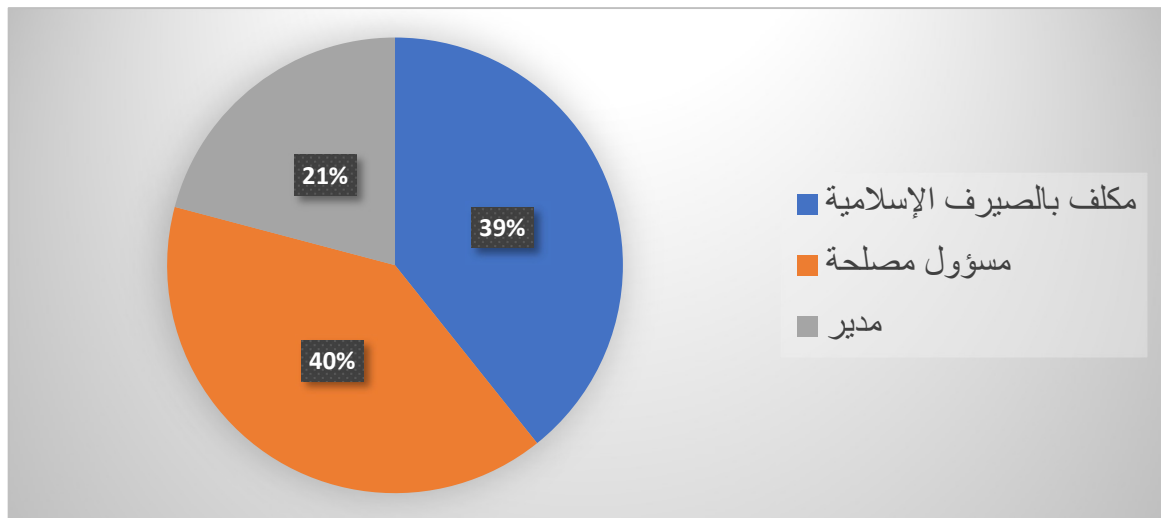
2- تحليل نتائج البيانات المتعلقة بالمنصب

الجدول (3-13) توزيع أفراد العينة حسب المنصب

النسبة %	التكرارات	المنصب
20,9	34	مدير
39,9	65	مسؤول مصلحة
39,3	64	مكلف بالصيرفة الإسلامية
100,0	163	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل (3-22) توزيع أفراد العينة حسب المنصب



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3-13)

يُظهر لنا الجدول (3-13) والشكل (3-22) توزيع أفراد العينة حسب المنصب حيث نجد منصب من إجمالي العينة %مدير وكالة بنكية بلغ عدد التكرارات 34 فرد من أصل 163 فرد أي بنسبة 20.9 من المجموع %المدرسة، في حين نجد تعداد فئة مسؤول مصلحة قد بلغ 65 فرد أي بنسبة 39.9 %الأصلي، أما فئة مكلف بالصيرفة الإسلامية فقد بلغ تعداد أفرادها 64 فرد وهو ما يعبر عن 39.3 من المجموع الأصلي. من الطبيعي أن يكون عدد المدراء أقل نسبياً مقارنة ببقية الموظفين في أي مؤسسة، لأن الهيكل التنظيمي هرمي، حيث يوجد مدير واحد يشرف على عدة رؤساء مصالح، وكل رئيس مصلحة يشرف على عدد من الموظفين، أما المكلفون بالصيرفة الإسلامية يمثلون غالباً المستوى التنفيذي المسؤول عن تنفيذ المعاملات الإسلامية يومياً، لذلك يشكلون نسبة كبيرة من العينة، وقد ساهمت البنوك الإسلامية التي كانت ضمن عينة الدراسة في رفع هذه النسبة كون موظفو البنوك الإسلامية يعتبرون في مجملهم مكلفين بالصيرفة الإسلامية على عكس البنوك التقليدية نجد بها موظف أو موظفين مكلفين بالمعاملات المالية الإسلامية.

خلاصة:

كان الهدف من هذا الفصل هو توضيح الإطار المنهجي الذي تم اعتماده في هذه الدراسة لتحقيق أهدافها والإجابة على أسئلتها البحثية. فلقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعد الأنسب لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الأسئلة المطروحة. وكان مجتمع الدراسة هو مؤطري المعاملات المالية الإسلامية بوكالات البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية التي بها نوافذ الصيرفة الإسلامية بالشرق الجزائري، وقد تم تقدير مجتمع الدراسة بالتقريب بـ 750 موظف، ولتمثيل المجتمع الأصلي أحسن تمثيل تم استهداف عينة مكونة من 201 موظف في أربع ولايات بالشرق الجزائري، ولجمع البيانات اللازمة، تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من بداية شهر افريل 2024 الى منتصف شهر سبتمبر 2024. ولتحليل البيانات، تم استخدام أساليب إحصائية وصفية واستنتاجية، تحليل محتوى بما يتناسب مع طبيعة البيانات وأسئلة الدراسة. وقد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة. كما تم أخذ الاعتبارات الأخلاقية بعين الاعتبار في جميع مراحل الدراسة، وتم التأكيد على الحصول على موافقة المشاركين، وضمان السرية. على الرغم من الجهود المبذولة، فقد واجهت الدراسة بعض القيود منها الانتشار كون الدراسة شملت أربع ولايات، والتكلفة، إضافة الى فترة العطل والتربصات لأفراد العينة خلال الدراسة.

الفصل الرابع:

أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي.

المبحث الأول: مدى توفر ابعاد الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: مدى توفر ابعاد الشمول المالي.

المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات. تفسير ومناقشة النتائج.

الفصل الرابع: أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي.

تمهيد

سنقوم في هذا الفصل بدراسة أثر المتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية) في المتغير التابع (الشمول المالي)، عن طريق دراسة مدى توفر أبعاد متغيري الدراسة إضافة الى اختبار فرضيات الدراسة، حيث يعتبر اختبار الفرضيات وتحليل النتائج حجر الزاوية في المنهج العلمي. فبعد صياغة الأسئلة البحثية وتطوير الفرضيات التي تقدم إجابات محتملة، تأتي مرحلة جمع البيانات وتحليلها بشكل دقيق ومنهجي. سنقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على هذه المرحلة المحورية، موضحًا كيف يمكننا استخدام الأدوات الإحصائية لتقييم مدى توافق البيانات التي جمعناها مع الفرضيات التي وضعناها. إن عملية اختبار الفرضيات ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي رحلة للباحث هدفه فيها فهم العلاقات بين المتغيرات، وتحديد ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها ذات دلالة حقيقية أم أنها مجرد صدفة. من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مدى توفر أبعاد الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: مدى توفر أبعاد الشمول المالي.

المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات. تفسير ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: مدى توفر أبعاد الصناعة المالية الإسلامية.

سنقوم في هذا المبحث بتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول (الصناعة المالية الإسلامية): ويتضمن هذا المحور ثلاثة أبعاد وهي: المنفعة، الخصائص، والترويج، وسنقوم بعرض النتائج المتعلقة بكل بعد في جداول كل على حدا مع تحليل النتائج.

المطلب الأول: مدى توفر بعد المنفعة للصناعة المالية الإسلامية: سنقوم في هذا المطلب بقياس مدى توفر بعد المنفعة للصناعة المالية الإسلامية وفق آراء عينة الدراسة.

الجدول (4-1) نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الأول (المنفعة)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
1	تقدم الصيرفة الإسلامية حلا استثماريا للفئات التي ترفض المعاملات القائمة على الفائدة.	4.5583	0,51036	1	موافق بشدة
2	تمول الصيرفة الإسلامية فئات لا تملك ضمانات .	2.2638	1,04130	6	غير موافق
3	توفر منتجات الصيرفة الإسلامية فرصا استثمارية حقيقية.	4.2393	0,61699	3	موافق بشدة
4	تراعي الصيرفة الإسلامية أبعاد التنمية المستدامة.	4.1350	0,59333	4	موافق
5	يساهم وجود صيغ تمويل تكافلية من استقادة فئات معتبرة من التمويل.	4.2515	0,55997	2	موافق بشدة
6	تمكن خصائص التمويل الإسلامي من تحفيز المستثمرين على الدخول في الاستثمار	4.0859	0,54821	5	موافق
	النتيجة الإجمالية للبعد الأول	3.9223	/	/	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يُظهر لنا الجدول (3-14) نتائج إجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الأول للمتغير المستقل الصناعة المالية الإسلامية، وهو بعد المنفعة حيث كانت النتيجة الإجمالية للبعد بمتوسط حسابي يقدر بـ: 3.92، الأمر الذي يعطينا تقييم للبعد بـ "موافق" كون القيم وقعت في مجال المتوسط المرجح (3.40-4.19)، وقد احتلت العبارة الأولى ريادة الترتيب بمتوسط حسابي قدره 4.55، وانحراف معياري يساوي 0.51، وهو ما يترجم بتقييم العبارة "تقدم الصيرفة الإسلامية حلا استثماريا للفئات التي ترفض المعاملات القائمة على

الفائدة "بموافق بشدة". في حين احتلت العبارة 5 وهي: "يساهم وجود صيغ تمويل تكافلية من استفادة فئات معتبرة من التمويل" المرتبة الثانية من حيث ترتيب الأهمية رغم حصولها على التقييم "موافق بشدة" كون متوسطها الحسابي = 4.25، وانحرافها المعياري = 0.55، أما المرتبة الثالثة فكانت للعبارة رقم 3 "توفر منتجات الصيرفة الإسلامية فرصا استثمارية حقيقية." بتقييم موافق بشدة كذلك ولكن بمتوسط حسابي = 4.23، وانحراف معياري = 0.61، أما المرتبة الرابعة فكانت للعبارة رقم 4 بتقييم موافق كون متوسطها الحسابي كان = 4.13، وانحرافها المعياري = 0.59، وقد تحصلت العبارة رقم 6 على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي = 4.08، وانحراف معياري = 0.54 أي بتقييم موافق، في حين أحدثت العبارة رقم 2 "تمول الصيرفة الإسلامية فئات لا تملك ضمانات" الاختلاف حيث احتلت المرتبة السادسة ولكن بتقييم غير موافق بمتوسط حسابي = 3.732.26 وانحراف معياري = 1.041. ويرجع عدم موافقة أفراد العينة على العبارة رقم 2 الى وجود شروط موضوعية من طرف الوكالات الإسلامية والنوافذ الإسلامية للحصول على التمويل على عكس ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والتي من بينها هامش الجدية بالنسبة لكل الفئات، كشف الراتب بالنسبة للأجراء، السجل التجاري بالنسبة للمهنيين والمؤسسات، نتيجة استغلال إيجابية للسنوات الثلاثة الأخيرة... الخ

إذن يمكن القول إن أفراد العينة لبعد يوافقون على أن الصناعة المالية الإسلامية تحقق المنفعة سواء تعلق الأمر بالتمويل، الاستثمار، التنمية المستدامة والقيم حيث كانت نتيجة تقييمهم لبعد المنفعة موافق.

المطلب الثاني: مدى توفر بعد الخصائص: سنقوم في هذا المطلب بقياس مدى توفر بعد الخصائص للصناعة المالية الإسلامية وفق آراء عينة الدراسة.

الجدول (4-2) الإجابات المتعلقة بالبعد الثاني (الخصائص)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
7	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بروح المسؤولية التي تتجاوز تحقيق الأرباح.	4.0000	0,76174	4	موافق
8	يدعم استناد منتجات الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة ثقة المتعاملين فيها.	4.4172	0,55351	1	موافق بشدة

الفصل الرابع: أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي

9	تعرف خدمات الصيرفة الإسلامية رواجاً بين مختلف الفئات	4.0307	0,71512	3	موافق
10	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بعوائد مقبولة.	3.9571	0,55943	5	موافق
11	تعتبر منتجات الصيرفة الإسلامية ذات مخاطر منخفضة.	3.2883	0,92779	6	محايد
12	تعمل الصيرفة الإسلامية على الوصول إلى نموذج الاقتصاد الإسلامي.	4.3067	0,70563	2	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية للبعد الثاني		4.0000	/	/	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يوضح الجدول (3-15) نقيم أفراد العينة لبعد الثقة حيث كانت النتيجة الإجمالية للبعد ككل بتقييم "موافق"، وذلك كون المتوسط الحسابي = 4، وقد كانت العبارة رقم 8 "يدعم استناد منتجات الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة ثقة المتعاملين فيها" في زيادة الترتيب بعد التقييم بموافق بشدة، بمتوسط حسابي = 4.41، وانحراف معياري = 0.55، وكانت المرتبة الثانية للعبارة رقم 12 "تعمل الصيرفة الإسلامية على الوصول إلى نموذج الاقتصاد الإسلامي." كون متوسطها الحسابي = 4.30، وانحرافها المعياري = 0.70، أي بتقييم موافق بشدة كذلك ثم تأتي العبارة رقم 9 "تعرف خدمات الصيرفة الإسلامية رواجاً بين مختلف الفئات" في المرتبة الثالثة بتقييم موافق، وذلك كون المتوسط الحسابي = 4.03، وانحرافها المعياري = 3. أما المرتبة الرابعة فقد كانت للعبارة رقم 7 "تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بروح المسؤولية التي تتجاوز تحقيق الأرباح". التي أعطاهها أفراد العينة بتقييم موافق بمتوسط حسابي = 4، وانحراف معياري = 0.76. كانت المرتبة الخامسة للعبارة 10، والتي مفادها "تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بعوائد مقبولة." حيث وافق أفراد العينة على هذه العبارة بتقييم موافق، نتيجة أن متوسطها الحسابي = 3.95، وانحرافها المعياري = 0.55. وقد جاءت العبارة رقم 11 "تعتبر منتجات الصيرفة الإسلامية ذات مخاطر منخفضة." في مؤخرة الترتيب بتقييم محايد كون متوسطها الحسابي = 3.28، وانحرافها المعياري = 0.92 ولعل ذلك يرجع إلى عدم الإدراك الجيد لأفراد العينة لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة نتيجة لحدثة العهد بالمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية. فقد أثبتت الدراسات والتجارب والأزمات أن التعامل في إطار المالية الإسلامية أقل خطورة من نظيرتها.

كنتيجة إجمالية لبعد الخصائص يمكن الحكم بأن أفراد العينة يوافقون على الخصائص في المعاملات المالية الإسلامية سواء تعلق الأمر بالعوائد، التشريع، المسؤولية، الزواج حيث كان تقييمهم للبعد ب موافق

المطلب الثالث: مدى توفر بعد الترويج: سنقوم في هذا المطلب بقياس مدى توفر بعد الترويج للصناعة المالية الإسلامية وفق آراء عينة الدراسة.

الجدول رقم (4-3) الإجابات المتعلقة ببعد الترويج

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
13	يؤدي عرض منتجات مالية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى إدماج فئات معتبرة من المستبعدين مالياً.	4.1288	0,72134	5	موافق
14	يحظى مقدمو الخدمات المالية الإسلامية بالمهارة التسويقية المطلوبة.	4.1350	0,58283	4	موافق
15	تساهم رقمنة معاملات الصيرفة الإسلامية من التعريف بالصيغ المتاحة.	4.2393	0,63668	3	موافق بشدة
16	تحفز التشريعات الوطنية في التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية.	3.9448	0,81082	6	موافق
17	يتم تسويق منتجات المالية الإسلامية بعد التدقيق الشرعي لها.	4.4172	0,68327	2	موافق بشدة
18	يعطي البنك أهمية كبيرة لتسويق منتجات المالية الإسلامية.	4.4601	0,63094	1	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية للبعد الثالث		4.2209	/	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول (3-16) إن نتيجة تقييم أفراد العينة لبعد الترويج كانت **موافق بشدة**، كون متوسطها الحسابي = 4.22 وكانت نتيجة ترتيب العبارات حسب الأهمية كالتالي:

-المرتبة الأولى للعبارة رقم 18 "يعطي البنك أهمية كبيرة لتسويق منتجات المالية الإسلامية." بمتوسط حسابي = 4.46 وانحراف معياري = 0.63. بتقييم **موافق بشدة**.

-المرتبة الثانية للعبارة رقم 17 "يتم تسويق منتجات المالية الإسلامية بعد التدقيق الشرعي لها." بتقييم **موافق بشدة** كذلك، ولكن بمتوسط حسابي = 4.41، وانحراف معياري = 0.68.

-المرتبة الثالثة كانت للعبارة رقم 15 " تساهم رقمنة معاملات الصيرفة الإسلامية من التعريف بالصيغ المتاحة." والتي كان تقييمها موافق بشدة، نتيجة متوسطها الحسابي =4.23، وانحرافها المعياري=0.63.

-المرتبة الرابعة للعبارة رقم 14 " يحظى مقدمو الخدمات المالية الإسلامية بالمهارة التسويقية المطلوبة" بمتوسط حسابي =4.13، وانحراف معياري =0.58، وهو ما يعطيها التقييم موافق.

-المرتبة الخامسة للعبارة رقم 13 " يؤدي عرض منتجات مالية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى إدماج فئات معتبرة من المستبدين ماليا." والتي كانت نتيجة تقييمها موافق كذلك ولكن بمتوسط حسابي =4.12، وانحراف معياري= 0.72.

-المرتبة الأخيرة كانت للعبارة رقم 16 " تحفز التشريعات الوطنية في التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية." نتيجة متوسطها الحسابي =3.94، وانحرافها المعياري =0.81 أي بتقييم موافق.

مجمل القول إن أفراد العينة قد قيموا بعد الترويج بموافق بشدة سواء تعلق الأمر بالمستبدين ماليا، أو المهارة التسويقية للموظفين، أو التحفيزات التشريعية للمعاملات المالية للصيرفة الإسلامية...الخ

المطلب الرابع: تحليل النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الأول وأبعاده الثلاثة: سنقوم في هذا المطلب بتقديم حوصلة إجمالية لآراء عينة الدراسة حول أبعاد الصناعة المالية الإسلامية.

الجدول (4-4) النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الترتيب	التقييم
01	النتيجة الإجمالية للبعد الأول المنفعة	3.9223	3	موافق
02	النتيجة الإجمالية للبعد الثاني الخصائص	4.0000	2	موافق
03	النتيجة الإجمالية للبعد الثالث الترويج	4.2209	1	موافق بشدة
	النتيجة الإجمالية للمحور الأول الصناعة المالية الإسلامية	4.0477	/	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

الظاهر من الجدول رقم (3-17) إن نتيجة تقييم المحور الأول من أداة الدراسة، والذي يمثل المتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية) كانت إيجابية حيث كانت نتيجة آراء أفراد العينة بتقييم موافق وذلك كون المتوسط الحسابي للمحور الأول =4.04، والذي يقع ضمن مجال المتوسط المرجح [3.40-4.19]

وقد كان ترتيب أبعاد المتغير المستقل حسب الأهمية كالاتي: البعد الثالث الترويج في المرتبة الأولى بتقييم **موافق بشدة** نتيجة المتوسط الحسابي = 4.28، والانحراف المعياري = 1.41. أما البعد الثاني من حيث الأهمية هو بعد الخصائص، والذي كان متوسطه الحسابي = 4، وانحرافه المعياري = 0.42 مما يجعل تقييمه **موافق**، في حين يأتي في المرتبة الثالثة بعد المنفعة بتقييم **موافق**، كون متوسطه الحسابي = 3.92 بانحراف معياري = 0.37.

تعتبر النتائج المتحصل عليها المتعلقة بمدى توفر محور الصناعة المالية الإسلامية، وأبعاده الثلاثة إيجابية جدا بالرغم من حداثة هذه الصناعة في الجزائر، ويرجع ذلك الى التوجه الجدي للدولة في إرساء أسس هذه الصناعة من أجل الاستفادة من مزاياها، وخاصة ما تعلق بعملية دمج المستبشرين ماليا، وإدماج الاقتصاد الموازي في القنوات المصرفية الرسمية، وهذا ما أكد عليه السيد وزير المالية في تصريحه يوم 06 أكتوبر سنة 2024 (انظر الفصل الثاني). وتعتبر النتائج المتحصل عليها إجابة على التساؤل الفرعي الأول والتي تؤكد تفعيل الحقيقي لمؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

المبحث الثاني: مدى توفر أبعاد المتغير التابع (الشمول المالي): سنقوم في هذا المبحث بقياس مدى توفر أبعاد الشمول المالي حسب آراء عينة الدراسة.

المطلب الأول: مدى توفر بعد الوصول: سنقوم بقياس مدى توفر أول أبعاد الشمول المالي حسب آراء عينة الدراسة

الجدول (4-5) نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الأول (الوصول)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
19	يسهل تنوع الخدمات المالية عبر شبابيك البنوك من الوصول لهذه الخدمات.	4.3252	0,58672	2	موافق بشدة
20	يساهم الذكاء الاصطناعي من الوصول إلى الخدمات المعروضة.	3.8528	0,89741	6	موافق
21	تلعب كفاءة موظفي البنك دورا كبيرا في توصيل الخدمات المعروضة.	4.5276	0,54787	1	موافق بشدة

22	تؤدي بساطة إجراءات المعاملات المالية من الوصول للعروض.	4.2883	0,60577	4	موافق بشدة
23	يوفر الموقع الإلكتروني للبنك كافة المعلومات عن الخدمات المالية.	4.2454	0,76248	5	موافق بشدة
24	تدعم كثافة الانتشار الجغرافي للفروع والوكالات البنكية من الوصول لمنتجاتها.	4.3067	0,66973	3	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية للبعد الأول		4.2577	/	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يوضح لنا الجدول رقم (3-18) الوزن اللفظي لأفراد العينة لبعد الوصول المتعلق بالمتغير التابع، حيث نجد إن أفراد العينة قاموا بتقييم بعد الوصول بعبارة **موافق بشدة**، كون المتوسط الحسابي للبعد = 4.25، وقد كانت العبارة رقم 21 " تلعب كفاءة موظفي البنك دوراً كبيراً في توصيل الخدمات المعروضة." في المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأهمية بمتوسط حسابي = 4.52، وانحراف معياري = 0.54. تليها العبارة رقم 19 " يسهل تنوع الخدمات المالية عبر شبائيك البنوك من الوصول لهذه الخدمات." بمتوسط حسابي = 4.32، وانحراف معياري = 0.68، وهو ما يجعلها تحصل على تقييم **موافق بشدة**، أما المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فكانت للعبارة رقم 24 " تدعم كثافة الانتشار الجغرافي للفروع والوكالات البنكية من الوصول لمنتجاتها." بتقييم **موافق بشدة** كذلك، ولكن بمتوسط حسابي = 4.30، وانحراف معياري = 0.66. وقد احتلت العبارة رقم 22 " تؤدي بساطة إجراءات المعاملات المالية من الوصول للعروض." الترتيب الرابع من حيث الأهمية بنتيجة متوسط حسابي = 4.28، وانحراف معياري = 0.60، وتقييم **موافق بشدة**، كما قيم أفراد العينة العبارة رقم 23 " يوفر الموقع الإلكتروني للبنك كافة المعلومات عن الخدمات بعبارة **موافق بشدة** كذلك ولكن بمتوسط حسابي = 4.24، وانحراف معياري = 0.76، الأمر الذي يجعلها في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية. في حين تفردت العبارة رقم 20 " يساهم الذكاء الاصطناعي من الوصول إلى الخدمات المعروضة." بتقييم **موافق**، كون متوسطها الحسابي = 3.85، والانحراف المعياري = 0.89، محتلة المرتبة السادسة من حيث الأهمية، ولعل ذلك يرجع إلى قلة إدراك أفراد العينة بمعنى الذكاء

الفصل الرابع: أثر الصناعة المالية الإسلامية في الشمول المالي

الاصطناعي. على العموم فإن تقييم أفراد العينة لبعد الوصول كان إيجابيا جدا، سواء تعلق الأمر ببساطة الإجراءات، أو تنوع الخدمات، أو إسهام الكادر البشري، بتقييم موافق بشدة.

المطلب الثاني: مدى توفر بعد الاستخدام: سنقوم بقياس مدى توفر ثاني أبعاد الشمول المالي حسب آراء عينة الدراسة

الجدول رقم (4-6) نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الثاني (الاستخدام)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
25	تهدف إدارة البنك إلى نشر التثقيف المالي.	4.1840	0,78755	5	موافق
26	تسعى إدارة البنك إلى استهداف كافة الشرائح.	4.2883	0,75950	4	موافق بشدة
27	يؤدي استخدام التطبيقات التكنولوجية في المعاملات المالية إلى جذب متعاملين جدد.	4.3804	0,55787	2	موافق بشدة
28	تعمل إدارة البنك على تقليص وقت إنجاز المعاملات.	4.3006	0,63959	3	موافق بشدة
29	تسعى إدارة البنك إلى تخفيض تكلفة المعاملات المالية.	4.1043	0,71676	7	موافق
30	تساهم الدعاية للمنتجات المالية في تحفيز المستبشرين ماليا لاستخدامها.	4.1656	0,72234	6	موافق
31	يقدم موظفو البنك للمتعاملين كافة المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية المتاحة.	4.4479	0,55726	1	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية للبعد الثاني		4.2673	/	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول (3-19) إن بعد الاستخدام كانت نتيجة متوسطه الحسابي = 4.26، مما يجعل تقييمه في الأوزان اللفظية موافق بشدة، وقد كان ترتيب عبارته حسب الأهمية كالتالي:

-الرتبة الأولى للعبارة رقم 31 " يقدم موظفو البنك للمتعاملين كافة المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية المتاحة." بمتوسط حسابي =4.44، وانحراف معياري =0.55، أي بتقييم موافق بشدة.

-الرتبة الثانية كانت للعبارة رقم 27 " يؤدي استخدام التطبيقات التكنولوجية في المعاملات المالية إلى جذب متعاملين جدد"، حيث كانت نتيجة متوسطها الحسابي =4.38، وانحرافها المعياري =0.55، مما يجعل تقييمها في الأوزان اللفظية موافق بشدة.

-في الرتبة الثالثة نجد العبارة رقم 28 " تعمل إدارة البنك على تقليص وقت إنجاز المعاملات." بتقييم موافق بشدة كذلك، كون متوسطها الحسابي =4.30، وانحرافها المعياري =0.63.

-المرتبة الرابعة من حيث الأهمية كانت للعبارة رقم 26 " تسعى إدارة البنك إلى استهداف كافة الشرائح." وذلك لحصولها على متوسط حسابي =4.28، وانحراف معياري =0.75، أي بتقييم موافق بشدة.

-المرتبة الخامسة كانت للعبارة رقم 25 " تهدف إدارة البنك إلى نشر التثقيف المالي." بتقييم موافق بسبب أن المتوسط الحسابي =4.18 والانحراف المعياري =0.78.

-المرتبة السادسة من حيث الأهمية كانت للعبارة رقم 30 " تساهم الدعاية للمنتجات المالية في تحفيز المستبعدين ماليا لاستخدامها." حيث كان متوسطها الحسابي =4.16، وانحراف معياري =0.72، مما يجعل تقييمها بعبارة موافق.

-المرتبة السابعة والأخيرة تأتي العبارة رقم 29 "تسعى إدارة البنك الى تخفيض تكلفة المعاملات المالية." بمتوسط حسابي =4.10، وانحراف معياري =0.71، مما يجعل تقييمها في الأوزان اللفظية بعبارة موافق.

كخلاصة لتقييم بعد الاستخدام للمتغير التابع (الشمول المالي) أنها جد إيجابية سواء تعلق الأمر بالتكنولوجيا، الشفافية، الفئات المستهدفة، الدعاية، التكلفة، حيث كانت نتيجة تقييم البعد ككل موافق بشدة.

المطلب الثالث: مدى توفر البعد الثالث الجودة: سنقوم بقياس مدى توفر ثالث أبعاد الشمول المالي حسب آراء عينة الدراسة.

جدول رقم (4-7) نتائج الإجابات المتعلقة بالبعد الثالث (الجودة)

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقييم
32	تخضع كافة المعاملات المالية لنظام رقابة صارم.	4.5337	0,60126	2	موافق بشدة
33	تعمل إدارة البنك على تطوير نظام العمل لمواكبة التطور في القطاع المالي.	4.3620	0,57544	4	موافق بشدة
34	يهتم البنك بتكوين كوادر ذات كفاءة في المعاملات المالية.	4.4233	0,60752	3	موافق بشدة
35	يحرص البنك على التعرف إلى حاجات مختلف العملاء.	4.1534	0,66279	7	موافق
36	تتسم كافة المعاملات المالية بالوضوح والشفافية.	4.3436	0,58140	5	موافق بشدة
37	تهدف إدارة البنك إلى تبسيط إجراءات كافة المعاملات المالية.	4.3006	0,63959	6	موافق بشدة
38	يسعى البنك إلى زيادة حصته السوقية.	4.5460	0,51162	1	موافق بشدة
النتيجة الإجمالية للبعد الثالث		4.3804	/	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول (3-20) إن نتيجة تقييم أفراد العينة لبعد الجودة كانت **موافق بشدة**، وذلك كون المتوسط الحسابي كانت نتيجته=4.38، مم يجعله يقع في مجال المتوسط المرجح [4.2-5] الذي يوافق الوزن اللفظي موافق بشدة. وقد جاءت العبارة رقم 38 "يسعى البنك إلى زيادة حصته السوقية" في المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأهمية، والتي كان تقييمها **موافق بشدة**، وذلك كون متوسطها الحسابي =4.54، وانحرافها المعياري=0.51، أما المرتبة الثانية من حيث الأهمية فقد كانت للعبارة 32 "تخضع كافة المعاملات المالية لنظام رقابة صارم"، والتي كان متوسطها الحسابي=4.53، وانحرافها المعياري=0.60، مما يجعل تقييمها **موافق بشدة**، أما العبارة رقم 34 "يهتم البنك بتكوين كوادر ذات كفاءة في المعاملات المالية." فقد جاءت في المرتبة الثالثة بتقييم **موافق بشدة**، وذلك لان المتوسط الحسابي =4.42، وانحرافها

المعياري = 0.60، في حين كانت المرتبة الرابعة للعبارة رقم 33 " تعمل إدارة البنك على تطوير نظام العمل لمواكبة التطور في القطاع"، والتي كان نتيجة تقييمها من طرف أفراد العينة بعبارة **موافق بشدة**، بمتوسط حسابي = 4.36، وانحراف معياري = 0.57. وقد كانت المرتبة الخامسة للعبارة رقم 36 " تتسم كافة المعاملات المالية بالوضوح والشفافية." والتي كان متوسطها الحسابي = 4.34، وانحرافها المعياري = 0.58، الأمر الذي يجعل تقييمها يكون بعبارة **موافق بشدة**. وقد كانت المرتبة السادسة للعبارة رقم 37 " تهدف إدارة البنك إلى تبسيط إجراءات كافة المعاملات المالية." بسبب أن متوسطها الحسابي = 4.30، وانحرافها المعياري = 0.63، مما يجعلها في مجال التقييم **موافق بشدة**. أما المرتبة السابعة والأخيرة فقد كانت للعبارة رقم 35 " يحرص البنك على التعرف إلى حاجات مختلف العملاء." والتي جاءت نتيجة تقييمها من طرف أفراد العينة بعبارة **موافق**، على عكس العبارات السابقة، وذلك بسبب أن متوسطها الحسابي = 4.15، وانحرافها المعياري = 0.66، وبناء على ما سبق من النتائج المتحصل عليها يمكن القول إن نتيجة تقييم بعد الجودة كانت إيجابية جدا، وذلك بتقييم **موافق بشدة**.

المطلب الرابع: تحليل النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الثاني وأبعاده الثلاثة

سنقوم في هذا المطلب بتقديم حوصلة إجمالية لآراء عينة الدراسة حول أبعاد الشمول المالي.

جدول رقم (4-8) النتيجة الإجمالية للإجابات المتعلقة بالمحور الثاني وأبعاده الثلاثة

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الترتيب	التقييم
01	النتيجة الإجمالية للبعد الأول الوصول	4.2577	3	موافق بشدة
02	النتيجة الإجمالية للبعد الثاني الاستخدام	4.2673	2	موافق بشدة
03	النتيجة الإجمالية للبعد الثالث الجودة	4.3804	1	موافق بشدة
	النتيجة الإجمالية للمحور الثاني الشمول المالي	4.3018	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (3-21) أن ترتيب الأهمية لأبعاد الشمول المالي حسب آراء عينة الدراسة قد كان كالتالي: بعد الجودة كان في ريادة الترتيب بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.38، مما يجعله يحصل على التقييم **موافق بشدة**، أما المرتبة الثانية فقد كانت لبعد الاستخدام بتقييم **موافق بشدة** كذلك، ولكن بمتوسط حسابي

يقدر بـ 4.26، أما المرتبة الثالثة فقد كانت لبعده الوصول، كون متوسطه الحسابي يقدر بـ 4.25، الأمر الذي جعل تقييمه **موافق بشدة**، إن نتيجة تقييم الأبعاد الثلاثة جعلت النتيجة الإجمالية للمتغير التابع (الشمول المالي) تكون بتقييم **موافق بشدة**، بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.30.

إن النتائج الجد إيجابية المتحصل عليها فيما يتعلق بمدى توافر المتغير التابع الشمول المالي، وأبعاده الثلاثة، يرجع أساسا الى التجسيد الفعلي للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، وإلى التعليمات الصارمة من طرف بنك الجزائر لكافة المؤسسات المالية من أجل الرفع من مؤشرات الشمول المالي في البلاد. وعليه إجابة على التساؤل الفرعي الثاني فإنه يمكن القول بأن هناك مستويات إيجابية لمؤشرات التمكين للشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث باختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام الفرضية الصفرية والفرضية البديلة لكل فرضية.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

نصت الفرضية الرئيسية الأولى على ما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H1.0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H1.1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى عن طريق الانحدار الخطي المتعدد، وهو نموذج إحصائي يستخدم للتنبؤ بقيمة المتغير التابع (Dependent Variable)، والذي يُرمز له بـ Y، بناءً على قيم عدة متغيرات مستقلة (Independent Variables)، والتي يُرمز لها بـ X_1 ، X_2 ، X_3 . يفترض هذا النموذج وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة.

1-التعريف بنموذج الدراسة:

يتمثل نموذج الدراسة في العلاقة الخطية التالية:

$$Y=a +(b_1x_1) +(b_2x_2) +(b_3x_3) +e$$

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الشمول المالي) ، هو المتغير الذي نحاول التنبؤ بقيمته أو فهم تغيراته.

a : يمثل قيمة ثابتة، وهو قيمة المتغير التابع (Y) عندما تكون قيم جميع المتغيرات المستقلة x_1 ، x_2 ، x_3 .
تساوي الصفر.

b_1 ، b_2 ، b_3 : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة x_1 ، x_2 ، x_3 على التوالي.

b_1 : هو ميل الانحدار للمتغير التابع على المتغير المستقل الأول. أي انه يمثل مقدار التغير في المتغير التابع (Y) لوحدة واحدة من التغير في المتغير المستقل الأول (x_1) ، مع افتراض بقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى (x_2 , x_3) ثابتة.

b_2 : هو ميل الانحدار للمتغير التابع على المتغير المستقل الثاني. يمثل مقدار التغير في المتغير التابع (Y) لوحدة واحدة من التغير في المتغير المستقل الثاني (x_2) ، مع افتراض بقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى (x_1 , x_3) ثابتة.

b_3 : هو ميل الانحدار للمتغير التابع على المتغير المستقل الثالث. يمثل مقدار التغير في المتغير التابع (Y) لوحدة واحدة من التغير في المتغير المستقل الثالث (x_3) ، مع افتراض بقاء جميع المتغيرات المستقلة الأخرى (x_1 , x_2) ثابتة.

x_1 ، x_2 ، x_3 : المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات التي يُعتقد أنها تؤثر على قيمة المتغير التابع (Y).

x_1 : هو البعد الأول (المنفعة) للمتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية).

x_2 : هو البعد الثاني (الخصائص) للمتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية).

x_3 : هو البعد الثالث (الترويج) للمتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية).

e: حد الخطأ (Error Term) أو الباقي (Residual) يمثل الجزء من التباين في Y الذي لا يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. يشمل هذا الحد العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج، والخطأ العشوائي، وأي أخطاء في القياس.

يهدف نموذج الانحدار الخطي المتعدد إلى:

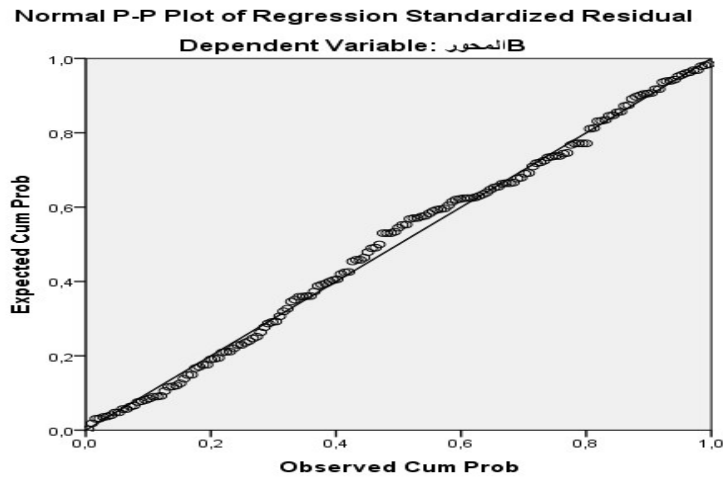
- ✓ تقدير قيمة المتغير التابع (Y) بناءً على قيم معينة للمتغيرات المستقلة X_1, X_2, X_3 .
- ✓ فهم طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتحديد قوة واتجاه تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

2-التحقق من توفر شروط الانحدار الخطي المتعدد

لكي يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد صالحًا وموثوقًا، يجب أن تتحقق بعض الافتراضات الأساسية، من أهمها:

- الخطية وتعني وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وكل متغير مستقل (مع ثبات بقية المتغيرات).
- الاستقلالية وهي استقلالية الأخطاء العشوائية (الفرق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة) عن بعضها البعض.
- التوزيع الطبيعي للأخطاء بحيث يجب أن تتبع الأخطاء العشوائية توزيعًا طبيعيًا.
- استقلالية المتغيرات المستقلة.

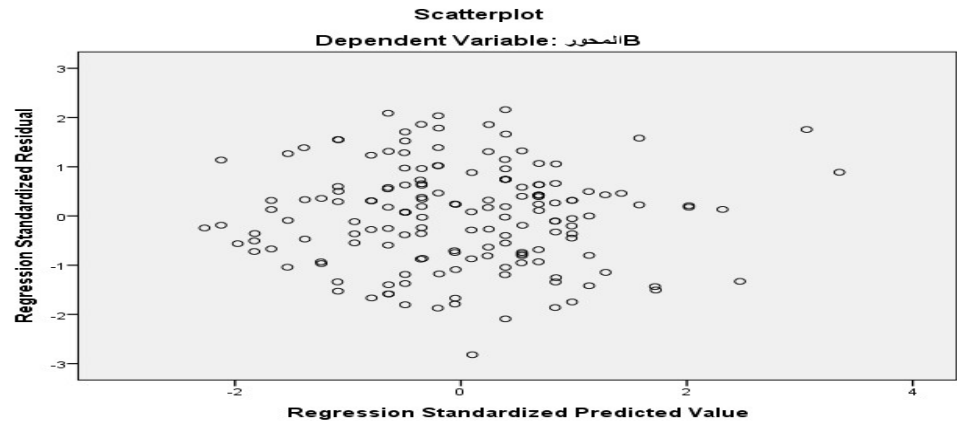
الشكل (1-4) التحقق من الخطية



المصدر: مخرجات spss

يظهر من الشكل (1-4) أن شرط الخطية والذي يعني وجود علاقة خطية بين المتغير التابع وكل متغير مستقل (مع ثبات بقية المتغيرات) محقق.

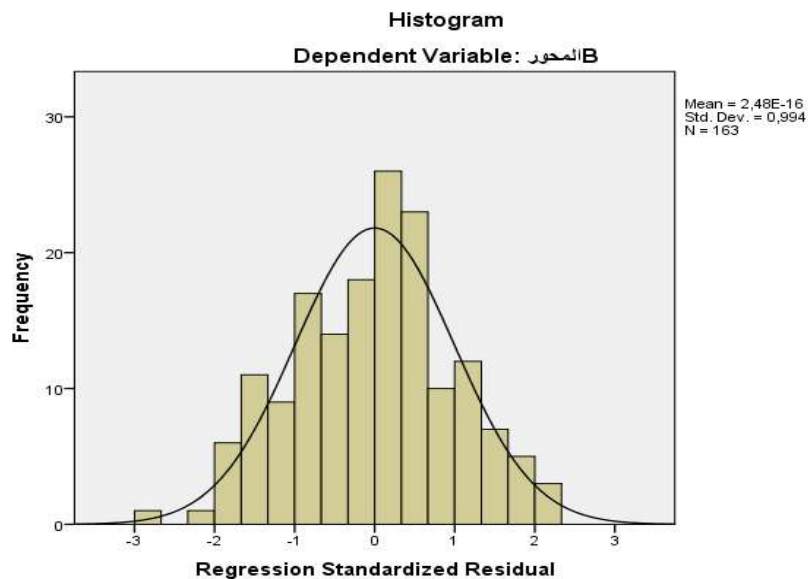
الشكل (2-4) التحقق من الاستقلالية (الانتشار العشوائي)



المصدر: مخرجات spss

يتبين من الشكل (2-4) أن شرط الاستقلالية محقق ويظهر ذلك جليا من الانتشار العشوائي للبواقي والتي لا تأخذ شكلا معينا.

الشكل (3-4) التحقق من الطبيعية (التوزيع الطبيعي للأخطاء)



المصدر: مخرجات spss

يتضح لنا من الشكل (3-4) أن البواقي تحقق فيها شرط الطبيعية أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي فإن شروط الانحدار الخطي المتعدد محققة في نموذج الدراسة وعليه يمكن الاستمرار في دراسة النموذج المفترض.

الجدول (4-9) اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغيرات المستقلة (X_i)	تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به (Tolérance)
المنفعة	1.452	0.689
الخصائص	1.213	0.825
الترويج	1.210	0.826

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

نلاحظ من البيانات التي يُظهرها الجدول (4-9) أن قيم VIF أقل من 10 حيث نلاحظ أن (المنفعة = 1.452، الخصائص = 1.213، الترويج = 1.210) كلها أقل بكثير من 10 هذا يشير إلى أن تباين معاملات الانحدار المقدرة ليس متضخماً بشكل كبير بسبب الارتباط بين المتغيرات المستقلة. كما تُظهر البيانات أن التباين المسموح به (Tolérance) لجميع المتغيرات المستقلة (المنفعة = 0.689، الخصائص = 0.825، الترويج = 0.826) كلها أكبر بكثير من 0.1. هذا يشير إلى أن كل متغير مستقل لديه تباين فريد كافٍ لا يفسره المتغيرات المستقلة الأخرى. وعليه يمكنك المضي قدماً في تحليل الانحدار المتعدد.

3- تقدير معاملات النموذج (b_i)

من الناحية المنطقية، يمكن القول بأن تركيز الصناعة المالية الإسلامية على الأصول الحقيقية وتجنب الممارسات المالية المضرة كالمضاربة يمكن أن يساهم في خلق نظام مالي أكثر استقراراً وأخلاقية. هذا الاستقرار والثقة يمكن أن يشجع المزيد من الأفراد والمؤسسات على الانخراط في النظام المالي الرسمي، مما يعزز الشمول المالي ويقلل من احتمالية الأزمات المالية التي قد تؤثر سلباً على الفئات الأكثر ضعفاً.

الجدول (4-10) نتائج الانحدار الخطي المتعدد.

النموذج	معامل الانحدار b	Beta	قيمة t	sig
الثابت a	0.239	/	1.886	0.003
المنفعة X ₁	0.66	0.66	1.093	0.276
الخصائص X ₂	0.231	590.2	3.911	0.000
الترويج X ₃	0.483	290.5	7.981	0.000
قيمة F	64.256			

0.000	Sig مستوى الدلالة
0.548	معامل التحديد R^2
0.740	معامل الارتباط R

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

4- تقدير معاملات النموذج الخطي للدراسة

بالنظر إلى النتائج المبينة في الجدول (4-10) يتضح ما يلي:

4-1- بالنسبة لمتغير المنفعة: نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig= 0.276) على الرغم من قوة التأثير النسبي، إلا أن تأثير المنفعة يعتبر غير معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 هذا يعني أننا لا نستطيع أن نجزم بأن المنفعة لها تأثير حقيقي ومستمر على الشمول المالي في المجتمع الذي تم دراسته بناءً على هذه البيانات، ولهذا تم إقصاء بعد المنفعة من النموذج.

4-2- بالنسبة لمتغير الخصائص: بلغت قيمة معامل الانحدار (b= 0.231) وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وهي تشير إلى أنه مقابل كل وحدة زيادة في الخصائص (الميزات أو التنوع في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية)، يقابله زيادة في مستوى الشمول المالي بمقدار 0.231 وحدة (بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى). كما بلغت قيمة معامل Beta (Beta=0.259) وهو ما يعني أن لها تأثير إيجابي على الشمول المالي. كما يشير الجدول إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لهذا المتغير قدرت بـ (Sig=0.000) وهو دليل على أن تأثير المتغير المستقل الخصائص معنوي إحصائياً. هذا يشير إلى أن توفير منتجات وخدمات مالية إسلامية متنوعة وشاملة يساهم بشكل كبير في زيادة الشمول المالي.

4-3- بالنسبة لمتغير الترويج: (b= 0.483) تشير هذه القيمة إلى أنه مقابل كل وحدة زيادة في الترويج (الجهود التسويقية والتوعوية بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية)، يزداد مستوى الشمول المالي بمقدار 0.483 وحدة (بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى). (Beta =0.529) وهو ما يدل على أن لها تأثير إيجابي وقوي على الشمول المالي. أما بالنسبة لمستوى المعنوية لاختبار t فقد قدر بـ (Sig=0.000) أي أن تأثير الترويج معنوي إحصائياً كونها أقل من 0.05 المعتدلة. هذا يؤكد على أهمية الحملات التوعوية والتسويقية الفعالة في تعزيز الشمول المالي.

5-تقييم المعنوية الكلية للنموذج.

5-1-بالنسبة لتفسير النموذج: نلاحظ أن معامل الارتباط بلغت قيمته ($R=0.740$) بمستوى دلالة يقدر بـ ($sig=0.000$) وهي قيمة موجبة ذات دلالة إحصائية كونها اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي هناك ارتباط قوي وإيجابي بين المتغيرات المستقلة مجتمعة ومستوى الشمول المالي. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ ($R^2 = 0.548$)، وهذا يدل على أن أبعاد المتغير المستقل تفسر 54.8% من التباين في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فتعود لعوامل عشوائية أخرى.

5-2-بالنسبة لمعنوية النموذج: تدل قيمة F المحسوبة ($F=64.256$)، ومستوى الدلالة الإحصائية لها المقدر بـ: ($sig=0.000$) على أن نموذج الانحدار معنوي ولا يساوي الصفر، ومعناه وجود على الأقل واحد من أبعاد المتغير المستقل يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير التابع. وبناء على ما سبق فإن معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد تكون كالآتي:

$$Y=0.24+0.23 X_2 +0.48 X_3$$

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ($H1-0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H1-1$) القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

6- اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى

سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية الأولى عن طريق اختبار فرضياتها الفرعية وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وهو نموذج إحصائي يستخدم لفحص العلاقة الخطية بين متغير تابع واحد (الشمول المالي في دراستنا) ومتغير مستقل واحد (أحد أبعاد الصناعة المالية الإسلامية في دراستنا) يهدف هذا التحليل إلى فهم كيف تتغير قيمة المتغير التابع عندما تتغير قيمة المتغير المستقل، بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المتغير التابع بناءً على قيمة معينة للمتغير المستقل.

يتمثل نموذج الدراسة في شكل المعادلة التالية:

$$Y=a +b x+e$$

حيث:

Y : يمثل المتغير التابع (الشمول المالي) ، هو المتغير الذي نحاول التنبؤ بقيمته أو فهم تغيراته.

a : يمثل قيمة ثابتة، يمثل قيمة المتغير التابع (Y) عندما تكون قيمة المتغير المستقل X تساوي الصفر.

b: معامل الانحدار للمتغير المستقل X.

X: المتغير المستقل

e: حد الخطأ (Error Term) أو الباقي (Residual) يمثل الجزء من التباين في Y الذي لا يمكن

تفسيره بواسطة المتغير المستقل المدرج في النموذج. يشمل هذا الحد العوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج، والخطأ العشوائي، وأي أخطاء في القياس.

1-اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى: نصت الفرضية الفرعية الأولى على الاتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض الاتي:

الفرضية الصفرية (H1-1.0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H1-1.1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الجدول (11-4) نتائج الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل المنفعة

النموذج	معامل الانحدار b	Beta	قيمة t	sig
الثابت a	0.873	/	5.686	0.000
المنفعة x	0.397	0.396	5.468	0.000
قيمة F	29.894			
مستوى الدلالة Sig	0.000			
معامل التحديد R ²	0.157			
معامل الارتباط R	0.396			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

تبين لنا النتائج المدرجة في الجدول (3-4) ما يلي:

1- بالنسبة لتفسير النموذج

معامل التحديد ($R^2 = 0.157$) يشير معامل التحديد إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي يتم تفسيرها بواسطة النموذج (المتغير المستقل، المنفعة). قيمة 0.157 تعني أن 15.7% من التباين في المتغير التابع (الشمول المالي) يتم تفسيره بواسطة المنفعة. هذا يشير إلى أن المنفعة لها تأثير على المتغير التابع، وأما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى. أما بالنسبة لمعامل الارتباط ($R = 0.396$) والذي يبين قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (المنفعة) والمتغير التابع. قيمة 0.396 تشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين المنفعة والشمول المالي.

2- بالنسبة لمعنوية النموذج

تشير كل من قيمة F ($F = 29.894$) ومستوى الدلالة ($\text{sig} = 0.000$) إلى أن النموذج العام للانحدار معنوي إحصائياً. هذا يعني أن المتغير المستقل (المنفعة) يفسر جزءاً معنوياً من التباين في الشمول المالي وعن ذلك هناك احتمال ضئيل جداً بأن تكون العلاقة الملاحظة بين المتغيرات ناتجة عن الصدفة.

3- بالنسبة للمتغير المستقل (المنفعة)

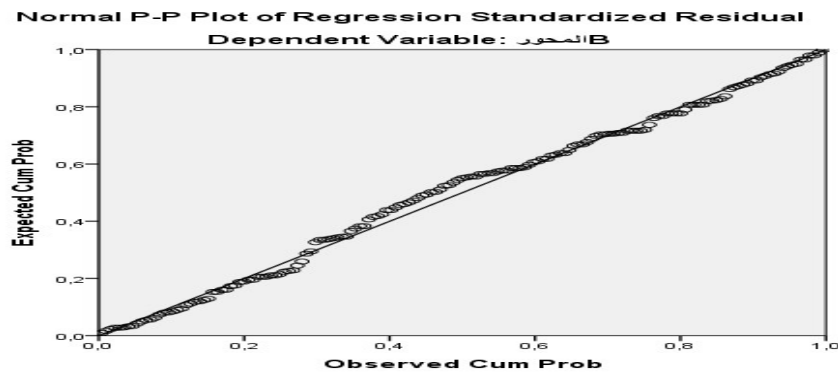
معامل الانحدار ($b = 0.397$) يشير هذا المعامل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين المنفعة والشمول المالي. بمعنى آخر، بزيادة وحدة واحدة في المنفعة، من المتوقع أن يزيد الشمول المالي بمقدار 0.397 وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يشير معامل ($\text{Beta} = 0.396$) إلى أن المنفعة لها تأثير متوسط نسبياً على الشمول المالي. قيمة ($t = 5.468$) ومستوى الدلالة المتعلق بها ($\text{sig} = 0.000$) تشير إلى أن معامل الانحدار للمنفعة معنوي إحصائياً. هذا يعني أن تأثير المنفعة على المتغير التابع ليس صفرًا ومن المرجح أنه يمثل علاقة حقيقية في المجتمع.

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المعروضة، يمكن كتابة معادلة خط الانحدار البسيط على النحو التالي:

$$Y = 0.87 + 0.40x$$

وقد تم التأكد من صحة المعادلة بواسطة الشكل (4-6)

الشكل (4-4) التوزيع الطبيعي للبقايا المعيارية لبعد المنفعة والشمول المالي (المحور B).



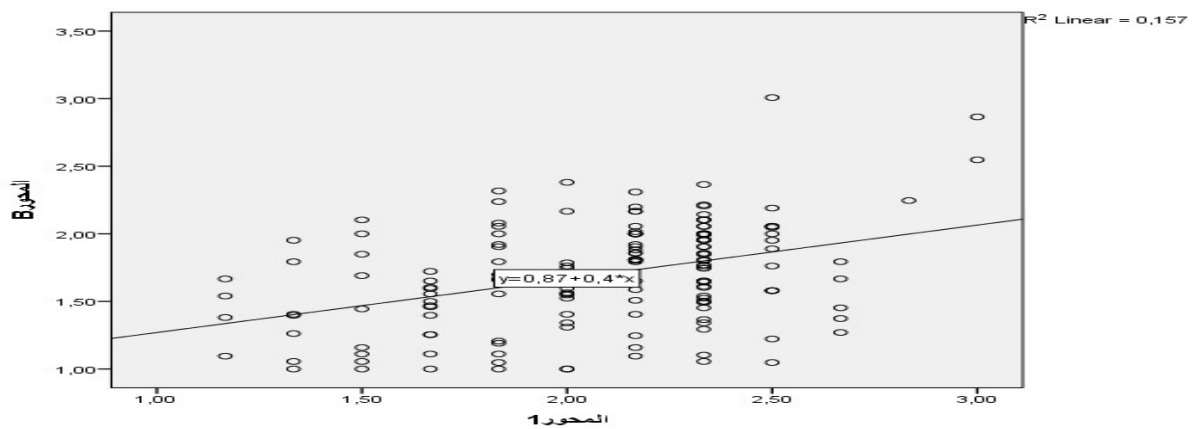
المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-5) انتشار البقاي للمنفعة (المحور 1) والشمول المالي (المحور B)



المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-6) نموذج خط الانحدار للعلاقة بين المنفعة (المحور 1) والشمول المالي (المحور B)



المصدر: مخرجات spss

بناءً على النتائج المتوصل إليها فإنه تقرر رفض الفرضية الصفرية (H1-1.0) وقبول الفرضية البديلة (H1-1.1) التي نصت على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

2- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية: نصت الفرضية الفرعية الثانية على الآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة. والاختبار صحتها نفرض الآتي:

الفرضية الصفرية (H1-2.0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H1-2.1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الجدول (4-12) نتائج الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الخصائص

النموذج	معامل الانحدار b	Beta	قيمة t	sig
الثابت a	0.662	/	5.668	0.000
الخصائص x	0.518	0.582	9.075	0.000
قيمة F	82.363			
مستوى الدلالة Sig	0.000			
معامل التحديد R ²	0.338			
معامل الارتباط R	0.582			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

1- بالنسبة لتفسير النموذج

معامل التحديد ($R^2 = 0.338$). تمثل هذا النسبة المئوية للتباين في المتغير التابع ("الشمول المالي") التي يتم تفسيرها بواسطة المتغير المستقل ("الخصائص"). في هذه الحالة، فإن 33.8% من التباين في

الشمول المالي يمكن تفسيره بالتغيرات في الخصائص. أما معامل الارتباط ($R = 0.582$) يمثل هذا قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. القيمة 0.582 تشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين بعد الخصائص للصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي.

2- بالنسبة لمعنوية النموذج

قيمة اختبار $F(82.363)$ ، والتي تختبر ما إذا كان النموذج ككل معنويًا في تفسير التباين في المتغير التابع. مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.000$) هذه القيمة أقل من 0.05، مما يشير إلى أن النموذج ككل معنوي إحصائيًا. بمعنى آخر، المتغير المستقل الخصائص يفسر جزءًا معنويًا من التباين في الشمول المالي.

3- بالنسبة للمتغير المستقل (الخصائص)

معامل الانحدار ($b=0.518$) يمثل هذا مقدار التغير في الشمول المالي لو زادت قيمة الخصائص بوحدة واحدة. بمعنى آخر، كلما زادت "الخصائص" بوحدة واحدة، يرتفع الشمول المالي بمقدار 0.518 وحدة. ($\text{Beta} = 0.582$) يشير إلى قوة وتأثير الخصائص على "الشمول المالي بشكل نسبي بعد تحديد وحدات القياس المختلفة. قيمة Beta البالغة 0.582 تشير إلى أن الخصائص لها تأثير إيجابي وقوي نسبيًا على الشمول المالي. تدل قيمة $t(9.075)$ ومستوى الدلالة المرتبط بها ($\text{sig}=0.000$) وهي أقل من 0.05 أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الخصائص والشمول المالي.

من خلال النتائج التي تم عرضها، يمكن كتابة معادلة خط الانحدار البسيط على النحو التالي:

$$Y = 0.66 + 0.52x$$

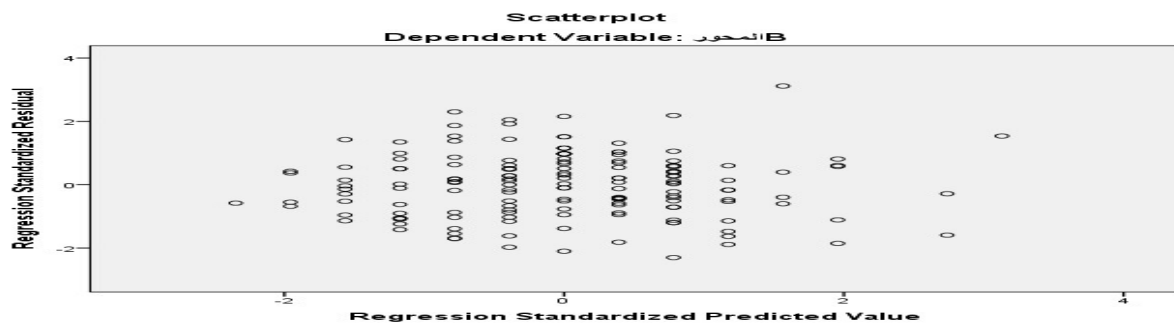
وقد تم التأكد من صحة المعادلة بواسطة الشكل (4-9)

الشكل (4-7) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لبُعد الخصائص والشمول المالي (المحور B).



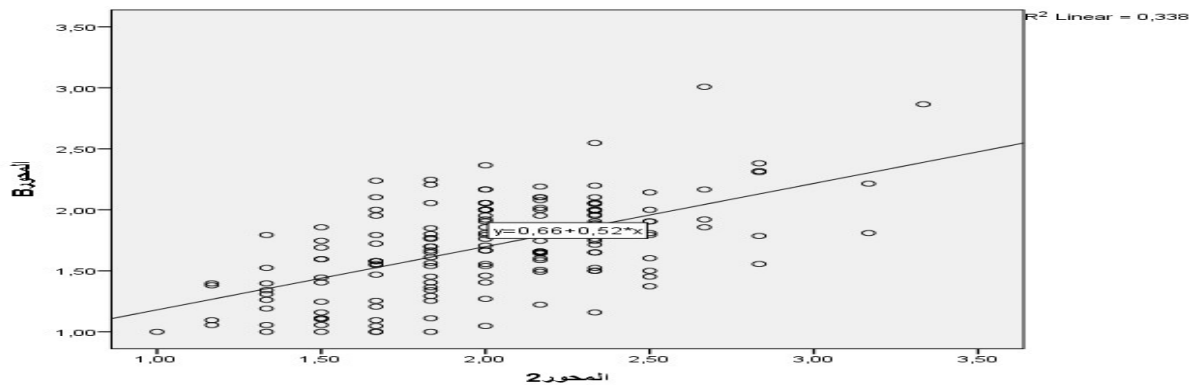
المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-8) انتشار البواقي لبُعد الخصائص (المحور 2) والشمول المالي (المحور B)



المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-9) نموذج خط الانحدار للعلاقة بين بُعد الخصائص (المحور 2) والشمول المالي (المحور B)



المصدر: مخرجات spss

وعليه فقد تقرر رفض الفرضية الصفرية (H1-2.0) وقبول الفرضية البديلة (H1-2.1) والتي تقول:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة: نصت الفرضية الفرعية الثالثة على الآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H1-3.0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H1-3.1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الجدول (4-13) نتائج الانحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الترويج

النموذج	معامل الانحدار b	Beta	قيمة t	sig
الثابت a	0.559	/	5.971	0.000
الترويج x	0.640	0.701	12.485	0.000
قيمة F	155.871			
مستوى الدلالة Sig	0.000			
معامل التحديد R ²	0.492			
معامل الارتباط R	0.701			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المبينة في الجدول (4-5) يتضح لنا ما يلي:

1- بالنسبة لتفسير النموذج

معامل التحديد ($R^2 = 0.492$) يمثل نسبة التباين في المتغير التابع (الشمول المالي) التي يتم تفسيرها بواسطة المتغير المستقل (الترويج). قيمة 0.492 تعني أن حوالي 49.2% من التباين في الشمول المالي

يمكن تفسيره بالتغيرات في بعد الترويج. هذا يشير إلى أن الترويج له تأثير كبير إلى حد ما على الشمول المالي، ولكن هناك عوامل أخرى غير الترويج تؤثر أيضًا على الشمول المالي.

أما معامل الارتباط ($R = 0.701$) يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل (الترويج) والمتغير التابع (الشمول المالي). قيمة 0.701 تشير إلى وجود علاقة إيجابية وقوية بين الترويج والشمول المالي.

2- بالنسبة لمعنوية النموذج

قيمة ($F = 155.871$)، مستوى الدلالة: ($\text{sig} = 0.000$) إحصائية F تختبر الدلالة الإجمالية لنموذج الانحدار. القيمة العالية لـ F (155.871) ومستوى الدلالة المنخفض (0.000) يشيران إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، أي أن المتغير المستقل (الترويج) يشرح جزءًا ذا دلالة إحصائية من التباين في المتغير التابع (الشمول المالي).

3- بالنسبة للمتغير المستقل (الترويج)

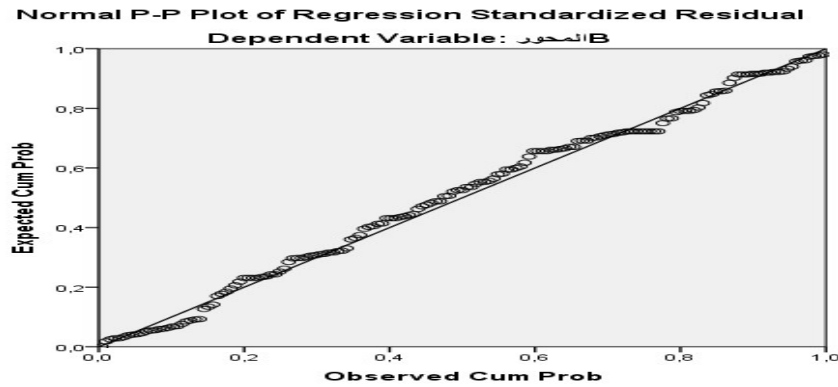
معامل الانحدار ($b = 0.640$) يشير إلى أنه مقابل كل وحدة زيادة في الترويج (x)، من المتوقع حدوث زيادة قدرها 0.640 وحدة في الشمول المالي. المعامل المعياري ($\text{Beta} = 0.701$) يقيس قوة وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. قيمة 0.701 تشير إلى أن الترويج له تأثير إيجابي وقوي نسبيًا على الشمول المالي. قيمة t العالية (12.485) ومستوى الدلالة المنخفض (0.000) يشيران إلى أن تأثير الترويج على الشمول المالي ذو دلالة إحصائية عالية، مما يعني أننا واثقون من أن هذا التأثير ليس ناتجًا عن الصدفة.

إذن يمكن كتابة معادلة خط الانحدار البسيط على النحو التالي:

$$Y = 0.56 + 0.64 X$$

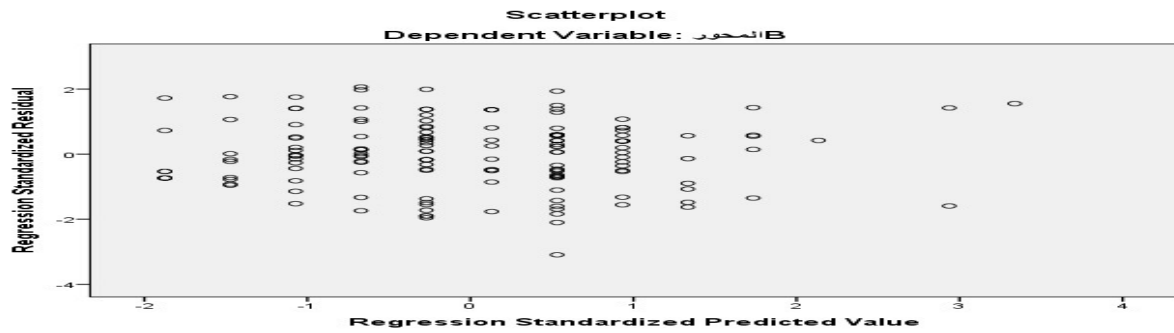
وقد تم التأكد من صحة المعادلة بواسطة الشكل (4-12)

الشكل (4-10) التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لبعء الترويج والشمول المالي (المحور B).



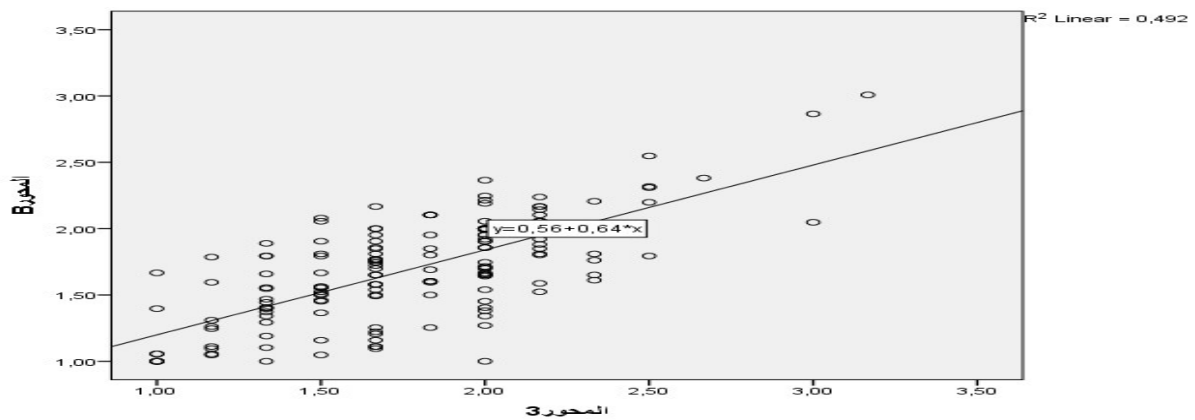
المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-11) انتشار البواقي لبعء الترويج والشمول المالي (المحور B).



المصدر: مخرجات spss

الشكل (4-12) نموذج خط الانحدار للعلاقة بين بعء الترويج (المحور 3) والشمول المالي (المحور B).



المصدر: مخرجات spss

إنّ تدعم النتائج المتحصل عليها رفض الفرضية الصفرية (H1-3.0) وقبول الفرضية البديلة (H1-3.1) والتي مفادها الآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

نصت الفرضية الرئيسية الثانية على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة ترجع للعوامل الشخصية والوظيفية في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H2.0): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة ترجع للعوامل الشخصية والوظيفية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H2.1): توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة ترجع للعوامل الشخصية والوظيفية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية تم تجزئتها إلى فرضيات فرعية حسب المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، والمتغيرات الوظيفية (الخبرة المهنية، والمنصب)

لاختبار صحة فرضيات الفروق سيتم استخدام اختبار (t) (T-TEST) للعينات المستقلة، من أجل معرفة الفروق لمتغير الجنس كونه ينتمي إلى مجموعة المتغيرات المستقلة، كما سيتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) من أجل التعرف على الفروقات المرتبطة بالمعلومات الشخصية الأخرى (العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية والمنصب).

1- اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

نصت الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H2-1.0): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H2-1.1): توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

قبل استخدام اختبار (t) (T-TEST) لابد من استخدام (Levene's Test) وذلك للتأكد من تساوي التباين بين مجموعة الذكور، ومجموعة الإناث، ونتائج ذلك يوضحها الجدول (4-14).

الجدول (4-14) نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين مجموعة الذكور، والإناث

المتغير	ذكر	أنثى	قيمة اختبار levene	sig
الجنس	91	72	0.000	0.998

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنظر إلى مستوى الدلالة المبين في الجدول (4-14) حيث بلغت قيمته ($\text{sig}=0.998$) وهي أكبر من 0.05 وهو ما يدل على تحقق شرط اتساق التباين بين مجموعة الذكور ومجموعة الإناث. وعليه يمكن الاستمرار في إجراء (T-TEST) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير الجنس، وهو ما يُظهره الجدول (4-15).

الجدول (4-15) نتائج (T-TEST) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	درجة الحرية	مستوى الدلالة SIG
ذكر	91	4.1188	0,33711	1,966	161	0.051
أنثى	72	4.2190	0,31155			غير دال

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول (4-15) أن المتوسط الحسابي للذكور يقدر بـ: 4.11 وانحراف معياري يساوي: 0.33 في حين بلغ المتوسط الحسابي للإناث 4.21 وانحراف معياري يقدر بـ: 0.31 بينما بلغت قيمة

اختبار $t(t=1.966)$ بمستوى دلالة $(sig=0.051)$ وبالرغم من أنها قيمة ضئيلة إلا أنها أكبر من 0.05 ودليل إحصائي على عدم وجود فروقات في آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بموضوع الدراسة تعزى لمتغير الجنس، وهي نتيجة تؤيد رفض الفرضية البديلة $(H2-1.1)$ ، وتدعم قبول الفرضية الصفرية $(H2-1.0)$ التي تنص على ما يلي:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

2- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

نصت الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية $(H2-2.0)$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة $(H2-2.1)$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول (16-4) نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات

المتغير	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	قيمة اختبار levene	sig
العمر	3	159	1.039	0.377

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنسبة للعمر نلاحظ من الجدول (16-4) إن قيمة اختبار Levene = 1.039 عند مستوى دلالة $(sig=0.377)$ وهي أكبر من القيمة المعتمدة 0.05 وهو ما يدل على عدم اختلاف في تباينات العمر بين المجموعات التي يتم مقارنتها. وعليه يمكن الاستمرار في إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية.

الجدول (4-17) نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير العمر.

مستوى الدلالة SIG	قيمة F	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	تصنيفات متغير العمر
0.525 غير دال	0.748	0.21349	4.0470	12	أقل من 30 سنة
		0.31940	4.1723	58	من 30 إلى 39 سنة
		0.34298	4.2025	55	من 40 إلى 50 سنة
		0.34090	4.1787	38	أكثر من 50 سنة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول (4-17) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد وهو 0.05 بين المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة تعزى لمتغير العمر، وذلك راجع لقيمة (F=0.748) بمستوى دلالة (sig=0.525) وهي قيمة غير دالة إحصائياً كونها أكبر من القيمة المعتمدة 0.05 هذه النتيجة تدل على وجود دليل إحصائي قوي يدعم رفض الفرضية البديلة (H2-2.1)، ويدعم قبول الفرضية الصفرية (H2-2.0) القائلة بـ:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H2-3.0): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (3.1-H2): توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة عن طريق اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الجدول (18-4) نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات

المتغير	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	قيمة اختبار levene	sig
المستوى التعليمي	2	160	1.882	0.156

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنسبة للمستوى التعليمي يُظهر الجدول (18-4) إن قيمة اختبار Levene = 1.882 وقيمة الاحتمالية (sig = 0.156) وهي أكبر من 0.05 وهو ما يدل على اتساق التباين بين المجموعات، وهو ما يمكننا من مواصلة إجراء اختبار (Way ANOVA). وهو ما يبينه الجدول (19-4).

الجدول (19-4) نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

تصنيفات متغير المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة SIG
ثانوي	2	3.6766	0.16555	2.406	0.093 غير دال
تكوين مهني	9	4.1821	0.18674		
جامعي	152	4.1809	0.32955		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بينت النتائج المحسوبة التي يُظهرها الجدول (19-4) الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد 0.05 بين المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة حول متغيري الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث كانت قيمة ($F=2.406$) عند مستوى دلالة (sig=0.093) وبالرغم من

أنها قيمة ضئيلة إلا أنها أكبر من 0.05 وبالتالي بان النتائج المتوصل إليها ترفض الفرضية البديلة (H3-3.1) وتقبل الفرضية الصفرية (H3-3.0) التي تنص على:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

4- اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

نصت الفرضية الفرعية الرابعة على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H2-4.0): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H2-4.1): توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (20-4) نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات

المتغير	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	قيمة اختبار levene	sig
الخبرة المهنية	2	160	0.555	0.575

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنسبة للخبرة المهنية يبين الجدول (20-4) إن قيمة اختبار Levene = 0.555 ومستوى الدلالة (sig=0.575) وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن القول بان شرط اتساق التباين محقق بين المجموعات.

وعليه يمكن الاستمرار في إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الجدول (21-4) نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

تصنيفات متغير الخبرة المهنية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة SIG
أقل من 10 سنوات	51	4.1421	0.31733	0.428	0.653 غير دال
من 10 إلى 20 سنة	55	4.2003	0.30657		
أكثر من 20 سنة	57	4.1793	0.35371		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (21-4) أنه بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية قدرت قيمة F بـ: 0.428 عند مستوى دلالة (sig=0.653) وهي أكبر من القيمة المعتمدة 0.05 وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً مما يؤكد عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد 0.05 بين المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة تعزى لمتغير الخبرة المهنية. وعليه فإن هذه النتيجة ترفض الفرضية البديلة (H2-4.1)، وتقبل الفرضية الصفرية (H2-4.0) التي نصت على:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

5- اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

نصت الفرضية الفرعية الخامسة على ما يلي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة. ولاختبار صحتها نفرض ما يلي:

الفرضية الصفرية (H2-5.0): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

الفرضية البديلة (H2-5.1): توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

كباقي الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفروقات تم استعمال اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة. وذلك بعد التأكد من تجانس التباين بين المجموعات، بواسطة (Levene's Test).

الجدول (22-4) نتائج (Levene's Test) للتأكد من تساوي التباين بين المجموعات

المتغير	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	قيمة اختبار levene	sig
المنصب	2	160	0.943	0.392

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

تُظهر النتائج المبينة في الجدول (22-4) أن قيمة اختبار Levene = 0.943 بالنسبة لمتغير المنصب ومستوى الدلالة (SIG=0.392) وهي أكبر من القيمة المعتمدة 0.05 وبهذا يكون شرط اتساق التباين محقق بين مجموعات متغير المنصب.

الجدول (23-4) نتائج (One Way ANOVA) لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة حسب متغير المنصب.

تصنيفات متغير المنصب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة SIG
مدير	34	4.2866	0.28189	3.637	0.029 دال
مسؤول مصلحة	65	4.1052	0.35855		
مكلف بالصيرفة الإسلامية	64	4.1859	0.29840		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS

بالنسبة لمتغير المنصب فإنه وفق النتائج المتحصل عليها في الجدول (23-4)، والتي أظهرت أن قيمة (F=3.637) عند مستوى دلالة (sig=0.029) وهي قيمة ذات دلالة كونها أقل من مستوى الاحتمالية المعتمدة 0.05 وعليه يمكن القول بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية لآراء عينة الدراسة تُعزى لمتغير المنصب. بما أن متغير المنصب يحتوي ثلاث تصنيفات جزئية وهي: مدير، مسؤول مصلحة ومكلف بالصيرفة الإسلامية، ومن أجل معرفة أي المستويات التصنيفية لمتغير "المنصب" يوجد بها فروق ذات

دلالة إحصائية لموضوع الدراسة سنقوم بإجراء اختبارات المقارنات المتعددة (Post-Hoc Tests) باستخدام طريقة (LSD (Least Significant Difference .

الجدول (4-24) نتائج اختبارات المقارنات المتعددة باستخدام طريقة LSD .

المنصب (I)	المنصب (J)	فروق المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة sig	المتوسط الحسابي
مدير	مسؤول مصلحة	0,18146*	0,008	4.2866
	مكلف بالصيرفة الإسلامية	0,10070	0,141	
مسؤول مصلحة	مدير	-0,18146*	0,008	4.1052
	مكلف بالصيرفة الإسلامية	-0,08076	0,155	
مكلف بالصيرفة الإسلامية	مدير	-0,10070	0,146	4.1859
	مسؤول مصلحة	0,08076	0,155	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات SPSS * فروق المتوسطات عند مستوى دلالة 0.05

أظهرت نتائج اختبارات المقارنات المتعددة باستخدام طريقة LSD المبينة في الجدول (4-24) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين المتوسطات الحسابية لمنصب "مدير" من جهة وبين منصب "مسؤول مصلحة" من جهة ثانية، وتعد الفروق المتعلقة بمنصب "مدير" أكثر دلالة من الفروق المتعلقة بمنصب مسؤول مصلحة كون المتوسط الحسابي لتصنيف مدير يقدر بـ (4.28) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لتصنيف "مسؤول مصلحة" والذي يقدر بـ (4.10).

تبعاً للنتائج المتحصل عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي نصت على التالي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الدراسة تعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

المطلب الثالث: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

سنقوم بتخصيص هذا المبحث لتقديم وعرض اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، ومناقشتها.

1- تفسير ومناقشة نتائج مدى توافر أبعاد متغيري الدراسة.

1-1 تفسير ومناقشة نتائج مدى توافر أبعاد المتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية)

1-1-1 النتائج: كحوصلة لما تم التوصل إليه أشارت النتائج المتعلقة بهذا المحور الى وجود الممارسة الفعلية لأبعاد الصناعة المالية الإسلامية من قبل المؤسسة المالية التي كانت ميدان للدراسة. حيث كانت النتائج إيجابية وقد كان بعد الترويج في صدارة الترتيب من حيث الأهمية بمتوسط حسابي يساوي 4.22، وانحراف معياري يقدر بـ 0.41، في حين احتل بعد الثقة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ: 4، وانحراف معياري بلغ: 0.42، في حين كانت المرتبة الأخيرة لبعد المنعة بمتوسط حسابي يساوي 3.92، وانحراف معياري قدره: 0.37.

1-1-2 التفسير والمناقشة: تعتبر النتائج المتحصل عليها المتعلقة بمدى توافر محور الصناعة المالية الإسلامية، وأبعاده الثلاثة إيجابية جدا، ويرجع سبب تصدر بعد الترويج الترتيب من حيث الأهمية، الى السعي الجدي من طرف البنوك للتفعيل الحقيقي للصيرفة الإسلامية في ميدان المعاملات المالية، ولعل من اهم أسباب تأخر بعد المنفعة هو حادثة هذه الصناعة في الجزائر كون هذا البعد بالذات يقوم بقياس جانب التمويل والاستثمار. إذن فان النتائج التي تعتبر جد إيجابية يرجع سببها الى التوجه الجدي للدولة في إرساء أسس هذه الصناعة من اجل الاستفادة من مزاياها وخاصة ما تعلق بعملية دمج المستبعدين ماليا، وإدماج الاقتصاد الموازي في القنوات المصرفية الرسمية، وهذا ما أكدت عليه نظم وتعليمات بنك الجزائر الموجهة للبنوك إضافة الى توصيات السيد وزير المالية.

1-2- تفسير ومناقشة مدى توافر أبعاد المتغير التابع (الشمول المالي).

1-2-1 النتائج: بشكل عام، تشير النتائج إلى مستوى عالٍ من الموافقة بشدة على جميع أبعاد الشمول المالي التي تم قياسها. حيث أن المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد والمحور الإجمالي تقع ضمن نطاق المتوسط المرجح الذي يشير إلى هذا المستوى من التقييم. حيث احتل بعد الجودة المرتبة الأولى من حيث

الأهمية المتوسط الحسابي = 4.38، في حين كانت المرتبة الثانية لبعء الاستخدام المتوسط الحسابي = 4.26، أما بعد الوصول فقد كان في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية المتوسط الحسابي = 4.25، وقد كانت النتيجة الإجمالية للمحور الثاني: الشمول المالي المتوسط الحسابي = 4.30، وبتقييم موافق بشدة.

2-2-1 التفسير والمناقشة: إن النتائج تشير إلى أن تبني أو استخدام المالية الإسلامية يرتبط بمستوى عالٍ من، سهولة الوصول حيث اجمع أفراد عينة الدراسة أن الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية سهلة الوصول. هذا قد يعكس انتشار الفروع أو القنوات الرقمية للمؤسسات المالية الإسلامية، أو ربما بساطة الإجراءات والمتطلبات. كما يرى الموظفون المكلفون بعملية تأطير المعاملات المالية الإسلامية في البوك ميدان الدراسة أن هناك استخدام جيد للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية من قبل المتعاملين. هذا يدل على أن هذه الخدمات تلبي احتياجاتهم وتتوافق مع تفضيلاتهم، إضافة إلى رضاهم عن جودة الخدمات المالية الإسلامية المقدمة. وهذا يشمل جوانب مثل كفاءة الخدمة، ووضوح المعلومات، والالتزام بالمبادئ الإسلامية.

إذن فإن النتائج الإيجابية للأبعاد الثلاثة تشير إلى أن المالية الإسلامية تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. كونها توفر بدائل مقبولة وجذابة للخدمات المالية التقليدية، مما يجذب شريحة من المتعاملين والمستبعدين قد تكون غير مستغيدة بشكل كامل من النظام المالي التقليدي لأسباب دينية أو غيرها. كما يعكس ارتفاع مستوى الموافقة على الجودة جاذبية المبادئ والقيم التي تقوم عليها المالية الإسلامية (مثل العدالة، والشفافية، وتجنب الربا والمضاربة غير المشروعة). هذه القيم قد تزيد من ثقة العملاء ورضاهم عن الخدمات.

2-تفسير ومناقشة نتائج الأثر الإحصائية للمتغير المستقل (الصناعة المالية الإسلامية) في المتغير التابع (الشمول المالي).

2-1-1-تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولى

2-1-1 النتائج: بناءً على مخرجات برنامج SPSS ، فقد تم صياغة معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالآتي:

$$Y=0.24+0.23 X_2 +0.48 X_3$$

وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H1-0) وقبول الفرضية البديلة (H1-1) القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

2-1-2 التفسير والمناقشة: تشير النتائج بوضوح إلى أن الصناعة المالية الإسلامية، ممثلة ببعدي الترويج والخصائص، لها تأثير إيجابي في الرفع من مؤشرات الشمول المالي. هذا يدعم الدور المحتمل للمالية الإسلامية في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع. كما يبدو من العلاقة بين المتغيرين أن بعد الترويج يلعب دورًا أقوى في التأثير على الشمول المالي مقارنة ببعد الخصائص. يمكن تفسير ذلك بأن التعريف بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية وإبراز فوائدها وميزاتها (خاصة تلك التي تتوافق مع القيم والمعتقدات الإسلامية) يلعب دورًا حاسمًا في جذب المزيد من الأفراد لاستخدامها وبالتالي تعزيز الشمول المالي. أما بعد الخصائص فعلى الرغم من أن تأثيره أقل من الترويج، إلا أن بعد الخصائص لا يزال يساهم بشكل إيجابي في الشمول المالي. هذا يؤكد على أهمية تصميم وتقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية تلبي احتياجات وتفضيلات العملاء، سواء من حيث التوافق مع الشريعة الإسلامية أو الميزات الأخرى التي قد تجعلها جذابة. كما يبقى استبعاد بعد المنفعة من النموذج مثيرا للاهتمام، ويرجح الباحث سبب ذلك إلى حداثة الصناعة وعدم الانطلاقة الحقيقية في تمويل الاستثمارات الواعدة، كمشاريع التنمية والبنى التحتية وغيرها.

2-تفسير ومناقشة نتائج الفرضيات الفرعية.

2-1-1- تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى: نصت الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

2-1-1- النتائج

بالنسبة لأثر بعد المنفعة على الشمول المالي بناءً على نتائج تحليل الانحدار تم التوصل إلى معادلة خط الانحدار البسيط التالية:

$$Y=0.87+0.40x$$

من خلال الاختبارات الإحصائية تم إثبات صحة الفرضية التي نصت على ما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المنفعة على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

وذلك بمعامل تفسير قدره 15.70% من التباين في المتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل (المنفعة X) المدرج في النموذج. هذه النسبة تعتبر ضعيفة إلى متوسطة، بمعنى آخر هناك عوامل أخرى غير المنفعة تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع. كما تجدر الإشارة أن بعد المنفعة احتل المرتبة الثالثة في ترتيب الأهمية لأبعاد الصناعة المالية الإسلامية.

2-1-2 التفسير والمناقشة: بناءً على النتائج المتحصل عليها، يمكننا القول ما يلي:

هناك تأثير إيجابي ومعنوي لبعد المنفعة كمتغير مستقل من أبعاد الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي معامل الانحدار الإيجابي والمعنوي إحصائياً لبعد المنفعة $b = 0.397$ ، ($\text{Sig} = 0.000$) يشير إلى أن التوسع في المنفعة المرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية يرتبط بزيادة مستوى مؤشرات الشمول المالي. بمعنى آخر، كلما نمت وتطورت المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، يزداد احتمال وصول واستخدام المزيد من الأفراد والشركات للخدمات المالية. أما بالنسبة لقوة التأثير فعلى الرغم من وجود تأثير معنوي، إلا أن معامل التحديد R^2 المنخفض نسبياً (0.157) يشير إلى أن المنفعة الناتجة عن الصناعة المالية الإسلامية تفسر حوالي 15.7% فقط من التباين في مستوى الشمول المالي. هذا يعني أن هناك عوامل أخرى غير المنفعة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالصناعة المالية الإسلامية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الشمول المالي. إضافة إلى أن معامل الارتباط ($R = 0.396$) يؤكد وجود علاقة إيجابية متوسطة بين تطور منفعة الصناعة المالية الإسلامية وزيادة الشمول المالي. يرى الباحث أن ضعف تأثير بعد المنفعة على الشمول المالي يرجع إلى حداثة هذه الصناعة، إضافة إلى كون التمويلات المتوفرة في جلها تمويلات استهلاكية ونسبة قليلة من التمويلات الاستثمارية.

2-2- تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

2-2-1- النتائج

من خلال الاختبارات الإحصائية تم إثبات صحة الفرضية التي نصت على ما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الخصائص على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

حيث تم التوصل الى معادلة خط الانحدار البسيط التالية:

$$Y=0.66+ 0.52x$$

2-2-2- التفسير والمناقشة: ارتفاع معامل التحديد بشكل ملحوظ من 0.157 إلى 0.338 مقارنة ببعد المنفعة في النموذج السابق هذا يعني أن 33.8% من التباين في الشمول المالي يتم تفسيره بواسطة خصائص الصناعة المالية الإسلامية المدرجة في هذا النموذج. هذه النسبة تعتبر متوسطة إلى جيدة، مما يشير إلى أن خصائص الصناعة المالية الإسلامية تلعب دوراً أكثر أهمية في تفسير الشمول المالي مقارنة ببعد المنفعة. إن النتائج المتحصل عليها تشير بقوة إلى أن خصائص الصناعة المالية الإسلامية تلعب دوراً هاماً وأكثر تأثيراً في الرفع من مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالنموذج السابق المتعلق ببعد المنفعة، ويعزو الباحث ذلك الى انه قد تجذب قلة المخاطر الأفراد والشركات الأكثر تحفظاً والذين يتجنبون المخاطر العالية، والذين قد يكونون مترددين في التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية وهذا ما يمكن أن يعزز الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمجتمع ككل، مما يشجع على استخدام الخدمات المالية الإسلامية بشكل أوسع. إضافة الى أن تأثير العوائد المقبولة (التي قد يُنظر إليها على أنها عادلة ومتوافقة مع القيم الإسلامية) قد تجعل المنتجات والخدمات المالية الإسلامية أكثر جاذبية لشريحة واسعة من السكان الذين يبحثون عن بدائل أخلاقية ومربحة في نفس الوقت. وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من ثقة العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية وتشجعهم على استخدام المزيد من خدماتها. كما إن عامل الثقة هو عامل حاسم في بناء علاقات طويلة الأمد بين العملاء والمؤسسات المالية. إذا كان الأفراد يثقون في نزاهة وموثوقية الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، فمن المرجح أن يتعاملوا معها. وذلك إذا توفرت مبادئ الشفافية والمساءلة التي تركز عليها المالية الإسلامية يمكن أن تساهم في بناء هذه الثقة. كما تجدر الإشارة الى وجود عدة عوامل أخرى تساهم في تعزيز هذه مؤشرات الشمول المالي.

2-3- تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

2-3-1- النتائج

من خلال الاختبارات الإحصائية تم إثبات صحة الفرضية التي نصت على ما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الترويج على الشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

حيث تم التوصل الى معادلة خط الانحدار البسيط التالية:

$$Y = 0.56 + 0.64 X$$

2-3-2- التفسير والمناقشة

بمقارنة هذه النتائج بالتحليلات السابقة، نلاحظ تحول التركيز إلى وجه محدد من جهود الصناعة المالية الإسلامية وهو الترويج. بالتعمق في فهم هذه النتائج نلاحظ ارتفاع معامل التحديد بشكل ملحوظ مرة أخرى، من 0.338 إلى 0.492 هذا يعني أن 49.2% من التباين في الشمول المالي يتم تفسيره بواسطة بعد الترويج للصناعة المالية الإسلامية. هذه النسبة تعتبر جيدة جداً، مما يؤكد على الأهمية الكبيرة للترويج في التأثير على الشمول المالي كما أن ارتفاع معامل الارتباط أيضاً بشكل ملحوظ من 0.582 إلى 0.701 يشير هذا إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين جهود الترويج للصناعة المالية الإسلامية ومستوى الشمول المالي. كلما كانت جهود الترويج أكثر فعالية، يميل الشمول المالي إلى الزيادة بشكل كبير. يرجح الباحث أن النتائج التي توصل إليها توضح أن جهود الترويج الشاملة والمتكاملة التي تركز على عرض المنتجات الجذابة، وتنمية مهارات الموظفين، وتبني الرقمنة، وضمان الالتزام الشرعي، وإعطاء التسويق الأهمية اللازمة، هي محرك قوي لتعزيز الشمول المالي من خلال الصناعة المالية الإسلامية. كما يرى الباحث أن الاستمرار في تطوير هذه الجوانب وتعزيزها سيكون له تأثير كبير على توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية الإسلامية، والذي يؤثر إيجاباً في رفع مؤشرات الشمول المالي مجسداً بذلك جزءاً معتبراً من استراتيجية الشمول المالي المنتهجة.

3- تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بالفروقات في آراء عينة الدراسة: سنقوم في هذا العنصر بمناقشة

النتائج المتعلقة باختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية، والمتعلقة بالفروقات في آراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة. والتي نتج عنها خمس فرضيات فرعية.

3-1- تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى.

3-1-1 النتائج: من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل الى انه

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-1-2 التفسير والمناقشة

إن النتائج المتوصل إليها، وهي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الدراسة تُعزى لمتغير الجنس، تعني أنه بناءً على البيانات التي تم جمعها وتحليلها، لا يوجد فرق معنوي أو ذو أهمية إحصائية في كيفية إدراك أو استجابة أفراد عينة الدراسة لموضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بناءً على جنسهم (ذكورًا وإناثًا).

أي أن متغير الجنس (ذكر أو أنثى). ليس له تأثير كبير أو ذو دلالة إحصائية على إجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. بمعنى آخر، سواء كان المشارك في الدراسة ذكرًا أم أنثى، فإن إجاباتهم أو آرائهم حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي لا تختلف بشكل كبير بما يكفي لاعتبار هذا الاختلاف ناتجًا عن الجنس نفسه وليس مجرد صدفة. قد يشير هذا إلى أن كلاً من الذكور والإناث في عينة الدراسة لديهم وجهات نظر أو مستويات فهم أو تقييم متشابهة إلى حد كبير فيما يتعلق بالصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. قد يكون هذا التشابه ناتجًا عن عوامل أخرى مشتركة بين أفراد العينة تتجاوز الجنس، مثل المستوى التعليمي، الخبرة، التكوين والتربصات حول الموضوع، أو القيم الثقافية المشتركة. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد لا يكون هناك اختلافات جوهرية في كيفية تفاعل أو اهتمام أو فهم كل من الذكور والإناث المؤطرين للمعاملات المالية الإسلامية لمفهوم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي في السياق الذي تم فيه إجراء الدراسة (في هذه الحالة، الجزائر).

كما يمكن أن تكون طبيعة الأسئلة أو الاستبيان، خصائص عينة الدراسة، السياق الثقافي والاجتماعي في الجزائر ومستوى معرفة العينة بالموضوع قد ساهمت في النتيجة المتوصل إليها. وعلى العموم تشير النتيجة إلى أن الجنس ليس عاملاً مؤثرًا بشكل كبير في تحديد إجابات عينة الدراسة حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي.

3-2 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية.

3-2-1 النتائج: من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل إلى أنه

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير العمر في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-2-2 التفسير والمناقشة

يمكن تفسير هذه النتيجة على النحو التالي:

لا يوجد تأثير للعمر (مقسماً إلى فئات عمرية مختلفة). تشير النتيجة إلى أن هذا المتغير ليس له تأثير كبير أو ذو دلالة إحصائية على إجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. بمعنى آخر، سواء كان الموظف المشارك في الدراسة ينتمي إلى فئة عمرية شابة أو متوسطة أو كبيرة، فإن إجاباتهم أو آرائهم حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي لا تختلف بشكل كبير بما يكفي لاعتبار هذا الاختلاف ناتجاً عن العمر نفسه وليس مجرد صدفة. إضافة إلى ذلك يمكن القول بتشابه وجهات النظر عبر الأجيال، قد يشير هذا إلى أن مختلف الفئات العمرية في عينة الدراسة لديها وجهات نظر أو مستويات فهم أو تقييم متشابهة إلى حد كبير فيما يتعلق بالصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. قد يكون هذا التشابه ناتجاً عن عوامل مشتركة بين الأجيال مثل الدورات التكوينية والتربصات الميدانية كون عينة الدراسة هم موظفو البنوك.

إن عدم وجود اختلافات جوهرية مرتبطة بالعمر في كيفية تفاعل، أو اهتمام، أو فهم الموظفين من مختلف الأعمار لمفهوم الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر. راجع إلى الاهتمام بالخدمات المالية الإسلامية والشمول المالي المنتشر بين المؤسسات المالية تجسيدا لاستراتيجية وطنية بغض النظر عن الاختلافات في الخبرات الحياتية أو المراحل العمرية بين الموظفين.

إن تشير النتيجة إلى أن العمر ليس عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد إجابات عينة الدراسة حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر.

3-3 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة.

3-3-1 النتائج: من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل الى انه

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-3-2 التفسير والمناقشة

النتيجة المتوصل إليها، وهي لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي في الوكالات البنكية عينة الدراسة، تعني أنه بناءً على البيانات التي تم جمعها وتحليلها، لا يوجد فرق معنوي أو ذو أهمية إحصائية في كيفية إدراك أو استجابة موظفي البنوك المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية لموضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بناءً على مستوياتهم التعليمية المختلفة.

يمكن تفسير ومناقشة هذه النتيجة كما يلي:

تشير النتيجة إلى أن المستوى التعليمي (ثانوي، تكوين مهني، جامعي) ليس له تأثير كبير أو ذو دلالة إحصائية على إجابات هؤلاء الموظفين تجاه موضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. بمعنى آخر، أنه مهما كان المستوى التعليمي للموظف، فإن إجاباتهم أو آرائهم حول هذا الموضوع لا تختلف بشكل كبير بما يكفي لاعتبار هذا الاختلاف ناتجاً عن مستوى تعليمهم نفسه وليس مجرد صدفة.

نظراً لأن عينة الدراسة تتكون من موظفي البنوك المشرفين بشكل مباشر أو غير مباشر على المعاملات المالية الإسلامية، فهم لديهم مستوى معين من التجانس في المعرفة والتدريب المتخصص الذي تلقوه في هذا المجال، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية الأساسية وإن كانت أغليبيتهم من أصحاب المستوى الجامعي. فقد قامت البنوك بإعداد دورات تكوينية مكثفة وبرامج تدريبية محددة لهؤلاء الموظفين لضمان فهمهم وإلمامهم بمبادئ وأهداف الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي، وقد تلعب الخبرة العملية في مجال المعاملات المالية الإسلامية دوراً أكبر في تشكيل آراء ومواقف هؤلاء الموظفين مقارنة بمستوياتهم التعليمية الأكاديمية. فالممارسة اليومية والتعامل المباشر مع العملاء والمنتجات المالية الإسلامية قد يكون له تأثير موحد على كيفية إدراكهم لأهمية الشمول المالي ودور الصناعة المالية الإسلامية فيه. كما أن تركيز البرامج التدريبية التي يتلقاها هؤلاء الموظفون بشكل أساسي على الجوانب العملية والتطبيقية

للمعاملات المالية الإسلامية والشمول المالي، مما يقلل من تأثير الاختلافات في الخلفيات التعليمية الأكاديمية.

وعليه فإن المستوى التعليمي ليس عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد إجابات موظفي البنوك المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-4 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الرابعة.

3-4-1 النتائج: من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل الى انه

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-4-2 التفسير والمناقشة

إن النتيجة المتوصل إليها هي: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الدراسة تُعزى لمتغير الخبرة المهنية، تعني أنه بناءً على البيانات التي تم جمعها وتحليلها، لا يوجد فرق معنوي أو ذو أهمية إحصائية في كيفية إدراك أو استجابة موظفي البنوك المؤطرين للمعاملات المالية الإسلامية لموضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بناءً على مدة خبرتهم المهنية المختلفة.

وهذا يعني أن متغير الخبرة المهنية (عدد سنوات العمل) ليس له تأثير كبير أو ذو دلالة إحصائية على إجابات هؤلاء الموظفين تجاه موضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. بمعنى آخر، سواء كان الموظف حديث التعيين أو لديه سنوات طويلة من الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي، فإن إجاباتهم أو آرائهم حول هذا الموضوع لا تختلف بشكل كبير بما يكفي لاعتبار هذا الاختلاف ناتجاً عن مستوى خبرتهم المهنية نفسه، وليس مجرد صدفة. قد يشير هذا إلى أن هناك فهماً أساسياً مشتركاً لأهمية ومبادئ الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي بين جميع مستويات الخبرة المهنية في عينة الدراسة. هذا الفهم ناتجاً عن:

✓ **التدريب الأساسي والمستمر:** توفر البنوك الجزائرية التي قامت بولوج ميدان المعاملات المالية الإسلامية برامج تدريبية أساسية ومستمرة لجميع الموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية، بغض النظر عن خبرتهم، مما يضمن مستوى معين من المعرفة المشتركة.

✓ **السياسات والإجراءات الموحدة:** يدعم وجود سياسات وإجراءات عمل موحدة في البنوك متعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية والشمول المالي، مما يؤدي إلى تصورات متشابهة بين الموظفين بغض النظر عن مدة خدمتهم.

✓ **ثقافة المؤسسة:** قد تكون هناك ثقافة مؤسسية قوية ترسخ أهمية الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بين جميع الموظفين خاصة في الوكالات البنكية الإسلامية.

✓ **تركيز الخبرة على الجوانب الإجرائية:** من الممكن أن تركز الخبرة المهنية بشكل أكبر على إتقان الجوانب الإجرائية والتنفيذية للمعاملات المالية الإسلامية، بينما قد يكون الفهم الأساسي لأهمية الشمول المالي متساوياً بين الموظفين ذوي الخبرات المختلفة.

تشير النتيجة إلى أن الخبرة المهنية، كما تم قياسها في هذه الدراسة، ليست عاملاً مؤثراً بشكل كبير في تحديد إجابات موظفي البنوك المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-5 تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الخامسة.

3-5-1 النتائج: من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل الى انه

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المنصب في الوكالات البنكية عينة الدراسة.

3-5-2 التفسير والمناقشة

تشير النتيجة الى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإجابات عينة الدراسة تجاه موضوع الدراسة تُعزى لمتغير المنصب، تعني أنه بناءً على البيانات التي تم جمعها وتحليلها، هناك فرق معنوي أو ذو أهمية إحصائية في كيفية إدراك أو استجابة موظفي البنوك المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية لموضوع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بناءً على مناصبهم الوظيفية (مدير مقابل مسؤول مصلحة).

الأهم من ذلك، يشير اختبار LSD (أقل فرق دال) إلى أن مدراء الوكالات البنكية لديهم متوسط حسابي أعلى في إجاباتهم مقارنة بمسؤولي المصالح تجاه موضوع الدراسة.

هذه النتيجة تشير إلى أن المنصب الوظيفي يلعب دورًا في تشكيل وجهات نظر أو مستويات فهم أو تقييم الموظفين للصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي. والاتجاه المحدد للفرق (مدراء الوكالات لديهم متوسط أعلى) يستدعي تفسيرات محتملة:

- **اختلاف مستوى المسؤولية والنظرة الاستراتيجية:** بحكم منصبهم القيادي، بالمدراء يميلون إلى امتلاك نظرة استراتيجية أوسع وأكثر شمولية لتأثير القرارات والسياسات على مستوى المؤسسة ككل وعلى المدى الطويل. قد يكون لديهم فهم أعمق لأهمية الشمول المالي وأثر الصيرفة الإسلامية فيه من منظور تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية والتوسع في قاعدة العملاء. أما مسؤولو المصالح قد يكون تركيزهم أكثر انصبابًا على الجوانب التشغيلية والتنفيذية المباشرة ضمن نطاق مسؤولياتهم المحددة. قد لا يرون الصورة الكلية بنفس الوضوح الذي يراه المديرون، وبالتالي قد تكون تقديراتهم لأثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي أقل.
- **اختلاف مستوى المعرفة والاطلاع:** غالبًا ما يكون لمدراء الوكالات فرص أكبر للاطلاع على الدراسات والتقارير والأبحاث المتعلقة بالقطاع المصرفي والاقتصاد الإسلامي والشمول المالي. قد يحضرون مؤتمرات وورش عمل تزيد من فهمهم لهذه المفاهيم وعلاقتها. أما مسؤولو المصالح يكون تركيزهم الأساسي على المهام اليومية، مما يقلل من فرصهم للتعمق في الجوانب النظرية والاستراتيجية المتعلقة بالشمول المالي والصيرفة الإسلامية.
- **اختلاف درجة الانخراط في القرارات الاستراتيجية:** عادة ما يكون مدراء الوكالات جزءًا أساسيًا من عملية صنع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية وتوسيع نطاق الشمول المالي. هذا الانخراط المباشر قد يعزز إيمانهم بأهمية هذه الأدوات وتأثيرها. على عكس مسؤولو المصالح ينحصر دورهم في هذه القرارات أقل مباشرة، مما قد يؤدي إلى اختلاف في تصورهم لأهمية وتأثير الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي.
- **اختلاف في تقييم المخاطر والفرص:** قد يكون للمدراء تقييم مختلف للمخاطر والفرص المرتبطة بتوسيع نطاق التمويل الإسلامي بهدف تعزيز الشمول المالي. قد يرون الفرص المحتملة للنمو واكتساب شرائح جديدة من العملاء بشكل أكثر وضوحًا. في حين يكون تركيز مسؤولو المصالح

على التحديات التشغيلية والمخاطر المحتملة المرتبطة بتقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة أو استهداف شرائح جديدة من العملاء.

- **التحيزات الشخصية والاختلافات في القيم:** قد يكون لدى المدراء ومسؤولي المصالح تحيزات شخصية أو قيم مختلفة تؤثر على آرائهم حول فاعلية التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي. على سبيل المثال، قد يكون لدى البعض قناعات أقوى بأهمية الأدوات المالية الإسلامية من منظور اجتماعي أو أخلاقي.

إنّ فان المنصب الوظيفي (مدير مقابل مسؤول مصلحة) هو عامل مؤثر في تحديد إجابات موظفي البنوك المشرفين على المعاملات المالية الإسلامية حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر، حيث يميل مدراء الوكالات البنكية إلى إظهار مستوى أعلى من الإدراك أو الأهمية للموضوع مقارنة بمسؤولي المصالح. فهم أسباب هذا الاختلاف يمكن أن يساعد البنوك في تعزيز جهودها في مجال الصيرفة الإسلامية والشمول المالي من خلال استراتيجيات تواصل وتدريب أكثر فعالية تستهدف مختلف المستويات الإدارية.

خلاصة

هدف هذا الفصل الى تحليل وتقييم أثر الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة مدى توافر أبعاد كل من متغيري الدراسة، ثم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، بالإضافة الى اختبار فرضياتها الفرعية عن طريق الانحدار البسيط، بالإضافة إلى تلخيص نتائج اختبارات فروض الفروقات التي تم تحليلها.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية (كمتغيرات مستقلة) ومؤشرات الشمول المالي (كمتغير تابع). وقد هدفت هذه التحليلات إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور ونمو الصناعة المالية الإسلامية ومستوى الشمول المالي في الجزائر، وتحديد قوة واتجاه هذه العلاقة.

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشرات الصناعة المالية الإسلامية على مؤشرات الشمول المالي، كما بينت النتائج الاتجاه الإيجابي للعلاقة بين المتغيرين وحجم التأثير لكل متغير مستقل على المتغير التابع.

كما تم في الفصل استعراض وتلخيص نتائج اختبارات الفروقات التي تم تحليلها والمتعلقة بآراء موظفي البنوك حول الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي بناءً على متغيراتهم الديموغرافية والمهنية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، المنصب).

وكإجابة على التساؤلات المطروحة فقد تم التوصل إلى:

- هناك ممارسة حقيقية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية بغية تحقيق استراتيجية الشمول المالي.
- هناك دليل إحصائي يشير إلى وجود أثر إيجابي للصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر.
- تتسم آراء العاملين في القطاع المالي الإسلامي حول هذا الموضوع بالتقارب في معظم الخصائص، باستثناء المنصب الذي يلعب دوراً في تشكيل وجهات النظر.



الخاتمة العامة

الخاتمة

إن هدف كل باحث في أي دراسة علمية يقوم بها، هو أن يكلل جهده بنتائج منطقية ومعقولة، تكون قابلة للاطلاع والفهم من طرف القراء، والباحثين. في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى استجلاء أثر الصناعة المالية الإسلامية كأحد متطلبات التمكين للشمول المالي في الجزائر، والتي اعتمدت على أداة الاستبيان الموزع على موظفي البنوك القائمين على المعاملات المالية الإسلامية، يمكننا التأكيد على تحقيق الأهداف المرجوة.

فقد كشفت النتائج بشكل واضح وقاطع عن وجود تأثير إيجابي وقوي للخدمات المالية الإسلامية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

إن الإجابات الإيجابية التي تم الحصول عليها من الموظفين العاملين بشكل مباشر في هذا المجال تعكس الدور المحوري الذي تلعبه المنتجات، والخدمات المالية الإسلامية في استقطاب شرائح جديدة من المجتمع نحو النظام المالي الرسمي.

أثبتت الدراسة أن الخدمات المالية الإسلامية، بما تتضمنه من مبادئ، تتوافق مع القيم والمعتقدات الإسلامية لشريحة واسعة من الجزائريين، قد ساهمت بشكل فعال في تذليل العقبات التي كانت تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية التقليدية.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أن للموظفين المشرفين على المعاملات الإسلامية إدراكا واضحا لأهمية هذه الخدمات في توسيع قاعدة المتعاملين، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، ما يؤكد أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون رافعة حقيقية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، خاصة في المناطق التي تتسم بالخصوصيات الثقافية والدينية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تقدم دليلا قويا على أهمية تطوير وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر كأداة فاعلة لتحقيق أهداف الشمول المالي، بما يعود بالنفع على الأفراد والمؤسسات والاقتصاد الوطني ككل. وتدعو الدراسة إلى ضرورة استمرار البنوك والمؤسسات المالية في تبني استراتيجيات تهدف

إلى تعزيز الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية وتوسيع قنوات تقديمها، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بأهميتها وفوائدها لدى مختلف شرائح المجتمع.

وبهذا تكون النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة قد أيدت نتائج الدراسات السابقة الداعية إلى أن التمويل الإسلامي إجمالاً يعتبر أحد المتطلبات الداعمة لتعزيز الشمول المالي.

بناءً على النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الدراسة، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق استراتيجية الشمول المالي في الجزائر، وهي كما يلي:

1- توسيع نطاق التوعية المجتمعية: يكون بتنظيم حملات توعية شاملة لتعريف الجمهور بمزايا

ومبادئ التمويل الإسلامي، مع التركيز على الفئات التي لا تتعامل حالياً مع النظام المصرفي.

2- ابتكار منتجات مالية إسلامية متنوعة: تشجيع البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية

على تطوير منتجات جديدة تلأئم مختلف الاحتياجات، مثل التمويل المصغر الإسلامي، تمويل المشاريع الصغرى، والصكوك، بما يساهم في استقطاب شرائح أوسع من المجتمع.

3- تعزيز التكوين المستمر للموظفين: الاهتمام بتكوين الموارد البشرية وتزويدها ببرامج تدريب

متخصصة في الشمول المالي والمنتجات الإسلامية، بما يرفع من كفاءتهم ويعزز جودة الخدمات المقدمة.

4- الانتشار الجغرافي العادل: العمل على توسيع شبكة البنوك والنوافذ الإسلامية لتشمل البلديات

والمناطق النائية في القطر الجزائري، من أجل تقليص الفوارق الجغرافية في الوصول إلى الخدمات المالية.

5- رقمنة الخدمات المالية الإسلامية: الاستثمار في الحلول الرقمية من خلال تطوير تطبيقات

ومنصات إلكترونية إسلامية، تسهل الوصول إلى الخدمات المالية وتعزز الإدماج المالي، خصوصاً في أوساط الشباب.

6- التنسيق مع الهيئات التنظيمية والشرعية: يكون بتوطيد العلاقة بين البنوك الإسلامية وبنك الجزائر

وهيئات الرقابة الشرعية لضمان بيئة تنظيمية محفزة لنمو التمويل الإسلامي ضمن إطار الشمول المالي.

- 7- تشجيع البحث العلمي والميداني: وذلك عن طريق دعوة الباحثين والمؤسسات الأكاديمية إلى إجراء دراسات معمقة في مناطق أخرى من الجزائر، أو حول فئات معينة (مثل النساء، الشباب، أو رواد الأعمال) لقياس الأثر التفصيلي للتمويل الإسلامي على الشمول المالي.
- 8- العمل إرساء كافة مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية: وذلك عن طريق التجسيد الفعلي للمعاملات المالية الإسلامية في السوق المالي، إضافة إلى ولوج هذه المعاملات قطاع التأمين الإسلامي من أجل إيجاد بيئة متكاملة للمعاملات المالية الإسلامية خاصة ما تعلق بتمويل الاستثمار الحقيقي.

المراجع

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم.

2- الحديث النبوي الشريف.

3- الكتب

1- ابن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

2- أشرف محمد داوية، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام، القاهرة، مصر، 2012.

3- أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، عمان، الاردن، 2008.

4- أحمد سقر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006.

5- أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، دار الجوهرة لنشر والتوزيع، مصر، 2017.

6- اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1976.

7- أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.

8- أنور مصباح سويرة، شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي، الطبعة الاولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004.

9- أيمن عبد المعبود زغلول، المال واستثماره في ميزان الشريعة، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، 1985.

10- حسين شحاتة وفياض عطية، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية القاهرة، مكتبة النقوى، مصر، 2001.

- 11- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي: أدواته وأساليبه، دار الفكر، 1984.
- 12- زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 13- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، الرباط، المغرب، 2010.
- 14- سامي بن براهيم السويلم: "التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 15- سامي يوسف كمال، الصكوك المالية الإسلامية (الأزمة-المخرج)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2010.
- 16- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005.
- 17- سونا عمر علي عبادي، التحكم في الصناعة المالية، للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية بين الفقه الإسلامي والقانون النموذجي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 18- شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، الأردن، 2001.
- 19- شرين محمد سالم ابو قعنونة، الهندسة المالية الإسلامية (ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية)، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 20- شنيقري موسى نوري، إدارة المشتقات المالية-الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2015.
- 21- صادق الشهري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 22- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

- 23- طارق عبد العالي حمادة، "ادارة المخاطر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 24- عبد الحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1985.
- 25- عبد الحميد محمد البعلي، مفاهيم أساسية في البنوك الإسلامية، دراسات الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1996.
- 26- عبد الرحيم عبد الله، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية، دار الشروق، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1981.
- 27- عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 28- عبد الكريم قندوز، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 29- عبد الله بن احمد بن محمد أبو محمد "بن قدامة"، المغني والشرح الكبير، الجزء الخامس، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- 30- عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، دار النفائس الأردن، 2013.
- 31- عبد الناصر براني، مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، بدون تاريخ.
- 32- عدنان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا وكيف، الطبعة الاولى، دار المكتبي، دمشق، سوريا، 1998.
- 33- عصام حسين العمليات المصرفية والسوق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الرदन، 2010.
- 34- عصام فهد العربي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2002.
- 35- علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، الكعبة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

- 36- علي محي الدين القرة الداغي، المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2013.
- 37- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
- 38- فادي الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
- 39- فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.
- 40- قصير عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثارها على الأسواق المالية (البورصات)، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2009.
- 41- مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في السواق المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005.
- 42- محمد الوطيان، المدخل في أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 43- محمد بن احمد الصالح: عقد الاستصناع وأثره في تنشيط الحركة الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.
- 44- محمد بن إدريس الشافعي، الأم، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني دار الفكر، القاهرة، مصر، 1989.
- 45- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 46- محمد صبري هارون، أحكام الأسواق المالية للأسهم والسندات، الطبعة الثانية، دار النفائس عمان، الأردن، 2009.
- 47- محمد عبد الله شاهين محمد، أهمية التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية- الجمهورية اللبنانية، 2016،

- 48-محمد عبد الله شاهين، اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2019.
- 49-محمد عبد المنعم أبو زيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996.
- 50-محمد عبد المنعم أبو زيد، نحو تطوير نظام المضاربة في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 2000.
- 51-محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2006.
- 52-محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 53-محمود محمد بابلي، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس الطبعة الرابعة عشر، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988.
- 54-محي الدين أحمد، أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، سلسلة صالح كامل للوسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، 1995.
- 55-منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 56-نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الثالثة، الدار العلمية للكتاب الإسلامية، الرياض، السعودية، 1995.
- 57-هاشم فوزي، جليل كاظم العارضي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجية الخيارات المالية"، الطبعة الأولى، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 58-يوسف قاسم، التعامل التجاري في ميزان الشريعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.

4-المقالات والمنشورات العلمية

- 1-ابتسام علي الحسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء ايوب كسارة، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الادارة والاقتصاد (421)، 2020.
- 2-ابو ذرة محمد احمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقصد، العدد 17، 2005.
- 3-احمد طه العجلوني، النظام المالي الإسلامي المعاصر: الإطار النظري وامكانية التطبيق العملي، دراسات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد 2، 2010،
- 4-أحمد عبد العزيز النجار، الأصالة والمعاصرة في منهج التنمية الشاملة، بنوك بلا فوائد، الطبعة الثانية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1985.
- 5-أمال زرقاوي، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 4، 2018.
- 6-باقي كرجي حبيب الجيوري، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، 2010.
- 7-بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان-اريل العلمية العدد 2، 2018.
- 8-جمال الدين عطية، نحو فهم نظام البنوك الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 42، 1985.
- 9-الحلواني بسيوني، المضاربات الربوية وراء أزمة البورصة العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، سنة 2021.
- 10-حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2019.
- 11-حمزة فيشوش، مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 5، العدد 1، 2020.

- 12-دهنين، احمد، و مصطفى العربي، التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية، . محلة التكامل الاقتصادي ، 10 (03)، 2022.
- 13-رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- 14-رفيقة بن عيشوبة، و صورية صدقاوي، التكنولوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 11 (04)، 2021.
- 15-سامي حمود، الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانات المحتملة لتطويرها، اتحاد المصارف العربية، 1989.
- 16-سعد أولاد العيد، أسس الصناعة المالية الإسلامية: مقارنة نظرية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، العدد 26، 2016.
- 17-سهير محمود معنوق وآخرون الشمول المالي المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 35 العدد 1، 2021.
- 18-صاولي باسم، زرفة رؤوف، أهمية التكنولوجيا المالية كوسيط في العلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتنامي الشمول المالي مع الإشارة إلى حالة السوق العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2024.
- 19-صباح عياش، الخطوات المنهجية لتصميم الاستبيان، مجلة نقد وتوير، العدد 03، 2015.
- 20-صندوق النقد العربي، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2015.
- 21-صورية شنبي، السعيد بن لخضر أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 04 العدد الأول 2019.
- 22-عبد الجبار حمد السبهاني، ملاحظات في فقه الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 16، العدد 1، 2003

- 23- عبد الحق بادا، محمد غزال، تحديات المالية الإسلامية في الجزائر: الصكوك الإسلامية نموذجاً، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 9. العدد 01، 2021.
- 24- عبد الحميد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1425هـ.
- 25- عبد العظيم ابو زيد. التطبيقات المالية للذكاء الصناعي مسائل شرعية وأبعاد مقاصدية. مجلة اسراء الدولية للمالية الإسلامية ، 13 (02)، 2015.
- 26- عبد الكريم احمد قندور، المالية الإسلامية (الضوابط والعقود)، صندوق النقد العربي، العدد 50، 2023.
- 27- عبد الوهاب إبراهيم ابو سليمان "عقد الإجازة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية مقارنة" البنك الإسلامي للتنمية، جدة، بحث رقم 19، 2000.
- 28- العجاج فاطمة الزهراء، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 2، 2022.
- 29- عمار ياسين اوسياف وشافية شاوي، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، 2020.
- 30- فتح الرحمان علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية- مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد 26، 2022.
- 31- فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01. 2021.
- 32- كركار مليكة الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد الثالث 2019.
- 33- محمد عبد الحليم عمر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الدورة التدريبية عن إدارة المخاطر، لبنان، 2005.

- 34-محمد قوجيل، و نبيلة قرزیزن، استخدامات التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة المصارف السعودية-. مجلة الميادين الاقتصادية ، 04 (01)، 2015.
- 35-محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 36-محمود رجب محمود حسين، دور الهندسة المالية في تطوير أدوات التمويل الإسلامية للمشروعات العامة في مصر ومدى الاستفادة من التجارب الدولية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد الثالث، 2023.
- 37-نصيرة محاجبية، رايح بريش، استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة دول منطقة التعاون الإسلامي-. حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، 16 (02)، 2022.
- 38-نعم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، 2010.
- 39-نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية، مجلة الباحث، العدد11، 2011.
- 40-نوران يوسف، مؤشرات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. صندوق النقد العربي، 2021.
- 41-هشام حسبو، مفاتيح الهيكل الناجحة، مجلة البورصة المصرية، العدد 268، 2002.
- 42-وهبة الزحيلي، المصارف الإسلامية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2007.
- 43-وهيبة عبد الرحيم، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير ، 21 (01)، 2021.

5-الاطاريح والرسائل.

- 1-أسمع سفيان، إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفات- دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 03. 2022.
- 2-آمنة خلع، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022.
- 3-إينال فوزي، أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021.
- 4-بلقيس دنيا زاد عياشي، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية، دراسة مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والمالي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018.
- 5-حسناوي بلال، دور الهندسة المالية في تفعيل الوظيفة التنموية للسوق المالية الإسلامية-دراسة حالة التجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 3، 2018.
- 6-خديجة عرقوب، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017.
- 7-رابع بريس، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، 2023.
- 8-رحيم حسن، الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير مطبوعة سنة 1994 معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- 9-عبد الحق العيفة، تقييم صناعة الصكوك الإسلامية، دراسة مقارنة على مجموعة من الصكوك الإسلامية بين 2001 و2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018.
- 10-عمارة لخضر، أثر الصيرفة الإسلامية على سلوك المستهلك الجزائري. دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه تخصص تسويق خدمات- جامعة زيان عاشور الجلفة. 2022.

- 11-مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2020.
 - 12-مريم فرحي، تطور الصناعة المالية الإسلامية وعلاقته بالنمو الاقتصادي -دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك إسلامية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2024.
 - 13-موسيشيا نيونغيسا شريف، دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في كينيا، (2013م-2017م) رسالة دكتوراه في البنوك والتمويل. قسم البنوك والتمويل. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة سنار، السودان، 2021.
 - 14-ناصر سليمان، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. 2002.
 - 15-نوال برار، تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة سلامة للتأمينات، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد والإدارة، 2020.
 - 16-يوسف راضية، دور القيادة الإدارية في تنمية ابداع الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية لمجمع Condor Electronics ببرج بوعرييج- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص موارد بشرية، جامعة 20 اوت 1955 بسكيكدة، 2020.
- 6-المؤتمرات والملتقيات.**
- 1- شوقي جباري، فريد خميلي، " دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، " المؤتمر العلمي الدولي حول " الأزمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي "، عمان، الاردن، ديسمبر 2010.
 - 2-باسم صاولي، رؤوف زرفة، البيئة التشريعية والتنظيمية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وتحدياتها القانونية، مداخلة مقدمة في إطار المحور الرابع ضمن فعاليات الملتقى الوطني: تعديلات قانون النقد والقرض وانعكاسها على الوضع النقدي والمالي في الجزائر جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2023.

- 3-جاسم علي سالم الشامسي، سوق إسلامي للأوراق المالية في ضوء قرارات المجامع الفقهية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية. غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- 4-خالد محمد الزهار، رامي صالح عبده، نحو أسواق مالية إسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، يومي 8 و9 ماي 2005.
- 5-خباة عبد الله، براهيم السعيد: "آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية". الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر، يومي 5-7 ماي، 2009.
- 6-صاولي باسم، رؤوف زرفة، دور الشمول المالي في توفير الفرص التمويلية المناسبة للمؤسسات المصغرة والناشئة، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول سياسات دعم المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر بين تحديات النفاذية للتمويل ومتطلبات إصلاح بيئة الأعمال، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 22 و23 فيفري 2023،
- 7-صاولي باسم، زرفة رؤوف، دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي (دراسة تحليلية لبعض مؤشرات fintech والشمول المالي)، المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية fintech23 صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، يومي 3 و4 ماي 2023.
- 8-صاولي باسم، زرفة رؤوف، واقع الشمول المالي في الجزائر بين التحديات ومتطلبات التمكين، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول متطلبات تفعيل الشمول المالي في ظل واقع الاقتصاد الجزائري، بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، المنعقد يوم 19 ديسمبر 2022.
- 9-عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالي الإسلامي، وإمداده بالأدوات المالية، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول الأسواق المالية، الواقع والتحديات، المنظم بكلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية، 6 و7 مارس 2007،

- 10- عماري صليحة، سعدان آسيا، المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد والابتكار، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
- 11- عمر ياسين محمود خضيرات، " دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة"، الملتقى الدولي: الاقتصادي الإسلامي الواقع والمرهونات، الجزائر، 23/24 فيفري 2011.
- 12- كمال توفيق خطاب" نحو سوق مالية إسلامية " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى. مكة المكرمة المملكة العربية السعودية. 2005.
- 13- مآب ناشف، رويده المشيني، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وقائع مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح، فلسطين، 2018.
- 14- وليد خالد الشايجي، عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

7 - القوانين

- قانون المالية التكميلي لسنة 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، 2021
- القانون 10/90، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 1990.
- المرسوم التشريعي رقم 93-08 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، 1993
- القانون 02/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، 2005.
- النظام رقم 02/18 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، 2018.
- النظام 02/20 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 2020.
- القانون 09/23، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2023.
- القانون 11/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-الكتب

- 1-Andy Field, **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, 5th Ed, SAGE Publications, London, UK, 2018.
- 2-Chatterjee, Hadi,"Regression Analysis by Example" ,5 edition
- 3-F. Leroux « marché. Internationaux des capitaux », 2eme édition, Montréal, 1995
- 4-Marchall, J, F, and, V, K, Bansal, Financial Engineering, klob publishing company, 1993.
- 5-Narjess Boubakri,yaser Gadhoun ,Imed chkir, Maher Kooli,Les principes de la Finance d'entreprise,Gaétan Morin éditeur,Canada 2005.
- 6-Pete, S.Rose, Money and capital markets ;financial institutions and instruments in a global marketplace, 8th ed, Boston ; Irwin/McGraw-Hill,USA ,2003.

2-المقالات والمنشورات

- 1-Alfred Kammer, Mouhamed Norat, Marcopinon and others, Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and policy Options, INTERNATIONAL MONTARY FUND, 2015.
- 2-Antonio, G. P., & Fabio, N. (2022). Fast-moving Fintech poses Challenge for regulators. INTERNATIONAL MONTARY FUND .
- 3-Daoud Ayoub, Brahim Abde EL Razak, The role of Islamic banks in achieving financial inclusion in Algeria Alsalam Bank as a model, journal of contempoary Economic strdie, volume 07 N01, 2022.
- 4-Gianfranco, "Linear regression: should dependent and independent variables be distributed normally?, statsimprove.com
- 5-Gretta SAAB, Financial inclusion and growth, The Business and Management Review, Volume 8 Number 4, 2017.
- 6-Italy, G., Wei, J., & G.Anderew, K. (2019). To fintech and beyond. The review of financial studies,v32 n 5.

7-Munawar Iqbal, Philip Molyneux, Thirty years of Islamic banking history, Performance and prospects. Islamic research and training Islamic development bank/jeddah.2005.

8-Mustafa, R. R., Shahnawaz, K., & Eleftherios, I. (2020). FinTech, Blockchain and Islamic Finance: An Extensive Literature Review.

9-Rabbani, M., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Ali, M., Rahiman, H., et al. (2021). Exploring the Role of Islamic Fintech in Combating the Aftershocks of COVID-19: The Open Social Innovation of the Islamic Financial System. J. Open Innov. Technol. Mark. Complex.

3-التقارير

1- IIFM SUKUK REPORT, A COMPREHENSIVE STUDY OF THE GLOBAL SUKUK MARKET, 2024 | 13th Edition.

2- Ziyaad, M. (2022). Global Islamic Fintech OUTLOOK 2022, Kuala Lumpur Islamic finance forum.

3- Reem El Shafaki, the Global Islamic Fintech (GIFT) Report 2022, Dinar Standard and Elipses, 2022

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/414697>.

2-<https://www.faisalbank.com.eg/ar/The-Infrastructure-Organisations-and-Associations-for-the-Islamic-Banking-Industry>.

3- <https://nudrh.com>.

4- <https://iefpedia.com>.

5- <https://ketabonline.com/ar/books/13235>.

6- <https://www.antic-paysbasque.com/fintech-startup-secouent-finance/>.

7-<https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/13/blog041322-sm2022-gfsr-ch3>.

8- <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>.

9- <https://www.albankaldawli.org>.

10- <https://www.findevgateway.org>.

- 11- <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Report>.
- 12- <https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar>.
- 13- <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html>.
- 14- <http://www.autorite-hci.dz>.
- 15- <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/53074>.
- 16- <https://ketabonline.com/ar/books/104048/read>.
- 18- <https://www.albaraka-bank.dz>.
- 19- https://en.wikipedia.org/wiki/Likert_scale.
- 20- <https://www.bna.dz/fr/ar/accueil>.
- 21- <https://bea.dz/adminislamique>.
- 22- https://badrbank.dz/finance_islamique/.
- 23- <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/finance-islamique>.
- 24- <https://www.bdl.dz/finance-islamique/>.
- 25- <https://www.cnepbanque.dz/web/finance-islamique/>.
- 26- <https://www.agb.dz/Islamique/indexislamique.html>.



الملاحق

الملحق 1: نموذج الاستبيان.

الملحق 2: قائمة المحكمين.

الملحق 3: تفصيل عملية توزيع وجمع الاستبيان.

الملحق 4: تقدير مجتمع الدراسة.

الملحق 5: بعض نتائج spss.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الاستبيان

سيدي المحترم، سيدتي الفاضلة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛

نسعى من خلال هذا الاستبيان الموضوع بين أيديكم إلى جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة

الموسومة بأثر التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية في التمكين للشمول المالي-دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بالشرق الجزائري. وهي جزء من مستلزمات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية.

ولاعتقادنا الجازم بأنكم الذين تستطيعون إعطاؤنا الصورة الحقيقية عن الموضوع، فإننا نرجو منكم إبداء رأيكم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، ونحيطكم علما أن محتوى الاستبيان يستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

بارك الله فيكم وجزاكم الله كل خير.

المشرف: الدكتور رؤوف زرفة

الباحث : باسم صاولي

bassemsaouli@gmail.com

06 70 23 03 68

البيانات الشخصية

الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المستوى التعليمي: ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐

الخبرة المهنية: أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

المنصب: مدير ☐ مسؤول مصلحة ☐ مكلف بالصيرفة الإسلامية ☐

المحور الأول: الصناعة المالية الإسلامية

البيان	البعد الأول: المنفعة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقدم الصيرفة الإسلامية حلا استثماريا للفئات التي ترفض المعاملات القائمة على الفائدة.					
2	تمول الصيرفة الإسلامية فئات لا تملك ضمانات.					
3	توفر منتجات الصيرفة الإسلامية فرصا استثمارية حقيقية.					
4	تراعي الصيرفة الإسلامية أبعاد التنمية المستدامة.					
5	يساهم وجود صيغ تمويل تكافلية من استفادة فئات معتبرة من التمويل.					
6	تمكن خصائص التمويل الإسلامي من تحفيز المستثمرين على الدخول في الاستثمار					

البعد الثاني: الخصائص

7	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بروح المسؤولية التي تتجاوز تحقيق الأرباح.					
8	يدعم استناد منتجات الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة ثقة المتعاملين فيها.					
9	تعرف خدمات الصيرفة الإسلامية رواجاً بين مختلف الفئات					
10	تتميز منتجات الصيرفة الإسلامية بعوائد مقبولة.					
11	تعتبر منتجات الصيرفة الإسلامية ذات مخاطر منخفضة.					
12	تعمل الصيرفة الإسلامية على الوصول إلى نموذج الاقتصاد الإسلامي.					

البعد الثالث: الترويج

13	يؤدي عرض منتجات مالية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية إلى إدماج فئات معتبرة من المستبدين مالياً.					
14	يحظى مقدمو الخدمات المالية الإسلامية بالمهارة التسويقية المطلوبة.					
15	تساهم رقمنة معاملات الصيرفة الإسلامية من التعريف بالصيغ المتاحة.					
16	تحفز التشريعات الوطنية في التوجه نحو الصناعة المالية الإسلامية.					
17	يتم تسويق منتجات المالية الإسلامية بعد التدقيق الشرعي لها.					
18	يعطي البنك أهمية كبيرة لتسويق منتجات المالية الإسلامية. 244					

المحور الثاني: الشمول المالي

البعد الأول: الوصول					
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					19 يسهل تنوع الخدمات المالية عبر شبابيك البنوك من الوصول لهذه الخدمات.
					20 يساهم الذكاء الاصطناعي من الوصول إلى الخدمات المعروضة.
					21 تلعب كفاءة موظفي البنك دورا كبيرا في توصيل الخدمات المعروضة.
					22 تؤدي بساطة إجراءات المعاملات المالية من الوصول للعروض.
					23 يوفر الموقع الالكتروني للبنك كافة المعلومات عن الخدمات المالية.
					24 تدعم كثافة الانتشار الجغرافي للفروع والوكالات البنكية من الوصول لمنتجاتها.

البعد الثاني: الاستخدام

					25 تهدف إدارة البنك إلى نشر التثقيف المالي.
					26 تسعى إدارة البنك إلى استهداف كافة الشرائح.
					27 يؤدي استخدام التطبيقات التكنولوجية في المعاملات المالية إلى جذب متعاملين جدد.
					28 تعمل إدارة البنك على تقليص وقت انجاز المعاملات.
					29 تسعى إدارة البنك الى تخفيض تكلفة المعاملات المالية.
					30 تساهم الدعاية للمنتجات المالية في تحفيز المستبدين ماليا لاستخدامها.
					31 يقدم موظفو البنك للمتعاملين كافة المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية المتاحة.

البعد الثالث: الجودة

					32 تخضع كافة المعاملات المالية لنظام رقابة صارم.
					33 تعمل إدارة البنك على تطوير نظام العمل لمواكبة التطور في القطاع المالي.
					34 يهتم البنك بتكوين كوادر ذات كفاءة في المعاملات المالية.
					35 يحرص البنك على التعرف إلى حاجات مختلف العملاء.
					36 تتسم كافة المعاملات المالية بالوضوح والشفافية.
					37 تهدف إدارة البنك إلى تبسيط إجراءات كافة المعاملات المالية.
					38 يسعى البنك إلى زيادة حصته السوقية.

لكم منا جزيل الشكر والعرفان لتعاونكم وبارك الله فيكم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الوظيفة	مؤسسة الانتساب
01	زرفة رؤوف	أستاذ جامعي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
02	زراولة رفيق	أستاذ جامعي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
03	غردة عبد الواحد	أستاذ جامعي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
04	بوناب محمد	أستاذ جامعي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
05	بورديمة سعيدة	أستاذ جامعي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
06	حسناوي بلال	أستاذ جامعي	جامعة محمد الشريف مساعدي سوق اهراس
07	بوطورة فضيلة	أستاذ جامعي	جامعة العربي التبسي تبسة
08	مناصرية رؤوف	مدير وكالة بنكية	الوكالة 825 بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ولاية سوق اهراس				ولاية قالمة				ولاية عنابة				ولاية سكيكدة				الوكالات البنكية
مقبول	مسترجع	موزع	عدد الوكالات	مقبول	مسترجع	موزع	عدد الوكالات	مقبول	مسترجع	موزع	عدد الوكالات	مقبول	مسترجع	موزع	عدد الوكالات	
2	2	2	1	3	3	5	1	8	9	9	1	3	3	5	1	BNA
6	6	6	1	3	3	5	1	7	7	8	2	3	3	5	1	BEA
4	4	4	1	4	4	5	1	8	8	8	2	4	4	5	1	BADR
6	6	6	1	5	5	5	1	2	2	5	1	4	4	5	1	CPA
3	3	3	1	9	9	10	2	8	8	10	3	5	5	5	1	BDL
5	6	7	1	5	5	5	1	4	4	5	1	4	4	5	1	CNEP
/	/	/	/	/	/	/	/	16	17	22	1	7	7	7	1	BARAKA
/	/	/	/	/	/	/	/	17	19	25	1	/	/	/	/	SALAM
/	/	/	/	3	3	4	1	2	2	2	1	3	3	3	1	AGB
26	27	28	6	32	32	39	8	72	76	94	13	33	33	40	8	المجموع

35	الوكالات الاسلامية
	الشبابيك الإسلامية

عدد الولايات	عدد الوكالات	موزع	مسترجع	مقبول
4	35	201	716	163

تقدير مجتمع الدراسة

ملاحظة: بالنسبة للبنوك التجارية فان عدد الموظفين المؤطرين للمعاملات المالية الإسلامية يختلف من بنك لآخر حسب الهيكل التنظيمي لكل بنك، وحسب إدارة كل وكالة. اما بالنسبة للبنوك والوكالات الإسلامية فيعتبر كافة الموظفين مؤطرين لعمليات الصيرفة الإسلامية. بناء على المعلومات المتحصل عليها من المقابلات ومن المواقع الالكترونية للبنوك ميدان الدراسة تم تقدير مجتمع الدراسة وفق الجدول ادناه.

البنك	متوسط الموظفين المؤطرين للمالية الإسلامية	عدد الولايات الشرقية	عدد الموظفين
BNA	2	16	32
BEA	4	16	64
BADR	4	16	64
CPA	4	16	64
BDL	5	16	80
CNEP	4	16	64
إسلامية BNA	8	4	32
BARAKA	16	10	160
ALSALAM	18	8	144
AGB	3	15	45
المجموع			749

من الجدول يمكن تقدير مجتمع الدراسة ب 750 مؤطر.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	163	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	163	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,797	18

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,913	38

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,895	20

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	91	55,8	55,8	55,8
	أنثى	72	44,2	44,2	100,0
	Total	163	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	12	7,4	7,4	7,4
	من 30 إلى 39 سنة	58	35,6	35,6	42,9
	من 40 إلى 50 سنة	55	33,7	33,7	76,7
	أكثر من 50 سنة	38	23,3	23,3	100,0
	Total	163	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	2	1,2	1,2	1,2
	تكوين مهني	9	5,5	5,5	6,7
	جامعي	152	93,3	93,3	100,0
	Total	163	100,0	100,0	

		الخبرة المهنية			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	أقل من 10 سنوات	51	31,3	31,3	31,3
	من 10 إلى 20 سنة	55	33,7	33,7	65,0
	أكثر من 20 سنة	57	35,0	35,0	100,0
	Total	163	100,0	100,0	

		المنصب			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	مدير	34	20,9	20,9	20,9
	مسؤول مصلحة	65	39,9	39,9	60,7
	مكلف بالصيرفة الإسلامية	64	39,3	39,3	100,0
	Total	163	100,0	100,0	

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,740 ^a	,548	,539	,25748

a. Predictors: (Constant), المحور 3, المحور 1, المحور 2

b. Dependent Variable: المحور B

		Coefficients ^a						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations	
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial
1	(Constant)	,239	,127		1,886	,003		
	المحور 1	,066	,061	,066	1,093	,276	,396	,086
	المحور 2	,231	,059	,259	3,911	,000	,582	,296
	المحور 3	,483	,061	,529	7,981	,000	,701	,535

a. Dependent Variable: المحور B

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,396 ^a	,157	,151	,34952

a. Predictors: (Constant), المحور 1

b. Dependent Variable: المحور B

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,873	,153		5,686	,000
	المحور 1	,397	,073	,396	5,468	,000

a. Dependent Variable: المحور B

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,582 ^a	,338	,334	,30956

a. Predictors: (Constant), المحور 2

b. Dependent Variable: المحور B

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,662	,117		5,668	,000
	المحور 2	,518	,057	,582	9,075	,000

a. Dependent Variable: المحور B

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,701 ^a	,492	,489	,27129

a. Predictors: (Constant), المحور 3

b. Dependent Variable: المحور B

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,559	,094		5,971	,000
	المحور 3	,640	,051	,701	12,485	,000

a. Dependent Variable: المحور B

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances					t-test for Equality of Means		95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
الاستبيان	Equal variances assumed	,000	,998	1,966	161	,051	,10017	,05096	-,00046	,20080
	Equal variances not assumed			1,948	146,579	,053	,10017	,05143	-,00147	,20181

Descriptives

الاستبيان

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
سنة 30 من أقل	12	4,0470	,21349	,06163	1,8174	2,0887	1,59	2,40
سنة 39 إلى 30 من	58	4,1723	,31940	,04194	1,7437	1,9117	1,08	2,58
سنة 50 إلى 40 من	55	4,2025	,34298	,04625	1,7048	1,8902	1,14	2,99
سنة 50 من أكثر	38	4,1787	,34090	,05530	1,7093	1,9334	1,13	2,44
Total	163	4,1747	,32592	,02553	1,7748	1,8757	1,08	2,99

ANOVA

الاستبيان

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,239	3	,080	,748	,525
Within Groups	16,968	159	,107		
Total	17,208	162			

Test of Homogeneity of Variances

الاستبيان

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,039	3	159	,377

Descriptives

الاستبيان

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
ثانوي	2	3,6766	,16555	,11706	,8360	3,8108	2,21	2,44
مهني تكوين	9	4,1821	,18674	,06225	1,6744	1,9614	1,44	2,04
جامعي	152	4,1809	,32955	,02673	1,7663	1,8719	1,08	2,99
Total	163	4,1747	,32592	,02553	1,7748	1,8757	1,08	2,99

Test of Homogeneity of Variances

الاستبيان

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1,882	2	160	,156

ANOVA

الاستبيان

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,503	2	,251	2,406	,093
Within Groups	16,705	160	,104		
Total	17,208	162			

Descriptives

الاستبيان

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
منوات 10 من أقل	51	4,1421	,31733	,04444	1,7687	1,9472	1,08	2,58
سنة 20 إلى 10 من	55	4,2003	,30657	,04134	1,7168	1,8826	1,35	2,99
سنة 20 من أكثر	57	4,1793	,35371	,04685	1,7268	1,9145	1,13	2,89
Total	163	4,1747	,32592	,02553	1,7748	1,8757	1,08	2,99

Test of Homogeneity of Variances

الاستبيان

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,555	2	160	,575

ANOVA

الاستبيان

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,092	2	,046	,428	,653
Within Groups	17,116	160	,107		
Total	17,208	162			

Descriptives

الاستبيان

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مدير	34	4,2866	,28189	,04834	1,6150	1,8117	1,13	2,27
مصلحة مسؤول	65	4,1052	,35855	,04447	1,8060	1,9837	1,14	2,99
الإسلامية بالصيرفة مكلف	64	4,1859	,29840	,03730	1,7395	1,8886	1,08	2,58
Total	163	4,1747	,32592	,02553	1,7748	1,8757	1,08	2,99

Test of Homogeneity of Variances

الاستبيان

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
,943	2	160	,392

ANOVA

الاستبيان

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	,748	2	,374	3,637	,029
Within Groups	16,460	160	,103		
Total	17,208	162			

Multiple Comparisons

Dependent Variable: الاستبيان

LSD

(I) المنصب	(J) المنصب	Mean Difference (I-J)		Sig.	95% Confidence Interval	
			Std. Error		Lower Bound	Upper Bound
مدير	مصلحة مسؤول	,18146*	,06788	,008	-,3155	-,0474
	الإسلامية بالصيرفة مكلف	,10070	,06807	,141	-,2351	,0337
مصلحة مسؤول	مدير	-,18146*	,06788	,008	,0474	,3155
	الإسلامية بالصيرفة مكلف	-,08076	,05648	,155	-,0308	,1923
الإسلامية بالصيرفة مكلف	مدير	-,10070	,06807	,141	-,0337	,2351
	مصلحة مسؤول	,08076	,05648	,155	-,1923	,0308

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

